د. أحمد السيّد الصاوي

مَجَاعَات مِصْر الفاطميَّة

أسباب ونتائج

دار التضامن
للطباعة والنشر والتوزيع

مجَاعَات مِصْر الفاطميَّة

د. أحمد السيّد الصاوي

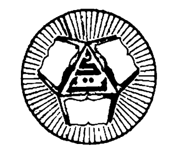
مجاعات مِصر الفاطميَّة

أسباب ونتائج



الطبعة الأولى

١٩٨٨





تقديم

الأستاذ الدكتور حسن الباشا

رئيس قسم الآثار الإسلامية
ووكيل كلية الآثار - جامعة القاهرة (سابقاً)

إن مصر قد حباها الله بخير عميم يتمثل في نيلٍ سيالٍ يَرِدُ بها والمناخ المعتدل ، وموقع بعيد عن كوارث الطبيعة ويتوسط القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأوروبا ، مما أضفى على قاطنيها روحاً متحفزاً للعمل والتقدم والإبداع وعقلاً متحضراً وجسماً سليماً .

ومع ذلك فقد تعرضت في تاريخها لمجاعات صحبتها أوبئة ونسبت في جميع الأحوال تقريباً إلى النيل الذي قلَّ ماؤه أحياناً أو فاض أحياناً أخرى فقضى في الحالتين على الزرع وأهلك الضرع .

ولقد تناول الأستاذ أحمد السيد الصاوي دراسة المجاعات التي اجتاحت مصر في خلال عصر كانت فيه حاضرة خلافة مزدهرة امتد سلطانها إلى الشام والحجاز وشمال أفريقيا وبعض جزر البحر الأبيض المتوسط ، هو عصر الخلافة الفاطمية ، وقد تعمق الباحث في دراسة العوامل التي أدت إلى هذه المجاعات والأوبئة والأضرار التي صحبتها . وناقش الآراء التي قيلت بصددها ثم تطرق إلى ما كان لها من أثر على النواحي المالية والحضارية زمن الفاطميين معتمداً في ذلك بصفة أساسية على الآثار المادية التي تخلفت في زمن المجاعات باعتبارها دليلاً قائماً لا يتطرق الشك إلى شهادته بأي حال من الأحوال .

وأشهد أن الباحث قد تناول موضوعه باقتدار يدل على النظرة الفاحصة والحكم الصائب ، وتحري الأسباب الحقيقية سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة ، والتوصل إلى النتائج القريبة والبعيدة .

وعلى الرغم مما يحمله العنوان من مضمون مثبط أو إحساس بالتشاؤم فإن مثل هذه الموضوعات إذا درست بهذا الأسلوب العلمي المتأني البعيد عن المبالغة والتحيز فإنها تفيد الحاضر والمستقبل ، لا سيما إذا اتضح أن عوامل المجاعات كانت ترجع إلى جهل الفكر وسوء التدبير أكثر منها إلى كوارث الطبيعة أو نقص ماء النيل .

ومن الملاحظ أن بعض المجاعات نتجت عن إشاعات مغرضة لا أساس لها من الصحة وبعضها كان بسبب جشع البعض وجهالة البعض الآخر.

وكان في الإمكان تفادي بعض أخطار هذه المجاعات عن طريق الإدارة الحازمة والتوعية المنظمة والإجراءات الصارمة . في حين أن البعض الآخر استفحل خطره نتيجة التقصير والفوضى والخيانة والجشع .

ومما يسترعي الانتباه في هذا البحث الشيق أن بعض الإجراءات الحازمة التي اتخذتها بعض السلطات الواعية في العصر الفاطمي والتي كان من نتائجها تفادي هذه المجاعات أو حصر أضرارها في أضيق الحدود لا تزال تتخذ في الدول المتحضرة في العصر الحاضر .

من ذلك مثلاً أن بعض الحكام لجأ إلى تسعير المواد الأساسية كالقمح والشعير واللحم ومنع ذبح السليم من البهائم ومنع الاحتكار والوسطاء بين الفلاح والمخابز ومنع التخزين حتى في البيوت والشدة على موظفي الدواوين ومنع مظاهر الترف عامة وخاصة . وقد وصلت بعض هذه الإجراءات إلى أخذ المخالفين بعقوبات وصلت إلى حد الإعدام ومصادرة الأموال وقطع الأيدي والألسنة والتشهير .

وقد اتضح من البحث أن العجز عن تفادي المجاعات قد أدى إلى إضعاف سلطة الخلافة الفاطمية عامة ومهد الطريق لظهور مغامرين من الوزراء تحكموا في السلطة وسيطروا على مقاليد الأمور .

كما أن المجاعات قد عاصرها بصفة عامة انكماش حدود الخلافة الفاطمية وضياع هيبتها . ومن الغريب أن الحاكم بأمر الله قد راعه ما كان يعرض للنيل من انخفاض في فترة طويلة من العام وعلى العكس ما كان يلقي به في البحر ويغمر به الأرض في فترة أخرى هي فترة الفيضان فرغب أن يخزن بعض ماء الفيضان خلف سد عند أسوان لاستغلاله زمن «التحاريق» واستدعى فعلاً عالماً في شؤون الرياضيات والهندسة هو ابن الهيثم وذهب هذا العالم إلى أسوان غير أن همته فترت به عن هذا العمل .

ونظراً إلى تخصص الباحث في الآثار الإسلامية فقد أضفى على البحث روحاً جديدة بالاستشهاد بالآثار المادية الفاطمية زمن المجاعات وعقبها مقارناً بينها وبين تلك التي أنتجت في عصور الرخاء وقد تناول في ذلك شتى أنواع الآثار والفنون من عمارة وخزف ونسيج .

واستدل بما وصلنا من عملات نقدية من ذهب وفضة ترجع إلى ذلك العصر واستطاع أن يتتبع في ضوئها وبما ورد عن التجارة والاقتصاد في المصادر والمراجع كيف

أخذت الفضة تنافس الذهب الذي اكتنز أثناء المجاعات حتى استأثرت وحدها دونه باعتبارها المعدن الرئيسي في العصر الفاطمي .

والحق أن هذا الكتاب بما اشتمل عليه من آراء قيمة وتحليلات سليمة واستنتاجات طيبة يسد فراغاً في حقل الدراسات التاريخية والاجتماعية والأثرية ليس فقط في المكتبة العربية ولكن أيضاً في المكتبة العالمية وأرجو للأستاذ أحمد الصاوي كل التوفيق .

والله المستعان

أ. د. حسن الباشا

تمهيد

ارتبط تاريخ مصر منذ فجر التاريخ بنهر النيل الذي لعب دوراً رئيسياً في تحديد قسمات أول حكومة مركزية في العالم ، ولم يتوقف النيل عن ممارسة دوره الفاعل خلال العصر الإسلامي، ذلك أن مصر كانت بلداً زراعياً ، تتوقف فيه كل مظاهر الحياة على طبيعة النهر الفيضية الموسمية .

وكان التغير في مستوى الفيضان سواء بالنقص أو الإرتفاع الجامح يعيد إلى ذاكرة المسلمين قصة السبع سنوات العجاف التي وردت في سورة يوسف .

ونظراً لأهمية هذا النهر ، فإن كتابات المؤرخين والجغرافيين التي أشارت إلى مصر من قريب أو بعيد لم تخل من ذكر النيل وفيضانه ومنابعه ، وقد جمع د . محمد حمدي المناوي كتابات العصر الإسلامي عن النيل في كتابه «نهر النيل في المكتبة العربية القاهرة ١٩٦٦ ، أما كتابات المحدثين فأهمها كتاب «نهر النيل» لمحمد عوض الذي نشر بالقاهرة عام ١٩٥٦ ومؤلفات د . جمال حمدان التي أجملها في مؤلفه الضخم «شخصية مصر» الذي صدر في جزءين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ .

وقد حظيت المجاعات والأوبئة التي حدثت في العصر الإسلامي باهتمام المؤرخين المسلمين حتى أن المقريزي أفرد «رسالة» لهذه المجاعات أسماها «إغاثة الأمّة بكشف الغمّة» ، لفت فيها الأنظار إلى وفاء النيل في بعض هذه المجاعات .

وكان نصيب العصر الفاطمي هو الأوفى من هذه المجاعات ، التي أفرد لها الأستاذ الدكتور عبد المنعم ماجد فصلاً خاصاً في كتابه «ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر» (الإسكندرية ١٩٦٨) وقد درجت المؤلفات التي تعرضت بالبحث لتاريخ الدولة الفاطمية في مصر على التمييز بين فترتين مختلفتين في تأريخ هذه الدولة تفصل بينهما أحداث المجاعة التي استمرت سبع سنوات في عهد الخليفة المستنصر بالله من عام ٤٥٧ هـ ـ ٤٦٤ هـ ، عرفت أولهما بعصر الخلفاء الأقوياء . والثانية بعصر الوزراء العظام الذي تناوله بتفصيل كبير كتاب د . محمد حمدي المناوي «الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي» القاهرة ١٩٧٠ م . ولفت النظر إلى تغير وظائف الوزراء وألقابهم بعد

هذه المجاعة ، ما أورده الأستاذ الدكتور/ حسن الباشا في مؤلفيه «الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار» القاهرة ١٩٧٨ ، «والفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية» ٣ أجزاء القاهره ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ .

ولما كانت الآثار ، وهي علم من علوم التاريخ ، هي السجل المادي الباقي لحوادث التاريخ فقد رأيت أن أدرس أثر هذه المجاعات التي تكررت في العصر الفاطمي بشكل خاص ، على الإنتاج الفني لهذا العصر من خلال علاقة هذا الإنتاج بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن المجاعات .

وقد استرعى إنتباهي ما نشره هربرت ليتي عن إمكانات إستخدام الإحصاء في إعطاء تعبير كمي عن حوادث التاريخ (التاريخ والإحصاء الاقتصادي ـ مجلة فكر وفن العدد ٢٠ ص ٢٠) فسعيت إلى استغلال الأرقام الواردة في مصادر هذا البحث ومراجعه وتسخيرها في سبيل ذلك .

ولم يخل الطريق إلى ذلك البحث من مصاعب ومخاطر ، جاءت من قلة المصادر التاريخية الأصلية المعاصرة لحوادث هذه المجاعات، وميل عدد من المؤرخين إلى إبراز الخلافة الفاطمية في صورة مشوهه شديدة السواد . إضافة إلى المبالغات التي ملأت هذه المصادر بشأن أسعار السلع وحوادث أكل الميتات ولحوم البشر .

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملاحق وكتالوج . تناولت في المقدمة أهمية نهر النيل وأشرت بإيجاز إلى تاريخ المجاعات في العصر الإسلامي قبل العصر الفاطمي .

واقتصرت في الفصل الأول على دراسة تطور منسوب الفيضان وعلاقته بالمجاعات والأسباب التي وقفت خلف المجاعات العديدة التي وقعت في العصر الفاطمي ، وفي طليعتها العوامل السياسية والإحتكار التجاري .

وحوى الفصل الثاني دراسة تفصيلية للنتائج السياسية والاجتماعية التي ترتبت على أحداث هذه المجاعات . والتي من أهمها تزايد نفوذ الوزراء والعسكريين على حساب سلطات الخلفاء ، وانهيار سيطرة الخلافة على أملاكها خارج مصر ، واضمحلال مركز الزراعة بالنسبة لمجمل الاقتصاد المصري وتغير شكل الملكية الزراعية التي تركزت في أيدي العسكريين وأثر هذه المجاعات على التركيب الاجتماعي وحركة العمران في المجتمع المصري .

وشمل الفصل الثالث دراسة لأثر المجاعات على انخفاض إيرادات الدولة التي كانت تأتي من خراج الأرض ، والتي اضطرت بسببها الدولة إلى زيادة الضرائب التجارية (المكوس) ، كما أشرت إلى أثر العوامل السياسية على نفقات الدولة الفاطمية، واختتمت هذا الفصل بدراسة أسعار السلع الغذائية وعلاقة هذه الأسعار بالرواتب والأجور ومستوى المعيشة في فترات المجاعات وأثر

المجاعات على المسكوكات الفاطمية وتحول مصر من التعامل على قاعدة المعدن الواحد (الذهب) إلى قاعدة المعدنين (الذهب والفضة) .

أما الفصل الرابع ، فقد خصصته لدراسة أثر نتائج المجاعات على حركة التشييد والبناء في العصر الفاطمي ، التي حمل لواءها الوزراء بعد الشدّة العظمى وأثر ذلك على أحجام المباني ووظائفها ونصوصها التأسيسية . واختتمت هذا الفصل بدراسة أثر تغيير التركيب الاجتماعي وتطور القوة الشرائية للسكان وظهور الاتجاهات الترفية بعد الشدة المستنصرية على منتجات الفنون التطبيقية ، وخاصة منتجات الخزف والفخار والنسيج ، وبالتحديد نسيج الطراز الذي كان مرآة صادقة في كتاباته لتطور نفوذ الوزراء . وكذلك تعرضت بالدراسة لأثر المجاعات على منتجات البللور الصخري والصناعات المعدنية والحلى .

وأجملت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة .

أما الملاحق ، فأولها ملحق عن تطور منسوب الفيضان كما أورده أمين سامي في كتاب تقويم النيل وأضفت إليه ما عثرت عليه بين ثنايا سطور المصادر التاريخية الأخرى ، والملحق الثاني ، يحتوي قوائم تفصيلية لأسعار السلع التي وردت في المصادر التاريخية وما يقابل أوزانها بالنظام المتري وهي التي إعتمدت عليها في الرسوم البيانية المتعلقة بهذه الأسعار أثناء المجاعات .

وضم الكتالوج وصفاً لقطع المسكوكات التي أصدرها الفاطميون في أوقات المجاعات أو بعدها مباشرة ، والمحفوظة بدار الكتب المصرية ، إضافة إلى ٢٥ صورة للوحات من الفنون التطبيقية التي ترجع إلى العصر الفاطمي .

المقدمة

لم يتعد المؤرخ الإغريقي هيرودوت الحقيقة كثيراً عندما أطلق مقولته الشهيرة «مصر هبة النيل» إذ لولا هذا النهر الذي يشق البلاد طولياً لما عرف العالم الحضارة المصرية ، التي هي بالأصل وليدة البيئة الفيضية للنيل .

بيد أن ذلك لا يعني أن نشأة الحضارة المصرية يقف خلفها النيل (الجغرافيا) إذ أنه من الواضح كما يقول أرنولد توينبي ـ Arnold Toynbey إن بدء الحضارات لم يكن نتيجة البيئة الجغرافية أو حتى العوامل البيولوجية ، كي تعمل بمفردها ، ولا ريب أنه نتيجة نوع ما من التفاعل بينها جميعاً، وبعبارة أخرى: «ليس عامل نشأة الحضارة الذي نسعى للتعرف عليه شيئاً مفرداً ، لكنه متعدد وهو ليس وحدة ولكنه علاقة» [1] فقد تفاعل العامل البشري بكل ما يمثله من جهد وتنظيم مع جغرافية النهر لتخرج هذه الحضارة إلى الوجود .

والواقع أن نهر النيل يسبق نشأة الحضارة المصرية بأمد طويل فقصته تبدأ في عصر «الميوسين» بنهر مصري بحت ، أو نوبي على الأكثر لم يكن له إتصال بالحبشة إلا العطبرة في مرحلة متأخرة ، ونجح هذا النهر في أن يأسر الأنظمة النهرية الواقعة في جنوبه ليمتد إلى هضبة البحيرات منذ بداية عصر «البلايستوسين» ويأخذ تقريباً شكله الحالي [2] . وصادف اكتمال نظام النهر الإنتهاء التدريجي لعصر «البلايستوسين» والذي كانت مصر خلاله غزيرة الأمطار نسبياً [3] فساد الجفاف المراعي المشرفة على وادي النيل ، وأصبح على سكان هذه المراعي ، الذين كانوا يعيشون على الصيد والتقاط الثمار ، أن يختاروا أحد أمور ثلاثة ، وهي التحرك نحو الشمال أو الجنوب مع صيدهم متتبعين المنطقة المناخية التي ألفوها أو البقاء في موقعهم والحياة حياة تعسة

---

(١) أرنولد توينبي : مختصر دراسة التاريخ ـ ترجمة فؤاد محمد شبل ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ١٩٦٦ ـ ج١ ص١٠١ .

(٢) د. جمال حمدان : شخصية مصر ـ عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٨٠ ج١ ص١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٣) محمد عوض محمد : نهر النيل ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة ـ القاهرة ط٤ ـ ١٩٥٦ ـ ص٢١ ـ ٢٢ .

مكتفين بما يصيدونه من الحيوانات التي قد تقاوم الجفاف ، أو يستطيعون من غير أن يهجروا مواطنهم تحرير أنفسهم من سطوة البيئة باستئناس الحيوانات وفلاحة الأرض[1] وهكذا اندفع سكان الصحراء الشرقية والغربية ـ الذين اختاروا ثالث الخيارات ـ نحو الوادي بوحي الجرأة أو اليأس منذ أواخر الدهر القديم الأعلى[2] ، واستطاعوا بجهد جماعي خارق ومنظم أن يحيلوا مستنقعات الغاب في الوادي والدلتا إلى أرض زراعية ، احتضنت أقدم حضارة في العالم .

إلّا أن إرتباط النيل بالحياة في مصر لم يتوقف عند لحظة النشأة التاريخية للحضارة ، إذ أثار النيل مجموعة من المشاكل والتحديات كونت إستجابات السكان نحوها نمطاً خاصاً للحضارة المصرية ، لا زال لصيقاً بها للآن ، ونعني به «المركزية الشديدة» فالنهر يجري من منابعه الإستوائية في هضبة الحبشة جنوباً ، متجهاً نحو الشمال حتى يلقي بمائه في البحر المتوسط ، ويلتزم في جريانه هذا الإتجاه الشمالي باستمرار واطراد لا نظير لهما في أي نهر آخر في العالم[3] . ولذا أصبح في مُكْنَةِ القاطنين في جنوب الوادي حجب المياه عن سكان الشمال مما دفع الإنسان إلى تسليم مقاليد حياته إلى هيئة أو سلطة مركزية تشرف على توزيع مياه النهر بما يكفل زراعة الأراضي ، وضمان الحياة حتى مصب النهر، بالإضافة إلى قيامها بتنظيم حفر الترع والقنوات وتطهيرها ، ومشروعات الصرف التي تحتاج لقوة عمالة كبيرة جيدة التنظيم ، وبناء السدود التي تدرء أخطار الفيضانات العالية ، هذا فضلاً عن وظيفتها في حماية الموضع الجغرافي[4] من إعتداءات البدو ، الذين تجتذبهم ثروة الوادي إلى الإغارة عليه من آن لآخر ، أي أن الطبيعية الفيضية لنهر النيل هي التي فرضت وجود الدولة المركزية ، حيث أزكت إحساس المصريين المتصل بضرورة الإنصياع لحكم مركزي مستقر ، يشرف على الجهد وينسقه وينظم الإنتفاع به ، طالما كان انخفاض فيضان النيل يؤدي إلى القحط الشديد ، وكذلك إرتفاع الفيضان يؤدي إلى إغراق القرى بالماء[5] أو على تعبير أحد الكتّاب «فإن القنطرة التي تفصل بين الحياة الرغدة وبين الموت الذريع لم تكن إلا قنطرة ضيقة . .» ولم يكن في استطاعة أحد أن يظل ساهراً لحماية البلاد كلها ، اللّهم إلّا حكومة منظمة وهذا بدوره أحد الواجبات التي فرضتها هدية هذا النهر على المصريين[6] .

ومنذ نشأة الدولة المركزية في مصر القديمة ، أصبحت الحياة في وادي النيل إلى حد بعيد تفاعلاً خلّاقاً بين «الإدارة» (الإنسان) «والنهر» (الجغرافيا) ، فحينما تصاب الإدارة المركزية

---

(١) أرنولد توينبي : مختصر دراسة التاريخ ج١ص١١٥ ـ ١١٦ .

(٢) د. عبد العزيز صالح : الشرق الأدنى القديم ـ الإنجلو المصرية ـ القاهرة ط٢ ـ ١٩٧٣ ج١ ص٢١ ـ٢٢ .

(٣) محمد عوض محمد : نهر النيل ـ ص٢٤ .

(٤) يعني بالموضع الجغرافي site قيمة الموارد الداخلية للدولة من حيث الأرض والناس كماً وكيفاً . انظر :
د. جمال حمدان : دراسات في العالم العربي ـ مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٨ ـ ص٦٧ .

(٥) د. سليمان أحمد حزين وآخرون : المجمل في التاريخ المصري ـ القاهرة ١٩٥١ ص١٣ ـ١٤ .

(٦) جون ويلسون : الحضارة المصرية ـ ترجمة د. أحمد فخري القاهرة ١٩٥٥ ـ ص٣٩ .

بـالاضطراب تضعف سيـطرة الإنسان على النهـر ، وتقل المقـدرة على تلافي أخـطار الفيضانـات المنخفضة والعالية ، وكذلك كانت حـالة النهـر الفيضية تؤثـر في السلطة المركـزية ودورهـا ، مما يعرض البلاد لتغيرات عميقة على كافة المستويات الحياتية ، فالنهر والدولة المركزيـة إذن هما ضمـان الحياة للمصريين .

وبتقـادم الزمن وتـطور قدرات الإنسـان وتعقد الـوظائف الاقتصـادية والسيـاسية والاجتماعية للدولة ، أصبح بـالإمكان تـلافي العديـد من تحديـات البيئة الفيضيـة وأخطارهـا سواء لتـطور بناء الجسور ، وهندسـة الري ـ إذا جـاز لنا استعمـال هذا التعبيـر ـ أو لتقدم عمليـات خزن الغـلال ، واحتلت الدولة المركزية بذلك ـ وإن لم يكن دائماً ـ مكان الصدارة من حيث التأثير في تطور تاريخ مصر ، فالانتصارات الفنية والمعمارية الضخمة في الدولة القديمة مثلاً لم تكن لتتم لولا وجود «إدارة قويّة منظمة تنظيماً دقيقاً» [١] .

وإذا كان سبب المجاعات في غالب الأحوال هو نقص فيضان النيل فإن الدولة المركزية بتوالي العصور أصبحت تلعب دوراً بارزاً في الحد من أضرار المجـاعة وتحجيمهـا أو على العكس تكون سبباً مباشراً في تفاقم الوضع وتجاوز نتائجه الطبيعية المعتادة إلى حد الكارثة كما سنلحظ خلال هذا البحث ،وفيضان نهر النيل الموسمي خلال فصل الصيف هو ولا شك أهم ملامح النهر المميزة ، وهو الذي أوجد لنا على الأقل جزءاً كبيراً من هذا الوطن ، فالغرين الذي يحمله في فيضانه كان سلاحه القوي في صراعه الأبدي مع البحر والذي مكّنه من أن يكسب لمصـر رقعة كبيـرة من الأرض هي الـدلتـا ، ومن الثـابت أن ٨٢٪ من رصيـد ميـاه النهـر يـأتي وقت الفيضـان و١٨ ٪ فقط لـوقت التحاريق ، وذلك يعني عملياً أن النيل ليس إلا الفيضان أو يكاد ، ويذهب د . جمال حمدان إلى حد القول بأن مصر هي هبة الفيضان ، وأنه لولا الفيضان لكانت مصر مجرد بلد به نهر فصلي هزيل يولد ويموت كلَّ سنة دون أن يضمن حتى الوصـول إلى البحر دائمـاً ، إلى حد يعني أن النيـل هو الآخر هبة الفيضان [٢]، هذا كان عن الجغرافيا .

أما تاريخياً ، فإن أشهر حوادث انخفاض الفيضان ما جاء ذكره في القرآن الكـريم من تفسير يوسف عليه السلام للحلم الذي رآه فرعون مصر حينما رأى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات «قال تزرعون سبع سنين دأبـاً فما حصـدتم فذروه في سنبلة إلا قليلاً مما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون . ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون»[٣]. وتشير نصوص التوراة إلى أن سنين القحط هذه أدت إلى جعل كل الأراضي ملكاً لفرعون مصر بناء على ما اتخذه يوسف عليه السلام من تدابير

(١) آلن جردنر : مصر الفراعنة ـ ترجمة د. نجيب ميخائيل إبراهيم ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة١٩٧٣ ـ ص١٢١ .
(٢) د. جمال حمدان : شخصية مصر ـ ج١ ص١٦٥ .
(٣)سورة يوسف آيات ٤٧ ـ ٤٩ .

لمواجهة السنين العجاف «فاشترى يوسف كل أرض مصر لفرعون إذ باع المصريون كلٌّ واحد حقله لأن الجوع إشتد عليهم فصارت الأرض لفرعون (سفر التكوين ـ الإصحاح ٤٧ ـ عدد ٢٠) إلّا أن د . أحمد عزت عبد الكريم يرى أن ملكية الفرعون لأراضي مصر سابقة على عهد يوسف[١] .

وأقدم النصوص التاريخية التي تشير إلى قصة السنين السبع العجاف يرجع إلى عصر الأسرة الثالثة (القرن ٢٨ ق م) وفيه يتحدث الملك زوسر عن أن النيل قد تخلّف في عصره سبع سنوات تباعاً فشحت الغلة وجفت الفاكهة وقل الطعام[٢] .

وقد نتج عن إنهيار الدولة المركزية في أعقاب نهاية حكم الأسرة السادسة وتفرق جهات الحكم خلال عصر الإنتقال الأول الذي استمر حتى نهاية الأسرة العاشرة في أواسط القرن الحادي والعشرين ق م ، أن انهارت مشاريع الري الكبيرة ، وانتشرت المجاعات . ويلاحظ على النصوص التي تعود إلى هذه الفترة كثرة تفاخر حكام الأقاليم ـ إن صدقاً أو ادعاء ـ بالعمل على علاج المشكلات المتعلقة بأهل الريف ، مثل توتر الأمن وبوار الأرض التي ينبغي أن تستصلح ويعاد توزيعها وتطهير الترع المهملة ومقاومة المجاعات التي كانت تعاودهم من حين لآخر[٣]، فيذكر أحد حكام الأقاليم في القرن ٢١ ق م ، أن إقليمه تعرض لسنوات قحط شديد قام خلالها بصرف معونات من الغلال من الشون الرسمية وتجاوز عن متأخرات الضرائب في سجلات أبيه ، ونفس الشيء تقريباً يرد على لسان حاكم آخر في بداية القرن ٢٠ ق . م،عندما تعاقبت سنوات قحط على بلده ، إذ أشرف بنفسه على كفالة كرامة الحياة لأهله ، وعندما عادت الفيضانات العالية وتوافرت المحاصيل تجاوز عن تحصيل متأخرات ضرائب الزرّاع[٤] .

ويبدو أن هذه المجاعات كانت من الكثرة وخطورة النتائج إلى حد أن المصري القديم صور على جدران المقابر بعض مناظر الجوع ، حيث نرى في أحد هذه النقوش رسماً لإنسان قد برزت عظامه وخارت قواه من شدة الجوع[٥] .

ولم تنقطع ظاهرة نقص فيضان النيل خلال العصر البطلمي ، فسجّل مجمع الكهنة المصريين في البيان المعروف ببيان كانوب (القرن ٣ ق م) أنه قد «تخلف النيل عن أن يرتفع بالقدر الكافي وشل اليأس الجميع بسبب ما حدث ، وتذكروا الكوارث التي وقعت في عصور بعض الملوك السابقين حينما قاسى الأهالي بسبب عجز الفيضان»[٦] .

---

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم : الأرض والفلاح في مصر ـ مقال ضمن كتاب الأرض والفلاح في مصر على مر العصور ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ـ القاهرة١٩٧٤ ـ ص٧ .

(٢) د. مصطفى العبادي : الأرض والفلاح في مصر الرومانية ـ مقال ضمن كتاب الأرض والفلاح في مصر ـ ص١١٣ ـ ١١٤ .

(٣) د. عبد العزيز صالح : الأرض والفلاح في مصر الفرعونية ـ مقال ضمن كتاب الأرض والفلاح في مصر ـ ص٣٣ .

(٤) د. عبد العزيز صالح : الأرض والفلاح في مصر ـ ص٥٩ ـ ٦٠ .

(٥) جون ويلسون : الحضارة المصرية ـ شكل٢ (ب) .

(٦) د. مصطفى العبادي : المرجع السابق ـ ص١١٤ .

أما في العصر الروماني فيلاحظ أن إنخفاض النيل وتوالي المجاعات قد أثر على الملكيات الصغيرة والمتوسطة أيضاً ، لأن الحكومة كانت تصر على تحصيل الضريبة كاملة رغم إنخفاض الفيضان ، وارتفاع الأسعار وقلة المحصول ، مما أصاب أصحاب الدخول المحدودة والصغيرة مباشرة فاضطروا إلى الإستدانة سواء نقداً بفائدة ٠/٠١٢ أو عيناً بفائدة ٠/٠٥ فقد اضطر صغار المزارعين كما تشير إلى ذلك إحدى البرديات إلى رهن الأرض نظير الدين ثم بيعها في النهاية[١] .

ومنذ الفتح العربي لمصر والخلفاء والولاة المسلمون يهتمون بأمر فيضان النيل ، الذي أضفت عليه بعض الكتابات شيئاً من القدسية[٢] .

وتفيد المصادر التاريخية أن أول محاولة تمت في مصر الإسلامية لتفادي مخاطر الفيضان كانت على خلافة عمر بن الخطاب ، الذي أهمَّه ما علمه من معاناة أهل مصر من الغلاء عند وقوف النيل عن حدّه في مقياس لهم ، فضلاً عن تقاصره ، وإن مجرد شعورهم بذلك يدفع إلى الإحتكار ورفع الأسعار بدون قحط ، فأرسل إلى عمرو بن العاص والي مصر وقتها ليسأله عن جلية الأمر[٣] . وكان مفاد ما أجاب به عمرو بن العاص ، أنه وجد ما تروى مصر حتى لا يقحط أهلها أربعة عشر ذراعاً ، والحد الذي يروى منه سائرها حتى يفضل حاجتهم ويبقى عندهم قوت سنة أخرى ستة عشر ذراعاً، وإن النهايتين المخوفتين وهما الظمأ والاستبحار اثنا عشر ذراعاً وثمانية عشر ذراعاً[٤] فما كان من الخليفة العادل عمر بن الخطاب إلاّ أن أمر ببناء مقياس جديد على أن ينقص ذراعين من اثني عشر ذراعاً وأن يقر ما بعدها على الأصل وأن ينقص من كل ذراع بعد الستة عشر ذراعاً اصبعين ، فبنى عمرو بن العاص مقياساً بحلوان بهذه المواصفات[٥] .

ويدلُّ ذلك ولا ريب على وعي الخليفة بخطورة الدور الذي يلعبه الإحتكار التجاري في حدوث الأزمات الاقتصادية، إذ أن المقصود بهذا التعديل أنه عند بلوغ النيل الذراع السادسة عشر حسب المقياس الجديد ، يظن العامة أن النيل قد وفَّى تماماً وأن الأرض ستزرع جميعها فلا ترتفع

---

(١) د. مصطفى العبادي : المرجع السابق ـ ص١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٢) نظراً لأهمية النيل الحيوية ، نجد أن بعض الكتّاب أخذ يضفي طابعاً من القدسية على النهر ، فيذكر أن نهر النيل هو المعنى في قوله تعالى ﴿ مرج البحرين يلتقيان ﴾ (راجع الآية الكريمة في سورة الرحمن ـ آية١٩) أي النيل والبحر المتوسط ، وأن الله أنزل في الأرض خمسة أنهار من عين في سدرة المنتهى أحدها نهر النيل ـ انظر :

محمد بن زين العابدين البكري الصديقي : شفاء العليل فيما ورد من أخبار النيل . مخطوط ـ نسخة كتبت في رجب١١٠٣هـ بخط أحمد بن الحاج عبد الرازق ـ النسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة (٣٣جغرافيا) عن النسخة الموجودة بمكتبة سوهاج (٣٠جغرافيا) ٣٢ورقة (١٣ × ٢٢سم) ـ ورقة١٤ ، ٤ب .

(٣) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار طبعة مصورة بالأوفست عن طبعة بولاق ـ مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة بدون تاريخ ج١ ص٥٨ .

(٤) جمال الدين ، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ـ طبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة١٩٣٣ ـ ج٢ ص٣١٣ .

(٥) المقريزي : الخطط : ج١ ص٥٨ ـ ٥٩ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٢ ص٣١٢ ـ ٣١٣.

الأسعار ، وحقيقة الأمر أن النيل لم يبلغ سوى الأربعة عشر ذراعاً، وهكذا حتى نهاية المقياس ، ولا شك أن فعالية هذا التعديل تستند أساساً إلى سرية إجراء هذا التعديل ، الأمر الذي يشك معه في أن يكون هذا التغيير قد أتى ثماره ، لصعوبة المحافظة على سرية هذا العمل الذي يستوجب معرفة أشخاص عديدين سيقومون به .

والمقاييس على النيل سابقة على الفتح العربي ، فقد عرفها قدماء المصريين منذ أقدم العصور ، حتى إن بعض المصادر العربية ترجع أول مقياس إلى يوسف عليه السلام وتذكر موقعه بمدينة منف(١) .

كذلك بنى الرومان مقياساً عند حصن بابليون بقيسارية الأكسية ، وقد ظل العرب يستعملون هذه المقاييس حتى أواخر القرن ٢ هـ/ ٨ م (٢) .

أما أقدم مقياس عمل في الإسلام ، فهو الذي أقامه عمرو بن العاص بحلوان حسب رواية تعديل المقياس ، إلّا أن الشك يحيط ببناء هذا المقياس ، ويرجح أن ما تمّ كان إصلاحاً للمقاييس القديمة فقط ، وأن أول مقياس إسلامي لا شك فيه هو الذي أنشأه عبد العزيز بن مروان بحلوان عندما كان والياً على مصر (٦٥ - ٨٦ هـ/ ٦٨٥ - ٧٠٥ م) وتلى ذلك إنشاء مقياس أسامه بن زيد التنوخي عامل الخراج بجزيرة الروضة ، والذي بُني مرتين ، أولاهما عام ٩٢ هـ/ ٧١١ م ، والثانية عام ٩٧ هـ/ ٧١٥ م (٣) وبني بعد ذلك مقياس الخليفة العباسي المتوكل على الله بجزيرة الروضة سنة ٢٤٧ هـ/ ٨٦١ م وهو أشهر المقاييس الإسلامية على الإطلاق ويعرف بالهاشمي ، ويذكر المقريزي أن الذراع المستخدمة في قياسه هي الذراع السوداء التي وضعها هارون الرشيد وذلك نسبة إلى عبد أسود كان يملكه وضع المقياس على أساس طول ذراعه (٤) .

ويجدر التنويه إلى أن حدود الوفاء والظمأ كانت تتغير بتقادم الزمن بسبب ترسب الطمي أو إهمال حفر الترع وتعميقها ، ففي ولاية الأمير محفوظ بن سليمان أيام الخليفة العباسي المتوكل على

---

(١) أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر - المطبعة البهية - القاهرة ١٣٤٦ هـ - ج١ ص٢١٣ ، أبو سعيد عبد الرحمن بن أبو بكر السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة المطبعة الشرفية - القاهرة ١٣٢٧ هـ - ج٢ ص١٩٧ . ويذكر القلقشندي أن أول من وضع مقياساً على النيل هو خصليم السابع من ملوك مصر بعد الفيضان ، انظر : القلقشندي ، أبو العباس أحمد : صبح الأعشى في صناعة الإنشا : المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩١٤ - ج٣ ص٢٩٧ .

(٢) د. محمد حمدي المناوي : نهر النيل في المكتبة العربية - الدار القومية للطباعة ١٩٦٦ - ص١٤٧ .

(٣) د. محمد حمدي المناوي : نهر النيل ص١٤٨ ، القلقشندي : صبح الأعشى - ج٣ ص٢٩٨ .

(٤) المقريزي : الخطط ج١ ص٥٩ .

تولّى أمر المقياس عند إنشائه عبد الله بن عبد السلام بن عبد الله بن الرّدّاد الذي انتقل من البصرة إلى مصر ، وظل عليه حتى توفي فتوارثت أسرته هذه الوظيفة إلى عهد قريب . انظر :

أحمد تيمور : المهندسون في العصر الإسلامي : نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٩ - ص٢٠ - ٢١ .

الله كان تمام خراج مصر إذا بلغ النيل الذراع السادسة عشر وإن زاد الماء بعد ذلك ذراعاً واحداً نقص الخراج مائة ألف دينار [1] .

وبعد نحو قرن تغير حد الوفاء وأصبح خصب البلاد ورخائها في الذراع السابعة عشر [2] .

ولأهمية زيادة النيل فقد حاول كثير من الكتّاب والجغرافيين العرب أن يعرضوا لأسباب زيادة الفيضان ومحاولة التنبؤ بها بواسطة الظواهر الفلكية المختلفة [3] .

تلك كانت إشارة لا بدَّ منها لتطور مستوى فيضان النيل وحدود القحط والاستبحار فيها حتى يتسنّى لنا التعرف على الأسباب التي وقفت خلف المجاعات سواء أكان الفيضان أحدها أو غيره .

أما المجاعات التي وقعت في مصر الإسلامية فتبدأ بالغلاء الذي وقع عام ٨٧ هـ/٧٠٦ م ، ووالي مصر وقتها هو عبد الله بن عبد الملك بن مروان فتشاءم به الناس لأن ذلك كان أول غلاء وشدّة رآها المسلمون بمصر [4] وزادها سوءاً أن الوالي الأموي كان قد زاد الخراج على المصريين ، حتى لم يجد الأقباط مخرجاً لهم سوى هجرة الأرض فتشددت الحكومة في مقاومة حركة الهجرة ، وأمر الوالي بوشم الغرباء على أيديهم وجباههم وإرسالهم إلى أماكن مختلفة [5] .

كما حدث قحط وانخفاض في فيضان النيل عام ١٢٤ هـ/٧٤١ ـ ٧٤٢ م في ولاية حفص بن الوليد الثانية ، فصلّى صلاة الاستسقاء حتى يغيث الله الناس [6] .

وكانت آخر أزمات العصر الأموي ما وقع من الغلاء لنقص الفيضان الشديد (١٢ ذراعاً و ١٦ أصبعاً) في ولاية يزيد بن حاتم المهلبي سنة ١٤٧ هـ/٧٦٤ ـ ٧٦٥ م فماجت الفسطاط بأهلها [7] .

أمّا في العصر العباسي فقد وقعت مجاعة عام ١٩٠ هـ/٨٠٥ ـ ٨٠٦ م في ولاية ابن الخصيب ، فثار الناس لارتفاع الأسعار وتجمّعوا بالمسجد الجامع بالفسطاط ، وتصادف وقتها زيارة الشاعر العباسي أبي نواس لمصر فصعد إلى منبر الجامع وأنشد الثائرين :

منحتكم يا أهل مصر نصيحتي ... ألا فخذوا من ناصح بنصيب
ولا تثبوا وثب السفاه فتركبوا ... على حد حامي الظهر غير ركوب
فإن يك باقٍ افك فرعون فيكم ... فإن عصا موسى بكف خصيب

---

(١) محمد بن أحمد (ابن أياس) : بدائع الزهور في وقائع الدهور ـ القاهرة ١٣١١ هـ ـ ج١ ص٣٦ .

(٢) المسعودي : مروج الذهب ـ ج١ ص٢١١ ـ ٢١٢ ـ توفي المسعودي سنة ٣٤٦ هـ .

(٣) د. محمد حمدي المناوي : نهر النيل ـ ص١٤٢ ـ ١٤٣ ، يذكر البكري في شفاء العليل ورقة٨ ـ سطره ، ٦ أن النيل يتأثر في زيادته بضوء القمر وظلمته .

(٤) المقريزي : إغاثة الأمة بكشف الغمّة ـ دار ابن الوليد ـ حمص ـ سوريا١٩٥٩ ـ ص١٠ .

(٥) د. سيدة الكاشف : الأرض والفلاح في مصر الإسلامية ـ مقال ضمن كتاب الأرض والفلاح ـ ص١٩٦ .

(٦) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج١ ٢٩١ .

(٧) ابن إياس : بدائع الزهور ـ ج١ ص٣١ .

رماكم أمير المؤمنين بحية أكول لحيات البلاد شروب [1]

ونقص الفيضان على عهد خمارويه بن أحمد بن طولون فارتفعت الأسعار بمصر وقراها [2] .

إلّا أنه منذ تولّى الإخشيديون حكم مصر ، لم تعد المجاعات ظاهرة متباعدة الحدوث ، مثلما كانت منذ الفتح الإسلامي وذلك بسبب اضطراب الأداة الإدارية فتسارعت خطى الأزمات الاقتصادية وزاد عددها ، فعمّ البلاد عام ٣٢٩ هـ/٩٤٠ ـ ٩٤١ م غلاء عظيم واختفت السلع الغذائية من الأسواق ، وعزّ وجود الحبوب وخاصة القمح وتبع ذلك وباء شديد [3] .

ثم وقع الغلاء أيضاً عام ٣٣٨ هـ/٩٤٩ م ، وأمير مصر يومها أبو القاسم أنوجور بن الإخشيد ، فثارت الناس ، ومنعوه من صلاة العتمة في جامع عمرو بن العاص [4] .

ولأول مرة منذ الفتح العربي ، تورد المصادر التاريخية قصة مكرّرة للسنوات السبع العجاف ، وإن زادت هذه المرة إلى تسع سنوات ، بدأت في عام ٣٤١ هـ/٩٥٢ ـ ٩٥٣ م ، وكان سببها كثرة الفئران ، التي أكلت المحاصيل وأتلفت الكروم ، وتواكب ذلك مع إنخفاض الفيضان فارتفعت الأسعار منذ شهر رمضان [5] .

وظلت زيادة النيل طيلة هذه السنوات تقف عند الذراع الخامسة عشر ، وأربعة عشر أصبعاً وحتى عام ٣٤٩ هـ/ ٩٦٠ ـ ٩٦١ م، واستمر بالتالي ارتفاع الأسعار [6] .

وبلغت هذه الأزمة أوجها في سنة ٣٤٣ هـ/٩٥٤ ـ ٩٥٥ م ، حتى إن القمح بلغ سعره كل ويبتين ونصف (٤٢, ٣٠ كلغ) بدينار ، ثمّ اختفى القمح من الأسواق فثارت الناس وكسروا منبر جامع الفسطاط [7] .

ولم تمض ثلاث سنوات على انتهاء هذه الأزمة حتى تجددت الأزمة السابقة ولنفس المدة منذ عام ٣٥٢ هـ/٩٦٣ م ، وسقطت الدولة الإخشيدية خلال هذه المجاعة وكان انخفاض فيضان النيل وراء بداية هذه الأزمة حيث لم يتعد خمسة عشر ذراعاً وأربع أصابع ، مما أدّى إلى إرتفاع الأسعار إلى ثلاثة أضعاف ، واختفى الخبز وبلغ سعر القمح ديناراً للويبتين ومع تفاقم الأوضاع السيئة اقتحم

---

(١) د. محمد كامل حسين : الحياة الفكرية والأدبية بمصر ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٥٩ ـ ص١٣٣ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٣ ص٧٧ ـ ٧٨ .

(٣) د. سيدة كاشف : مصر في عصر الإخشيديين ـ دار النهضة العربية القاهرة ط٢ ـ ١٩٧٠ ـ ص٣٦٢ .

(٤) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص١٠ .

(٥) المصدر نفسه ص١١ .

(٦) ابن إياس : بدائع الزهور ـ ج١ ص٤٣ .

(٧) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص١١ .

الناس في العام التالي الجامع العتيق بالفسطاط في يوم الجمعة وازدحموا عند المحراب حتى مات رجل وامرأة من شدّة الزحام ولم تصلّ الجمعة يومئذ (١) .

وازدادت حدة الغلاء عام ٣٥٦ هـ/٩٦٧ م، بسبب النقص الشديد للفيضان الذي لم يتجاوز ١٢ ذراعاً و ١٩ أصبعاً (٢) .

ولم يكن فيضان النيل هو العامل الأوحد الذي أدى إلى هذه المجاعة ، إذ ساعد على ذلك اضطراب أمور البلاد بسبب تهديدات الفاطميين والمغاربة بغزو مصر ، ثم قدوم القرمطي (٣) إلى الشام عام ٣٥٢ هـ/٩٦٣ م، وعجز المصريين عن دفعه عنها ، ثم غزو ملك النوبة الأسواق ووصوله إلى أخميم بالصعيد ، وإعماله السلب والنهب والإحراق فعظم اضطراب البلاد (٤) .

وزاد الطين بلة موت كافور الإخشيدي ، فاختلف الجند والأمراء من بعده ، وحدثت من جراء ذلك فتن داخلية قتل فيها الكثير من الناس ونهبت الأسواق وارتفعت الأسعار حتى بيعت ويبة القمح بدينار وبات الناس على تخوّف وترقّب لدخول الفاطميين إلى مصر (٥) . ونتيجة لاضطراب الأحوال لم يحج أحد من مصر عام ٣٥٧ هـ سوى الإمام وإثنين معه (٦) . ودفعت حالة الاضطراب هذه ببعض القواد إلى مراسلة المعز في المغرب يستدعيه للقدوم إلى مصر (٧) .

ولقد عجلت هذه السلسلة المتتابعة من المجاعات بسقوط الدولة الإخشيدية (٨) . كما تركت آثارها على حركة العمران ، ويكفي للدلالة على ذلك أن عدد القرى أصبح في عام ٣٤٥ هـ/٩٥٦ - ٩٥٧ م، إبان ولاية أنوجور بن الإخشيد ٢٣٩٥ قرية بعد أن كان عددها في العصر الأموي أكثر من عشرة آلاف قرية (٩) .

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور - ج١ ص٤٤ .

(٣) هو الحسن بن أحمد بن أبي سعيد القرمطي المعروف بالاعصم، وهو من اتباع المذهب الفاطمي بالبحرين الذين عرفوا بالقرامطة ، وكان قد قلب ظهر المجن للفاطميين بمساعدة الإخشيديين والحمدانيين وهاجم مصر . انظر :
د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين - ص١١٥ .

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة - ج٣ ص٣٣٦ .

(٥) المقريزي: إغاثة الأمة - ص ١٢ - ١٣ .

(٦) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم - حيدر آباد الدكن ١٣٥٨ هـ - ج٧ ص٤٣ .

(٧) مجهول : شرح اللمّعة من أخبار المعز لدين الله وتسيير عساكره إلى مصر نسخة. مصورة بالفوتستات من مخطوط بمكتبة الإسكوريال - تاريخ نسخة ٩٢٠ هـ - مكتبة جامعة القاهرة رقم ٤٠٢٢ - ورقة٢ (ب) .

(٨) د. سيدة الكاشف : الأرض والفلاح في مصر الإسلامية - ص١٧٣ ، مصر في عصر الإخشيديين - ص٣٦٢ .

(٩) د. محمد حمدي المناوي : نهر النيل - ص١٧١ .

الفصل الأول

المجاعات في العصر الفاطمي وأسبابها

لما كان من المتعارف عليه لدى المؤرخين أن حالة فيضان النيل نقصاً أو زيـادة ، تؤثر على حياة المصريين إن رخاءً أو قحطاً ، فـإنه من البـديهي أن نحاول أولاً التعرف على حـدود الفيضان النافعة والضارة إبان فترة الدراسة ، وقبل التعرض لأحداث المجاعات وتحليل أسبابها .

ورغم وجود المقاييس على النيل ، والمناداة اليومية على مقدار زيادة النيل ، مما يتيح لعامة الناس معرفة حد الوفاء ، إلا أن الباحث يدهش أمام حجم التناقض الملحوظ في كتابات المؤرخين بهذا الشأن .

فإذا كان من المتفق عليه بين معظم المؤرخين أن حد الوفاء عند الفتح الإسلامي كان الستة عشر ذراعاً ، والتي كانت تكفي لزراعة أرض مصر ، ويفيض من الغلات ما يكفي لسنتين كما يذكر المقريزي نقلاً عن القضاعي [١] (ت ٤٥٤ هـ) ، فـإنه ومنذ منتصف القرن الرابع الهجري تقريباً ، نجـد اختلافـاً واضحاً فيمـا ذكر عن حـدود الوفـاء ، وما يتـطرق إليه الحـديث عند سـرد أحـداث المجاعات ومستوى الفيضان وقتها .

فعلى حين يذكر المسعودي أن ١٦ ذراعاً تكفي لزراعة ثلاثة أرباع أرض مصر ، وان ١٧ ذراعاً فيها كامل النفع ، وأن ١٨ ذراعاً تؤدي إلى الإستبحار وتلف مراعي الماشية[٢] ، نجد أن المقريزي عند تعرضه للمجاعة التي حدثت عام ٣٥٤هـ / ٩٦٥م بسبب نقص الفيضان ، يشيـر إلى أن مبلغ الزيادة كان ستة عشر ذراعاً وأصابع[٣] . وفي هذا الصدد فإن د . المناوي رجح ما ذكره المسعودي بحكم قربه من هذا التأريخ إذ انتهى من وضع كتابه حوالي عام ٣٣٢هـ /٩٤٣ـ٩٤٤م[٤] . غير أن

---

(١) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٥٩ . القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٢٩٤ .

(٢) المسعودي : مروج الذهب ـ ج١ ص٢١١ ـ ٢١٢ .

(٣) المقريزي : إغاثة الأمة ص١٢ .

(٤) د. محمد حمدي المناوي : المرجع السابق ص١٦٨ هامش (٤).

الأمر في حاجة إلى أكثر من ترجيح رأي على آخر استناداً إلى عامل الزمن فقط ، ونود أن نلفت النظر هنا إلى أمور مهمّة :

١ ـ أن حد الوفاء كان يتغير بتقادم الزمن بسبب ترسبات الطمي الذي يجلبه الفيضان ، مما يؤدي إلى ارتفاع منسوب التربة ، وإن كان هنا التغير الطبيعي يتسم بالبطء ، نظراً لوجود ترسبات طينية أيضاً في مجرى النهر ، الأمر الذي يعني إرتفاع منسوب النهر بالتالي .

٢ ـ أن هذا الحد كان شديد التأثر بحالة الجسور والترع ، ومدى إهتمام الحكومات بمشروعات الري ، فإذا ما وضعنا في الحسبان حالة الاضطراب التي سادت مصر منذ سقوط الدولة الطولونية سنة ٢٩٢ هـ / ٩٠٤ـ ٩٠٥م ودوام نزاعات الجند، وتوالي الأزمات الاقتصادية ، في مدة حكم الأخشيديين ، لأمكننا القول بأن تدهوراً قد طرأ على حد الوفاء نتيجة لإهمال مشروعات الري ، إلا أن هذا التدهور لم يكن ليعني أن ١٦ ذراعاً هو حد المجاعة خاصة وأن النيل كان يصل إلى هذا الحد في سنوات لاحقة ولم تحدث مجاعات .

٣ ـ أن ثمة ملاحظة جديرة بالإلتفات ، أبداها المقريزي في معرض حديثه عن المجاعة التي روعت البلاد عام ٧٩٦ هـ /١٣٩٣ـ ١٣٩٤م إذ ذكر أن عادة بلاد مصر منذ الزمن القديم ، إذا تأخر جري النيل بها أن يمتد الغلاء سنتين[١] . وفسّر ذلك بأن السنة الأولى تقل الغلال فيها ، ويزداد الطلب عليها ، فإذا ما وفى النيل في العام التالي ، كانت الحاجة ماسة إلى الحبوب لبذرها ، فيزداد إرتفاع أسعارها . وعلى ضوء ذلك يمكن فهم سبب هذه المجاعة التي وقعت عام ٣٥٤ هـ /٩٦٥ م ـ رغم بلوغ النيل ١٦ ذراعاً حسب المقريزي و١٦ ذراعاً و١٥ أصبعاً حسب «أبو المحاسن» ـ على أنها استمرار للمجاعة التي شملت البلاد منذ ٣٥٢ هـ /٩٦٣ م ، حيث بلغت الزيادة في سنة ٣٥٣ هـ خمسة عشر ذراعاً وأربع أصابع[٢] . أما إذا صح ما ذكره ابن أيبك الدواداري عن إرتفاع الفيضان (١٦ ذراعاً و١٥ أصبعاً عام ٣٥٣ هـ و١٤ ذراعاً و١٩ أصبعاً عام ٣٥٤ هـ) فإن مجاعة عام ٣٥٤ هـ يكون سببها هو نقص الفيضان ، بينما ينطبق التفسير الذي أورده المقريزي على مجاعة سنة ٣٥٣ هـ /٩٦٤ م .

ومهما يكن من أمر ، فقد أصبح واضحاً أن ١٦ ذراعاً لم تعد كافية لزراعة جميع أراضي مصر ، حسبما ذكر المسعودي وحسبما تؤكد الروايات التاريخية ، وذلك قبيل العصر الفاطمي وإن كانت لا تعني القحط .

أما في العصر الفاطمي فإن التوصل إلى معرفة يقينية لحد الوفاء يعد أمراً مشوباً بالمخاطر ، فعلى حين يؤكد المقريزي أن زيادة النيل النافعة هي ١٦ ذراعاً إلى ما بعد سنة ٥٠٠ هـ ، وأن زيادة

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٤١ ـ٤٢ .

(٢) المصدر السابق ص١١ .

١٧ ذراعاً تزيد خراج مصر ١٠٠,٠٠٠ دينار لما يروى من الأراضي العالية[١] ، يشير هو نفسه إلى إستمرار الغلاء أعوام ٣٥٨ هـ ، ٣٥٩ هـ ، ٣٦٠ هـ ، والتي بلغ النيل خلالها ١٦ ذراعاً و٢٠ إصبعاً ، ١٧ ذراعاً ٢١ إصبعاً ، ١٧ ذراعاً ، و٢١ إصبعاً ، على التوالي ،.وأن الأسعار إنخفضت وأخصبت الأرض وحصل الرخاء عام ٣٦١هـ / ٩٧١-٩٧٢ م ، على الرغم من أن النيل بلغ ١٧ ذراعاً وأربعة أصابع[٢] . وإذا أمكن القول بأن سبب هذه المجاعات يعود إلى اضطراب البلاد عند الفتح الفاطمي ، فإن المقريزي يقرر صراحة أن المجاعة التي وقعت عام ٣٨٧ هـ /٩٩٧ م سببها نقص الفيضان الذي بلغ ١٦ ذراعاً وأصابع[٣] (٧ ، ١٦ حسب الجدول المرفق) . ثم يزيد ناصر خسرو ، الذي زار مصر خلال أعوام ٤٣٩ ـ ٤٤٢هـ ، الأمر تعقيداً ، فيذكر أن الزيادة المعهودة هي ١٨ ذراعاً وأنه كلما قلت الزيادة عن ذلك قيل إن النيل ناقص[٤] وعلى النقيض من ذلك تماماً ، وقعت المجاعة عام ٥٣٢ هـ /١١٣٧ ـ ١١٣٨ م بسبب توقف النيل[٥] الذي بلغ في هذه السنة ١٨ ذراعاً و١٢ إصبعاً[٦] ، أو ١٧ ذراعاً و٣ أصابع طبقاً لابن أيبك . أما أنه «حصل غرق نجم عنه تلف» عام ٥٥٩ هـ[٧] ، وزيادة النيل ١٨ ذراعاً و١٠ أصابع (أو ٨ أصابع) وسنلحظ خلال هذا البحث أن بعض المجاعات ، وقعت والزيادة تخطت الذراع السادسة عشر بأصابع بل والذراع السابعة عشر ، في حين أن زيادة النيل قلت عن ذلك في سنوات كثيرة ولم تحدث المجاعة (انظر ملحق فيضان النيل) . ومن استقراء بيانات الفيضانات الواردة بالملحق يمكن الجزم بأن حد القحط خلال العصر الفاطمي كان ما دون الذراع الخامسة عشر ، وكان هذا الحد عند الفتح العربي ١٢ ذراعاً . فزيادة النيل لم تصل إلى ما دون ١٥ ذراعاً إلا ثلاث مرات إبان حكم الفاطميين لمصر ، في سنوات ٣٩٧ هـ/١٠٠٦-١٠٠٧م، ٣٩٨هـ/١٠٠٧-١٠٠٨م، و٤١٤هـ/١٠٢٣-١٠٢٤م، وجميعها كانت سنوات مجاعة . وفيما عدا ذلك فإن زيادة ما بعد ١٥ ذراعاً ولو بإصبع واحد كافية لعدم قحط البلاد (٥٥٤هـ) ، كما أنه من الوارد حدوث المجاعات حتي ولو وصلت الزيادة إلى قريب من ١٨ ذراعاً . ومغزى ذلك أنه بعد ١٥ ذراعاً لم يكن هناك حد قاطع ومحدد لفيضان النيل تحدث معه المجاعة ، وأن هذا الحد كان متذبذباً ، متأثراً في ذلك بحالة الدولة المركزية ، التي كان بإمكانها ـ إن استطاعت ـ أن تعبر بالبلاد الأزمة رغم الإنخفاض النسبي للفيضان ، أو تعجز عن منع الأمور من الانحدار مع شمول الري لمعظم الأراضي .

---

(١) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٦٠ ـ ٦١.

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة ص١٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ناصر خسرو : سفر نامه ـ ترجمة وتعليق د. يحيى الخشاب ـ لجنة التأليف والترجمة ـ القاهرة١٩٤٥ ـ ص٤٢ .

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ـ تحقيق د. محمد حلمي محمد ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة١٩٧٣ ـ ج٣ ص١٦٥ ـ١٦٦ .

(٦) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢٦٣ .

(٧) د. راشد الراوي : حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ـ النهضة المصرية ـ القاهرة١٩٤٨ ـ ص٣٧٠ .

إلا أن ذلك لا يعفي من محاولة الوصول إلى حد موضوعي لوفاء النيل يمكن معه الفصل فيما إذا كان سبب المجاعة هو النيل أم عامل آخر . ويبدو أن الحد الذي اعتبرته الحكومة كافياً لتحصيل الخراج هو ١٦ ذراعاً ، حيث كان يتم الإحتفال بوفاء النيل عنده جسبما نقل المقريـزي(١) عن ابن الطوير .

إلا أنه من الملاحظ أن الاحتفال بوفاء النيل ظـل يتم عند بلوغ الـذراع السادسـة عشر حتى العصر المملوكي ، رغم أن ذلك الحد لم يعد كافياً لزراعة الأرض وقتها ، وكان يحتفل بالـوفاء ، فقط لكون ذلك «قانون الري في القديم»(٢) ولذا فليس بالإمكان الإعتداد بهذا الحد ، طالما أصبح الاحتفال بوفاء النيل عنده مسألة تراثية لا علاقة لها بالواقع .

وفي ضوء ملحق فيضان النيل ، وروايات المؤرخين يمكن تـرتيب حدود الـوفاء على النحـو التالي :

١ ـ الستة عشر ذراعاً كانت تكفي لزراعة بعض الأراضي ودرء خطر المجاعة عن البلاد ، وليس هناك خطر محقق إذا بلغت الزيادة ١٥ ذراعاً .

٢ ـ السبعة عشر ذارعاً ، أصبحت كافية فقط لزراعة معظم الأراضي وليس كلها .

٣ ـ أن حد الوفاء الذي يكفي لزراعة جميع الأراضي ويمكن معه الوفاء بالخراج دون عنت كان ١٨ ذراعاً ، وذلك منذ منتصف القرن ٥ هـ /١١ م على الأقل .

ومعنى ذلك أن حدود النيـل عند الفتـح العربي زادت بمقـدار ذراعين تقريبـاً خلال العصـر الفاطمي . وقبل الدخول في سرد أحداث المجاعات التي مرت بمصر الفاطمية نشير إلى أنه برغم مرور البلاد بفترات من الفوضى والاضطراب وخاصة في خلافة المستنصر بالله . فإن مصر شهدت إهتماماً لا بأس به بمشروعات الري والزراعة ، فتدل وثائق الجنيزة اليهودية Geniza على وجود إدارة خاصة تشرف على أمور الزراعة بالبلاد(٣) . كما وأن الكتابات التاريخية تفيد بأن ثلث خراج البلاد كان يرصد لعمارة جسور أراضي مصر(٤) . والجسور المعنية هنا هي الجسور السلطانية التي توجد في شرق وغرب الدلتا ، أما الجسور البلدية وهي التي تنتفع بها جهات محلية دون أخرى ، فكـان يتولى صيانتها الملاك والمتقبلون على أن تخصم تكاليف ذلك من الخراج الذي يؤدونه للدولة(٥) . وشهدت عهود إستقرار الحكم المركزي إهتماماً بمشروعات الري ، مثل تطهير خليج الإسكـندرية

---

(١) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٧٦ وقد أورد القلقشندي سجلاً من إنشاء ابن الصيرفي يؤكد فيه أن ١٦ ذراعاً هي حد الوفاء ـ القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٨ ص٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٥٥.

(٣) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص١٠٥.

(٤) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٦١ .

(٥) د. راشد البراوي : المرجع السابق ص٦٥ .

بعد أن طمّ تقريباً وخاصة في قسمه الأول عند خروجه من فرع رشيد وبلغت تكاليف ذلك في سنة ٤٠٤هـ/١٠١٣-١٠١٤م، ١٥ ألف دينار، واستفادت منه القرى الواقعة في غرب الدلتا فضلاً عن تسهيل الملاحة[٤]. وحفر في عهد الأفضل بن أمير الجيوش عام ٥٠٦هـ/١١١٢-١١١٣م الخليج المعروف بخليج أبي المنجا لضمان ري أراضي البلاد الشرقية في كل الأحوال[٢].

مجاعات العصر الفاطمي :

قام الفاطميون منذ استقرارهم في إفريقية وتأسيس دولتهم بتوجيه خمس حملات للاستيلاء على مصر، حققت أربع منها نجاحات محدودة في فرض سيطرتهم على بعض النواحي الواقعة في غرب مصر مثل الإسكندرية والفيوم والجيزة[٣]. ولم يكتب النجاح إلا للحملة الخامسة التي أرسلت عام ٣٥٨ هـ /٩٦٩ م بقيادة جوهر الصقلي[٤]، وكانت مصر وقتها تعاني من قحط ووباء بدأ عام ٣٥١ هـ /٩٦٢ م مما أدى إلى وفاة الكثيرين حتى عجز الناس عن تكفين الموتى فألقوا بجثثهم في النيل وترتب على ذلك اشتداد الغلاء وندرة القمح وانتشار أعمال السلب والنهب[٥]، ولم يصبح في البلاد قوة مادية أو معنوية من جانب شعبها الذي أنهكه الجوع والمرض[٦]، وكان وصول أخبار هذه الأحداث المؤسفة ـ التي زادها سوءاً موت كافور الإخشيدي وتفرق جنده ـ كافياً لشحذ همة المعز لدين الله لينتهز هذه الفرصة ويستولي على مصر[٧]، خاصة بعد أن كاتبه أعيان مصر يدعونه لدخولها بسبب طمع الجند في أهل القرى[٨]. ويبدو أن المصريين وجدوا في الفاطميين منقذهم من الحالة التي تردت إليها البلاد فدخل الجيش الفاطمي الذي بلغ مائة ألف مقاتل مصر «في يوم

---

(١) المرجع نفسه ص١٠٣.

(٢) المقريزي: الخطط ـ ج١ ص٧١ ـ ٧٢، د. راشد البراوي: المرجع السابق ـ ص١٠٤ وهامش(٤) ويبدو أن هذا الخليج كان قديماً طمّ ثم أعيد حفره إذ يرجع القلقشندي هذا الخليج إلى أحد ملوك مصر بعد الطوفان. القلقشندي: صبح الأعشى ـ ج٣ ص٣٠٥.

(٣) د. عبد المنعم ماجد: ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر ـ دار المعارف الإسكندرية١٩٦٨ ـ ص٩٦ ـ ١٠٠.

(٤) أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ مكتبة القدس ـ القاهرة ١٣٥٠هـ ـ ج٣ ص٢٦.

(٥) د. حسن إبراهيم حسن: الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية المطبعة الأميرية ـ القاهرة١٩٣٢ م ـ ص٩٥ ـ ٩٦، وكان في بغداد غلاء ذريع حتى بيع الكر من الدقيق بتسعين ديناراً. انظر:
ابن الجوزي: المنتظم ـ ج٧ ص٤٧.

(٦) د. أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي ـ مطبعة شباب الجامعة ـ الإسكندرية١٩٨٢ ـ ص٢٤٨.

(٧) أبو الفدا، إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية ـ مطبعة السعادة بمصر١٩٣٨ ـ ج١١ ص٢٢٦، ابن الأثير علي بن أبي الكرم محمد بن محمد: الكامل في التاريخ ـ تعليق عبد الوهاب النجار دار الطباعة المنيرية ـ مصر١٣٥٣ هـ ـ ج٧ ص٣١، ابن سعيد الأندلسي: المغرب في حلى المغرب: تحقيق د. زكي حسن (وآخرون):
مطبعة جامعة فؤاد الأول ـ ١٩٣٥ ـ ج١ ص٢٠١.

(٨) عبد الله الشرقاوي: تحفه الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين، مصر١٩٢٢ ـ ص٣٣.

الثلاثاء السابع عشر من شعبان سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة ، فهرب أصحاب كافور وأخذ جوهر مصر بلا ضربة ولا طعنة ولا ممانعة»[1] .

ومن الواضح الجلي أن إنخفاض النيل لم يكن مبرراً لحالة القحط التي سادت البلاد في عام الفتح الفاطمي ، فالفيضان كان قد وصل في أقل التقديرات إلى ١٦ ذراعاً و٢٠ إصبعاً ، وهو حد لا يعني القحط كما أسلفنا ، ولـذا فإنه على وجه الترجيح ، يمكن إرجاع المجاعة والغلاء إلى اضطراب الأحوال ، ومنازعات فرق الجند ، مما أفضى إلى إرتفاع الأسعار حتى بلغ سعر القمح تسعة أقداح بدينار[2] . بل إن ضعف الإدارة المركزية ، أدى إلى سوء عيار السكة الإخشيدية وانتشار الغش فيها كما يتضح من خطاب الأمان الذي أعطاه جوهر الصقلي للمصريين عند دخوله مصر[3] . والذي وعد فيه بإرخاص الأسعار ، وإقرار الأمن وتجويد عيار السكة . ولكن إقرار النظام ، وضمان زراعة الأرض ، وإكمال إستعادة الإدارة المركزية لكافة صلاحياتها ، لم يكن ليتم بين ليلة وضحاها ، إذ استغرق ذلك ثلاث سنوات تقريباً حاول خلالها جوهر الضرب بشدة على أيدي التجار والطحانين الذين استغلوا حالة الفوضى في محاولة الإثراء من ورائها . ففي ذي القعدة عام ٣٥٩ هـ / ٩٧٠ م قام سليمان بن عزه المغربي ، الذي تولى الحسبة[4] عوضاً عن أبي جعفر الذي توفى في ربيع الآخر ، باتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة إرتفاع الأسعار ، فضبط ساحل بولاق حيث ترد الغلة في المراكب ، وجمع تجار القمح وسماسرة الغلال في موضع واحد ، وسد الطرق إلا طريقاً واحداً يتم منه خروج القمح تحت إشرافه وبحضوره[5] ، ثم قام بضرب أحد عشر طحاناً وشهرهم[6] ، ويبدو أنهم حاولوا تخزين بعض الدقيق لبيعه بثمن مرتفع ، ويمكن أن نضيف إلى جانب عامل الإحتكار الذي يتسبب في إرتفاع الأسعار ، اختلال الأمن وانتشار السلب والنهب الذي

---

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١١ ، شمس الدين الذهبي : تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والإعلام ـ مخطوط مصور بدار الكتب المصرية برقم٤٢ ، تاريخ ، مجلد١٦ ص٩٩ حوادث عام٣٥٨ هـ .

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ـ تحقيق د. جمال الدين الشيال ـ القاهرة١٩٤٨ ـ ج١ ص١٦٨ .

(٣) د. حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر ـ ص١٠٨ .

(٤) يقصد بالحسبة والإحتساب ـ شرعاً ـ الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله ، أي محاولة جعل الحياة السائدة موافقة لأحكام الشريعة ، وفي مصطلح التاريخ يقصد بالحسبة الوظيفة التي تراقب تنفيذ أحكام الشريعة فيما هو حادث فعلاً في المجتمع الإسلامي على اختلاف طبقاته ـ انظر :

د. السيد الباز العريني : الحسبة والمحتسبون في مصر ـ مقال بالمجلة التاريخية المصرية . القاهرة ١٩٥٣ ـ مجلد٣ العدد٢ ص١٥٧ . والحسبة عند الشيعة تدخل في عموم واجبات الإمام بسبب كونها خدمة دينية وكان الإمام يستخلف فيها من يراه أهلاً لها . انظر : د. عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم في مصر . الإنجلو المصرية ـ القاهرة١٩٧٣ ـ ج١ ص١٦١ ـ ١٦٢ . وقد كان للمحتسب منزلة رفيعة في العصر الفاطمي فكان يقوم بتعيين نوابه بالقاهرة وجميع الأعمال ولا يحال بينه وبين مصلحة أرادها وكانت تضاف الحسبة بمصر والقاهرة إلى صاحب الشرطة بهما أحياناً . انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٤٨٦ .

(٥) د. أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي ـ ص٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج١ ص٧٢ ـ ١٦٩ .

كان متفشياً في بداية خلافة المعز بمصر[١] .

وبلغت الضائقة الاقتصادية ذروتها عام ٣٦٠ هـ / ٩٧٠ - ٩٧١ م[٢] ويرجع ذلك إلى استمرار تفشي الأمراض والأوبئة ، التي اشتدت بالقاهرة من المحرم ، مما دفع جوهراً إلى منع بيع الشواء مسموطا ، وأمر بأن يسلخ من جلده كإجراء وقائي[٣] . ويلاحظ إرتباط المجاعات بانتشار الأوبئة وخاصة وباء الطاعون الذي يودي بحياة الكثيرين، فيلحق ذلك الضرر بالأيدي العاملة في الزراعة ، إما لموت البعض ، أو لهجرة آخرين لمواطن الداء ، فتصبح الأرض ولا تجد من يزرعها[٤] . ومن العوامل التي تساعد على تفشي الأوبئة ازدحام البيوت بالسكان ، وخاصة في الفسطاط ، التي تتكون بعض الدور فيها من سبع طبقات ، «وربما يسكن في الدار المائتان من الناس»[٥] فإذا أضيف إلى ذلك العادات غير الصحية التي كان يتبعها السكان من أن يرموا بما يموت من القطط والكلاب في الشوارع والنيل ومصادر مياه الشرب فيشربون هذه العفونة ، المختلطة بالماء ، فضلاً عن تعذر دفن الموتى في حالة تفشي الأوبئة والمجاعات مما يؤدي إلى انتشار الميكروب وبقائه لفترة طويلة بالبلاد لتأخر وسائل الطب الوقائي[٦] ، لعرفنا مدى فداحة الخسائر التي كانت تقع بين صفوف السكان ، حتى إن المقريزي يذكر أنه لما سقطت الدولة الإخشيدية واختل حال مصر بتوالي الغلاء وتواتر الأوبئة والفناء «حدِّثت مدينة القاهرة عند قدوم جيوش المعز» بسبب تدهور حالة الفسطاط وموت معظم سكانها[٧] .

ولا يمكن إغفال دور التهديد بالغزو الخارجي في إرتفاع الأسعار إذ قام القرامطة بغزو الشام ونجحوا في هزيمة الجيش الفاطمي بدمشق عام ٣٦٠ هـ / ٧٠ - ٩٧١ م ، بل وحاصروا القاهرة وانهزموا عنها عام ٣٦١ هـ / ٩٧١ - ٩٧٢ م [٨] .

ومهما يكن من أمر فقد وضعت هذه المجاعة أوزارها عام ٣٦١ هـ ، التي انخفضت فيها الأسعار واخصبت الأرض وحصل الرخاء[٩] . وذلك كنتيجة طبيعية لاستقرار أمور الحكومة الجديدة ، ونجاحها في القضاء على الأخطار الخارجية ، ونشر الأمن في ربوع البلاد ، مما ضمن زراعة معظم الأراضي ، ولا يعتقد أن هناك ثمة علاقة بين هذا الرخاء وحالة الفيضان ، الذي كان

---

(١) أبو صالح الأرمني : كنائس وأديرة مصر - المطبعة المدرسية بأكسفورد١٨٩٥ - ص٨٤.
(٢) المقريزي : إغاثة الأمة - ص١٣ .
(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج١ ص١٧٩ .
(٤) د. راشد البداوي : حالة مصر الاقتصادية - ص٨٠ -٨٢ .
(٥) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٤١ .
(٦) المقريزي : الخطط - ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤٠، د. راشد البراوي : المرجع السابق - ص٨٠ .
(٧) المقريزي : المصدر السابق - ج١ ص٣٥٩ .
(٨) د. عبد المنعم ماجد : ظهور خلافة الفاطميين - ص١١٥ .
(٩) المقريزي : إغاثة الأمة - ص١٣ .

في هذا العام ١٧ ذراعاً و٤ أصابع ، أي أقل من فيضان العام السابق بأصابع .

وبانتهاء هذه المجاعة كان الخليفة المعز لدين الله قد وعى وبشكل عملي ، الدرس الذي عرفه من قبل عمرو بن العاص والخليفة عمر بن الخطاب ، ألا وهو الإرتباط بين الإحتكار التجاري واستشعار الناس انخفاض زيادة النيل ، من خلال المناداة اليومية على مقدار الزيادة إبان موسم الفيضان ، فأمر الخليفة في شوال سنة ٣٦٢ هـ /٩٧٣م بمنع المناداة على زيادة النيل ، وبأن لا يكتب بذلك إلا إليه ، وإلى القائد جوهر ، وأن يباح النداء عند بلوغ النيل حد الوفاء الرسمي ـ وهو الستة عشر ذراعاً[١] .

بيد أن ذلك الإجراء فيما يظهر ، لم يستمر طويلاً ، إذ يشير ناصر خسرو إلى استمرار نظام المناداة اليومية على زيادة النيل خلال زيارته لمصر[٢] .

شهدت خلافة الحاكم بأمر الله (٣٨٦ ـ ٤١١ هـ /٩٩٦ ـ ١٠٢٠م)سلسلة من المجاعات ، استغرقت نحو نصف سني حكمه التي قاربت الربع قرن . ولا شك أن هذه الكوارث قد وضعته في موقف لا يحسد عليه إذ أصبح لزاماً عليه أن يحارب في أكثر من جبهة ، فقد اعتلى الحاكم كرسي الخلافة وهو في الحادية عشر ، و٥ أشهر وستة أيام[٣] ، طفل تسعى أكثر من قوة للسيطرة عليه وعلى مقاليد الأمور بالبلاد ، فنشبت المنازعات بين البربر والأتراك[٤] . وقد نجح الحاكم بعد أربع سنوات من وصاية برجوان عليه أن يمتلك زمام الأمور في البلاد كخليفة قوي[٥] . وبعد ذلك كان عليه أن يواجه غزواً خارجياً جاءه من الغرب بقيادة الثائر أبي ركوة[٦] ، وخطر الأوبئة الفتاكة والمجاعات ، وقبل ذلك وبعده المنازعات التي دارت داخل البيت الخليفي للحد من نفوذه المطلق ، تلك المنازعات والمؤامرات التي أودت في النهاية بحياته بتدبير أخته ست الملك[٧] . فضلاً عن بعض المشاكل المتعلقة بالدعوة الفاطمية ، ومحاولات البعض إلصاق الألوهية به[٨] . ورغم أن التاريخ حافل بشخصيات كثيرة أهضمها المؤرخون حقها وأساءوا فهمها ـ عمداً في معظم

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج١ ص١٩١ ، الخطط ـ ج١ ص٦١ ، ويذكر القلقشندي أنه كان يؤخذ المقياس وتكتب له رقعة للخليفة وللوزير ثم ينزل بديوان الرسائل في مسير معدله في الديوان ويستمر الحال على ذلك في كل يوم ترفع رقعة إلى ديوان الإنشاء بالزيادة لا يطلع عليها غير الخليفة والوزير وأمره مكتوم إلى أن يبقى من ذراع الوفاء (١٦ذراعاً) أصبع أو أصبعان ـ صبح الأعشى ـ ج٣ ص٥١٦ .

(٢) ناصر خسرو : سفر نامه ـ ص٤٢ .

(٣) wustenfeld (F). Geschichte Fâtimiden cholifen . Aus dem 26 und 27 Bande der Abhandlungen der Königlichen Geseilschaft der Wisseenschaften Zu Göttingen — Göttingen 881 — p 165.

(٤) د. عبد المنعم ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٣٧١ ـ ٣٧٢ .

(٥) ستانلي لينبول : سيرة القاهرة ـ ترجمة د. حسن إبراهيم ، د. علي إبراهيم حسن ـ النهضة المصرية ـ القاهرة١٩٥٠ ـ ص١٣٤ .

(٦) الذهبي : تاريخ الإسلام ـ مجلد١٦ ص١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٧) أبو الفدا : البداية والنهاية ـ ج١٢ ص١٠ .

(٨) د. عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه ـ مكتبة الإنجلو المصرية ـ القاهرة١٩٥٩ ـ ص١١٥ .

الأحوال ـ إلا أن شخصية الحاكم فاقت كل هذه الشخصيات في مقدار الظلم الفادح الذي وقع بحقها .

فكتابات بعض المؤرخين غير واقعية لأنها رمته بالشذوذ والجنون إلى حد وصفه بأنه كان شر خليفة ، لم يل مصر فرعون شر منه[١] ، ولم يسلم الحاكم من كتابات كثيرة معاصرة ، حتى من قبل الكتاب الأجانب الذين دخلوا حلبة إدانته اعتماداً على المصادر التاريخية دون تمحيص أو نقد[٢] .

ولما لم يكن مجالنا هنا تبرئة ساحة الحاكم[٣] ، فإننا سنقتصر على سرد ما يخص موضوع المجاعات في عهده ، حيث أثبت بتصرفاته وإجراءاته مع كل ما واجه من صعاب ، أنه كان أنضج وعياً ، وأكثر عبقرية من غيره من الخلفاء ، الذين لم يتهموا بالجنون .

فعندما توقف النيل عن الزيادة في عهده ، وقيل له إن هذا من فعل الأحباش الذين غيروا مجرى النيل ، أمر بطرك النصارى أن يتوجه إلى الحبشة ، فذهب وعرض على النجاشي ما وقع بالبلاد من ضرر ، «فأمر ملك الحبشة بفتح سد عندهم يجري منه إلى مصر ماء النيل لأجل أن البطرك قدم عليه ، فزاد النيل في تلك السنة زيادة قوية حتى أوفى»[٤] .

لم يقنع الحاكم بهذا الحل ، الذي يضعه تحت رحمة ملك الحبشة المسيحي ، وأظنه لم يصدق ما ذكر عن وجود سد عندهم يحجب الماء عن مصر ، ولا يستبعد أن تكون هذه الرواية التي يكثر تكرارها في سنوات مختلفة ، محاولة لتدعيم مركز القبط في مصر ، خاصة مع ما عرف عن الحاكم من تشدد مع أهل الذمة ، وظلت ظاهرة انخفاض الفيضان تستحوذ على إهتمام الحاكم حتى سمع عن أبي علي بن الحسين بن الهيثم[٥] ، الذي نبغ في الهندسة ، وأنه قال: لو كنت في مصر لعملت في نيلها عملاً يحصل به النفع في كل حالة من حالاته من زيادة ونقص ، فأرسل في طلبه من العراق ، وأكرم وفادته وسير معه جماعة من الصناع في طول الإقليم المصري حتى وصل إلى أسوان ، لكنه اعتذر عن عجزه القيام بشيء بسبب طبيعة أرض أسوان الغرانيتية ، فأبقاه الحاكم معززاً مكرماً[٦] .

---

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١٣ ، ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ـ بيروت ١٨٩٠ ـ ص٣١٣ .

(٢) لينبول : سيرة القاهرة ـ ص١٣٤ ـ ١٣٥ ،

Brocklmann (Carl): History of the Islamic peoples. London and Henley 1980 - p 160.

(٣) انظر : د. عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه .

(٤) أيمن فؤاد سيد : نصوص ضائعة من أخبار مصر للمسبحي ـ مستخرج من حوليات إسلامية ـ المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ـ القاهرة ١٩٨١ ـ مجلد ١٧ ـ ص٣٢ .

(٥) ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ـ شرح وتحقيق د. رضا نزار رضا ـ مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ١٩٦٥ ـ ترجمة ابن الهيثم ص٥٥٠ ـ ٥٦٠ ، وانظر أيضاً : أحمد تيمور : المهندسون في العصر الإسلامي القاهرة ١٩٧٩ ـ ص٢٨ ـ ٣٠ .

(٦) د. ماجد : الحاكم بأمر الله ، ص٦٤ ـ ٦٥ ، امرأة مصرية تتزعم مظاهرة في عهد الخليفة المستنصر بالله ـ المجلة التاريخية المصرية ـ القاهرة ١٩٧٧ ـ المجلد ٢٤ ـ ص٣٤ ـ ٣٥ .

وفي هذا الصدد ، يذكر ابن أبي أصيبعة أن همته انكسرت لما رأى آثار قدماء المصريين وعظمتها ، مع أنهم لم يفعلوا شيئاً للنيل ، فأيقن عجزه ، وأنه خشي على نفسه من الحاكم فادعى الجنون حتى توفى الخليفة ، فعاد للحياة الطبيعية ، كناسخ لبعض الكتب الطبية ليقتات منها[١] . وربما لو كان النجاح قد صادف ابن الهيثم والحاكم ، لتغيرت كثيراً معالم وجه تاريخ مصر الإسلامية ، بل والعالم الإسلامي بأسره .

لم يفت في عضد الحاكم فشل ابن الهيثم في معالجة أمر الفيضان ، فلجأ إلى الإجراءات الوقائية إعتماداً على قوة السلطة المركزية وهيبته كرأس لهذه السلطة .

ولما كان إحتكار التجار للغلال ، وتلاعبهم بالأسعار سبباً رئيسياً وراء المجاعات ، فقد عمد إلى إقامة سعر لكل شيء ، لا سيما الحبوب والمبيعات ، واستخدام وسائله الخاصة في منع تخزين الأقوات ، «فضرب جماعة بالسوط ، وشهرهم ، وأمر ألاّ يباع القمح إلا للطحانين» للقضاء على الوسطاء ، كما كان يفاجيء مخازن الغلال والبيوت للبحث عن القمح ويفرقه على الطحانين بالسعر الرسمي[٢] .

ولأهمية الحسبة ومراقبة الأسواق ، كان الحاكم يقوم بنفسه بمهام المحتسب ، فيدور في الأسواق ممتطياً حماره، وتذكر المصادر السابقة نفسها أن من وجده قد غش في معيشة، أمر عبداً أسود معه يقال له مسعود أن يفعل به الفاحشة العظمى[٣] . ويرجع إهتمام الخليفة بالحسبة إلى أنه اعتبرها في عموم واجبات الإمام ، بناء على ما نقل عن علي بن أبي طالب من قول النبي ﷺ له «يا علي مُرْ بالمعروف ، وانْهِ عن المنكر»[٤] . ولذا نجده عندما ولّى حسبة القاهرة ومصر والجيزة لقائد القواد ومتولي الشرطتين (القاهرة ومصر) المعروف بغبن[٥] عام ٤٠٢ هـ /١٠١٢ م يشدد في سجل التعيين على ضرورة مراعاة واجبات وظيفته[٦] . ويبدو أن الحاكم اعتبر غبناً مسؤولاً عن إرتفاع الأسعار وتكالب الناس على الخبز عام ٤٠٣ هـ /١٠١٣ م[٧] ، طالما كان ذلك يدخل ضمن واجبات

---

(١) ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء ـ ص٥٥١، ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ـ ص٣١٦ ـ٣١٨ .

(٢) د. ماجد : الحاكم بأمر الله ـ ص٦٤ . وعقوبة التعزير عقوبة إسلامية تشمل حقوق الله على الناس ودائرة حقوق البشر بعضهم على بعض . شاخت وبوزورث : تراث الإسلام ـ ترجمة د. حسين مؤنس وإحسان صدقي أحمد ـ عالم المعرفة الكويت ديسمبر١٩٧٨ القسم الثالث ـ ص٢٢ .

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص٢١٣ . أبو الفدا : البداية والنهاية ـ ج١٢ ص٩ .

(٤) د. ماجد : الحاكم بأمر الله ـ ص٨٩ ـ ٩٠ .

(٥) عرف غبن أيضاً بلقب استاذ الأستاذين انظر : د. حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ـ القاهرة١٩٦٥ ـ ج١ ص٦٣ .

(٦) د. حسن الباشا (وآخرون) : القاهرة : تاريخها. فنونها ـ آثارها ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة١٩٧٠ ـ ص٥٢١ .

(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ـ تحقيق د. محمد حلمي محمد أحمد ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة١٩٧٠ ـ ج٢ ص٩٣، الخطط ـ ج٢ ص٨٧ .

المحتسب فعزله من منصبه في نفس العام وأمر بقطع إحدى يديه ، وأعقبها بالأخرى ثم بلسانه حتى توفى . وعُلل ذلك بأنَ غبن كان متورطاً في خصومة الحاكم مع أخته ست الملك ، أو بأنه أخفى عن الحاكم بعض الشكاوي الموجهة بحق غبن[١] . ويبدو الإحتمال الثاني أكثر ترجيحاً ، حيث تم عزل غبن وعقابه أثناء ارتفاع الأسعار، ويحتمل أن تكون الشكاوى قد مست واجباته كمحتسب .

ولم يخل سجل الحاكم بأمر الله من جهود حثيثة لتفادي أخطار الأوبئة ، التي كانت عادة ما تصحب المجاعات ، فلأجل الحفاظ على الثروة الحيوانية ، التي كانت تجتاحها الأوبئة أيضاً ، أمر بمنع ذبح الأبقار السليمة من العاهة إلا في أيام الأعياد حتى لا تنقرض وهو إجراء لجأ إليه ابنه الظاهر فيما بعد[٢] . كما كان يصدر أوامره بمنع أكل أو بيع بعض المأكولات ، التي ربما يترتب على أكلها مضار صحية وأمراض في عصره ، مثل الملوخيا والجرجير والقرع والمتوكلية، وهي نبات للحساء، والدلينس ، وهو نوع من الصدف يؤكل نيئاً ومملحاً ، والترمس العفن ، وأمر كذلك بقتل الخنازير ومنع عجين الدقيق بالأقدام وكان يغرّم المخالفين لذلك[٣] .

أما مجاعات عهد الحاكم ، فقد بدأت بمجاعة في العام التالي لتوليه الخلافة عام ٣٨٦ هـ /٩٩٦ م وكأنما كان على موعد مع الأقدار ، وكان الذي يتولّى تدبير الدولة في هذه السنة (٣٨٧ هـ /٩٩٧ م) ، أمين الدولة أبي محمد الحسن بن عمار . وسبب هذه المجاعة قصور النيل ، حسب رأي المقريزي ، الذي بلغت زيادته ١٦ ذراعاً وأصابع ، فارتفعت الأسعار ، واختفى القمح ، واضطرب حبل الأمن ، وخطفت النساء من الطرق ، ووصل سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم ، ثم انخفضت الأسعار بعد ذلك[٤] .

وإذا ما وضعنا في الإعتبار حدود وفاء النيل في العصر الفاطمي فإننا نلحظ أن هذا الحد من الزيادة (١٦ ذراعاً و٧ أصابع) لم يكن يعني القحط ، وربما تكون زيادة النيل قد تأخرت بعض الوقت ، فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وإحتكار الغلال ، خاصة وأن حالة من الفوضى والاضطراب كانت تعم البلاد لتصارع المشارقة والمغاربة على السلطة في بداية خلافة الحاكم .

وفي عام ٣٩٥ هـ/١٠٠٤ـ١٠٠٥م، انتشر الوباء في البلاد ، وحتى بين الماشية التي أمر الحاكم بمنع ذبح السليم منها إلا في عيد الأضحى كما حث على قتل جميع الكلاب حتى خلت

---

(١)، د. حسن الباشا : المرجع السابق ص٥٢٢ .

(٢) د. ماجد : الحاكم بأمر الله ـ ص٦٤ .

(٣) المرجع نفسه ص٩١ .

(٤) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص١٣ ـ ويذكر ابن إياس (ج١ ص٥٥) أن الناس اجتمعوا تحت قصر الزمرد واستغاثوا بالحاكم فقال إنه متوجه إلى جامع راشد وفي طريق عودته يريد أن تملأ الغلال الأرض وإلاّ ضرب عنق من يجد منها شيئاً عنده . . إلخ . وهذه الحوادث يذكرها المقريزي في عام٣٩٩ هـ، وهذا أقرب للصحة حيث إن الحاكم في عام ٣٨٧ هـ كان في الثانية عشر من العمر ، ولم يكن له شأن في تسيير أمور الدولة .

منها الطرق[1] ، ويبدو أنها كانت تنقل العدوى ، وفي إطار مقاومة الوباء منع أكل الدلينس ومنع السماكين من صيده وهدد من يخالف ذلك بالقتل[2] .

ويظهر أن الحاكم تخوف من حدوث مجاعة في ظل إنتشار الوباء ، خاصة وأن النيل وصل في زيادته في هذا العام إلى ١٦ ذراعاً و٣ أصابع مما يعني عدم زراعة بعض الأراضي ، فأشاع جوا من الرهبة بين الناس ، وخاصة بين الكتّاب ، وأصحاب الدواوين ، عندما عمل شونة ملئت بالبوص والسنط والحلفا ، حتى قويت الشائعات بأن الحاكم أعدها للكتاب وأصحاب الدواوين ، فاجتمعوا متفرعين فأعطاهم أماناً ، وتلى ذلك أمانات لطوائف الجند والعبيد ، ثم التمس أهل الأسواق على طبقاتهم كتب أمان فكتبت لهم[3] . ورغم ذلك فإن الحاكم قتل جماعة من الأعيان[4] .

وينبغي أن يضاف إلى الحسبان ، أن ثورة أبي ركوة التي بدأت في برقة ، بالاستيلاء على بعض أملاكها في جمادي الآخر سنة ٣٩٥ هـ / ١٠٠٥ م[5] ، أي في نفس الوقت الذي أعطيت فيه هذه الأمانات تقريباً ، فكان لا بد من إتخاذ هذه الإجراءات جتى لا تسول لأحد نفسه أن يستغل هذه الملابسات مجتمعة ، ومع ذلك فقد ارتفعت الأسعار عندما تحرك أبو ركوة نحو مصر ، وهدد الإسكندرية ثم أعمل السلب والنهب في ريف مصر ، متعاوناً في ذلك مع الأعراب الذين دأبوا على الإغارة على سكان الدلتا ، متمردين بذلك على السلطة المركزية التي أبوا أن ينضووا تحت لوائها بشكل مطلق[6] .

وبغض النظر عن بعض الإنتصارات الجزئية التي حققها أبو ركوة فقد نجح الحاكم في نهاية الجولة في أن يقضي على أبي ركوة ويأسره ويشهر به في القاهرة ، وإن كان قد اضطر خلال الإعداد للحرب إلى التخلي عن تشدده في أعمال الحسبة ، فأقبل المصريون على الإنضمام لجيشه ، خاصة بعد أن عاينوا التخريب الذي أحدثته جيوش أبي ركوة ، ووضعوا أموالهم كلها تحت تصرف الخليفة بل وتوقفت الأسعار عن الزيادة كدليل على صدق معاونة المصريين للحاكم[7] .

بيد أن تصاريف القدر شاءت أن ينخفض النيل في العام التالي ٣٩٧هـ/١٠٠٦-١٠٠٧م ،

---

(١) د. حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر - ص٢٢٨ . ويبدو أنه كانت هناك حالة من الجفاف تعم منطقة حوض المتوسط فقد شهدت أفريقيا في نفس هذه السنة غلاءً شديداً ووباءً أودى بحياة الكثيرين . أبو الفدا : البداية والنهاية - ج١١ ص٣٣٥ ، ابن الأثير : الكامل - ج٧ ص٢٢٧ .

(٢) د. حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر - ص٢٢١ .

(٣) أيمن فؤاد سيد : نصوص ضائعة من أخبار مصر - ص٢٠ -٢١ .

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة - ج٤ ص٢١٢ ، الذهبي : تاريخ الإسلام - مجلد١٦ - ص١٣٠ .

(٥) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين - ص٢٤٧ . ويذكر ابن الجوزي أن ثورة أبي ركوة كانت في عام٣٩٧ هـ - المنتظم - ج٧ ص٢٣٣ . وكذلك ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب - ج٣ ص١٤٨ .

(٦) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية - ص٨٣ .

(٧) د. ماجد : الحاكم بأمر الله - ص١٦ .

لتشهد البلاد مجاعة خطيرة ، وطويلة نسبياً . وإذا كانت المصادر التاريخية ترجع سبب هذه المجاعة إلى انخفاض الفيضان ، فإن الاضطراب يسود تحديد مقدار هذا الإنخفاض .

البداية كانت بتوقف زيادة النيل فصلّى الناس صلاة الاستسقاء مرتين ، ويبدو أن ذلك كان والنيل عند الذراع الثالثة عشر وأصابع[1] ، ثم كسر الخليج بعد ذلك والنيل عند الذراع الخامسة عشر [2] وبعدها زاد النيل حتى وصل إلى ستة عشر إصبعاً من ١٧ ذراعاً ثم نقص بعد ذلك [3]. ليصل إلى ١٤ ذراعاً و١٦ إصبعاً طبقاً لأبي المحاسن وابن أيبك ، وهو حد في زيادة النيل يعني المجاعة ، كما سبق التنويه آنفاً ، وقد صاحب هذه المجاعة وباء أودى بحياة الكثير من السكان[4] .

وكان من الطبيعي أن ترتفع الأسعار ، فأصدرت الأوامر لمسعود الصقلبي متولى الستر بالنظر في أمر الأسعار ، فجمع خزنة الغلال والطحانين والخبازين ، وقبض على ما بالساحل من غلال وأمر أن لا تباع إلا للطحانين لمنع الوسطاء والسماسرة . وتم تسعير القمح ، كل تليس بدينار إلّا قيراطاً والشعير عشر ويبات بدينار ، وللحطب عشر حملات بدينار ، وسعّر سائر الحبوب والمبيعات ، وهاجم عدة مخازن وفرق مابها على الطحانين وضرب جماعة بالسوط وشهرهم ، فتوافر الخبز في الأسواق وهدأت الناس[5] .

إلّا أن استمرار إنخفاض النيل أدّى إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى فبلغ القمح كل تليس أربعة دنانير ، والأرز كل ويبة بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ولحم الضأن رطل بدرهم ، والبصل عشرة أرطال بدرهم ، والجبن ثماني أواقي بدرهم ، وزيت الأكل ثماني أواقي بدرهم ، وزيت الوقود رطل بدرهم وبيع الخبز كل ثلاثة أرطال بدرهم[6] . فأعيد على أثر ذلك تسعير الكثير من السلع ، فسعر الخبز كل اثني عشر رطلاً بدرهم ، واللحم رطلين بدرهم ، وتمت معاقبة من يخالف ذلك بالجلد ، فسكنت الأحوال[7] . حيث إن العقاب لم يكن ينزل فقط بمن يخالف الأسعار ، فقد ضرب عدة من الطحانين والخبازين وشهروا لأجل ازدحام الناس على الخبز ، مما يشير إلى شبهة التباطوء في أداء العمل ، فأصبح الخبز لا يباع إلّا مبلولاً .

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص١٥ .

(٢) المصدر نفسه ـ ص١٦ .

(٣) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٨٦ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ـ ج٧ ص٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٥) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص١٥ ـ١٦ .

(٦) المصدر نفسه ص١٦ .

(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٦٩ .

وزاد في الطنبور نغمة، استمرار توقف الزيادة في فيضان النيل عام ٣٩٨هـ/١٠٠٧-١٠٠٨م، حتى إن الناس استسقوا مرتين ، وفتح الخليج والماء على خمسة عشر ذراعاً فاشتد الغلاء[١] . ثم بدأ نقص النيل بعد فتح الخليج بأيام ، فاشتدت المسغبة ، وبيع الخبز مبلولاً ، وضرب جماعة من الخبازين وشهروا لتعذر وجود الخبز بالعشايا ، وبلغ الغلاء ذروته في ربيع الآخر[٢] . وعندما توقفت زيادة النيل عند ١٤ ذراعاً وأصابع اشتدت الأزمة ولحق بالناس كل الضرر[٣] . وكشفت الكارثة عن ساق بانتشار الأوبئة ، فاختفت الأدوية ، وضمن إجراءات الوقاية الطبية ، «شهر جماعة من الناس وجد عندهم فقاع وملوخيه ودلينس وضربوا»[٤] . ولأجل مواجهة السيل المنهمر من إرتفاع الأسعار ، وزيادة الإحتكار ، أمر الحاكم بألّا يخزن أحد من المؤن أكثر من حاجته ، وحدد أسعار القمح والمواد الغذائية ، وجعل عقوبة من يخالف ذلك القتل[٥] .

ولاعتقاد الحاكم، وكذلك بقية المسلمين، أن سبب توقف النيل هو ما يقوم به العباد من إظهار المنكرات التي نهى الله عنها مثل السكر واللهو ، فقد منع الحاكم الناس من التظاهر بالغناء ، ومن ركوب النيل للتفرج ، ومنع بيع المسكرات ، وفرض ما يشبه حظر التجول من بعد العشاء وحتى الفجر[٦] .

وحل موعد إحتفال الأقباط بعيد الشعانين[٧] ، والغلاء على أشده ، فمنع النصارى من تزيين كنائسهم ، كما جرت عادتهم ، وقبض على جماعة منهم في شهر رجب يبدو أنهم حاولوا مخالفة نواهيه ، وأمر باحضار ما هو معلق على الكنائس وإثباته في ديوان الخليفة ، وكتب بذلك إلى كل الولاة ، وأحرقت صلبان كثيرة على باب الجامع في الشرطة[٨] . (لعلها شرطة الفسطاط) .

وقد أتت الإجراءات السابقة ثمارها فخففت حدة إرتفاع الأسعار بعض الشيء في شهر رجب[٩] . ويبدو أن عدد الوفيات كان كبيراً خلال الأعوام ٣٩٥هـ-٣٩٨هـ، سواء من مات منهم

---

(١) المقريزي : الخطط - ج٢ ص٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٧١ .

(٣) المقريزي : إغاثة الأمة - ص١٦ .

(٤) المقريزي: الخطط ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٥) د. محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية في مصر - دار الفكر العربي - القاهرة١٩٧٠ - ص٩٣ .

(٦) المقريزي : الخطط - ج٢ ص٨٧، د. حسن إبراهيم : الفاطميون في مصر - ص٢٢٨، الذهبي (شمس الدين). تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام - مخطوط بدار الكتب المصرية برقم٤٢ ، تاريخ ، مجلد١٦ - ص١٤٧ .

(٧) وهو عيد الزيتونة ويعرف بعيد الشعانين ومعناه التسبيح ، ويكون في سابع أحد من صوم المسيحيين ، وجرت العادة بأن يخرجوا سعف النخل من الكنيسة يومها ويرون أنه يوم ركوب المسيح الحمار في القدس ودخوله إلى صهيون وهو راكب والناس بين يديه يسبحون وهو يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر - المقريزي : الخطط - ج١ ص٢٦٤ .

(٨) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٧١ .

(٩) المقريزي : الخطط - ج٢ ص٢٨٧ .

بالوباء . أو قتل لمخالفة أوامر الحاكم ، الأمر الذي دفعه إلى إستحداث ديوان جديد يقال له الديوان المفرد ، ومهمته «الإستحواذ على من يقبض ماله من المقتولين وغيرهم من المصادرين»[١] .

وعندما كسر الخليج في العام التالي وكان مقدار الماء فيه ، ١٥ ذراعاً[٢] ، تخوف الناس من إستمرار الحالة التي يكابدونها منذ عامين ، فتظاهروا في شارع بين القصرين ، واستغاثوا بالحاكم ألّا يهمل أمرهم .

وكان الخليفة عند حسن ظن رعاياه به ، فركب حماره وخرج من باب البحر ووقف وقال : «أنا ماض إلى جامع راشدة. فأقسم بالله إن عدت فوجدت في الطريق موضعاً يطأه حماري ، مكشوفاً من الغلّة لأضربن رقبة كل من يقال لي إن عنده شيئاً منها ولأحرقن داره وأهبن ماله » وتوجه إلى الجهة التي حددها ، وتأخر حتى آخر النهار ، ليعطي فرصة كافية يحمل الناس خلالها غلالهم إلى الطريق . ولشدة حركة النقل بلغت أجرة الحمار في حمل النقلة الواحدة ديناراً . فلما امتلأت الطرقات بالغلال ، امتلأت عيون الناس . وساعد ذلك الحاكم على أن يصدر أوامره بتقدير ما يحتاج إليه في كل يوم وفرضه على تجار الغلات بالنسيئة وخيرهم بين أن يبيعوا بالسعر الذي يقرره ، بما في ذلك من فائدة محتملة ، وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ، ولا يمكنهم من بيع شيء منها إلى دخول الغلة الجديدة ، فاستجابوا له وانخفضت الأسعار[٣] .

من هذه الرواية يستفاد أنه رغم نقص النيل في العام السابق ، إلا أن بعض الأراضي كانت قد زرعت وأنه لولا الإحتكار التجاري والتخوف من استمرار المجاعة ، لكانت الغلال تكفي حاجات السكان ، وتدل عبارة «الغلة الجديدة» على أن زيادة النيل قد سمحت بري بعض الأراضي ، وإلا لما كان هناك مجال للحديث عن «الغلة الجديدة» .

وقد وضعت هذه المجاعة أوزارها في شهر شعبان ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م حينما «تراخت الأسعار» على حد تعبير المقريزي[٤] .

وشهدت خلافة الحاكم بعد ذلك أحداثاً شبيهة بما حدث وإن كانت أقل شأناً وخطورة ، ففي سنة ٤٠٣ هـ / ١١ ـ ١٠١٢ م ارتفعت الأسعار ، مما اضطر الحاكم في رجب من هذه السنة إلى «قطع الرسم الجاري من الخبز والحلوى الذي كان يقام في شهور رجب وشعبان ورمضان ، لمن

---

(١) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٨٧ .

(٢) ذكر المقريزي أنه اشيع بلوغ النيل الذراع السادسة عشر وخلع على ابن الرداد ثم نقص منذ ١٩ توت (اتعاظ ـ ج٢ ص٧٦) .

(٣) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص١٦ ـ ١٧ .

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٧٨ .

يبيت بجامع القاهرة من ليلة النصف من رجب»[1] ، ولعل سبب ذلك عدم زراعة بعض الأراضي حيث بلغ النيل ١٦ ذراعاً و١٠ أصابع (الملحق ١) وقد عاود الحاكم في هذه السنة إتخاذ بعض الإجراءات التي تحول دون مخالفة تعاليم الدين الإسلامي فنهى عن بيع الزبيب وأحرقه ومنع وصوله إلى مصر وأراق ما كان في المخازن من جرار العسل وأمر النصارى واليهود بلبس الغيار والتميز عن المسلمين وأفرد لهم أياماً خاصة في الحمامات[2] .

وفي عام ٤٠٣ هـ /١٢ ـ ١٠١٣ م ، إرتفعت الأسعار وازدحم الناس على الخبز ففرق الحاكم مالاً على الفقراء[3] . وربما كان ذلك من جراء إنخفاض النيل في العام السابق لأنه بلغ في هذا العام ١٧ ذراعاً و١٢ إصبعاً .

ويذكر المقريزي أن مجاعة قد وقعت عام ٤٠٦ هـ /١٥ ـ ١٠١٦ م ، وإن كانت قد جاءت بعكس سابقاتها إذ ارتفع الفيضان في هذه السنة إلى ثلاثة أصابع من إحدى وعشرين ذراعاً ، «فغرق المقياس وامتلأ كل مكان من المدينة وبلغ الماء إلى نصف النخل مما يلي بركة الحبش ، ولم يبق طريق يسلك إلى القاهرة إلا من الشارع والصحراء ، وأدى ذلك إلى غرق الضياع والبساتين» [4] .

إلا أن قوائم النيل تخلو من ذكر لهذه الزيادة التي اتفقت المصادر التاريخية على أنها كانت ١٦ ذراعاً وأصابع فإن كان هناك ثمة مجاعة في هذه السنة فيكون سببها القصور النسبي لماء الفيضان .

أمّا ختام هذه السلسلة من مجاعات عهد الحاكم بأمر الله فكان ، في سنة ٤١٠ هـ /١٩ ـ ١٠٢٠ م ، حيث اشتد إرتفاع الأسعار حتى وصل سعر رطل الدقيق درهماً ، وبيع اللحم أربع أواق بدرهم ومات الكثير من الناس بالجوع وبلغ عدد من مات في شهور رمضان وشوال وذي القعدة «مائتي ألف وسبعين ألفاً سوى الغرباء وهم أكثر من ذلك» [5] .

ومن خلال استقراء قوائم الفيضان يمكن القول بأن سبب هذه المجاعة الأخيرة ، هو إرتفاع فيضان النيل إلى حد إغراق الأراضي الزراعية (١٩ ذراعاً و٨ أصابع) ، ويكون ما أورده المقريزي بشأن المجاعة التي حدثت عام ٤٠٦ هـ منطبقاً على هذه السنة ، ويرجح أن يكون المقريزي قد خلط بين أحداث السنتين ، ويؤكد ترجيحنا لهذا الاحتمال أن سنة ٤٠٦ هـ بلغ النيل فيها حسب أبي المحاسن ١٦ ذراعاً وأصبعين وحسب ابن أيبك ١٦ ذراعاً و٩ إصابع ، وهو حد يعني عدم زراعة بعض الأراضي ، وذلك في ضوء أن المقريزي الذي انفرد بذكر مجاعة ٤١٠ هـ ، لم يوضح سببها .

(١) أيمن فؤاد سيد : نصوص ضائعة ـ ص٣.
(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ ج٤ ص٣٧٩ ـ ٣٨٠، الذهبي : تاريخ الإسلام ـ مجلد١٦ـ ص١٤٥ ـ١٤٦ .
(٣) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٩٣، الخطط ـ ج٢ ص٢٨٧ .
(٤) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١١٢ .
(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١١٥ .

أما الظاهر لإعزاز دين الله بن الحاكم ، فعلى الرغم من قصر مدة خلافته (٤١١ - ٤٢٧ هـ / ١٠٢٠ - ١٠٣٥ م) فإن البلاد شهدت في عهده مجاعة مخيفة إمتدت عامين (٤١٤ - ٤١٥ هـ / ١٠٢٣ - ١٠٢٥ م)[١] .

وجملة الأحداث والملابسات التي وقعت خلال هذين العامين تثبت بشكل قاطع أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة المركزية ، في الحد من مخاطر نقص الفيضان، خاصة إذا ما قورنت بما وقع أيام الحاكم بأمر الله .

فلقد كان الظاهر ، خلافاً لأبيه ، ضعيف الشخصية ، مسلوب الإرادة مع رجال الدولة الذين تركزت في أيديهم سلطات إدارة البلاد حتى أصبح لا يدخل عليه سوى ثلاثة منهم (الشيخ نجيب الدولة الجرجرائي ، والشيخ العميد محسن بن بدوس ، والقائد معضاد) ويخرجون ليسيروا أمور الدولة بينما انهمك الظاهر في لذاته[٢] . فقد اشتهر بشغفه باللهو وحب الغناء ، وشراء المماليك ، كما اتخذ خزانة للبنود يعمل بها ثلاثة آلاف صانع ، واستكثر من شراء المجوهرات ، وأصبح الترف سمة لعصره ، إذ حاكاه رجال الدولة ومياسير القوم ، الذين تأنقوا واتخذوا المغنيات والراقصات[٣] .

ويبدو الأمر كما لو كان الظاهر قد أتى ليجني فقط ثمار جهاد أسلافه في إقامة أول خلافة شيعية ، غير مدفوع بهذه الروح الدينية التي أشبع بها الخلفاء الأول ، والتي دفعتهم إلى الحدب والسهر على راحة رعاياهم .

وبداية ، فإنه يمكن إجمال أسباب هذه المجاعة في :

١ - ضعف سلطة الخليفة ، رأس الدولة المركزية ، وبداية ظهور رجال الدولة الأقوياء كأنداد للخليفة ، يشاركونه سلطته الزمنية .

كما أن الظاهر أهمل واجباته ، كممثل للسلطة المركزية ، فلم يهتم بتوفر الغذاء للناس ، بل وفي أوج الأزمة قام بالاستيلاء على ما ورد إلى ساحل مصر من مراكب مملوءة قمحاً ، ورسم بتسليمها لقصر الخلافة وأدى ذلك إلى إرتفاع الأسعار[٤] . ومن المفارقات التاريخية أن الظاهر نزل إلى القاهرة في نصف ذي القعدة ٤١٥ هـ / ١٠٢٥ م ، والغلاء على أشده «وشق البلد بدلالين وخلفه الخدم المقودون والمصطنعة وبين يديه الرقاصون»[٥] ، وفي حين أن الحاكم أبطل مظاهر اللهو والاحتفالات بواعز ديني كما أسلفنا . ولم يترك أفراد الشعب المصري هذه

---

(١) Lewis (B) and others : The Cambridge History of Islam .London 1970 — Vol .1 . P . 1880.

(٢) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٥٤ .

(٣) المصدر نفسه - ج١ ص٣٥٥.

(٤) المسبحي ، الأمير المختار عز الملك محمد بن عبد الله بن أحمد : أخبار مصر - تحقيق أيمن فؤاد السيد ، وتياري بيانكي - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية - القاهرة١٩٧٧ - ج٤ ص٣٩.

(٥) المصدر نفسه - ص٧٣.

المناسبة دون أن ينددوا بسلوك الخليفة ، مذكرين إياه بما فعله أبوه ، فاعترضوا مسيرة الخليفة في تظاهرة ضخمة وهم يهتفون «الجوع يا أمير المؤمنين . الجوع ، لم يصنع بنا هكذا أبوك ولا جدك فالله الله في أمرنا»[١] .

٢ ـ أدى ضعف الخليفة إلى تضخم دور رجال الدولة الذين مارسوا تجارة الغلال بغية الربح ، ثم تمادوا في ذلك إلى حد إحتكار الغلال والتحكم في أسعار البيع . ويدل على ذلك نصان ، وردا لدى المسبحي ، أولهما في حوادث رجب ٤١٤ هـ /١٠٢٣ م ويتعلق «بفتح مخازن لجماعة من رجال الدولة» لتفرق غلاتها على الناس بسعر منخفض[٢] . والثاني في حوادث ذي القعدة ٤١٥ هـ / ١٠٢٥ م ويشير إلى فتح مخزن لرجل يدعى مسعود ، غلام الشيخ نجيب الدولة أبي القاسم الجرجرائي ، وبيع القمح الذي فيه بثلاثة دنانير التليس فتزاحم الناس عليه[٣] . رغم أن هذا السعر لا يبعد كثيراً عن سعر البيع في ذي الحجة (أربعة دنانير وثلث للتليس) وهو سعر أصاب الناس بمسغبة على حد تعبير المسبحي نفسه[٤] . ولقد لعب الإحتكار دوراً بارزاً في اشتداد هذه المجاعة وخاصة في عام ٤١٥ هـ بعد أن بلغ النيل حداً يمكن معه زراعة بعض الأراضي ودرء خطر الجوع ، ولم تقتصر الممارسات الإحتكارية والتلاعب بالأسعار ، على رجال الدولة وغلمانهم ، فقد كان هناك أيضاً مخالفات من جانب الخبازين والطحانين وتجار الغلال الذين عذروا من قبل المحتسب .

٣ ـ خطر الغزو الخارجي ، الذي لاح على حدود مصر الشرقية من قبل حسان بن مفرج بن جراح الطائي عام ٤١٥ هـ /٢٤ ـ ١٠٢٥ م ، مما أدى إلى زيادة الأسعار بعد انخفاضها .

٤ ـ نقص زيادة النيل عام ٤١٤ هـ إلى ١٤ ذراعاً و١٤ إصبعاً ، وهو حد يعني المجاعة ، وإن كان النيل في العام التالي قد وصل إلى ١٦ ذراعاً و٨ أصابع .

وتبدأ أحداث هذه المجاعة في الثلاثة أيام الأخيرة من جمادي الآخر عام ٤١٤ هـ /١٠٢٣ م بنقصان ماء النيل بعد أن أوفى ، فلم ترو لذلك الضياع ، وكثير من الأراضي ، «فكثر ضجيج الناس واستغاثتهم إلى الله ، وخرج أكثر السكان من الرجال والأطفال ومعهم المصاحف المنشورة إلى جبل المقطم يستغيثون بالله تعالى فلم يغاثوا»[٥] .

وكان أول رد فعل ـ عملي ـ هو إحجام التجار عن بيع الغلال فوصل سعر تليس القمح إلى

---

(١) المقريزي : الخطط ج ١ ص ٣٥٤ .
(٢) المسبحي : أخبار مصر ج ٤٠ ص ١٥ ، المقريزي : إتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٣٥ .
(٣) المسبحي : أخبار مصر ج ٤٠ ص ٧٤ .
(٤) المصدر نفسه ص ٨٦.
(٥) المسبحي : أخبار مصر ،ج٤٠ ص١٢، المقريزي : اتعاظ الحنفا ج٢ ص١٣٤ ـ ١٣٥.

دينار ثم اختفى القمح كلية وأصبح يباع سراً بدينارين للتليس ، ووصل سعر حملة الدقيق إلى دينارين وربع ، والخبز أربعة أرطال بدرهم وثمن مع ندرة وجوده في الأسواق ، وبيع التبن بعشرين درهماً الحمل [1] .

وفي محاولة للقضاء على إرتفاع الأسعار عزل ابن عزة متولي الحسبة ، وعرضت الحسبة في رجب ٤١٤ هـ /١٠٢٣ م على العميدي الذي كان قد عزل من تولي الترتيب ، فأبى أن يصير محتسباً بعد أن كان جليس أمير المؤمنين وصاحب خريطة ، فتم تعيين دواس بن يعقوب الكتامي ، محتسباً على الأسواق والسواحل ، وخلع عليه بثوب مثقل وعمامة ، ونزل إلى القاهرة في موكب عظيم ، حتى انتهى إلى مجلس الحسبة ، فأحضر هناك الخبازين وتجار الدقيق وضرب بعضهم وشهرهم فارتدع الناس ، وانخفضت الأسعار وظهرت الغلال في الأسواق[2] . ولأن هذه الإجراءات لم تمس إحتكارات وغلال رجال الدولة ، الذين مارسوا رفع الأسعار ولا شك ، فإن الأمور ما لبثت أن عادت إلى سيرتها الأولى ، فبعد أيام قليلة أفتقد الخبز ، وكثر الإزدحام على دكاكين الخبز ، وكان غاية ما فعله المحتسب أن أمر ببل الخبز في الماء في القصارى على أن يباع بسعر ثلاثة أرطال بدرهم . وبصرف النظر عن أن هذه أول مرة يرد فيها هذا الإجراء ، فإن ذلك كان يعني عملياً إقرار سعر أكثر إرتفاعاً من الذي كان يباع به الخبز جافاً (أربعة أرطال بدرهم وثمن) طالما كان بلُّ الخبز يعني زيادة وزنه ، أي أنه نوع من الغش التجاري المستتر والمقنن .

وهو أيضاً تحبيز للتجار على بيع الخبز نظراً لارتفاع أرباحهم وبحماية المحتسب ـ فظهرت الأخباز في الأسواق بعد ذلك .

ولضمان إستمرار وجود الخبز ، فتحت مخازن لجماعة من رجال الدولة ، وأطلق للناس من السواحل غلة كثيرة ، وقام المحتسب بضرب جماعة من الخبازين وشهرهم بسبب رفعهم الأسعار ، وضيق على الطحانين ، الذين كانوا فيما يبدو ، يقومون ببيع الدقيق للناس بسعر مرتفع بدلاً من بيعه للمخابز التي تشتري الدقيق وتبيع الخبز بأسعار محددة ، حتى إنه الزمهم بترك عملهم في طحن الغلال وختم على مخازنهم وفلست طواحينهم وجعلهم خبازين[3] .

---

(١) المسبحي : المصدر السابق ص ١٢ ـ ١٣ ذكر المقريزي في إتعاظ الحنفا (ج ٢ ـ ص ١٣) الأسعار نفسها عدا أنه ذكر أن «ثمن الحمل الدقيق بعشرين درهماً» ، وهو ما أثار استغراب المحقق (هامش (١) نفس الصفحة، حيث إنه بذلك ، يكون تليس القمح وهو ما يوازي نصف حملة الدقيق وزناً بدينارين وربع بينما تكون حملة الدقيق بدينارين وربع دينار حيث إن الرطل المصري يساوي مائة وأربعة وأربعين درهماً والتليس مائة وخمسون رطلاً وخمسون رطلاً مصرياً حسب ابن مماتي . والواضح أن النسخة المحققة كان بها خطأ من الناسخ أو يكون المقريزي ـ وهو أمر مستبعد ـ قد أخطأ عند نقله عن المسبحي ـ الذي ورد فيه أن الحمل الذي بعشرين درهماً كان من التبن ، وكلمة ثمن فهي تعني درهم في «الخبز أربعة أرطال بدرهم وثُمْن» ولا تعني الثَمَن، أي السعر .

(٢) المسبحي : المصدر السابق ص ١٣ ـ ١٤ ، المقريزي : اتعاظ الحنفاج ٢ ص ١٣٥ .

(٣) المسبحي : المصدر السابق ص ١٥ ـ ١٦ ، المقريزي : اتعاظ الحنفاج ٢ ص ١٣٥ .

أهلت سنة ٤١٥ هـ والأزمة لا زالت قائمة ، وتضاربت الأقوال بشأن زيادة النيل في هذه السنة . فالمقريزي يذكر أن زيادة النيل جاءت ناقصة ، «ولم ير النيل فيما تقدم من السنين أقل نقصاناً منه في هذه السنة»[١] . ثم يعود فيذكر أن ماء النيل بلغ ١٦ ذراعاً و٨ أصابع[٢] . ويورد ابن أيبك وأبو المحاسن أن الزيادة كانت ١٦ ذراعاً . وهذه الحدود كما أسلفنا لا تعني المجاعة ، إلّا أنها مع وجود مجاعة في العام السابق والعوامل السابق الإشارة إليها ، من الممكن أن تزداد الأمور سوءاً ، وهذا ما كان . فبدأ إرتفاع الأسعار من شهر ربيع الآخر ، وخاصة سعر القمح الذي بلغ التليس منه ثلاثة دنانير ، «والشعير بيع أربع ويبات بدينار ، وبيع الخبز رطلين ونصف بدرهم ، وبلغ سعر حمل تبن الدواب ديناراً إن وجد ، وارتفعت أسعار كل ما يؤكل»[٣] .

وفي الشهر التالي ، واصلت الأسعار إرتفاعها ، لاستيلاء الدولة على ما ورد إلى المقس من غلال لصالح مخازن القصر الفاطمي[٤] .

ويظهر أن الأحوال بلغت حداً لا يصح السكوت عليه ، تشكك معه الخليفة في كفاءة، وربما أمانة ، المحتسب ، دواس بن يعقوب ، فتم عزله في ٤ رجب ٤١٥ هـ ، ليحل بقى الخادم الأسود غلام بدر الدولة نافذ مكانه ، إضافة إلى توليه الشرطتين (القاهرة والفسطاط) .

وحاول المحتسب من أول يوم أن يضع حداً لتدهور الأحوال فنزل إلى الفسطاط ، ونظر في الحسبة وأمر أن يباع الخبز الخشكار خمسة أرطال بدرهم والحواري أربعة أرطال بدرهم[٥] .

على أن أصحاب الطواحين وحوانيت الخبز ، الذين استساغوا تساهل ابن يعقوب ، لم يرتضوا هذه الأسعار ، وامتنعوا عن فتح الطواحين والحوانيت طوال اليوم التالي (٥ رجب) فلم يجد الناس خبزاً ولا دقيقاً . ومن ثم اضطر الخليفة إلى عزل بقى من الحسبة يوم ٦ رجب وإعادة دواس إليها . فأمر المحتسب العائد بأن يباع الخبز الذي يباع في الأفران خمسة أرطال بدرهم ، ولعله يقصد بذلك الخبز الخشكار وهو نفس السعر الذي قرره المحتسب المعزول، على أن تباع بقية الأنواع الأخرى من الخبز بدون تسعير ، وهو كما نرى «حل وسط» يضمن توفر ما يسد به رمق الناس من الخبز الرديء ، وفي نفس الوقت يضمن زيادة مكاسب التجار فيما سواه من الأنواع الجيدة ، وبالفعل

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٤٢، الخطط ج ١ ص ٣٥٤.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٧٢، ويذكر المسبحي أن النيل قد أوفى في هذه السنة وهو الأصح . انظر المسبحي - المصدر السابق ج ٤٠ ص ٤٧ .

(٣) المسبحي : أخبار مصر ج ٤٠ ص ٣٢، المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٤٢ .

(٤) المسبحي : المصدر السابق ص ٣٩، المقريزي : نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٤ .

(٥) المسبحي : المصدر السابق ج ٤٠ ص ٤٧ - ٤٨ . والخشكار هو الدقيق الذي لم يستقص طحنه ، ولا نخله والخبز الخشكار هو المصنوع بدقيق القمح والردة ، والحواري هو الدقيق الأبيض والخبز الحواري هو المصنوع من الدقيق الأبيض - (انظر - المسبحي هامش ٣، ٤ ص ٨٤).

ظهر الخبز في الأسواق وبيع الخبز السميذ رطلين ونصف بدرهم ، وما دون هذا النوع ثلاثة أرطال بدرهم [١] .

وإذا ما أردنا ترتيب حوادث هذه الأيام الثلاثة من شهر رجب ، على نحو فيه بعض من الرؤية التآمرية للتاريخ ، فإنه يمكن القول بأن دواس بن يعقوب كان متفهماً ـ إن لم يكن متواطئاً ـ لموقف محتكري وتجار الغلال من رجال الدولة ، الذين تعاونوا مع بقية تجار الغلال والطحانين والخبازين على إحباط إجراءات المحتسب الذي عينه الخليفة (بقى الأسود) وإظهاره بموقف العاجز ، ليعود دواس بإيعاز من كبار رجال الدولة المسيطرين على الخليفة ، وكان لهم ما أرادوا ، ولا شك أن إجراءات هذا المحتسب والأسعار التي كان يقررها ، كانت كلها في صالح التجار والمحتكرين قبل أي فئة أخرى .

ولذلك ، فقد كان من الطبيعي أن لا يدوم وجود الخبز في الأسواق إلا أياماً معدودات ، إذ عادت الأسعار إلى الإرتفاع وخاصة ثمن القمح والدقيق والخبز ، واضطربت الأحوال لذلك في نفس هذا الشهر[٢] . وساعد على ذلك أنه سرت في البلاد شائعة مؤداها أن حسان بن جراح الذي خرج على الخلافة في الشام بعث بخمسمائة فارس إلى العريش ، لم يعرف مقصدهم ، فخاف الناس أن يدخلوا عن طريق القرافة فانتقل سكانها إلى الفسطاط وكذلك فعل أهالي بلبيس ، وازاء إرتفاع الأسعار واضطراب الأحوال اضطرت السلطات إلى إعادة القرافة إليها حتى تسكن الحالة[٣] .

إستمر إرتفاع الأسعار حتى شهر شوال فبلغ سعر تليس القمح دينارين ثم ثلاثة دنانير غير ثمن التليس (العبوة) ، وتليس الشعير ديناراً واحداً ثم الست ويبات بدينار ، والخبز رطلين بدرهم ، والدقيق رطلين بدرهم واللحم الرطل بثلاثة دراهم مع تعذر وجود اللحوم سواء من الدواجن أو الحيوانات[٤] . ويظهر أن وباءً قد أصاب الحيوانات والدواجن مما أدى إلى إرتفاع أسعارها حتى وصل ثمن رأس البقر إلى خمسين ديناراً[٥] ، الأمر الذي اضطر الظاهر إلى إصدار أوامره بعدم ذبح شيء من الأبقار السليمة وهدد من يفعل ذلك بالقتل وذلك بغرض الحفاظ على الحيوانات التي تساعد في أعمال الزراعة من حرث وري ونحو ذلك[٦] .

وقد أثر تناقص أعداد الحيوانات على أسعار مياه الشرب التي كانت تقوم بنقلها ، فبلغت راوية

---

(١) المسبحي : أخبار مصر ج ٤٠ ص ٤٨ ـ ويذكر المحققان (هامش ٥) أن السميذ هو الحواري وربما يكون السميذ نوع أفضل من الحواري .

(٢) المسبحي : المصدر السابق ص ٥٢ .

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٥٤ .

(٤) المسبحي : أخبار مصر ج ٤٠ ص ٦٧-٦٩ ، المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٥) المقريزي : الخطط ج ١ ص ٣٥٤ .

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٤٩ .

الماء البغل درهمين والراوية الجمل ثلاثة دراهم [1] .

ولم يكن الوباء متفشياً فقط بين الحيوانات، بل انتشر بين الناس وازدادت حدته في شهر شوال فيما يبدو ، وذلك ما يفسر إرتفاع أسعار ما يحتاج إليه المرضى ، حيث بلغ سعر الرمانة الواحدة ثلاثة دراهم ، والبطيخة البرلس ثلاثين درهماً ، والأوقية الشراب درهماً [2] .

وكان إنتشار الأوبئة من الكثافة ، حتى إن الناس تشاغلوا بها عن شراء ما كانوا اعتادوا عليه من الفواكه والحلوى في ليلة ميلاد المسيح ، التي حلت يوم الخامس والعشرين من شوال ، «حتى إنه لم يخل منزل أحد من المرضى وأوجاع الدم والحلوق»[3] .

وفيما عدا المأكولات والمشروبات على اختلاف أنواعها ، فقد انخفضت قيمة ما يملكه الناس من متاع ، فطرحت الثياب والأمتعة في الأسواق ، ولم تجد من يشتريها بدرهم[4] . بل وانخفضت القوة الشرائية للعملة «فيكون مع الرجل جملة من الدنانير فيطلب من يشبعه خبزاً فلا يجده»[5] .

ووسط هذا الخضم من المآسي لم يجد الظاهر لإعزاز دين الله أي عضاضة في أن يحتفل مع الناس بعيد الغطاس في رابع ذي القعدة وكان منتهى إهتمامه أن أمر بعدم إختلاط النصارى بالمسلمين[6] .

وخلال شهر ذي القعدة ، ازداد تعقد الموقف ، بعد أن نما إلى علم الناس إرسال حسان بن جراح ألف فارس إلى الفرما ، ففر الناس منها إلى تنيس بالمراكب ، وأخذ الناس بمصر في التحفظ على أموالهم «وفقد القمح والدقيق والخبز»[7] . وقام المحتسب بمعاقبة جماعة من الخبازين لأنه وجد موازينهم للأرطال ناقصة ، وصنجهم التي يزنون بها الدراهم زائدة[8] .

واشتد الغلاء يوم الجمعة ١٣ ذي القعدة فبيع الخبز السميذ رطلين بدرهم وربع والخبز الخشكار رطلين بدرهم ، والحملة الدقيق بأربعة دنانير ونصف وقيراطين ، والتليس القمح بثلاثة دنانير ، وبيع اللحم أربع أواق بدرهم[9] .

---

(١) المسبحي : المصدر السابق ص ٦٩-٧٣ . المقريزي : الخطط ج ١ ص ٣٥٤.
(٢) المسبحي : نفسه ص ٦٩ - المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٦٢ .
(٣) المسبحي : المصدر السابق ص ٦٩.
(٤) المسبحي : المصدر السابق ص ٦٩، المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٦٢ .
(٥) المقريزي : المصدر السابق ص ١٧١ - ١٧٢ .
(٦) المقريزي : الخطط ج ١ ص ٢٦٦ .
(٧) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٥٤، اتعاظ الحنفا : ج ١ ص ١٦٦ .
(٨) المسبحي : المصدر السابق ج ٤٠ ص ٧٢.
(٩) المسبحي : المصدر السابق ج ٤٠ ص ٧٢.

فازدادت مسغبة الناس الذين كثر الموت بينهم لتفشي الوباء وخاصة بين الفقراء والمساكين ، وبلغ الأمر بالناس أن جزاراً طرح عظمة لكلب فرآه رجل شاب مستور متعفف فطرد الكلب وأخذ العظم منه ولم يزل يمتصه نياً إلى أن نال من مصه بلغه فرماه من يده وذهب . ولم يجد الفقراء ما يأكلونه ، فأطعموا أولادهم قضبان القنبيط (وهو أغلظ أنواع الكرنب) التي كان البقالون ينتزعونها من رؤوس الكرنب ويرمونها ، فيجمعها الفقراء ليقتاتوا بها وباليسير من كسب اللوز والسمسم ، وارتفعت أيضاً أسعار البقول[1] .

وأخيراً ، شمر المحتسب دواس عن ساعد الجد ، فأحضر حمالي القمح وضربهم حتى أقروا بمخازن التجار وسماسرة الغلال ، التي يحملون إليها الغلال ، وكتبوا له ١٥٠ مخزناً للقمح ، «فوضع الطوابع عليها وهدد بقطع يد من تسول له نفسه أخذ حبة قمح منها»[2] .

وتقتضي مجريات الأمور أن يقوم المحتسب بالبيع من هذه المخازن في اليوم التالي ـ السبت ١٤ ذي القعدة ـ إلا أن ذلك لم يحدث لسبب لم تذكره المصادر التاريخية . ولعله أن المحتسب أراد أن يعطي الفرصة كاملة لكبار رجال الدولة الذين يتجرون في الغلال ، كي يبيعوا مخزونهم بأعلى سعر ممكن . وهذا ما حدث بالفعل ، فقد قام مسعود غلام الشيخ نجيب الدولة أبي القاسم الجرجرائي ، بفتح مخزن قمح له وباع منه بسعر ثلاثة دنانير التليس ، فتزاحم الناس عليه[3] .

المهم أن الخبز والدقيق لم يظهرا بالأسواق منذ يوم الجمعة وحتى يوم الاثنين ١٦ ذي القعدة ، ووصل سعر الدقيق ، إن وجد ، رطلاً ونصف بدرهم والخبز الأسود رطلين بدرهم وربع[4] . فثارت الرعية وخرجوا إلى الشوارع في مظاهرات ضخمة واعترضوا ركب الخليفة الذي تقدمه الرقاصون والخدم في النصف من ذي القعدة وهم يصيحون «الجوع ـ الجوع» ومطالبين الخليفة أن يهتم بأمرهم[5] . بل وقام أحد المغاربة وهو أبو عبد الله محمد بن جيش بن الصمصامي الكتامي ويقال إنه كان مجنوناً ، بالوقوف تحت القصر ، وأخذ يسب الخليفة على أقبح وجه وبالغ في ذلك فضربه الرقاصون حتى سقط وجروه برجله وسحبوه إلى السجن ، حيث ضربه متولي الشرطة ثلاثين درة واعتقله[6] .

ولم تنقطع مظاهرات الناس في الشوارع ، وظل هتافهم «الجوع» يشق الهواء ولا وجود لخبز أو دقيق في الأسواق ، فتم استدعاء المحتسب دواس بن يعقوب إلى القصر في سادس عشر ذي

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤ ـ المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٦٥ .

(٣) المسبحي : المصدر السابق ص ١٧٤.

(٤) نفسه ، المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٦٥ .

(٥) المسبحي : المصدر نفسه ص ٧٣، المقريزي : الخطط ج ١ ص ٣٥٤.

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٦٤ ـ ١٦٥ .

القعدة ، وعنف وهدد ، واتهم بأنه فتن البلاد على الخليفة ، وتم تذكيره بأنه كتب بخطه تعهداً بتوفير القمح والخبز حتى إدراك الغلّة الجديدة (وهذا دليل جديد على وفاء النيل) فتعهد المحتسب مجدداً ، بتدارك الأمر وقام من فوره بتوزيع القمح على الطحانين وسعَّره عليهم بدينارين ونصف التليس ، وأمرهم بأن يباع الدقيق بأربعة دنانير الحملة ، والخبز رطلاً ونصف بدرهم ، فسكن الناس لذلك قليلاً[1] . وهذه الأسعار ليست بعيدة عن الإرتفاع .

إلا أن المحتسب كان له رأي آخر ، فقبيل انتهاء هذا اليوم نزل من القاهرة ومعه سجل بإلغاء جميع المكوس المقررة على الغلات الواردة إلى السواحل ، وهذا يعني تخفيض أسعارها ، ثم أضاف أمراً غاية في الغرابة حيث ألغى التسعير الذي قرره قبل ساعات . فظهر الخبز والدقيق في الأسواق وبأسعار قريبة من تلك التي ضج الناس بالشكوى منها، إذ وصل سعر تليس القمح إلى ثلاثة دنانير إلا ربعاً (وكان ثلاثة دنانير) والخبز السميذ رطلين بدرهم وربع ، والخبز الحواري رطلين بدرهم[2] .

وبعد هذه الحوادث يصبح إحتمال تواطؤ المحتسب مع تجار الغلال من كبار رجال الدولة ، أمراً أبعدمن مجرد التشكك ، إذ أنه كرَّس إرتفاع الأسعار ، رغم إلغاء مكوس الغلة .

وأطمعت سياسة المحتسب غير العادلة ، الجشعين من التجار والباعة ، الذين لم يقنعوا بأرباحهم العالية ، فلجأوا إلى رفع الأسعار والغش ، ففي ٢٤ من ذي القعدة ، ضرب المحتسب بعض بائعي الدقيق وشهرهم على الجمال في شوارع مصر وكانوا إثنين وعشرين رجلاً وفيهم مقدمهم ويعرف بابن البوري ، وذلك لمغالاتهم في الأسعار وسواد الأخباز وفساد الدقيق وخلطه بالمسحوق ، وأعادهم إلى السجن بعد ذلك[3] .

ولم يكن الغش فقط في الدقيق والخبز ، بل امتد إلى الموازين. ففي ٧ ذي الحجة ضرب المحتسب بالفسطاط رجلاً حلاوياً يسكن على باب زقاق القناديل وشهره على جمل لأنه وجد أرطاله التي يبيع بها ينقص كل رطل منها أوقيتين وكل صنجة يزن بها الدراهم تزيد ثمن درهم[4] .

ويعد هذا الحدث تأكيداً جديداً على دور الإحتكار التجاري وممارسات التجار الأنانية ، وما وصل إليه الحال من إستخفاف بالسلطة المركزية من قبل التجار .

وكان من المنطقي ألاَّ تفلح محاولات الردع التي قام بها المحتسب ، فعاودت الأسعار إرتفاعها من جديد خلال شهر ذي الحجة ، فبيع القمح بأربعة دنانير وثلث للتليس ، والحملة الدقيق

---

(١) المسبحي : المصدر السابق ص ٧٤ ـ ٧٥، المقريزي : اتعاظ ج ٢ ص ١٦٥ ويلاحظ أن سعر التليس القمح يوم ختم على المخازن (١٣ ذي القعدة) كان ثلاثة دنانير أي أن الفارق هو نصف دينار فقط.

(٢) المسبحي : المصدر نفسه ص ٧٥، المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٦٦.

(٣) المسبحي : المصدر السابق ص ٧٦، المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٦٦.

(٤) المسبحي : نفس المصدر ص ٧٨.

بستة دنانير ، والخبز رطل بدرهم ، «فأصاب الناس لذلك مسغبة شديدة»[1] .

ولم يكن ذلك بآخر تصاريف القدر ، إذ سرعان ما قام العبيد بمهاجمة سواحل الغلة ونهبوا وأحرقوا ، فاختفت الأخباز والدقيق ، رغم إرتفاع أسعارها حتى وصل الخبز إلى رطل واحد بدرهم[2] .

وانفرد المقريزي بإيراد مجاعة حدثت في عام ٤١٧هـ /٢٦ ـ ١٠٢٧ م وأرجع سببها إلى إرتفاع الفيضان فوق العادة حتى غرقت القرى ، واضطربت الأحوال[3] . مع أن النيل حسب الدواداري وأبي المحاسن كانت زيادته ١٦ ذراعاً و٧ أصابع فقط .

وفي عام ٤٤٢ هـ /١٠٣١ م ، كادت مأساة ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ أن تكرر نفسها ، حينما تأخرت زيادة النيل عن أوانها أربعة أشهر ، لولا أن اتخذت الدولة تدابيرها باستيراد الغلال من الشام ، ثم جاءت زيادة النيل فاستقامت الأحوال[4] .

وفي سنة ٤٢٦ هـ /٣٤ ـ ١٠٣٥ م حدثت بالبلاد مجاعة بسبب تكاثر الفئران حتى أكلت الزرع وانتشر الوباء بين السكان تبعاً لذلك[5] :

تعدّ فترة خلافة المستنصر بالله (٤٢٧ ـ ٤٨٧ هـ /١٠٣٥ ـ ١٠٩٤ م) حداً فاصلاً بين عهد الخلفاء الأقوياء وعصر الوزراء العظام وكأي فترة تحول تاريخي ، حفلت خلافته بأحداث جسام ، يحار الدارس أمام تشابك أحداثها ، وتناقض معلوماتها ، ناهيك عن صعوبة الفصل بين الأسباب والنتائج ، حيث توالي الأحداث عملها تأثيراً وتأثراً .

وبديهي أن ما وقع من أحداث في خلافة المستنصر بالله ، تكمن بذوره في فترات سابقة ، طالما كان كل جديد نابتاً من القديم ويحمل بعضاً من صفاته ، وجاءت ولادة عصر المستنصر من رحم خلافة أبيه الظاهر لإعزاز دين الله ، والذي يعد فترة إنتقال بين عهدين ، عهد سيطرة الخلفاء وعهد سيادة الوزراء .

وقبل الدخول إلى سرد وقائع المجاعات التي عاشها الناس في عهد المستنصر بالله يحسن أن أعرض للأسباب العامة التي كانت وراء هذه الأحداث .

---

(١) المسبحي : المصدر السابق ص ٨٦.

(٢) المصدر نفسه ص ٨٨، المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٧٠.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٧٥ ، الخطط ج ١ ص ٣٥٥.

(٤) اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ١٨٠ ، الخطط ج ١ ص ٣٥٥. يذكر أبو الفدا أنه حدثت زلازل بمصر والشام فهدمت شيئاً كثيراً ومات تحت الأنقاض الكثير من الناس سنة ٤٢٥ هـ البداية ج ١٢ ص ٣٦.

(٥) المقريزي : اتعاظ ج ٢ ص ١٨٠.

١ ـ ضعف السلطة المركزية :

يرجع سبب هذه المجاعات قبل أي شيء إلى ضعف شخصية المستنصر بالله ، الذي ولّي الخلافة وعمره سبع سنوات[١] وإذا كان أبوه قد حافظ بعض الشيء على سلطاته الزمانية ، رغم تفرد رجال دولته بإدارة معظم شؤون البلاد ، فإن المستنصر لم يستطع بعد أن شبّ عن الطوق أن يستخلص صلاحياته من براثن الوزراء ورجال الإدارة والجند ، مثلما فعل جدّه الحاكم بأمر الله . إن ظاهرة ضعف سلطة الخليفة التي أطلت برأسها على استحياء في عهد الظاهر ، ظهرت هنا مكتملة الأبعاد ، ويوردها المقريزي على رأس العوامل التي أفضت إلى الشدّة المستنصرية[٢] .

وحال ضعف الخليفة دون سيطرته على طموح القواد ورجال البلاط والخصيان الذين أخذوا يحيكون الدسائس ، وساعد على ذلك إنسياق المستنصر لما يسمعه من شكايات ، فأكثر من تغيير الوزراء حتى إن الوزارة وليها خلال تسع سنوات أربعون وزيراً بعضهم قضى في منصبه يوماً واحداً[٣] .

وبدأ ذلك الاضطراب في تغيير الوزراء فيما يبدو عام ٤٥٠ هـ /٥٨ ـ ١٠٥٩ م[٤] ، واشتدت سرعة تغيير الوزراء وكذلك القضاة في سنة ٤٥٣ هـ /١٠٦١ م[٥] .

ولا شك أن سرعة إجراء التغييرات الوزارية والقضائية ، أضعف من قوة الوزراء وأعجزهم عن تدبير الأمور ، وأوقع الإختلاف بين فئات الجند ، نتيجة لإختلاف سياسات الوزراء الذين حاول كلّ واحد منهم أن يتبع سياسة ترضي الطرف الذي في مكنته الإيعاز بعزله من منصبه[٦] .

وإضافة إلى ذلك فإن المستنصر كان لا يشارك وزراءه المسؤولية كما كان يفعل الخلفاء من قبله ، وترك هذه المهمة إلى أمه التي كانت تتحكم في تغيير الوزراء ، وتتلقب بالسيدة الملكة ، ويخاطبها الرجال في حضرة ابنها بمولاتهم ويشار إليها بالجهة الجليلة والستر الرفيع[٧] .

٢ ـ تزايد نفوذ العسكريين :

نشأ عن ضعف الخليفة ، وتدهور نفوذ وزرائه فراغ سياسي لم يملأه سوى العسكر ، فقد

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ طبعة النهضة المصرية ١٩٤٨ ـ ج ٤ ص ٣١٧ ويذكر لين بول أن عمره كان ٨ أشهر فقط ـ انظر سيرة القاهرة ص ١٣٨ .

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة ص ٢٣ .

(٣) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ص ٨٨ .

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٥) المقريزي : الخطط ج ١ ص ٣٥٦ .

(٦) المقريزي : إغاثة الأمة ص ٢١ ، اتعاظ الحنفاء ج ٢ ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

(٧) د. عبد المنعم ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص ٣٧٥ .

كانوا بحكم تنظيمهم العسكري ، هم القوة الوحيدة في البلاد التي يمكن أن يكون لها صدى في تقرير أمور البلاد ، سواء لاعتبارات تملك السلاح والقوة ، أو سهولة التحرك بأوامر قادتهم . ووجد العسكريون ـ على إختلاف طوائفهم ـ في ضعف وتردد إدارة البلاد فرصتهم المواتية لتوسيع رقعة نفوذهم وزيادة نصيبهم من ثروات البلاد، فطالبوا بزيادة رواتبهم ، وألحوا في ذلك حتى خلت خزائن الدولة ، فأقضّوا مضاجع الخليفة والوزراء ، وألجأوا الخليفة إلى بيع محتويات خزائنه لهم لأجل تسديد رواتبهم ، فأخذوها بأبخس الأثمان ، ثم تمادى بهم الحال فاقتسموا ريع الأراضي المزروعة .

وقد بدأ صعود العسكريين السياسي منذ عام ٤٥٠ هـ[1] ، وهو نفس العام الذي كثر فيه تغيير الوزراء .

٣ ـ الفتن والمنازعات :

تميز الجيش الفاطمي منذ فتح مصر بتباين العناصر العرقية المكونة له ، فكان يضم إلى جانب المغاربة الذين شكلوا العمود الفقري لجيش الفتح ، عناصر موجودة في الشرق من الديلم والأتراك ، وعناصر سوداء من الزنوج ومن العبيد الذين يشترون من تجار الرقيق ، وضم أيضاً البدو والمصريين[2] .

ورأينا كيف أن النزاعات التي ثارت بين بعض هذه الطوائف في عصري الحاكم والظاهر ، قد زادت من اضطراب البلاد وزيادة الأسعار ، إلّا أنها كانت نزاعات محدودة يمكن لسلطة الدولة تطويقها ، فلما ضعفت السلطة المركزية ، برزت نزاعات الجند لتصبح ملمحاً رئيسياً من ملامح الحياة في عصر المستنصر ، الذي ترك الأمر إلى وزرائه فحاولوا السيطرة على أمور البلاد عن طريق الإستعانة ببعض طوائف الجيش .

ففي محاولة من الوزير الفلاحي للتفرد بشؤون الحكم دون الملكة أم المستنصر ، سعى إلى تأليب الأتراك على السودان ، وهم من نفس جنس الملكة ، التي اعتمدت عليهم ، ولجأ أثناء ذلك إلى زيادة رواتب السودان والمغاربة ، وإنقاص عطاء الأتراك ، مدعياً أن ذلك من فعل الملكة الأم ، ورئيس ديوانها الخاص التستري ، فثار الأتراك وقتلوا التستري وما لبثت الملكة أن نجحت في قتل الفلاحي ، وأحلت في منصبه الوزير أبا البركات الذي اختلف مع سياسة الملكة في إضعاف الأتراك ، فعزلته وولت رئيس ديوانها الخاص الجديد المعروف باليازوري ، الذي نجح بقوة شخصيته في وقف النزاع بين طوائف الجند إلى حد ما[3] .

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة ص ٢٢ ـ ٢٣ ، اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .
(٢) د. ماجد : المرجع السابق ص ٣٦٩ ـ ٣٧٤ .
(٣) ابن ميسر ، محمد بن علي بن يوسف بن جلب : أخبار مصر ـ تصحيح هنري ماسيه ـ المعهد العلمي الفرنسي القاهرة

ومع ذلك ، فقد ظلت أم المستنصر محافظة على سياستها في تقريب بني جنسها من السودان وبدا واضحاً للأتراك أن الجيش الذي تم تكوينه من ٥٠ ألف جندي سوداني يشكلون حرس الخليفة وأمه ، ليس إلا مقدمة للقضاء عليهم ، لهذا أصبحت البلاد وكأنها مخزن بارود ، تكفي شرارة صغيرة لإحداث إنفجاره الهائل(١) .

وبمقتل اليازوري قويت إحتمالات تفجر الصراع ، إذ تولّى الوزارة البابلي ، الذي عمل بمشورة أم المستنصر فأغرى العبيد بالأتراك ، فتغيرت نياتهم «وصار في قلب كل طائفة من الأخرى إحن»(٢) .

وجاءت شرارة الانفجار في جمادي الآخر عام ٤٥٤ هـ /١٠٦٢ م ، عندما خرج المستنصر كعادته في كل سنة إلى جب عميرة وهو موضع نزهة بهيئة أنه خارج للحج ومعه الخمر في الروايا ليسقيه للناس عوضاً عن الماء ، فجرد أثناء ذلك أحد الأتراك سيفاً على بعض عبيد الشراء ، فقتله العبيد(٣) .

إحتج الأتراك على هذا الحادث لدى المستنصر ، الذي استنكره ونفى رضاه عن ذلك ، فحمل بعض الأتراك على جماعة من العبيد عند كوم شريك فانهزم العبيد وقتل منهم عدد كبير . بعد هذه الهزيمة سارعت أم المستنصر إلى إمداد العبيد بالمال والسلاح ، فلمّا ضبط الأتراك بعضاً مما كانت ترسله ، دخلوا على الخليفة ثائرين وأغلظوا له في القول فأنكر أي صلة له بتأييد العبيد ، وثار النزاع المسلح ثانية ، حتى تمكن أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي الوزير من الإصلاح بين العبيد والأتراك ، وخرج العبيد على أثر ذلك إلى شبرا دمنهور(٤) .

لم تستمر الهدنة بين الأتراك والعبيد طويلاً ، وتجددت الإشتباكات المسلحة بينهما عام ٤٥٦ هـ /١٠٦٤ م ، واستطاع الأتراك بقيادة ناصر الدولة بن حمدان أن يهزموا العبيد بالإسكندرية في موضع يعرف بالكرم ، وقتل نحو ألف من العبيد وهرب من بقي حياً ، ثم تم الصلح بينهما بعد ذلك(٥) .

١٩١٩ ـ ج ٢ ص ١٤ ، د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين : ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦ . والتستري هو أبو سعد بن سهل التستري ، يهودي كان يقوم هو وأخوه أبو نصر هارون بالإتجار في عهد الحاكم ، وتقرب أبو سعد إلى الظاهر وباع له جارية سوداء أولدها المستنصر بالله ، فرعت لأبي سعد ذلك ، فعينته في ديوانها ، وقد عمل أبو سعد على عزل ابن الأنباري من الوزارة وتولية الفلاحي . انظر ابن ميسر : أخبار مصر ج ٢ ص ١٣ ـ ١٤ ، المقريزي : الخطط ج ١ ص ٤٢٤ .

(١) د. راشد البراوي : المرجع السابق ص ٨٩ .

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق ص ١٤ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٣ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٧ ـ ١٨ ، د. راشد البراوي : المرجع السابق ص ٨٩ ـ ٩٠ .

(٤) ابن ميسر : أخبار مصر ج ٢ ص ١٣ ، أبو المحاسن : المصدر السابق ج ٥ ص ١٨ ـ ١٩ ، د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ص ٣٧٦ .

(٥) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٧٤ .

وهذه أول مرة يرد فيها اسم ابن حمدان مقترناً بقيادة الأتراك ، وهو الحسن بن الحسين بن حمدان أبو محمد التغلبي الأمير ناصر الدولة ذو المجدين[1] . وهو من أسرة الحمدانيين التي قضى الفاطميون على حكمها في حلب ، ومع ذلك فقد وليّ بعض الحمدانيين مناصب في ولايات الشام ، وعين ابن حمدان هذا في ولاية دمشق سنة ٤٣٣ هـ /١٠٤١ م ، إلا أنه عاد إلى مصر سنة ٤٤٠ هـ /١٠٤٨ م ، وتولى في وزارة اليازوري حكم الريف بشرقيه وغربيه فكان يحيى الجوالي[2] . ويبدو أنه أعيد مرة أخرى إلى ولاية دمشق في رجب سنة ٤٥٠ هـ /١٠٥٨ م ومنها خرج في ٦ ربيع الأول سنة ٤٥٢ هـ /١٠٦٠ م ، بناء على أوامر الخليفة ، على رأس جيش كثيف جاءه من مصر ، لأجل إعادة خطبة المستنصر إلى حلب ، التي سيطر عليها معز الدولة بن مرداس ، ولكنه انهزم عنها في مستهل شعبان وأصيب بضربة شلت منها يده وبقيت المدينة تحت سيطرة المرداسيين[3] . ويعود ابن حمدان إلى مصر ، وكأنه على موعد مع القدر ، ليقود الأتراك في فترة حاسمة من تاريخ دولة الفاطميين ، وكانت أسرته تتولى زمام الأتراك وأمراءهم منذ عهد الحاكم بأمر الله[4] .

ويعد عام ٤٥٩ هـ /١٠٦٧ م ، نقطة تحول هامة على طريق تزايد نفوذ الترك ، الذين تقووا بهزيمتهم للعبيد مرتين ، فقد استغلوا عدم مقدرة الدولة على سداد رواتبهم بسبب نقص النيل عام ٤٥٧ هـ /١٠٦٥ م . وهو بدء ما عرف بالشدة المستنصرية ، وطالبوا بزيادة واجباتهم ، ومنعوا العبيد من أرزاقهم ، فتفاقم الوضع مع تزايد أعداد السودان الذين بلغوا ٥٠ ألف رجل ما بين فارس وراجل[5] .

عندئذ لم يكن السودان بحاجة إلى أوامر أم المستنصر التي بعثت لتغريهم بالأتراك ، فاجتمعوا وحضروا من شبرا دمنهور إلى الجيزة ، وخرج إليهم الأتراك بقيادة ابن حمدان ، وبلغت نفقة تعديتهم من القاهرة إلى الجيزة مليون دينار ، وانتهت الحروب التي دارت بين الطائفتين بهزيمة السودان وفرارهم إلى الصعيد[6] .

كان فرار السودان إلى الصعيد ، إنسحاباً تكتيكياً ، لإعادة ترتيب الصفوف ، وتأهباً لجولة أخرى من الصراع ، وبالفعل تجمع العبيد هناك وبلغ عددهم نحو ١٥ ألفاً ما بين فارس وراجل . فقلق من ذلك الأتراك ودخلوا يشكون إلى المستنصر بالله فاغتنمت أم الخليفة الفرصة وأمرت بعض

---

(١) المصدر نفسه ج ٥ ص ٢٠ .

(٢) د. ماجد: ظهور خلافة الفاطميين ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤ .

(٣) ابن ميسر : المصدر السابق ص ١٠ ـ ١٢ . ويذكر د . ماجد أن ابن حمدان توجه إلى حلب عام ٤٥٠ هـ ، وعاد منهزماً عنها عام ٤٥٢ هـ . انظر : ظهور خلافة الفاطميين ص ٣٨٤ .

(٤) د. ماجد : المرجع السابق ـ ص٣٨٥ .

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٧٣ ، د. ماجد : المرجع السابق ـ ص٣٧٧ .

(٦) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص١٧ ، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٧٣ .

عبيدها فهاجموا الأتراك وقتلوا منهم . على أثر ذلك فرّ بن حمدان إلى خارج القاهرة وتلاحق به الأتراك ويدأ حملة تصفية جسدية للعبيد الذين بقوا في القاهرة والفسطاط ، ولم يبق إلا العبيد الذين فروا إلى الصعيد ، وفريق آخر كان في الإسكندرية ، التي حاصرها ابن حمدان فطلب عبيدها الأمان ، ورتب ابن حمدان عليها من يثق به[1] .

أعطت إنتصارات الأتراك الجديدة ، زخماً لابن حمدان الطامح إلى السلطة ، فاستهان بالخليفة الذي أضحى بلا حماية بعد هزيمة السودان ، وبدأ استعداءه للخليفة في عام ٤٦٠ هـ /٦٧ ـ ١٠٦٨ م ، عندما طلب زيادة رواتب الأتراك من ٢٨٠٠٠ دينار شهرياً إلى ٤٠٠,٠٠٠ دينار ، مع علمه بخواء خزينة الدولة بسبب اضطراب الأحوال وعدم زراعة الأرض[2] . وألح الأتراك في طلب رواتبهم ، وحاصروا المستنصر وأخذوا جميع الأموال ثم اقتسموا الأعمال ، وساروا بعد ذلك إلى دار الوزير أبي كدينة مطالبين بالأموال فاعتذر بخروج البلاد عن سلطة الخلافة ، وإفلاس الخزينة، فأمروه بإعلام الخليفة بمطالبهم، فخرجت الرقعة بخط المستنصر مكتوب بها:

أصبحت لا أرجو ولا أتّقي   إلّا إلهي وله الفضل
جدي نبيٌّ وإمامي أبي   وقولي التوحيد والعدل

المال مال الله ـ والعبد عبد الله . والإعطاء خير من المنع . وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

واعتذر الخليفة بأنه لم يبق عنده شيء ، فاضطره الأتراك إلى إخراج ذخائر الخلافة وبيعها ، فأخذ يخرجها تدريجياً وهم يأخذون التحف والذخائر «لأنفسهم بأيديهم ويثمنونها بأقل القيم ، وأبخس الأثمان»[3] .

لم يقف العبيد خلال هذه الفترة مكتوفي الأيدي ، فتغلبوا على الصعيد وأكثروا السلب والنهب والقتل حتى ضج الناس بالشكوى منهم ، عندئذ سار الأتراك إليهم في شهر رمضان سنة ٤٦٠ هـ /١٠٦٨ م وبلغت نفقتهم مليون دينار أيضاً ، إلّا أنهم هذه المرة هزموا أمام العبيد ، فعادوا إلى الجيزة[4] .

إتهم الأتراك المستنصر بمساندة العبيد بالأموال ، وجهروا له بالسوء من القول ، فنفى تقديمه

---

(١) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص١٧ ، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٧٣ ـ ٢٧٤ ، د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٩٠.

(٢) ابن ميسر : نفس المصدر ـ ص١٧ ، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ـ ج٨ ص١١٦ .

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(٤) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص١٧ .

يد العون للعبيد ، ثم أجبروا الخليفة على أن ينفق فيهم مليون دينار أخرى عوضاً عما ضاع من أموالهم .

وبذلك تمكنوا من إعادة تنظيم صفوفهم ، وعادوا إلى محاربة العبيد ، ونجحوا في استئصال شأفتهم نهائياً ، وتفرد الأتراك وابن حمدان بالأمور وتحكموا في الدولة حتى عام ٤٦١ هـ /٦٨ - ١٠٦٩ م .[١]

ولم تفلح محاولات التخلص من ابن حمدان ، فقد هاجمه صيرفي ولم يتمكن إلاّ من جرحه ، فقبض عليه وشنق[٢] ، وكان ذلك بتدبير المستنصر وأمه .

ولعل ذلك كان بسبب سعي ابن حمدان لإسقاط الخلافة نهائياً ، لأنه اتفق مع رجل من الأشراف هو أبو طاهر حيدرة بن الحسن الحسيني الذي نفاه والي دمشق بدر الجمالي ، وكان هذا الرجل محبباً للناس وتلقبه العامة بأمير المؤمنين ، على أن يوليه الخلافة لنسبه الصحيح ، وتحالفا لأجل ذلك مع بعض العرب واستقل ابن حمدان بقسم من الجيش وخاصة طائفة الأكراد التي ربما كان تاج الملوك شادي زعيمها[٣].

وبصورة واضحة فقد تحول ابن حمدان منذ عام ٤٦١ هـ من متمرد تحت دعوى حماية حقوق الأتراك ، إلى متمرد على الخليفة الفاطمي وحتى الأتراك. فقد أعمته أطماعه الخاصة عن الحفاظ على قوة الأتراك عناصره الفاعلة في إرباك أمور الخلافة ، واستأثر لنفسه واتباعه المقربين بما كان يخرج من أموال وذخائر المستنصر ، وبدأ يتصرف في الأمور بمفرده كسيد مطلق السلطان ، وخاصة أنه قام بتقسيم دور المكوس والجبايات على قواده «حتى لم يبق للدولة دخل يعول عليه ولا مال في القياصر يرجع إليه»[٤] .

رأى الأتراك أنه لو زالت دولة الفاطميين ، أنهم سيفقدون نفوذهم فتحركوا باتجاه تدعيم الخليفة ، بهدف التخلص من ابن حمدان ، ورفعوا الأمر إلى الوزير وقالوا إن كل ما يخرج من الخليفة يقصره ابن حمدان على أتباعه ولا يعلمهم منه شيء ، فطلب الوزير منهم التخلي عن مساندته والعمل على إخراجه من مصر فوافقوه على ذلك ، وشرع المستنصر في تنفيذ الاتفاق ، فطلب من ابن حمدان الخروج من القاهرة ، وامتثل ابن حمدان للأمر لمّا أيقن إنحياز الأتراك للخليفة، وخرج إلى الجيزة فانتهبت دوره ودور أصحابه وحاشيته[٥] .

---

(١) ابن ميسر : المصدر السابق - ج٢ ص١٨ . المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٢٧٦ ، د. راشد البراوي : حالة مصر - ص٩١ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة - ج٢ ص٨٣ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة - ج٥ص١٣ ، د. ماجد : ظهور خلافة - ص٣٨٦ .

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٢٧٨ .

(٥) ابن ميسر : المصدر السابق - ص١٨ ، د. البراوي : المرجع السابق - ص٩١ .

ولكن ابن حمدان لم تعيه الحيل ، فتحالف مع القائد تاج الملوك شادي على قتل الوزير خطير الملك ، والدكز الذي قاد الأتراك ضد ناصر الدولة ، حتى تتاح لهما فرصة التفرد بالسلطة واتفقا على أن يقوم شادي ورجاله بقتل الوزير والدكز عند مرورهما بشارع بين القصرين في الطريق لقصر الخليفة ، ونما إلى علم الدكز تفاصيل الإتفاق فالتجأ إلى القصور واستجار بالمستنصر في الليل . بينما أقدم الوزير في موكبه صباحاً فبادره تاج الملوك وجنوده فقتلوه ، وأرسل إلى ناصر الدولة فحضر إلى القاهرة[1] . آنذاك لم يكن هناك من الحرب بدٌّ ، فلبس المستنصر عدّة الحرب عملاً بمشورة الدكز وقاد الجند وعامة الشعب أيضاً ، واستطاع أن يهزم ابن حمدان ويقتل الكثير من أتباعه ، ففر ابن حمدان إلى البحيرة واستجار ببني سنبس من قبائل العرب وتزوج منهم[2] ، فتقوى بهم وبقبائل قيس ولواتة ، وانضم إليه بعض المشارقة ، وبدأ يستعد لجولة جديدة من الصراع[3] .

ووجد ناصر الدولة نفسه بعد انفضاض الأتراك من حوله في طور جديد من النزاع مع الخلافة يصعب خلاله الإستيلاء على الحكم بمجرد التحالف مع بعض القبائل العربية فلجأ إلى الاستعانة بقوة كبيرة يسعدها إسقاط خلافة الفاطميين ، وهي السلاجقة ، فبعث الفقيه أبا جعفر محمد بن أحمد بن النجاري رسولاً منه إلى السلطان ألب أرسلان بالعراق في عام ٤٦٢ هـ /٦٩ ـ ١٠٧٠ م ، طالباً منه مدداً عسكرياً ليقيم الدعوة للخلافة العباسية بمصر[4] .

هنا شمر المستنصر بالله عن ساعد الجد ، إنقاذاً لخلافته من السقوط ، فجهز جيشاً كبيراً من الأتراك وقسّمه إلى ثلاثة فرق ، لكل منها مقدم ، والأرجح أن هذا التقسيم كان تقسيماً بحكم الأمر الواقع ، إذ أنه راعى فيما يبدو وجود ثلاثة قواد رئيسيين بين الأتراك ، فجعل كلًّا منهم على رأس فرقة .

ويفسر ذلك أن كل مقدم عمل بمفرده على هزيمة ابن حمدان طمعاً في أن يعود إليه الفضل في هذا العمل مما يدعم موقفه في السيطرة على الدولة . ولم يدخل الجيش الحرب مدججاً بروح «المركزية» ، فهزمت أول فرقة أمام ابن حمدان وأعراب البحيرة وقتل أفرادها واستولى على

---

(١) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص١٨ ـ١٩، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٧٩ .

(٢) د. السيد عبد العزيز سالم : تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي ـ شباب الجامعة الإسكندرية١٩٨٢ ـ ص١٨٦ ـ ١٨٧ .

والسنابسة بطن كان يقيم بالبحيرة من أعمال مصر وينتسب إلى لبيد بن سنبس بن معاوية بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث طيء بن أملان من القحطانية . عمر رضا كحالة : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ـ المطبعة الهاشمية ـ دمشق١٩٤٩ ـ ج٢ ص٥٥٦ .

(٣) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص١٨ ـ١٩، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٧٩، أبوالمحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص١٤ ـ١٥، د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٣٨٧ .

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٢ .

أسلحتها ، وتلى ذلك إنهزام الفرقة الثانية التي لم تكن على علم بما حدث ثم تقدم ابن حمدان فأجهز على بقية الجيش[1] .

بعد هذه الإنتصارات الباهرة أخذ ناصر الدولة في تدعيم قواته بفضل ما غنمه من الأتراك ، وعاث في البلاد فساداً وأعمل السلب والنهب والقتل ، فأثار الذعر في الوجه البحري ، الذي أصبح تحت سيطرته الكاملة ، وكون لنفسه دولة داخل الدولة ، غير خاضعة لنفوذ الخليفة ، بل وخطب فيها للخليفة العباسي القائم بأمر الله[2] .

ولم يكن ذلك آخر ما في جعبة ابن حمدان ، فقد أعقب سيطرته على الوجه البحري بممارسة ضغط اقتصادي شديد على مركز الخلافة ، القاهرة ، بقطع الميرة عنها ، إضافة إلى أن استمرار الحروب أدى إلى عجز الفلاحين عن زراعة الأرض فاشتدت الحالة على الناس[3] .

وأتى الحصار الاقتصادي ثماره سريعاً ، إذ ارتفعت الأسعار وثار الشعب ، فخاف المستنصر من ثورته وخشي أن يسلمه إلى ابن حمدان ، ووافق الأتراك على الإذعان لشروط ابن حمدان ، وأصبح هو في قصره كالمحجور عليه[4] . وعقد الأتراك المصالحة مع ابن حمدان في عام ٤٦٣ هـ ٧٠ ـ ١٠٧١ م بسبب نقص الغذاء وعدم زراعة الأرض وانتشار الأوبئة[5] .

وتم الاتفاق على أن يظل ابن حمدان بالبحيرة ، وترسل له الأموال التي تقرر له ، وأن يكون تاج الملوك شادي نائبه في القاهرة ، وهو الذي يضمن نفاذ الأموال إليه .

وبفضل هذا الاتفاق دخلت الغلال إلى القاهرة والفسطاط ، فطابت قلوب الناس ، ودام الأمر على ذلك لمدة شهر واحد ، إختلف من بعده الأتراك مع ابن حمدان ، فجاء من البحيرة بعساكره إلى مصر وحاصرها في ذي القعدة ونهب وأحرق وخطف النساء من الطرق ، ثم عاد إلى البحيرة[6] بعد أن وعده الأتراك فيما يبدو بتطبيق نفس شروط الصلح السابقة .

إلّا أن تاج الملوك شادي أخلَّ بالتزاماته المالية تجاه ناصر الدولة ، فزحف الأخير بالعربان إلى الجيزة ، واستدعى شادياً وبعض المقدمين فخرجوا إليه مطمئنين ، فقبض عليهم وألقى العربان النار في الفسطاط ونهبوا وسلبوا[7] . وفي هذه المرة نجح الجيش الذي جهزه المستنصر في هزيمة ابن

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٢ ـ ٣٠٣، ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٢٠ .

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص٢٠ ، المقريزي : المصدر السابق ـ ص٣٠٣، د. السيد عبد العزيز سالم : تاريخ الإسكندرية ـ ص١٨٧ .

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٣.

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص١٥ .

(٥) د. راشد البراوي : المرجع السابق ـ ص٩١.

(٦) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٢١ ، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٥ .

(٧) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٢١.

حمدان ومطاردته هو وأتباعه ، فعاد إلى البحيرة مرة أخرى [1] .

كان ذلك يعني إنهياراً لاتفاق ٤٦٣ هـ ، الذي نص ولا شك على إعادة الخطبة للمستنصر ، فقام ناصر الدولة بقطع خطبة المستنصر من الوجه البحري وخطب مرة أخرى للقائم العباسي وراسله في بغداد ، يطلب منه أن يجهز له الخلع والألوية السوداء (شعار العباسيين) ، «فاضمحل أمر المستنصر وتلاشى قدره»[2] .

ثم حدثت معارك بين المشارقة والمغاربة عند كوم الريش بالقرب من القاهرة عام ٤٦٤ هـ / ٧١ ـ ١٠٧٢ م وقتل في هذه المعارك ١٢ ألفاً من الفريقين[3] .

وساعدت هذه الفتن وضعف شخصية الخليفة ، ابن حمدان على تفكيك الجبهة الموالية للخليفة ، فاستمال كثيراً من الأتراك ، وأيقن عندئذ عجز المستنصر عن مقاومته في ظل تدهور الأحوال الاقتصادية وتفشي الأوبئة ، فدخل مصر بعساكره في شعبان ٤٦٤ هـ /١٠٧٢ م[4] .

ومن الفسطاط ، أرسل ابن حمدان إلى القاهرة ليطلب الأموال من الخليفة ، فوجد رسوله الخليفة جالساً على حصير بغير فرش ولا أبهة ، وليس عنده غير ثلاثة من الخدم ، فلما أدّى الرسالة قال له المستنصر ، أما يكفي ناصر الدولة أن أجلس على هذه الحال ؟ فبكى رسول ناصر الدولة ونقل إلى موفده ما رأى ، فرقّ له وقرر للخليفة نفقة شهرية مائة دينار ، «ومارس الحكم بنفسه ، وأصبح الخليفة مجرد مسمّى بلا معنى»[5] .

وكانت أول خطوات ناصر الدولة تصفية حساباته القديمة مع أم المستنصر فقبض عليها وعاقبها غير مرة حتى استصفى أموالها ويقال إنها فرت إلى بغداد مع بعض أهل المستنصر ،[3] وإن كان ذلك أمراً مستبعداً بحكم العداوة التقليدية مع الدولة العباسية .

وتمهيداً لإزالة الخلافة الفاطمية من مصرعمل على إخلاء القاهرة من أعوان المستنصر الأقوياء والذين يمكن أن يقفوا حجر عثرة في سبيل ذلك ، فكان يوليهم الأعمال ثم يعزلهم منها بمجرد وصولهم إليها ولا يمكنهم من العودة مرة أخرى إلى القاهرة [7] .

وأخذ ابن حمدان يعد العدة لإقامة الدعوة العباسية بالقاهرة وإسقاط اسم المستنصر من الخطبة ، الأمر الذي أثار مخاوف الأتراك من ضياع مكانتهم التي تمتعوا بها في الدولة الفاطمية ، إذا

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٦ .

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص٢١ ، المقريزي : المصدر السابق ـ ص٣١٦ .

(٣) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٣٧٧ .

(٤) ابن ميسر : المصدر السابق ص٢١ ، المقريزي : المصدر السابق ـ ص٣١٦ .

(٥) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٢١ .

(٦) المصدر نفسه المكان نفسه .

(٧) ابن الأثير : الكامل ـ ج١٠ ص٢٧ ـ ٣٠ .

ما أقيمت الدعوة لبني العباس وصارت ولاية تابعة لخلافة بغداد والسلاجقة الأقوياء ، فعملوا على قتل ابن حمدان ، وتزعم هذا الإتجاه صهر ناصر الدولة «الدكز» التركي كان متزوجاً من ابنة ناصر الدولة ، وتشاور مع الأمير يلدكوز أو يلدكوشى ، ونجحا في جمع رأي الأتراك على ذلك [(1)].

وتولى الدكز هذه المهمة ، لأن ناصر الدولة يأمن له لكونه صهره فاصطحب معه غلام له «أبو منصور كمشتكين» ويلقب بحسام الدولة بعد أن أطلعه على جلية الأمر ودخلا على ناصر الدولة ، في مستهل شهر رمضان سنة ٤٦٥ هـ/ ١٠٧٣م .

والفراشون ينفضون البسط ليقعد عليها ، وهو يمشي في صحن الدار ، فمشى الدكز معه ثم تأخر عنه وضربه في خاصرته «بيافروت» وهو سكين مغربي ، فعاجله كمشتكين بضربة قطعت رجليه ثم حزت رأسه[(2)] . وبذلك وضعت نهاية لحياة ناصر الدولة الذي لم يكن قط ناصراً لدولة الفاطميين . ثم قام الأتراك بتتبع أقارب ناصر الدولة ورجاله حتى أبادوهم وقطع ابن حمدان قطعاً ، وأنفذت كل قطعة إلى بلد[(3)] .

إلاّ أن الستار لم يسدل مع مقتل ابن حمدان ، إلاّ لينفرج عن فصل جديد ، أخذ فيه الأتراك دور ابن حمدان ، فقد أرادوا أن يجنوا ثمار انتصارهم على عدو الخلافة ، فدخلوا على المستنصر ومعهم رؤوس أعدائه وطلبوا الأموال ، فرد المستنصر بأن الأموال أخذها ابن حمدان وأن الخلاف كان بينه وبين الأتراك ، وأنهم هم الذين نقضوا العهد معه ، ولكن الأمر استقر على ما جرت عليه العادة ، إذ أخرج المستنصر من خزائنه قطعاً من المرجان وعروضاً أخرى حُمل ثمنها إلى الدكز ورفقته[(4)] .

ومارس الأتراك منذ بداية عام ٤٦٦ هـ /١٠٧٣ م ، الضغط على الخليفة ، وكان على رأسهم سلطان الجيوش يلدكوز التركي والأمير الدكز ومعهم الوزير أبي كدينة . وخاب ظن المستنصر في أن يكون في مقتل ابن حمدان راحة له .[(1)] وبلغت سيطرة الدكز حداً مكّنه من فرض حظر الدخول إلى القاهرة أو الخروج منها ، ولعله سعى إلى الملك[(6)] .

أيقن المستنصر أن مصير خلافته أصبح في مهب الريح ، فقد تحالف عليه الأتراك بعد فناء معظم السودان والمغاربة ، واستبد به اليأس فلم يجد مخرجاً إلا باستدعاء بدر الجمالي من عكا

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٩ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢١ .

(٣) المصدر نفسه ـ ج٥ ص٢١ ـ٢٢ ، ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص٢٢ ، المقريزي : المصدر السابق ـ ص٣٠٩ ـ ٣١٠ .

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ص٢٢ .

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣١١ .

(٦) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٣٩٢ .

بفلسطين علّه يستطيع إنقاذه من تسلط الدكز والأتراك [١] .

قبل بدر المهمه بشريطة أن يقدم بعسكر معه وأن لا يبقي أحداً من عساكر مصر ولا وزرائها ، فأجابه المستنصر إلى ذلك [٢] .

سار بدر إلى مصر عام ٤٦٦ هـ (ديسمبر ١٠٧٣ أو يناير ١٠٧٤ م) في مائة مركب ومعه جنوده وعبد الله بن المستنصر الذي فرّ إليه أثناء الأحداث وذلك رغم تحذيره من حالة البحر في الشتاء ، ولكن الظروف الجوية واتته ودامت كذلك أربعين يوماً وصل بعدها إلى دمياط[٣] . وأقام مدة بدمياط ، اقترض خلالها مالاً من تجار تنيس ويقال افترضه عليهم ، ثم قدم عليه سليمان اللواتي[٤] وهو يومئذ كبير أهل البحيرة وأوسعهم حالاً ، حاملاً معه الغلال ، وأمن له الطريق حتى وصل إلى قليوب على مقربة من القاهرة .

ومن هناك يطلب منه القبض على يلدكوز حتى يتمكن من دخول القاهرة ، فبادر المستنصر إلى القبض عليه [٥] .

بعدها دخل بدر القاهرة يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من جمادي الأولى ، وأرسل كل أمير من أمرائه إلى قائد من قواد الدولة ليلاً ، وأمره أن يأتيه برأسه ، فأصبح وقد أحضر من رؤوس أمراء الدولة شيء كثير فقبض على بقية الأتراك وتتبع المفسدين حتى قضى عليهم وفرّ ابن يلدكوز إلى الشام [٦] .

لم يشأ المقريزي إلاّ أن يحيط قضاء بدر الجمالي على الأتراك بعبق المؤامرات والمذابح ، فيروي أنه عند دخول بدر القاهرة ، تلقاه أهل الدولة وأنزلوه وبالغوا في إكرامه ، أظهر أنه ما جاء إلا

---

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢٢ ، د. راشد البراوي : المرجع السابق ـ ص٦٩ . وبدر الجمالي هو بدر بن عبد الله ، وكان مملوكاً لجمال الدولة بن عمار أحد ولاة طرابلس الشام ، فعرف بالجمالي نسبة إليه وبدر من أصل أرمني مسلم تمكن بجده وحزمه من التنقل في المناصب حتى ولّي دمشق وصور عام ٤٥٥ هـ/١٠٦٣م وحارب بأمر الخلافة المتمردين في حلب ودمشق ثم تولّى ولاية عكا في سنة ٤٦٢ هـ/٦٩ ـ ١٠٧٠م وبقي بها حتى طلب المستنصر نجدته . د. ماجد : المرجع السابق ـ ص٣٩٣ .

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص٢٢ .

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣١١ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢٠ .

(٤) اللواتيون من أعراب مصر وفروعهم بنو هاني وبنو سليمان وبنو منكنيت . انظر : عمر رضا كحالة معجم قبائل العرب ـ ج٣ ص١٠١٧ .

(٥) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص٢٣ ، المقريزي : المصدر السابق ـ ج٢ ص٣١٢ ، ويذكر د. ماجد أن لواته قاومت بدراً عند نزوله إلى دمياط وأنه قتل منهم الألوف وعلى رأسهم سليمان اللواتي (ظهور خلافة الفاطميين ص٣٩٣) والواقع أن بدر الجمالي قاتلهم بعد ذلك كما يستفاد من ابن ميسر (ج٢ ص٢٤) ومن سياق ما ورد في سجل من المستنصر إلى حاكم اليمن علي بن الصليحي بتاريخ المحرم سنة٤٦٣ هـ ـ انظر د. ماجد : السجلات المستنصرية ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة١٩٥٤ ـ ص١٨٤ . ويمكن إرجاع تعاون لواته مع بدر الجمالي عند نزوله إلى أن اللواتيين كانوا حلفاء ابن حمدان الذي قتله الأتراك .

(٦) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص٢٣ .

شوقاً إليهم ، وخدعهم بما أبداه من المحبة لهم وكثرة التملق وعدم ذكره المستنصر إلا بالسوء ، حتى تمكن رجاله من الدخول إلى القاهرة فرادى وخفية ووصل عددهم إلى تسعمائة . ثم أخذ في الأكل والشرب مع الأمراء حتى اشتد تأنسهم به ، واستدعاء كل منهم إلى ضيافته ، وورد على ضيافتهم بأن أقام وليمة للأمراء ورتب أصحابه ليقتل كل واحد منهم أميراً عند ذهابه للخلاء ، على أن يكون له جميع ما بيد المقتول . وتم تنفيذ ما أراده بدر[1] .

إن هذه الرواية التاريخية الشبيهة في حبكتها القصصية بالروايات البوليسية ، يحيط بها الشك جملة وتفصيلاً ، إذ ليس من الواقعية في شيء أن يكون الأتراك وقوادهم على هذا القدر من الغفلة ، حتى يفسروا مقدم بدر الجمالي على أنه شوقاً لهم ومحبة ، خاصة وأن بدر الجمالي طلب القبض على يلدكوز التركي قبل دخوله القاهرة ، ويقيناً فإن قرب ابن ميسر الزمني من هذه الأحداث يرجح صدق روايته ويدحض رواية المقريزي المثيرة [2] .

وبعد القضاء على الأتراك بات واضحاً أن خطة بدر تقضي أولاً باسترداد السلطة المركزية لهيبتها في العاصمة ، القاهرة ، وتخليصها من إسار السيطرة التركية ثم التوجه بعد ذلك إلى أقاليم الدولة ، للسيطرة عليها . فقتل جماعة من أماثل المصريين وحكامهم ووزرائهم واتجه إلى الدلتا فحارب في شرقها وغربها اللواتيين والعرب والملحيين حتى قضى على كل من سولت له نفسه الإنتقاص من سيطرة الحكومة الكاملة[3] .

٤ ـ نقص فيضان النيل :

لم يصل النيل خلال المجاعات التي وقعت في عصر المستنصر ، إلى حد القحط ، كما وأنه لم يقل عن ١٦ ذراعاً إلا في مرتين (٤٤٦ ، ٤٦٠ هـ) وتعدى خلالها ١٥ ذراعاً ، ولذا فليس بإمكاننا أن نحمل الفيضان وزر هذه المجاعات ، وتعد مسؤوليته عنها مسؤولية محدودة وجزئية ، ولعل ذلك هو الذي حدا بالمقريزي أن يورده في آخر قائمة أسباب الشدة المستنصرية ، بل إنه يزيد الأمر تفصيلاً فيقول إن من أسبابها «عدم من يزرع ما شمله الري»[4] أي موت الكثير من الفلاحين .

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣١٢ .

(٢) يذكر أبو المحاسن أن الدكز التركي تحالف مع بدر الجمالي لمدة يسيرة ثم قبض عليه بدر وأهانه وعذبه وطالبه بالمال فلم يظهر سوى ١٢ ألف دينار مع اتساع ثرائه . فقتله بدر الجمالي وقيل إنه لم يقتل وهرب إلى الشام (النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢٢) .

(٣) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص٢٤ ، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣١٤ ـ ٣١٦ .

(٤) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٣ . ويذكر Brocklmann أن سبب الشدة المستنصرية هو الإنخفاض في فيضان النيل ، انظر . Brocklmann . op. cit . p. 162 ويذهب د. ماجد نفس المذهب مستشهداً في ذلك بقوائم النيل التي أوردها أبو المحاسن في الجزء الخامس من النجوم الزاهرة . انظر : ظهور خلافة الفاطميين ص٣٦٦ .

وتؤكد رواية القلقشندي أن مسؤولية الفيضان عن المجاعة كانت محدودة حيث يذكر أن الفيضان لم يوف خلال العامين الأولين ثمّ وفّى النيل في السنة الثالثة وقام إلى الخامسة ثم نزل في وقته فلم يوجد من يزرع لقلة الناس وأنه وفّى في السنة السادسة وأقام حتى فرغت السابعة . القلقشندي ـ ج٣ ص٢٩٦ .

تبدأ سلسلة مجاعات عصر المستنصر بواحدة وقعت عام ٤٤٤ هـ /٥٢ - ١٠٥٣ م ، ولا يمكن أن يكون سببها قصور النيل [١]، كما يقول المقريزي إذ بلغت زيادة النيل في هذه السنة ١٧ ذراعاً و٥ أصابع وهو حد لا يمكن القول معه بأن النيل ناقص رغم تسليمنا بأن ذلك غير كاف لزراعة جميع الأراضي .

ولذا وجب البحث عن عامل آخر كان له التأثير الأقوى في نشأة هذه المجاعة، ويشد الإنتباه أن المخازن السلطانية لم يكن فيها شيء من الغلال ، فاشتدت لذلك المسغبة[٢] . وأن سبب ذلك هو تغيير الوزير اليازوري عندما كان قاضياً لبضائع المتجر أو المخازن السلطانية .

والمتجر عبارة عما يباع للديوان من بضائع يحتاج إليها وتدر الربح أيضاً[٣] ، وكانت الدولة تشتري في كل عام بمائة ألف دينار غلالاً، وكان هذا الإحتياطي يوزع وقت الحاجة على الطحانين والخبازين[٤] وكان وجود هذا المخزون كفيلاً بمنع التجار من التفكير في التلاعب بالأسعار[٥] .

ويعني ذلك أن هذا المتجر لم يكن هدفه الرئيسي الربح بل كان التخفيف عن كاهل الشعب وخاصة وقت الأزمات ، ولكن اليازوري لم يفهم ذلك ، ونظر إليه نظرة التاجر الذي يروم الربح ، لا نظرة رجل الدولة المسؤول ، فذكر للخليفة أن المتجر الذي يقام بالغلة فيه أوفى مضرة على المسلمين ولربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها فتتعفن في المخازن . وزين للخليفة أن يقيم متجراً لا كلفة فيه على الناس ويفيد أضعاف فائدة الغلة ، ولا يخشى عليه من التغير في المخازن لانحطاط سعره، فأمضى المستنصر ما رآه اليازوري واشترى للمتجر الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل وما إلى ذلك[٦] .

ولقد وجد اليازوري في حادثة عابرة مبرراً لمشورته تلك ، إذ قام أحد باعة الخبز ببيع خبزه بسعر أقل من السعر السائد في السوق وذلك خوفاً من كساده إذا برد ، فعاقبه عريف الخبازين بمعرفة عونين من الحسبة أغرماه عشرة دراهم . فشكا البائع ذلك إلى القاضي (اليازوري) الذي عزل العريف وكافأ البائع الذي ذهبت بعقله المكافأة، فأخذ يرخص في سعر خبزه والباعة يتبعونه خوفاً من الكساد ، فنزل سعر الخبز من أربعة أرطال بدرهم وثمن إلى عشرة أرطال بدرهم ، فخيل لليازوري أن ذلك قانون سوف يدوم[٧] .

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة - ص٢١٧ ، الخطط - ج١ ص٣٥٦.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص١٢٤ ، الخطط - ج١ ص١٠٩ .

(٣) المقريزي : الخطط - ج١ ص١٠٩ .

(٤) د. عبد المنعم ماجد : امرأة مصرية تتزعم مظاهرة في عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي - مقال بالمجلة التاريخية المصرية - القاهرة١٩٧٧ - مجلد٢٤ - ص٣٥.

(٥) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية - ص٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٦) المقريزي : اتعاظ - ب ج٢ ص٢٢٥.

(٧) المقريزي : إغاثة الأمة - ص١٧ - ١٩ .

إلا أن الإختبار الحقيقي لهذه السياسة التي انتهجها اليازوري تجاه المخزن كان في عام ٤٤٦ هـ / ٥٤ - ١٠٥٥ م ، عندما وقعت مجاعة كان سببها إنخفاض النيل (١٥ ذراعاً و١٤ إصبعاً حسب الدواداري) وصحب هذه المجاعة إنتشار للوباء بين السكان ، ولم يكن في المخازن إلّا جرايات من في القصور ومطبخ السلطان وحواشيه فقط .[١] نتيجة لتخلي الدولة عن دورها في شراء الغلال .

حاول اليازوري أن يوقف الكارثة ، ولم يكن الرجل الذي تنقصه الفطنة والحصافة ، فاتجه إلى مخازن التجار فختم عليها واستولى على ما بها من الغلال ، إذ كان التجار يقومون بشراء الغلال قبل حصادها من عمال النواحي مقابل ضمان التجار لسداد خراج الدولة دون أن يجهد العمال أنفسهم في مطالبة الفلاحين ومطالبتهم بالتعجيل في الدفع ، ثم يحمل التجار الغلال إلى مخازنهم بعد الحصاد .[٢]

وقامت الدولة بشراء الغلال المصادرة ، وأربحت التجار في ثمنها $\frac{1}{8}$ دينار في كل دينار ، ونقلت الغلال بالمراكب إلى مصر وأودعت المخازن السلطانية ، وسعّر القمح كلّ تليس بثلاثة دنانير بعد أن كان ثمانية دنانير ، وحدد اليازوري تموينا لمصر والقاهرة مقداره يومياً سبعمائة تليس لمصر وثلثمائة للقاهرة ، فاستقرت الأحوال لمدة عشرين شهراً حتى دخلت الغلة الجديدة فزال الغلاء[٣] .

وتحسباً لاحتمال إستمرار نقصان النيل ، طلبت الدولة الفاطمية من الامبراطور البيزنطي قسطنطين التاسع Constentine IX Nonamochos إمداد مصر بالقمح لمواجهة المجاعة التي استمرت حتى وفاة الامبراطور عام ٤٤٧ هـ / ٥٥ - ١٠٥٦ م ، فلما خلفته ابنته تيودورا Theodora اشترطت إشتراك مصر في معاهدة دفاعية هجومية مع بيزنطة ، فرفض اليازوري ، لأن حاجة مصر للغلال مسألة مؤقتة رهن بفيضان النيل[٤] .

وحاول المستنصر أن يؤدب تيودورا لمنعها الغلال ، فجهز عسكراً بقيادة مكين الدولة الحسن بن علي بن ملهم وتبعهم بعسكر ثان وثالث، ونودي في سائر بلاد الشام بالغزو إلى بلاد الروم[٥] . ونزل ابن ملهم قريباً من فاميّه فحاصرها وجال في أعمال إنطاكية وسبى ونهب ، فأخرج البيزنطيون ثمانين قطعة بحرية حاربت ابن ملهم وهزمته وأسر هو وجماعة كثيرة[٦] .

---

(١) المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص٢٢٦ ، وإن كان المقريزي في الخطط (ج١ ص٣٥٦) يذكر ذلك في حوادث ٤٤٧ هـ ، والأصح أن ذلك حدث في سنة٤٤٦ هـ حسبما ذكر في إغاثة الأمة - ص١٩ - ٢٠ .

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة - ص١٩ - ٢٠ ، اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٢٢٦ .

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٢٢٦ .

(٤) د. راشد البراوي : المرجع السابق - ص١٠١ .

(٥) ابن ميسر : أخبار مصر - ج٢ ص٧ .

(٦) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٣٥ .

سعى المستنصر بعد ذلك إلى إصلاح العلاقات مع دولة بيزنطة فبعث في سنة ٤٤٧ هـ /٥٥ ـ ١٠٥٦ م ، أبا عبد الله القضاعي برسالة إلى القسطنطينية ، فوجد بها رسول طغرل بك السلجوقي ، وقد أتى من العراق وسمح له بالصلاة في مسجد القسطنطينية والدعاء للخليفة العباسي ، فما كان من الخليفة الفاطمي إلا أن قبض على جميع ما بكنيسة القيامة ببيت المقدس ، فازدادت العلاقات المصرية ـ البيزنطية سوءاً [١] .

وصحب هذه المجاعة وباء شديد أودى بحياة الكثيرين وخاصة في عام ٤٤٧ هـ ٤٤٨ هـ[٢] حتى إن عطاراً باع في يوم واحد ألف قارورة شراب[٣] وقدر من مات في مصر في سنة ٤٤٨ هـ /٥٦ ـ ١٠٥٧ م بألف إنسان كل يوم[٤] . ويذكر أن ثلاثة من اللصوص نقبوا بعض الدور فوجدوا عند الصباح موتى أحدهم على باب النقبة والثاني على رأس الدرجة ، والثالث على الثياب التي كورها[٥] .

وساعد على تفاقم الأزمة عام ٤٤٨ هـ أن الأموال في القصر خلت نتيجة للإنفاق لأجل تجهيز المؤيد في الدين الذي أرسل لدعم ثورة البساسيري الذي أقام الدعوة للفاطميين في بغداد [٦] .

وقد خلط المقريزي بين هذه المجاعة والشدة المستنصرية ، حيث ذكر أنها امتدت سبع سنوات بدءاً من عام ٤٤٧ هـ[٧] .

ولم تكن مصر وحدها هي التي تعاني من المجاعة والوباء . فقد حدث بمكة سنة ٤٤٧ هـ بسبب عدم إرسال الطعام إليها من مصر ، وبلغ سعر الخبز عشرة أرطال بدينار ، ثم اختفى الخبز ، فأشرف الناس والحجاج على الهلاك ، ولم ينقذهم إلا الجراد الذي ملأ الأرض فأكلوه ثم خفت وطأة الأزمة برحيل الحجاج عن مكة[٨] .

وفي عام ٤٤٨ هـ عمّ الوباء والغلاء مكة والحجاز وديار بكر والموصل وخراسان والجبال

---

(١) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٥ .

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص٧، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٣٠ ، وشمل الوباء والقحط بغداد والشام أيضاً . ابن الجوزي ـ المنتظم ـ حيدر آباد وسمّي عام ٤٤٨ هـ . فيها بعام الجوع الكبير . انظر : الذهبي ـ تاريخ الإسلام ـ مجلد١٦ ـ ص٢٠٠ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٥٩ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ـ ج٨ ص٧٩ .

(٥) أبو الفدا : البداية والنهاية ـ ج١٢ ص٦٨ .

(٦) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ص٨، عن ثورة أبي الحارث أرسلان بن عبد الله البساسيري . انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ ج١ ص١٧٢ ـ ١٧٣ .

(٧) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٥ .

(٨) ابن الأثير : كامل ـ ج٨ ص٧٣ .

وسائر بلاد الشام وأكل الناس الميتة في العراق[1].

واستمر الغلاء والوباء في عام ٤٤٩ هـ /٥٧ ـ ١٠٥٨ م في العراق وبخارى وأذربيجان والأهواز ، وخلت أكثر دور بغداد وسدت على أهلها أبوابها بما فيها وأهلها موتى فيها وأكل الناس الجيف والكلاب بل والآدميين [2] .وكان سبب هذا الوباء قلّة الأغذية والجوع فنبشت الأموات وأكلتها الناس [3] .

وتعرضت مصر عام ٤٥٥ هـ /١٠٦٣ م لانتشار وباء الطاعون ، فمات في عشرة أشهر كل يوم ألف إنسان [4] . ويبدو أن سبب هذا الوباء كان الإرتفاع الكبير لفيضان النيل (١٩ ذراعاً ، و١٢ إصبعاً ـ (انظر الملحق)

إلا أن كل هذه الوقائع المريرة ، تتضاءل أمام جسامة أحداث المجاعة التي اجتاحت مصر لمدة سبع سنوات بدأت في عام ٤٥٧ هـ واشتهرت هذه المجاعة باسم الشدة المستنصرية التي يقال إنه لم يحدث مثلها منذ زمان يوسف عليه السلام [5] .

وسبب بداية هذه المجاعة هو قصور ماء الفيضان ـ إلى حد ما ـ فارتفعت الأسعار وأعقب ذلك الوباء حتى تعطلت الأراضي عن الزراعة [6] . وظل النيل بعد هذه السنة يمدّ وينزل فلا يجد من يزرع [7] .

ولا شك أن نزاعات الجند التي شلت يد الحكومة ، وأخلّت بالأمن ، هي التي جعلت من هذه الأحداث كارثة حقيقية طال أمدها إلى سبع سنوات ، وبلغت أقصاها في عام ٤٦٢ هـ /٦٩ ـ ١٠٧٠ م ، فعظم الجوع واشتد الوباء وانتشر السلب والنهب [8] . ولعل مرجع ذلك الحصار الاقتصادي الذي فرضه ابن حمدان على القاهرة والفسطاط .

وخلال هذه السنوات ، إنهارت القوة الشرائية للنقود ، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشدة ، حتى إن حارة بالفسطاط بيعت بطبق خبز ، كل رغيف فيه بمنزل فعرفت لذلك بحارة الطبق [9] . ومثل أحد الأغنياء أمام المستنصر ليشكو من أنه اشترى أردباً من القمح بسبعين ديناراً ، فنهبه منه

---

(١) المصدر السابق ـ ص٧٩، أبو الفدا : المصدر السابق ـ ج١٢ ص٦٨ .

(٢) أبو الفدا : المصدر السابق ـ ج١٢ ص٧٠ ـ ٧١.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٣٥ .

(٤) أبو المحاسن : المصدر السابق ـ ج٥ ص٧٤.

(٥) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ـ ج٣ ص٣٨٢ .

(٦) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٣ .

(٧) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٧ .

(٨) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص٢٠ ، أبو المحاسن : المصدر السابق ج٥ ص٨٤.

(٩) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٩٧ .

العامة حتى لم يبق منه سوى سبعين حبة قمح ، أي أن كل حبة بدينار واحد [1] .وهناك قصة أخرى مشابهة مفادها أن امرأة اشترت تليس دقيق بعقد جواهر قيمته ألف دينار ، وعندما تحركت به من الفسطاط في طريقها إلى القاهرة ، وسط الحراسة المشددة ، هجم الناس عليها فنهبوه فلم يتبق لها سوى حفنة من الدقيق فعجنتها وشوتها فصارت قرصة حملتها وتوصلت إلى أحد أبواب قصر الخليفة ووقفت على مكان مرتفع وبيدها القرصة وصاحت : يا أهل القاهرة أدعوا لمولانا المستنصر الذي أسعد الله الناس بأيامه وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقومت على هذه القرصة بألف دينار[2] .

وحركت الحادثة الأخيرة ، مشاعر المستنصر بالله ، وربما يكون قد خشي ثورة العامة عليه مع تزايد تمرد الجند وعصيان ابن حمدان ، فأحضر الوالي وتهدده وتوعده إذا لم يظهر الخبز في الأسواق بالقتل والنهب . فخرج الوالي من بين يديه وأحضر من الحبس قوماً من المحكوم عليهم بالإعدام وألبسهم ثياب التجار ، ثم جمع تجار الغلة والخبازين والطحانين ، وعقد مجلساً عظيماً وأحضر أحد المجرمين فقال له «ويلك ما كفاك أنك خنت السلطان واستوليت على مال الديوان إلى أن خربت الأعمال ومحقت الغلال ، فأدى ذلك إلى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ أضرب رقبته» فضربت رقبة الرجل وفعل نفس الشيء مع رجل ثانٍ ، فخاف التجار والطحانون والخبازون ووعدوا الوالي بإظهار الغلة وإدارة الطواحين وعمارة الأسواق بالخبز مع تخفيض الأسعار ليباع الخبز رطلاً بدرهم ، فرفض الوالي ذلك السعر ، فقالوا : رطلين بدرهم ، فأجابهم إلى ذلك ، فوفوا بعهدهم [3] .

ويدل ذلك على مدى خطورة الدور الذي لعبه الإحتكار التجاري أثناء المجاعة وأهمية دور الحكومة المركزية في معالجة الأمر .

ونظراً لسوء العلاقات مع بيزنطه منذ عام ٤٤٧ هـ ، فإن أنظار الخلافة إتجهت إلى أماكن أخرى من بلاد الخلافة لاستيراد الطعام ، الذي فقد في مصر سنة ٤٦٤ هـ /٧١ ـ ١٠٧٢ م ، فجاء الطعام بالمراكب من صقلية والمهدية [4] .

ولاشتداد المسغبة وطول أمدها لجأ الناس إلى أكل نحاتة النخل ، بل طبخوا جلود البقر وباعوها رطلاً بدرهمين[5] ، ثم أكل الناس الحيوانات الأليفة ، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير ،[6] والقط بثلاثة دنانير[7] . ولم تسلم دواب الخليفة ، حتى لم يبق له سوى ثلاثة أفراس بعد أن كانت

---

(١) المصدر نفسه ـ ج٢ ص٢٩٩ .
(٢) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٥ ، أنظر : د. ماجد : امرأة مصرية تتزعم مظاهرة (مرجع سابق) .
(٣) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٥ ـ ٢٦ .
(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٧ .
(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٩٧ ـ ٣٠٧ .
(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٩٧ ، المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٣ ـ ٢٤ ، الخطط ـ ج١ ص٣٣٧ .
(٧) أبو المحاسن : المصدر السابق ـ ج٥ ص١٦ .

عشرة آلاف ما بين فرس وجمل ودابة ، وحدث أن وزير المستنصر ترك على باب القصر بغلته وليس معها إلا غلام واحد ، فجاء ثلاثة وأخذوا البغلة منه ، فلم يقدر على دفعهم لضعفه من الجوع ، وذبحوها وأكلوها ، فأخذوا وصلبوا فأصبح الناس فلم يروا إلّا عظامهم ، إذ أكل الناس في تلك الليلة لحومهم (١) .

وتعدى الأمر إلى أكل الجيف والميتات ثم لحوم الآدميين . فقد اعتادت طوائف من أهل الفساد أن تسكن بيوتاً قصيرة السقوف ، قريبة من المارة ، تمكنها من خطف المارة بواسطة خطاطيف وحبال أعدوها لذلك ، ليقوموا بعد خطف الضحية بضربه بالأخشاب حتى يتمكنوا من تشريح لحمه وأكله (٢) .

ويبدو أن قصص أكل لحوم البشر ليست من نسج خيال الكتّاب، إذ أورد لنا ابن دقماق اسمين لزقاقين بالفسطاط لهما صلة بهذه القصص ، أولهما زقاق البواقيل الذي يعرف أيضاً بزقاق الندافين حيث كان جماعة يقفون أيام الشدة المستنصرية «تحت القبو هناك فمن مرّ بهم ندفوه ونزعوا ما عليه ورموه في بئر هناك» ، والآخر هو زقاق العكامين حيث كان «أناس يعكمون الناس بأكر في أفواههم ثم يحملونهم إلى زقاق القتلى ليقتلونهم فيه فسمّي بذلك»(٣) . وصارت لحوم الآدميين سلعة رائجة يقوم الطباخون ببيعها مطبوخة بعد أن يذبحوا ضحاياهم من الصبيان والنساء (٤) .

ومن حوادث أكل لحوم البشر ما ذكر عن امرأة خطفها إنسان ، وكانت بدينة فأدخلها بيتاً فيه سكاكين وآثار الدماء وزفرة القتلى ، وأوثقها وأخذ يشرّح من أفخاذها ويشوي حتى شبع وسكر، ففرت منه واستغاثت بالوالي الذي كبس الدار وضرب عنق الرجل (٥) .

وقد أضاف بعض الكتّاب تفاصيلاً مبالغ فيها ، فمنهم من جعل آكلي لحوم البشر من السودان(٦) . ومنهم من قال إن الوالي أخرج من الدار التي كبسها ألوفاً من القتلى (٧) .

وربما كان أكل الجيف والميتات ولحوم البشر ، هو الذي ساعد على انتشار الوباء الذي كثرت

---

(١) أبو المحاسن : ج٥ ص١٥ -١٦، المقريزي : إغاثة الأمة - ص٢٤.

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر - ج٢ ص١٩ -٢٠، المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٢٩٦ . وظاهرة أكل لحوم البشر لم تكن قاصرة على مصر مثلما رأينا في الوباء والمجاعة التي اجتاحت بغداد عام٤٤٩ هـ، وكان الحصار الاقتصادي والعسكري يدفع بالسكان إلى أكل الميتة ، مثلما حدث لطرسوس التي حاصرها البيزنطيون حتى سقطت في أيديهم عام٣٥٤ هـ/٩٦٥ م. انظر : آدم متز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ترجمة محمد أبو ريدة - القاهرة١٩٤٠ - ج١ ص٨، ابن الجوزي : المنتظم - ج٨ ص ١٧٩ .

(٣) ابن دقماق ، إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي : الانتصار لواسطة عقد الأمصار - مطبعة بولاق١٣٠٩ هـ - ج٤ ص١٦ - ١٨ .

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة - ج٥ ص١٥ .

(٥) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٣٧.

(٦) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة - ج٥ ص١٧ .

(٧) السيوطي : حسن المحاضرة - ج٢ ص١٥٤ .

ضحاياه حتى عجز الناس عن تكفين موتاهم فألقوهم في الحفر جماعات وهالوا التراب عليهم ، أو قذفوا بهم في النيل دون أكفان [١] .

ويقدر البعض أن هذا الوباء أفنى ثلثي أهل مصر ، خاصة وأن الجدري إنتشر بين الأطفال حتى أفنى منهم ٢١,٠٠٠ طفل في شهر واحد [٢] .

وإزاء هذه الكوارث ، اضطر الأثرياء إلى الهرب إلى الشام والعراق هرباً من الجوع والفتن ، وعلى رأس هؤلاء التجار، ابتاعوا ثياب المستنصر وذخائره وآلاته التي باعها الأتراك من خزائنه ، وتركزت حركة الهجرة في عامي ٤٦٢ هـ ، ٤٦٣ هـ (١٠٦٩ ـ ١٠٧١ م) [٣] .

ويستفاد من المصادر التي ذكرت تاريخ ٤٦٤ هـ / ٧١ ـ ١٠٧٢ م كنهاية لهذه المجاعة أن الأزمة الاقتصادية إنفرجت بعض الشيء بمقتل ابن حمدان عام ٤٦٥ هـ ، وإن ظلت حالة البلاد في اضطراب حتى وضع بدر الجمالي حداً لذلك بقدومه إلى مصر سنة ٤٦٦ هـ .

وفي أواخر عهد المستنصر تأخرت زيادة النيل في سنة ٤٨٢ هـ / ٨٩ ـ ١٠٩٠ م فأرسل الخليفة بطرك الأقباط ميخائيل بهدية إلى الحبشة ، التي أمر ملكها بفتح سد يجري منه الماء إلى مصر ، ففتح وزاد النيل في ليلة واحدة ثلاثة أذرع . وخلع المستنصر على البطريرك عند عودته [٤] .

في خلافة المستعلي بالله (٤٥٧ ـ ٤٩٥ هـ / ١٠٩٤ ـ ١١٠١ م) عانت البلاد من مجاعتين خطيرتين ، أولهما كانت في عام ٤٩٠ هـ / ٩٦ ـ ١٠٩٧ م وانتشر معها الوباء [٥] . ولم تذكر المصادر التاريخية سبباً لهذه المجاعة ، ولكن من خلال إستقراء ما ورد بجدول مقياس النيل المرفق نستطيع أن نرجع هذه المجاعة إلى النقص النسبي في ماء الفيضان الذي بلغت زيادته ١٦ ذراعاً و٢١ إصبعاً حسب الدواداري ، وهذا أقرب للمنطق من الزيادة التي أوردها أبو المحاسن (١٧ ذراعاً وإصبعاً واحداً) .

والثانية وقعت في سنة ٤٩٣ هـ / ١٠٩٩ ـ ١١٠٠ م ، مع إشتداد الوباء الذي أودى بحياة كثير من السكان [٦] . والسبب أيضاً هو نقص زيادة النيل (١٥ ذراعاً و١٥ إصبعاً حسب الدواداري وهذا أكثر قبولاً من ١٨ ذراعاً و١٥ إصبعاً التي أوردها أبو المحاسن) .

وعاشت البلاد مجاعتين أيضاً في عهد الخليفة الآمر بأحكام الله (٤٩٥ ـ ٥٢٤

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٣ ـ ٣٠٧ .
(٢) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٩٥ .
(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٣ ، الخطط ـ ج١ ص٣٣٧ ، ابن الأثير : الكامل ـ ج٨ ص١٠٨ .
(٤) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٢٣٧ .
(٥) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص٣٧ ، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ ص١٩ .
(٦) المقريزي : المصدر السابق ـ ج٣ ص٢٥ ، الخطط ـ ج١ ص٣٥٦ .

هـ /١١٠١ ـ ١١٣٠ م) وقعت أولى هذه المجاعات في وزارة الأفضل بن بدر الجمالي ، ووصل سعر القمح فيها إلى كلّ مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً [١] .

وربما يرجع سبب هذه المجاعة إلى نقص فيضان النيل ، حيث بلغ ١٥ ذراعاً وإصبعاً ثم هبط الفيضان بعد ذلك فشرقت البلاد [٢] . وإن كانت قوائم النيل لا تحوي فيضاناً بهذا الإنخفاض في عهد الآمر بأحكام الله ولا يوجد بالمصادر التاريخية تحديد واضح لسنة هذه المجاعة ، التي وقعت في وزارة الأفضل بن بدر الجمالي الذي قتل عام ٥١٥ هـ /٢١ ـ ١١٢٢ م[٣] اللّهم إلاّ إذا كانت تلك السنة التي ذكر عنها السيوطي أن القمح «عز بها ثم هان» ، وهي سنة ٤٩٧ هـ /٠٣ ـ ١١٠٤ م[٤] ، وتكون هي نفس السنة التي قال عنها ابن إياس إن الغلاء دام فيها نحو ستة أشهر ، إنخفضت الأسعار بعدها وكثرت الغلال[٥] (فيضان النيل في هذه السنة كان ١٧ ذراعاً و١٣ إصبعاً) .

ويرجع الفضل في تفادي هذه الأزمة إلى السياسة الحكيمة التي اتبعها القائد أبو عبد الله ابن فاتك ، الذي لقب فيما بعد بالمأمون البطائحي فقد قام بالختم على مخازن الغلات ، وخيَّر أصحابها بين البيع منها بسعر ثلاثين ديناراً لكل مائة أردب ، أو الختم عليها حتى دخول الغلة الجديدة ، فأجابه بعض التجار إلى ما طلب ، ثم قام بعد ذلك بتقدير ما تحتاجه البلاد يومياً من الغلال ليصرف من المخازن بالسعر الذي حدده ، فانخفضت الأسعار[٦] .

وفي هذه السنة أرسل البطرك إلى الحبشة بسبب نقص الفيضان إلاّ أن توجهه لم يفد شيئاً [٧] .

في عام ٥١٠ هـ /١٦ ـ ١١١٧ م هبت على مصر رياح متربة دامت ثلاثة أيام ، فأهلكت كثيراً من الناس والحيوانات [٨] .

وفي أواخر عهد الآمر ، وبعد القبض على المأمون البطائحي ومصادرته عام ٥١٩ هـ /٢٢ ـ ١١٢٣ م ثم قتله عام ٥٢٢ هـ /١١٢٨ م[٩] ، إرتفعت الأسعار حتى وصل سعر أردب

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٦ ـ ويذكر ابن إياس أن ثمن الأردب كان ٣٠ ديناراً (ج١ ص٦٣).

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ـ ج١ ص٦٣ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢٢٢ .

(٤) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١٥٤ .

(٥) ابن إياس : بدائع الزهور ـ ج١ ص٦٣ .

(٦) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٦ ـ ٢٧ ، اتعاظ الحنفا ـ ج٣(هامش٤) ص٦٦ ـ٦٧ . جاء في بدائع الزهور أن الوزير وقت هذه المجاعة كان المأمون البطائحي ، إلاّ أن المقريزي ذكر أن الوزير كان الأفضل ، وقال إن القائد أبا عبد الله بن فاتك ، عرف بعد ذلك بالمأمون البطائحي عندما صار وزيراً . انظر : ابن إياس : المصدر السابق ـ ج١ ص٦٣ .

(٧) ابن إياس : المصدر السابق ـ ج١ ص٦٣ .

(٨) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ـ ج٨ ص٣٠٥ .

(٩) أبو المحاسن : المصدر السابق ـ ج٥ ص١٧٠ .

القمح إلى دينار واحد [١] .

ومثل المجاعة السابقة ، لا يوجد تاريخ محدد لها ، سوى أنها حدثت في آواخر أيام الآمر بأحكام الله [٢] .

ويرجح أن هذه المجاعة حدثت عام ٥٢١ هـ /١١٢٧ م ، حيث سجلت زيادة النيل أدنى مستوى لها بعد عام ٥١٩ هـ ، وهو ١٦ ذراعاً و١٥ إصبعاً طبقاً لابن أيبك الدواداري .

أما أول مجاعات خلافة الحافظ لدين الله (٥٢٤ ـ ٥٤٤ هـ /١١٣٠ ـ ١١٤٩ م) فقد كانت في سنة ٥٣٢ هـ /٣٧ ـ ١١٣٨ م ، في وزارة الأفضل رضوان بن ولخشي [٣] . ويحيط الشك بما ذكر عن سبب نقص الفيضان [٤] في هذه المجاعة إذ أن النيل بلغت زيادته ١٧ ذراعاً و٣ أصابع (ابن أيبك) أو ١٨ ذراعاً و١٢ إصبعاً (أبو المحاسن) وربما كان السبب هو تأخر الزيادة فقط أو عدم زراعة بعض الأراضي .

ولا يستبعد أن يكون وراءها الوزير ابن ولخشي ، الذي كان يحاول النيل من مركز الخليفة وتأليب الرعية عليه ، فحينما أمر الخليفة الحافظ لدين الله بفتح الأهراء ، والبيع منها للناس بسعر منخفض ، لم يمتثل الوزير لهذا الأمر مما جعل الحافظ يسعى لقتله فيما بعد [٥] .

وإن كان الوزير قد حاول علاج هذه المجاعة عن طريق تأديب محتكري الغلال ، الذين يرفعون الأسعار وأمرهم بتوريد ما يحتاج إليه كل يوم من الغلال ، وأشرف على نفاذ ذلك بنفسه حتى إنخفضت الأسعار [٦] . ويبدو أن ذلك الإجراء كان في العام التالي ٥٣٣ هـ /٣٨ ـ ١١٣٩ م ، حينما تزايد إرتفاع الأسعار حتى بلغ أردب القمح ثلاثة دنانير ، واضطر الوزير كذلك إلى إخراج الغلال التي سبق أن رفض إخراجها بأمر الخليفة وإن كان ذلك بعد أن فسدت وأرادوا رميها في النيل، فكانت تقطع بالفؤوس وتباع بأربعين ديناراً كلّ مائة أردب ، وكذلك الأرز الذي بيع بعشرة دنانير المائة أردب ، فوجد الناس بذلك الطعام الفاسد ما يسد رمقهم [٧] .

وآخر المجاعات التي وقعت في عهد الحافظ ، كانت طويلة نسبياً ، إذ استمرت ثلاث سنوات من ٥٣٦ إلى ٥٣٨ هـ ، وصحب المجاعة وباء في العامين الأولين وإن بلغ مداه في

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ ص١٣٣ ، ويستفاد ذلك من عبارة المقريزي « وكان الناس قد ألفوا الرخاء أيام الأفضل والمأمون » .

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٩١ .

(٣) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٧ .

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ ص١٦٥ ـ ١٦٦ .

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ ص١٦٥ ـ١٦٦ .

(٦) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٧ .

(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ ص١٦٨ .

عام ٥٣٧ هـ/٤٢ ـ ١١٤٣ م .

وكان ابتداء ذلك في شهر شعبان سنة ٥٣٦ هـ /١١٤٢ م ، فبلغ سعر القمح تسعين درهماً للأردب، والدقيق مائة وخمسين درهماً الحملة، والخبز ثلاثة أرطال بدرهم ، والشعير سبعة دراهم الويبة ، والزيت الطيب الرطل بثلاثة دراهم، والجبن كلّ رطل بدرهمين ، والبيض كل مائة بعشرة دراهم، والزيت الحار الرطل بدرهم ، والقلقاس كل رطل بدرهم ، ولم يقدر أحد على شراء الدجاج لارتفاع ثمنه [١] .

ويبدو أن سبب هذه المجاعة هو الإنخفاض النسبي لماء الفيضان (١٦ ذراعاً و١١ إصبعاً) وهو حد وإن كان لا يعني القحط ، إلاّ أنه يمكن أن يكون كذلك مع حكومة مركزية منهارة ، وهو ما كان واقعاً بالفعل، فبعد الأزمة التي أثارها رضوان بن ولخشي وانتهت بقتله ، لم يستوزر الحافظ أحداً حتى عام ٥٣٦ هـ حينما بدأت المجاعة المصحوبة بالوباء[٢] واستمرت لعامين حسبما ذكرنا سابقاً .

أما سبب إرتفاع الأسعار في العام الثالث ٥٣٨ هـ /٤٣ ـ ١١٤٤ م فيرجع إلى خروج محمد بن رافع اللواتي بالبحيرة على سلطة الخلافة ، وإن كان قد قتل بعد عدة مواقع على يد والي البحيرة طلائع بن رزيك ، وأدى هذا الاضطراب ولا شك إلى إرتفاع الأسعار [٣] .

ووقع الغلاء في خلافة الفائز بنصر الله (٥٤٩ ـ ٥٥٥ هـ /١١٥٤ ـ ١١٦٠ م ووزارة الصالح طلائع بن رزيك عام ٥٥١ هـ /٥٦ ـ ١٠٥٧ م ، ولا يمكن القول بأن سبب هذه المجاعة إنخفاض فيضان النيل [٤] ، الذي وصلت زيادته إلى ١٧ ذراعاً و٨ أصابع . ولعل مرد ذلك إلى إحتكار الغلال ، فارتفعت أسعارها [٥] ،

ولجأت الحكومة إلى إخراج الغلال من الأهراء بكميات كبيرة ، وفرقتها على الطحانين مع تخفيض الأسعار ، ومنعت الإحتكار ، كما تصدق الصالح طلائع نفسه وغيره من الأمراء ، بما نفَّس عن الناس ، ولم يستمر الحال على ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى «فرَّج الله وهجم الرخاء» [٦] .

وكان من أثر إتجاه الصالح طلائع إلى ممارسة الإحتكار والاتجار في الغلال أن وقع الغلاء وارتفعت الأسعار في عام ٥٥٥ هـ /١١٦٠ م في خلافة العاضد لدين الله [٧] .

---

(١) بن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص٨٥، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ص١٧٦ .

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ص٣٥٧.

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٨٦، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ص١٧٨ .

(٤) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٧ ، اتعاظ ـ ج٣ ص٢٢٩ .

(٥) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٣٣٩.

(٦) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٧ ـ ٢٨ .

(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ ٢٤٤ . والغريب أن ابن تغري بردي يذكر أنه لما توفي الصالح طلائع مقتولاً سنة٥٥٦ هـ حزن الناس عليه لحسن سيرته ـ النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٣٤٥ .

الفصل الثاني

النتائج السياسية
والاجتماعية للمجاعات

كان طبيعياً أن تؤثر هذه المجاعات المتعاقبة على مجريات الحياة في المجتمع المصري بل وعلى الحياة داخل حدود الخلافة الفاطمية المترامية الأطراف بين إفريقيا وآسيا وأوروبا ، طالما كان المجتمع يتبادل التأثير والتأثر بين كلّ أجزائه ، فما أن يصيب أحد جوانب الحياة متغير حتى تتأثر الجوانب الأخرى بهذا المتغير .

وإذا كان تأثير المجاعات قد امتد ليشمل جوانب الحياة المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ، فإن درجات التغيير التي أصابت هذه الجوانب تراوحت عمقاً من جانب لآخر ومن مجاعة إلى أخرى .

وفي مجال الدراسات التاريخية ، فإنه من الصعوبة بمكان رصد هذه المتغيرات باعتبارها ردود فعل آلية ، تحدث فجأة وبلا مقدمات ، إذ هي أقرب إلى التفاعل الكيماوي بين مجموعة من المواد المختلفة (الحوادث التاريخية) ، التي تخرج لنا بمادة جديدة رغم أنها بالأصل مزيج من مواد قديمة، وبمعنى آخر فإن توالي أحداث المجاعات من الممكن أن يحدث تغيرات كمية ضئيلة في كل مرة وتتراكم هذه التغيرات الكمية حتى تصل إلى مرحلة تاريخية معينة ، تتحول فيها إلى تغير كيفي ملموس هذا بالإضافة إلى ما كانت فيه المجاعات كعامل دفع ساعد على تطور أوضاع بعينها إلى منتهاها .

ويحسن بنا أن نبدأ ببيان المتغيرات السياسية التي كان لها عظيم الأثر في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

أولاً : النتائج السياسية للمجاعات

١ ـ ضعف السلطة المركزية :

أسلف القول بأن السلطة المركزية هي مقياس حالة البلاد ، وخاصة وقت المجاعة ، التي تلعب السلطة القوية دوراً أساسياً في تحجيم الأضرار الناجمة عنها .

ولا شك أن ضعف السلطة المركزية كان يفضي إلى تزايد أخطار المجاعة ، كما أن المجاعات بدورها كانت تؤثر على تماسك هذه السلطة وتحد من سطوتها في كثير من الحالات .

وإذا كان الخليفة الفاطمي هو رأس هذه السلطة ورمزها الديني والدنيوي ، مثلما كان الملك ـ الفرعون في مصر القديمة ، فإن أجنحة الممارسة السياسية تتمركز بشكل رئيسي في البيروقراطية المدنية والعسكريين ، ويمثل هؤلاء الثلاثة في عصر الدولة الفاطمية على وجه الخصوص جوهر السلطة المركزية .

ويقيناً فقد تحطمت السلطة المدنية البيروقراطية وانهار الاقتصاد وأصاب الدولة الفاطمية في مجملها الضعف نتيجة للمجاعات المتتالية[1] ، وأضحى هذا الضعف متغيراً كيفياً ملموساً منذ الشدة المستنصرية التي تعتبر حداً فاصلاً في تاريخ الدولة الفاطمية [2] .حتى إنه يمكن إعتبار الخلافة من عهد بدر الجمالي مجرد خاتمة طويلة لحياتها .

بيد أن ضعف الدولة الذي أصبح معلماً بارزاً بدءاً من النصف الثاني لخلافة المستنصر بالله ، لم يكن إلا تتويجاً لسلسة من الضربات التي أصابت مركز الدولة ، وحطت من هيبتها ، بل ويمكن القول بأن هذا الانحدار في فاعلية السلطة المركزية تمثل أولاً وقبل أي شيء في التغير النسبي لثقل كل طرف من أطراف ثالوث السلطة ، وأن هذا التغيير كان يحدث عادة في أعقاب المجاعات .

وقد مر تغير هذا الثقل النسبي في ثلاثة أطوار ، سلطة الخليفة المطلقة ، وتزايد نفوذ البيروقراطية المدنية متمثلة في الوزراء وكتاب الدواوين ثم سيطرة العسكريين على أداة الحكم .

ولا يفرض هذا التقسيم فصلاً تعسفياً بين حوادث التاريخ ، وإنما يعني بالأساس تحديد إتجاهات جهاز الحكم في مراحله المختلفة .

أ ـ تدهور سلطات الخليفة :

درجت الكتابات التاريخية على التمييز بين فترتين في عمر الخلافة الفاطمية ، تنتهي أولهما بمقدم بدر الجمالي إلى مصر عام ٤٦٧ هـ. /١٠٧٤ م وهي التي تعرف بعصر الخلفاء الأقوياء ، والثانية تبدأ من هذا التاريخ حتى سقوط الدولة الفاطمية وتسمّى بعصر الوزراء العظام [3] . ورغم أنه من المسلم به أن وزارة بدر الجمالي قد دشّنت عصراً كاملاً إتسم بسيطرة الوزراء واستبدادهم بالأمور دون الخليفة إلا أن ذلك لا يعني أن إنهيار سلطة الخليفة بدأ فقط من هذا التاريخ .

---

(١) Lewis)B) : The Camb . Vol . I,p.188.

(٢) د. سعيد عبد الفتاح عاشور : شخصية الدولة الفاطمية في الحركة الصليبية مقالة بالمجلة التاريخية المصرية ـ المجلد السادس عشر ـ القاهرة ١٩٦٩ ـ ص ١٦ ـ ١٧ .

(٣) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ـ دار المعارف ـ القاهرة١٩٧٠ ـ ص٣٣، وانظر : د. حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر .

وليس من المستغرب أن تكون تواريخ المجاعات محددات لتقلص سلطة الخليفة المطلقة ، كما سنرى ، ونستطيع بداية أن نميّز ، داخل ما اصطلح على تسميته بعصر الخلفاء الأقوياء بين ثلاثة مستويات من سلطة الخليفة .

١ ـ الخليفة المطلق النفوذ : (٣٥٨ ـ ٣٨٦ هـ / ٩٦٦ ـ ٩٩٦ م) .

كان الخليفة الفاطمي خلال هذه الفترة (خلافة المعز والعزيز) إماماً للمسلمين ، لا ينازعه أحد سلطته الدينية هذه ، كما كان مطلق النفوذ في تسيير الأمور بالبلاد وإليه يرجع أمر تعيين الولاة والقضاة [١] .وتأكيداً لهذا التفرد بالحكم لم يستعمل الخلفاء تسمية الوزير «إلّا لفترات قليلة وربما مع يعقوب بن كلس فقط الذي أمر العزيز بالله في رمضان عام ٣٦٨ هـ / ٩٧٩ م بأن يخاطب ويكاتب «بالوزير الأجلّ»[٢] وكان ذلك هو مبدأ ظهور هذا اللقب في الدولة الفاطمية [٣] . وعدا ذلك فقد كانت هذه الوظيفة التي يقوم بها الرجل الثاني في الدولة بعد الإمام مباشرة تسمّى برتبة الوساطة ، وكان من يتولاها يسمّى وسيطاً ، أو كانت تسمّى بالسفارة لتدل على رتبة من يقوم بتنفيذ رغبات الخليفة ، ولعلّ إستعمال هذين اللفظين يرجع إلى رغبة الخليفة في الإبقاء على سلطته والاستئثار بكل سيطرته فيعتمد في تسيير أمور الدولة على وسيط وليس على وزير ، بل كان الخلفاء يوكلون أمور الدولة أحياناً إلى كتّاب عاديين يلقبونهم بألقاب مثل موقّع أو مدبِّر ويصرفون الأمور بعد الرجوع للخليفة [٤] .

فجبر بن القاسم الذي ولّي الأمور بعد إعتقال يعقوب بن كلس عام ٣٧٣ هـ / ٨٣ ـ ٩٨٤ م لم تكن له ألقاب [٥] . وكذلك كان حال أبي الحسن علي بن عمر العداس وأبي جعفر بن الفرات ، الذي ولّي تدبير الأموال في سنة ٣٨٢ هـ /٩٩٢ م خلفاً للأول الذي وليها لمدة عامين [٦] .

وكان للخلفاء سيطرة قوية وحازمة على الجيش الفاطمي ، فعلى الرغم من تباين العناصر التي تألف منها الجيش من بربر شكلوا العمود الفقري لجيش الفتح ، ومماليك يونانيين وصقالبة وإيطاليين ، وما أقدم عليه العزيز بالله من الإستعانة بعدد من المماليك الأتراك وفرق من الديالمة

---

(١) يصف العماد الحنبلي المعز لدين الله والعزيز بالله أنهما اتسما بالحزم وقوة الشخصية مما مكن لهما من الاستحواذ على الأمور ـ شذرات الذهب ـ ج٣ ص٥٢ ـ٥٤، ص١٢١ .

(٢) أبوالقاسم علي بن منجب بن سليمان الشهير بابن الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة ـ تحقيق عبد الله مخلص ـ المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ـ القاهرة١٩٢٤ ـ ص٢١ ، ابن العماد : شذرات الذهب ـ ج٣ ص٩٧، ولمزيد من المعلومات عن ابن كلس انظر :

Mann (jacob): The Jews in Egypt and Palestine under The fatimid Caliphs. Oxford 1920. Vol. 1, p. 17 - 18, Lewis (B) Islam . New York 1974. Vol. I. P. 16.

(٣) د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة١٩٧٨ ـ ص٦٧ .

(٤) د. عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص٧٨ ـ ٨٠ .

(٥) ابن منجب الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة ـ ص٢٣ ـ ٢٤ .

(٦) ابن منجب الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة ـ ص٢٤ ـ٢٥ .

حتى أصبح الجيش ينقسم إلى مشارقة ومغاربة [١] . إلّا أنه لم تحدث منازعات بين هذه الطوائف المختلفة من الجند حتى وفاة العزيز بالله .

٢ - الخليفة القوي يواجه البيروقراطية والجند : (٣٨٦ - ٤١١ هـ/٩٩٦ - ١٠٢٠ م)

وتستغرق هذه المرحلة خلافة الحاكم بأمر الله ، الذي ولي الخلافة وهو في الحادية عشر من عمره ، فتطلعت قوى عديدة إلى الإستحواذ على السلطة من الخليفة الصغير ، كان في مقدمتها طائفة المغاربة التي أصابها الضعف في عهد الخليفة العزيز بسبب الإستعانة بطوائف من المشارقة فتولّى أمين الدولة أبو محمد الحسن بن عمار بن أبي الحسين الوساطة سنة ٣٨٦ هـ /٩٩٦ م وكان مقدماً للمغاربة [٢] ،وسعى إلى توطيد نفوذهم مما أدى إلى إثارة المشارقة بقيادة برجوان [٣] .

وانتهى الأمر بعزل ابن عمار بعد النزاع المسلح الذي نشب بين المشارقة والمغاربة سنة ٣٨٧ هـ /٩٩٧ م [٤] . ويمكن اعتبار ذلك أول محاولة تقوم بها قوة من ثالوث السلطة المركزية لأجل السيطرة على الأمور دون الخليفة ، على أن النجاح الذي أحرزه برجوان بفرض وصايته على الحاكم لم يستمر طويلاً إذ نجح الخليفة في قتله عام ٣٩٠هـ/١٠٠٠م، كما قتل ابن عمار أيضاً وأضعف نفوذ المغاربة وأفنى شيوخهم حتى اضطروا إلى طلب العفو منه [٥] .

ويبدو أن برجوان كون لنفسه ثروة واسعة لم تكن مألوفة في وقته مع سيطرة الخلفاء وتعاظم ثرواتهم ، ولعل ذلك هو الذي أحنق الحاكم عليه فضلاً عن استبداده بالخليفة ، فقد وجد بعد قتله مما ترك ثياباً فاخرة وأواني من الذهب والفضة لا حصر لها عدا الخيول والسروج المذهبة والكتب [٦] .

ويمكن القول بأن فترة خلافة الحاكم قد شهدت تقلص سلطة الخليفة أمام نفوذ طوائف الجند في الأمور السياسية كما بدأت سلطة الخليفة الدينية والشخصية التي بلغت أوجها في عهد أسلافه في التقلص جزئياً [٧] ، وإن ظل الخليفة حريصاً على عدم التفريط في نفوذه ، ولعله استعاض عن ذلك

---

(١) Lewis (B),Op. Cit. Vol. I. P. 187.

(٢) عن لقب أمين الدولة : انظر د. حسن الباشا : الفنون الإسلامية ـ ج١ ص٢٨٦ ـ ٢٨٧ .

(٣) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٣٧١ ـ ٣٧٢ .

(٤) ابن منجب الصيرفي : المصدر السابق ـ ص٢٦ ـ ٢٧ .

(٥) د. ماجد : المرجع السابق ص٣٧٢ ـ انظر ترجمة برجوان في أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ـ وفيات الأعيان ـ تحقيق محمد محيي الدين ـ القاهرة١٩٤٨ ـ ج١ ص٢٤٤ ـ ٢٤٥ . ويذكر ابن القلانسي أنه قتل برجوان لأنه كان يضيق عليه ويريد أن يحجر عليه ـ ذيل تاريخ دمشق ـ بيروت١٩٠٨ ـ ص٥٥ .

(٦) القاضي الرشيد بن الزبير : كتاب الذخائر والتحف ـ دائرة المطبوعات والنشر ـ الكويت١٩٥٩ ـ ص٢٣٢ ، مجهول المؤلف : كتاب إنسان العيون في مشاهير سادس القرون ـ ومخطوط بدار الكتب المصرية رقم٩١٩ ـ تاريخ تيمور ص٤٩ . مجهول المؤلف : شرح اللّمعة ـ ورقة٥ ـ ب .

(٧) Lewis (B): The Camb. Vol. I. P. 187.

بالتوسع في إضفاء الألقاب وغيرها من التشريفات على وسطائه .[١]

فبينما تمتع المغاربة بنفوذ واسع في بدايةِ خلافة الحاكم ، نجد أن المشارقة استغلوا إنخفاض الفيضان عام ٣٨٦ هـ /٩٩٦ م واضطراب حبل الأمن بالبلاد وأطاحوا بابن عمار[٢] ومارسوا نفوذهم على الخليفة بواسطة برجوان ثم ازداد نفوذهم بالجيش بعد تصفية الحاكم لنفوذ المغاربة عام ٣٩٥ هـ /١٠٠٥ م[٣] أثناء ثورة أبي ركوة التي احتاج خلالها إلى جيش لصد هجماته الآتية من إفريقية فضلاً عن اضطرار الحاكم لزيادة مهام الجيش وسلطات قواده لأجل ضبط الأمن بالبلاد أثناء المجاعات المتصلة التي استغرقت معظم خلافته .

وعلى جانب آخر خاض الحاكم صراعاً ممتداً مع البيروقراطيين من كتّاب الدواوين الذين ربما أغراهم صغر سن الخليفة باستغلال نفوذهم لتحقيق الثروات حتى اضطرهم لطلب الأمان منه[٤] .

وربما كان سفك الدماء الذي يوصم به الحاكم مظهراً من مظاهر نضاله ضد محاولة الإنتقاص من سلطانه المطلق[٥] .

ورغم صراعات الحاكم مع العسكريين وجهاز الإدارة المدنية ، إلا أن نهاية الحاكم جاءت على يد أخته ست الملك وأفراد بيت الخليفة ، الذين قضوا على محاولته لإستعادة نفوذه المطلق بقتله غيلةً ، وبالاتفاق مع كبار رجال الدولة[٦] ، وفي مقدمتهم ابن دواس الذي أصبح محتسباً في خلافة الظاهر[٧] .

٣ - الخليفة المستسلم للبيروقراطية : (٤١١ - ٤٥٧/ ١٠٢٠ - ١٠٦٤ م) .

ظهر مقتل الحاكم بأمر الله كما لو كان إنتصاراً لتيار رجال الإدارة المدنية والعسكريين، الذي أستهدف الحدّ من السلطان المطلق الذي تمتع به الخليفة في السنوات السابقة ، وساعدهم على ذلك ضعف شخصية الظاهر لإعزاز دين الله ، الذي ترك تسيير أمور البلاد بأيدي ثلاثة من كبار رجال الدولة ، ينتمي اثنان منهم لمعسكر البيروقراطية وهما الشيخ نجيب الدولة الجرجرائي والشيخ العميد محسن بن بدوس وثالثهم من العسكريين وهو القائد معضاد[٨] .

---

(١) د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية - ص٦٩ .

(٢) كان ابن عمار يلقب بأمين الدولة وهو أول لقب يستعمله الفاطميون في مصر مضافاً إلى الدولة وسبق استخدامه مع بلبكين في المغرب فقد لقّبه المعز لدين الله بسيف الدولة . انظر : د. حسن الباشا : المرجع نفسه - ص٦٩ .

(٣) د. عبد المنعم ماجد : ظهور خلافة الفاطميين - ص٣٧٢ .

(٤) انظر : الفصل السابق .

(٥) د. حسن الباشا : المرجع السابق - ص٦٨ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم - ج٧ ص٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٧) ابن العماد : شذرات الذهب - ج٣ ص١٩٣ ، مجهول : شرح اللمعة ورقة٨ (ب) .

(٨) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٥٤ ، والجرجرائي هذا قطع الحاكم يديه عام٤٠٤ هـ وولاه النفقات عام٤٠٦هـ . انظر : ابن منجب : الإشارة - ص٣٥ - ٣٦ .

وقد أفلح هذا الثلاثي خلال المجاعة التي اجتاحت البلاد عام ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ /١٠٢٣ ـ ١٠٢٤ م في توسيع سلطاته على حساب الخليفة الذي عجز عن أن يستجيب لصرخات رعاياه لإنقاذهم من تحكم رجال الدولة الذين مارسوا الاتجار بأقوات الشعب واحتكروها ، وجنوا الأرباح الوفيرة بالتعاون مع المحتسب كما سبق الإشارة في الفصل الأول .

كما أن العبيد الذين استعانت الدولة بهم في الجيش ، انتهزوا فرصة المجاعة فنهبوا الغلال وأحرقوا البيوت ونهبوها ، وكان ذلك أول تمرد لطائفة العبيد على سلطة الدولة [١] . ولا شك أن فترة حكم الظاهر قد سجلت تصاعداً ملحوظاً في نفوذ الأقباط في الإدارات العليا الأمر الذي انعكس على التسامح معهم سواء في إقامة أعيادهم حتى في أوقات المجاعة وعدم مطالبتهم أيضاً باعتناق الإسلام [٢] .

٤ ـ الخليفة بلا سلطات :

تعد الفترة الأولى من حكم المستنصر بالله فيما قبل الشدة العظمى ، امتداداً لفترة خلافة أبيه الظاهر ، حيث تفرد الوزراء وكبار رجال الدولة بالأمور ، وكان لسعي كل منهم للاستحواذ على مقاليد الحكم أثره في سرعة تغيير الوزراء ، مما أفضى إلى اضطراب الإدارة المدنية وانهيارها .

وفي ظل هذا الاضطراب الذي تزايد مع بداية الشدة المستنصرية ، وجد العسكريون ضالتهم المنشودة في السيطرة على البلاد ، خاصة وأن طبيعة تنظيمهم العسكري ، جعلت منهم الفريق الوحيد المؤهل للإستيلاء على السلطة ، خاصة بعد أن تضخم الجهاز العسكري نتيجة لاهتمام الخلفاء بقوة مصر الحربية[٣] وفي أطار سعي كل فرقة من فرق الجند لنيل هذا المرام نجح المشارقة بقيادة ابن حمدان في تصفية العبيد السودان ، ثم تخلصوا من ابن حمدان نفسه بعد ذلك .

ويمكن اعتبار الفترة التي امتدت من ٤٥٧ ـ ٤٦٦ هـ /١٠٦٤ ـ ١٠٧٣ م هي بداية لتحكم العسكريين في الخلافة الفاطمية بشكل كامل ، سواء أكان ذلك في صورة تمرد على الخليفة نفسه كما فعل ابن حمدان ، أو تحت لوائه كما فعل قادة الأتراك بعد مقتله[٤] .

وقبل هذه المجاعة تمتع الخلفاء بثروات خيالية ، فيذكر ناصر خسرو الذي زار مصر في خلافة المستنصر قبيل الشدة ، أن بالقاهرة ما لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ دكانٍ ، ملك للخليفة ، معظمها يؤجر بعشرة دنانير في الشهر وأقلها يؤجر بدينارين ، وثمانية آلاف بيت بالقاهرة ومصر يذهب إيجارها

---

(١) المسبحي : المصدر السابق ـ ج٤٠ ص٨٨، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٧٠ .

(٢) Lcwis (B): Islam . Vol . 11. P.228.

(٣) د. أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي ـ ص٢٧٢ .

(٤) انظر الفصل الأول .

للخليفة ، غير الأربطة والحمامات والأبنية الأخرى التي يصعب حصرها[1] . كما كان المستنصر يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي ، يقع جزء منها على ساحل الخليج ويشمل ١٦٠ قرية ، ومراكب لنقل البضائع ، بلغ ما يملكه منها في تنيس وحدها نحو ألف مركب[2]

وكانت الأموال المخصصة للبلاط الفاطمي والإنفاق على مظاهر البذخ من الكثرة حتى كان يشرف عليها ما يسمَّى بديوان المجلس ويسمَّى متوليه بصاحب الدفتر[3] .

كما تمتع أفراد البيت الفاطمي بثروات هائلة ومن بينهم الأميرات اللآئي حُزْنَ ثروات عظيمة[4] .

وخلال الشدة المستنصرية تم تجريد الخليفة من كل سلطاته وأمواله ، واسقطت هيبته أمام الرعية ، وأجبره ابن حمدان والأتراك على أن يبيع ما في خزائنه للإنفاق فيهم وكانوا يطلبون ذلك شيئاً فشيئاً «حتى أمست خزائنه من المال بلقعاً»[5] .

وكانت خزائن الخليفة تحتوي على ما يهدى إلى الخلفاء من ولاتهم سواء في أفريقية واليمن أو من حكام المسلمين في الأندلس أو ما كان يهدى من ملوك الروم للخلفاء[6] . وذلك فضلاً عما كان يشترى لهذه الخزائن وقد بلغت مشتريات خزائن البنود وحدها منذ فتح مصر على يد الفاطميين عام ٣٥٨ هـ ، في كل عام من ٧٠ ألف دينار إلى من ٨٠ ألف دينار حتى استيلاء الأتراك عليها وأن «جميعه باقٍ على الأيام لم يتغير»[7] .

وقد فقد الخليفة إبان هذه المجاعة كل ثرواته من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة ، التي أسهبت مصادر تاريخية كثيرة في ذكر تفاصيلها وأثمانها الحقيقية والأثمان التي بيعت بها لابن حمدان والأتراك[8] .

---

(١) ناصر خسرو : سفرنامة ـ ص٤٨ .

(٢) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٢٢ ـ١٢٣ .

(٣) المرجع نفسه ـ ص١٢١ ـ١٢٢ .

(٤) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية في مصر في العصر الفاطمي الثاني ـ رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف د. زبيدة محمد عطا ـ كلية الآداب جامعة المنيا ١٩٨٠م ـ ص١٦ .

(٥) د. ماجد : السجلات المستنصرية ـ ص١٨٣ (سجل من المستنصر بالله لعبد المستنصر بن الصليحي بتاريخ محرم ٤٦٧ هـ) .

(٦) الرشيد بن الزبير : الذخائر والتحف ـ ص٦٨، ٦٩، ٧٣، ٧٥. كانت هدايا ميخائيل متملك الروم للمستنصر سنة٤٤٤هـ من الذهب كما أنه أهدى أم المستنصر أيضاً ـ نفسه ص٧٦ ـ٨١ .

(٧) المصدر نفسه ـ ص٢٥٢ .

(٨) يذكر المقريزي : أنه أخرج من خزائن المستنصر ثمان وعشرين صينية مينا مجراة بالذهب بيعت كل منها بثلاثة آلاف دينار وأربعمائة قفص كبار من آلات مصوغة مجراة بالذهب تم سبكها وتفريقها على المخالفين وأن آلات الفضة وزنها ثلاثمائة ألف ونيف وأربعون ألف درهم تساوي ستة دراهم بدينار ـ الخطط ـ ج١ ص٤١٥ . وانظر : الذخائر والتحف ـ ص٢٤٩ ـ ٢٦٣ ، حيث ورد ذكر ما أخرج من الخزائن بتفصيل أكبر .

بل إن الحاجة ألجأت المستنصر إلى بيع ملابس العباسيين التي أخذت أثناء ثورة البساسيري في بغداد واضطر إلى أخذ قناديل الفضة والستور من مشهد إبراهيم الخليل عليه السلام [١] ، وبيع رخام قبور أجداده [٢] الخلفاء .

وبلغ الأمر بابن حمدان أنه أخذ يراسل الدول الأخرى باعتباره صاحب مصر ، فأهدى في سنة ٤٦٣ هـ / ٧٠ ـ ١٠٧١ م إلى متملك الروم هدية جليلة تساوي نحواً من أربعين ألف دينار تشمل أواني البللور والأنواع الفاخرة من الثياب [٣] ، ويبدو أن ذلك كان مما نهب من خزائن القصر .

وفقد الخليفة كلّ مراسم التعظيم والأبهة ، فبعد المواكب الحافلة التي كان يركب فيها الخليفة ، أصبح يركب وحده ، وخواصه ليس لهم دواب يركبونها ، وإذا مشوا سقطوا من الجوع ، وآل الأمر إلى أن استعار المستنصر بغلة يركبها من صاحب ديوان الإنشاء [٤] .

وصار المستنصر بالله ـ يجلس على نخ أو حصير وتعطلت دواوينه وذهب وقاره ، حتى إن أحد الوعاظ لم يجد أحداً عند دخوله القصر ليستأذن في الدخول على الخليفة ، كما لم ير أحداً في دهاليز القصر فأنشد يقول :

يا منزلاً لم تبل أطلاله	حاشا لأطلالك أن تبلى
لم أبك أطلالك لكنني	بكيت عيش قبل إذ ولّى
والعيش أول ما بكاه الفتى	لا بدّ للمحزون أن يسلى

فلما سمع المستنصر ذلك بكى طويلاً [٥] .

ومع ما كان عليه المستنصر من الثراء ، فإن الأمر بلغ به أنه كان لا يجد طعاماً ليأكله ، فكانت سيدة من الأشراف تبعث إليه في كل يوم بقعب من فتيت من جملة ما كانت تتصدق به أثناء الشدة ولم يكن للمستنصر من قوت سوى ما كانت تبعثه إليه مرة واحدة في اليوم والليلة [٦] .

ويبدو أن حالة الخليفة بلغت حداً من السوء رقّ معها قلب ابن حمدان ، فأطلق له مائة دينار نفقة في الشهر ، بعد أن قصّ عليه الرسول الذي بعث به ليطالب الخليفة بالأموال ، ما فيه المستنصر من بؤس حتى صار يجلس على الحصير وليس عنده غير ثلاثة من الخدم [٧] .

---

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص١٦ ـ ١٧ .

(٢) الرشيد بن الزبير : الذخائر والتحف ـ ص٨٥ ـ ٨٦ .

(٣) الرشيد بن الزبير : الذخائر والتحف ـ ص٨٥ ـ ٨٦ .

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢ ، يذكر ابن خلكان أن المستنصر كان يستعير من ابن هبة الله صاحب ديوان الإنشاء بغلة ليركبها صاحب مظلته. ابن خلكان وفيات الأعيان ـ ج٤ ص٣١٨ .

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(٦) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٢٤ .

(٧) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج ٢ ص٢١ .

وقد مسَّ القرح أيضاً أهل الخليفة ، فعاقب ابن حمدان أم المستنصر بعقوبات متعددة واستخلص منها أموالاً جمّة[1] ، وأدّى هذا الاضطهاد إلى تفرق أهل المستنصر عنه هرباً من الجوع والإذلال ، فمنهم من سار إلى الشام والمغرب والعراق[2] . ونزحت أمه وبناته إلى بغداد خوفاً أن يمتْن جوعاً[3] . ويقال إن بعض نساء القصر خرجن ناشرات شعورهن يصحن : الجوع . الجوع . وهنّ يردن المسير إلى العراق فتساقطن عند المصلّى بظاهر باب النصر من القاهرة ومتْن جوعاً[4] .

كما بعث المستنصر بأولاده إلى خارج مصر لعدم الطعام فسير الأمير عبد الله إلى عكا فنزل عند أمير الجيوش بدر ، وأرسل الأمير أبا علي معه ، وبعث الأمير أبا القاسم والد الخليفة الحافظ إلى عسقلان ولم يترك عنده سوى أبي القاسم أحمد[5] .

تلك كانت حالة الخليفة إبان الشدة العظمى ، فلما جاء بدر الجمالي سلب الخليفة كلَّ صلاحياته الدنيوية كما سنرى ، ولم يبق للمستنصر أمر ولا نهي إلّا الركوب في العيدين ، ولم يزل كذلك حتى مات بدر الجمالي وقام بعده ولده الأفضل[6] .

وظلّ الخلفاء من بعد ذلك على نفس الطريق ، فلم يعد لهم من الخلافة سوى الإسم فقط لاستيلاء وزرائهم على الأمور وحجرهم عليهم وتلقبهم بألقاب الملوك ، فكانوا معهم كخلفاء العصر المملوكي مع السلاطين وكخلفاء بغداد مع بني بويه[7] .

ب ـ أثر المجاعات على الوزارة والقضاء :

يكاد يكون تطور نظام الوزارة في مصر الفاطمية هو الوجه الآخر «لعملة» تطور سلطة الخليفة الفاطمي ، فموقع الوزارة من السلطة المركزية ، كان يتحدد ضعفاً أو قوة ، بمدى قوة شخصية الخليفة واتساع سلطاته .

وخلال فترة الخلفاء الأقوياء (٣٥٨ ـ ٤١١ هـ / ٩٦٩ ـ ١٠٢٠ م) لم يعرف الرجل الثاني في الدولة ، دائماً ، بلقب «وزير» وإنما كان يسمّى أحياناً بالواسطة أو السفير ، وربما أدار الخليفة

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٧ .

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٧ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢ ، كان ذلك عام ٤٦٢هـ كما يذكر ابن خلكان وهي السنة التي بلغت المجاعة فيها أشدها . ابن خلكان ـ وفيات الأعيان ـ ج٤ ص٣١٨ .

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٩٨ .

(٥) المصدر نفسه . وقد ولد الخليفة الحافظ لدين الله بعسقلان التي كانت مقر والده أثناء الشدة العظمى ـ انظر : المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٧ .

(٦) أبو المحاسن : النجوم ـ ج٥ ص٤ . أورد ابن خلكان ترجمة الأفضل بن بدر الجمالي وذكر مقدار الثروة التي خلفها بعد مقتله في خلافة المستعلي بالله ـ وفيات الأعيان ـ ج٢ ص١٦٠ ـ ١٦٢ .

(٧) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١٧ .

شؤون الدولة من خلال الكتّاب والموظفين العاديين ، ولم يثبُت لقب وزير إلا بدءاً من خلافة الظاهر لإعزاز دين الله[1] .

وبصفة عامة فإننا نفرق خلال العصر الفاطمي بين وزارة التنفيذ ووزارة التفويض . والوزير في الحالة الأولى مجرد منفذ لرغبات الخليفة ، وفي حالة وزارة التفويض ، يفوِّض الخليفة إلى وزيره جميع أمور الدولة ولم يعد له أي سلطة على هذه الأمور ، بل تطاول الوزير على سلطة الخليفة الدينية[2] .

ويمكن تصنيف فترة ما قبل الشدّة المستنصرية تحت وزارة التنفيذ ، إلّا أنه باستنجاد المستنصر بقائده بدر الجمالي والي عكا في عام ٤٦٦ هـ تطورت إلى وزارة تفويض[3] .

وإذا كان من المسلم به اعتبار الشدة المستنصرية سبباً مباشراً في هذا التحول الخطير من وزارة التنفيذ إلى وزارة التفويض ، فإنه لا ينبغي الغض من شأن التغيرات الكمية التي حدثت في إطار وزارة التنفيذ. وبداية، فإنه يجدر التنويه إلى أن بعض وزراء التنفيذ ، قبل الشدة ، مارسوا مهام وزراء التفويض وخاصة الوزراء الأقوياء كيعقوب بن كلس والجرجرائي[4] . ولعل ذلك يدفعنا إلى إطلاق «وزارة المدنيين» أو أصحاب الأقلام على وزارة التنفيذ «ووزارة العسكريين» أو وزارة أصحاب السيوف على وزارة التفويض التي كان جلّ وزرائها من قواد العسكر وحكام الأقاليم .

تعد وزارات التنفيذ ـ عدا استثناءات قليلة ـ تعبيراً عن الثقل السياسي لرجال الإدارة المدنية (البيروقراطيين) ، ولذا لم يكن من المستغرب أن يكون العديد من الوزراء من أهل الذمة أو المسالمة[5] . ويمكن تلمس تزايد نفوذ هذه الفئات من حوادث اضطهاد الأقباط الذين علا كعبهم

---

(١) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص٧٨ ـ ٨٠.

(٢) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص٨١ ـ ٨٢.

(٣) د. جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية ـ القاهرة١٩٥٨ ـ ج١ ص٢٧ .

(٤) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٤٣ ـ ٤٥ .

(٥) تولّى الوزارة خلال الخلافة الفاطمية أربعة من أهل الذمة أسلموا ، وستة لم يسلموا وبقوا على ديانتهم . كان الأربعة المسالمة أي الذين غيروا ديانتهم للإسلام وزراء تنفيذ قبل الشدّة وهم : يعقوب بن كلس وصدقة بن يوسف الفلاحي وإبراهيم بن سعد التستري ومنصور بن مكرواة . أما أهل الذمة فمنهم خمسة من وزراء التنفيذ وهم : عيسى بن نسطورس وفهد بن إبراهيم ومنصور بن عبدون وزرعة بن نسطورس وصاعد بن عيسى ، أما السادس وكان بعد الشدّة العظمى فهو أبو المظفر مهران الأرمني وكان من قواد الأرمن العسكريين ـ وهو من وزراء التفويض ـ راجع : د. المناوي : الوزارة والوزراء ـ ملحق(٢) ص٢٩٧ ـ ٢٠٤ .

وإن كان Mann يذكر أن يعقوب بن كلس مات يهودياً وأنه شمل برعايته طائفة اليهود ـ انظر :

Mann (J) Iews in Egypt and in Palestine Vol. I. P. 17.

ومن الملاحظ أن بعض من هؤلاء قد تلقب بنعوت فخرية خاصة مثل فهد بن إبراهيم الذي لقب بالرئيس ومنصور بن عبدون الذي لقب بالكافي وزرعة بن نسطورس بالشافي وأخوه صاعد بالأمين الظهير شرف الملك تاج المعالي ذي الجدين . انظر : د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص١٨ ـ ١٩ .

في أيام العزيز بالله ، الذي تزوج من مسيحية ، وبلغ من تحكمهم أن سيدة مسلمة وقفت بطريق العزيز وأعطته قصة تتهمه فيها بأنه أذل المسلمين كما أعز الأقباط بعيسى بن نسطورس ومنشا اليهودي متولي أمور الشام [١] .

وشهد عهد الحاكم بأمر الله أوسع محاولات التصدي لنفوذ الأقباط في الإدارات المختلفة ، بعد أن اشتد بأسهم، ولعل ذلك هو سبب عودة الحاكم إلى تطبيق الشروط العمرية الخاصة بأهل الذمة [٢] .

ويبدو أن تقلد الذميين منصباً من مناصب الإدارة العليا ، وخاصة منصب الوزير ، كان يؤدي إلى ازدياد نفوذ أهل الذمة واستحوازهم على كثير من مناصب الدولة [٣] . وهذا هو الذي سوغ للحاكم قتل فهد بن إبراهيم الذي عرف عنه أنه يقوي نفوس النصارى ويفوِّض أمر الأموال والدواوين إليهم وأنه «عدّة للنصارى وآفة على المسلمين» [٤] غير أن الحاكم اضطر في الشطر الثاني من خلافته إلى التخفيف من حدة تنفيذ الشروط العمرية لاضطراب الأمور داخل البلاد بسبب المجاعة والضنك [٥] ، وذلك حتى لا تصاب الأداة الإدارية بالاضطراب .

بيد أن تغير نظام الوزارة من وزارة تنفيذ إلى تفويض ، لم يقض نهائياً على سطوة الكتّاب الأقباط وإن حد ذلك من نفوذهم ، ففي خلافة الحافظ لدين الله وقعت حادثة حاق فيها الظلم بأحد المسلمين بفعل أحد الكتّاب الأقباط ، الأمر الذي جعل الخليفة يأمر بعدم استخدامهم في الدولة ، إلا أنهم تحايلوا حتى عادوا للخدمة وازداد تحكمهم بالمسلمين [٦] .

---

(١) مجهول : إنسان العيون (مخطوط) ص٤٠٨ ـ٤٠٩ ، ومنشا المقصود هنا اسمه كما تشير وثائق الجنيزة هو منشا بن إبراهيم القزّاز ، وكان أحد كبار تجار الرملة بفلسطين ويبدو أنه كان يؤدي خدمات جليلة لبني جلدته حتى إن في وثائق الجنيزة عدة قصائد تمدحه مكتوبة بالعبرية . انظر : Mann (J) Jews in Egypt Vol. 1. p.20.

وقد قبض العزيز بعد ذلك على عيسى بن نسطورس وأخذ منه نحو ٣٠٠ ألف دينار وأخذ أكثر من ذلك من اليهودي . انظر : Lewis (B) Islam . Vol .II . P . 226.

صلاح الدين خودابخش : حضارة الإسلام بيروت١٩٧١ ـ ص١٠٨ .

(٢) د. عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله ـ ص٩٥ ـ٩٦ .

(٣) د. حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر ـ ص٢١٠ .

(٤) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٣١ . كان فهد بن إبراهيم كاتباً لبرجوان وتولّى الوساطة مع قائد القوّاد الحسين بن جوهر حتى قتل معه في عام٣٩٣ هـ .

ابن منجب الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة ـ ص٢٨ .

ومن المؤكد أن اليهود استفادوا من المناصب المهمة التي تولوها فزادوا من نفوذهم وعملوا لصالح إخوانهم في العقيدة فأساءوا إلى المصريين والمسلمين . انظر : د. قاسم عبده قاسم : اليهود في مصر منذ الفتح العربي حتى الغزو العثماني ـ المؤسسة العربية ـ بيروت١٩٨٠ ـ ص١١ ـ١٢ .

(٥) د. حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر ـ ص٢٠٣ .

(٦) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٠٦ .

ومهما يكن من أمر ، فإن الوزراء المدنيين (التنفيذ) الذين تولّى منهم خمسة في عهد العزيز بالله ، وكثر صرفهم وقتلهم في عهد الحاكم بأمر الله حتى بلغت عدتهم ثلاثة عشر وزيراً[1]، نجح بعضهم منذ عهد الظاهر في أن يتقدم أكثر من خطوة مبتعداً عن أن يكون مجرد منفذ لرغبات الخليفة، وجاء ترافع قدر رجال الدولة متوافقاً مع حالة الصراع التي سادت لأجل الاستحواذ على السلطة من الخليفة الماجن[2] .

ويأتي في مقدمة هؤلاء الوزراء نجيب الدولة أبي القاسم علي بن أحمد الجرجرائي الذي ولّي الوزارة للظاهر في سنة ٤١٨ هـ /١٠٢٧ م [3] ، وكان أحد ثلاثة يسيطرون على الأمور في بداية خلافة الظاهر ووقت حدوث مجاعة ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ الخطيرة . وقد واجه تفرده بالوزارة وتقرير الأمور مع أخت الحاكم ست الملك بتحد العصيان الحربي وضعف الإدارة الحكومية البيروقراطية [4] .

ويظهر من سجل تعيين الجرجرائي ، أنه كان أبعد من أن يكون وزير تنفيذ ، حيث يذكر الخليفة أنه قد فوّض إليه أمر وزارته وجعله الوسيط بينه وبين أوليائه وناط به أزمة الحل والعقد والإبرام[5] .

والأرجح أن الذي دفع الظاهر لزيادة سلطات الجرجرائي ، ما آل إليه حال الإدارة المدنية من ضعف وفساد منذ مجاعة ٤١٤ هـ ، فقد قام رجالها بالاتجار في الغلال واحتكارها ، كما انتشرت الرشوة بين الكتّاب وموظفي الدولة ، كما يستدل من دعوة الخليفة للجرجرائي في سجل التعيين لدراسة أحوال المستخدمين الناظرين في الأموال ومعرفة السبب الذي «يدعو المتصرف إلى أن يحمل نفسه على الخطة النكراء في الإتجار والارتشاء» [6] .

وقد استمر الجرجرائي ـ خلافاً لمن سبقوه ـ في الوزارة حتى بعد وفاة الظاهر ووزّر للمستنصر بالله حتى سنة ٤٣٦ هـ /٤٤ ـ ١٠٤٥ م أي أنه وزّر نحو ثمانية عشر عاماً [7] . وقد تعتبر إعادة لقب الوزير الأجل إيذانا بتدهور سلطة الخليفة ، ذلك التدهور الذي سيؤدي في نحو نصف قرن من الزمان إلى ظهور طبقة أمراء الجيوش واستبدادهم بالحكم دون الخلفاء [8] .

---

(١) ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص٤٨ ـ قتل الحاكم تسع وزراء منهم . انظر : ابن منجب : الإشارة ـ ص٢٦ ـ٣٣.

(٢) ابن القلانسي ، أبو يعلي حمزة : ذيل تاريخ دمشق ـ بيروت١٩٠٨ ـ ص٧٣.

(٣) ابن منجب الصيرفي : المصدر السابق ـ ص٣٥ ـ٣٦، أعيد لقب الوزير الأجل إلى الجرجرائي عام ٤١٨ هـ ولم يمنح من قبل إلّا لإبن كلس .

(٤) د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص٦٩.
Lewis (B) , The Camb . Vol . I . P . 188.

(٥) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٨٠ ـ٨٢.

(٦) د. جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق ـ مجلد١ ـ ص١٣٧ .

(٧) ابن منجب : الإشارة إلى من نال الوزارة ـ ص٣٥ ـ٣٦، د. المناوي : الوزارة ـ ص٣٠٧.

(٨) د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص٦٩ ـ٧٠.

أما ثاني هؤلاء الوزراء فهو أبو محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازوري الذي وزّر للمستنصر من عام ٤٤٣ - ٤٥٠ هـ /١٠٥٠ - ١٠٥٨ م ، ولعل ألقابه تدل على ما تمتع به من نفوذ في دولة المستنصر الذي لقبه بالوزير الأجل الأوحد المكين سيد الوزراء تاج الأصفياء قاضي القضاة وداعي الدعاة علم المجد خالصة أمير المؤمنين الناصر للدين غيَّاث المسلمين ،[١] وهو بذلك لم يكن فقط رأساً للإدارة المدنية ، بل رئيساً للهيئة القضائية ومشرفاً على الدعوة الشيعية . ولا شك أن الإكثار من ألقاب اليازوري كان صدى لاتساع نفوذه وارتفاع مكانته عند الخليفة .[٢]

ومن المحتمل أن يكون اليازوري قد شارك المستنصر في حق من حقوق الخلافة وهو السكة ، إذ يذكر السيوطي أنه سأل المستنصر أن يكتب اسمه على السكة فكان ينقش عليها :

ضرب في دولة آل الهدى من آل طه وآل ياسين
مستنصر بالله جلّ اسمه وعبده الناصر للدين

مع ذكر تاريخ الضرب ، وطبعت الدنانير على ذلك نحو شهر ثم أمر المستنصر أن لا تسطر في السير وعزل اليازوري بعد ذلك من الوزارة والقضاء في المحرم سنة ٤٥٠ هـ /١٠٥٨ م [٣] .

وقد كان لكل من الجرجرائي واليازوري نفوذ واسع في الجيش ، حيث كان باستطاعتهما، أو على الأقل بمشورتهما إرسال الحملات التأديبية للجهات الثائرة [٤] .

وبانتهاء وزارة اليازوري تفجرت الصراعات بين طوائف الجند من السودان والأتراك بهدف السيطرة على أمور الخلافة ، ودخلت البلاد في مرحلة مخاض تاريخي احتضرت واضمحلت خلالها وزارة المدنيين (التنفيذ) التي لم تكن السلاح الذي بأيدي طوائف الجند .

فمنذ عام ٤٥٠ هـ /١٠٥٨ م وحتى ٤٦٧ هـ /١٠٧٤ م عند مقدم بدر الجمالي ولي الوزارة تسعة عشر وزيراً على النحو التالي :

١ - أبو الفرج عبد الله بن محمد البابلي : ولِّي الوزارة ثلاث مرات أولها في محرم سنة ٤٥٠ هـ وصرف بعد شهرين، والثانية في رمضان سنة ٤٥٢ هـ وصرف بعد أربعة أشهر ، والأخيرة في ربيع الأول عام ٤٥٤ هـ وصرف بعد خمسة أشهر[٥] .

---

(١) ابن منجب الصيرفي : المصدر السابق - ص٤٠ -٤٢ ، ويذكر خطأ أنه قضى في عهده على تمرد أبي ركوة عام٤٤٦ هـ.

(٢) د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية - ص٧٠ -٧١.

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة - ج٢ ص١١٦ .

(٤) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء - ص٤٤ -٤٥ .

(٥) ابن منجب الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة ص ٤٦ .

٢ ـ أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي : تولّى من شهر ربيع الآخر سنة ٤٥٠ هـ وصرف في شهر رمضان من نفس العام [١] .

٣ ـ عبد الله بن يحيى بن المدبر : ولّي الوزارة مرتين، إحداهما في صفر ٤٥٣ هـ وصرف بعد شهور، والأخرى في شهر ربيع الأول ٤٥٥ هـ وتوفي في وزارته في جمادي الأولى منها [٢] .

٤ ـ عبد الكريم بن عبد الحاكم : قررت له الوزارة في رمضان سنة ٤٥٣ هـ وتوفي في محرم ٤٥٤ هـ وكان قاضياً للقضاة وتولّى منصب داعي الدعاة [٣] .

٥ ـ أبو علي أحمد بن عبد الحاكم : تولّى الوزارة سنة ٤٥٤ هـ وصرف بعد سبعة عشر يوماً وكان قاضياً للقضاة وداعياً للدعاة [٤] .

٦ ـ أبو عبد الله الحسين بن سديد الدولة : الذي ولّي الوزارة في ربيع الأول ٤٥٤ هـ وصرف في ثاني شعبان بسبب نزاع العبيد والأتراك [٥] .

٧ ـ أبو أحمد أحمد بن عبد الكريم بن عبد الحاكم : ولّي الوزارة دفعتين ، في سنة ٤٥٥ هـ وصرف بعد شهرين، والأخرى في ذي الحجة من نفس السنة وصرف بعد خمسة وأربعين يوماً وعوقب وتوفي بالشام [٦] .

٨ ـ أبو غالب عبد الظاهر بن فضل المعروف بابن العجمي ، وكان جده من دعاة الدولة ، وتولى الوزارة غير مرة ، أولها في جمادي الأولى سنة ٤٥٥ هـ لمدة ثلاثة شهور ، والثانية في ربيع الآخر سنة ٤٥٦ هـ ولمدة ثلاثة وأربعين يوماً، ثم ولّي الوزارة أثناء الشدة المستنصرية ، فقتله تاج الملوك شادي عند الشرطة بالقاهرة سنة ٤٦٥ هـ وهو في طريقه للقصر [٧] .

٩ ـ الحسن بن القاضي ثقة الدولة وسناؤها المعروف بابن كدنية وكان قاضياً للقضاة وداعياً للدعاة ، تردد بين الوزارة والقضاء ، وولّي الوزارة خمس دفعات، أولها في شعبان ٤٥٥ هـ ، وكان وزيراً عند قدوم بدر الجمالي إلى مصر ، فقتله بدر بدمياط هو وولده [٨] .

---

(١) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٣٠٧ .

(٢) ابن منجب الصيرفي : المصدر السابق ـ ص٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ـ ص٤٨ ـ٤٩ .

(٤) ابن منجب الصيرفي : الإشارة ـ ص٤٩ ، يلاحظ أنه تولى مناصب قاضي القضاة وداعي الدعاة ، وكذلك أخوه ، وكان أبوهما قاضي طرابلس وانتقل إلى مصر ـ ابن منجب ـ ص٤٨ .

(٥) المصدر نفسه ـ ص٤٩ ـ٥٠ .

(٦) المصدر نفسه ـ ص٥٠ ، وكان قاضياً للقضاة وداعياً للدعاة أيضاً .

(٧) المصدر نفسه ـ ص٥٠ .

(٨) ابن منجب الصيرفي : الإشارة ـ ص٥١ ، وابن كدنية هذا كان من الموالين لابن حمدان حتى إنه كان يبخس أثمان ذخائر المستنصر لصالحه . انظر : الرشيد بن الزبير : الذخائر والتحف ـ ص٢٥٣ .

١٠ ـ أبو المكارم المشرف بن أسعد وليها مرتين، إحداهما في صفر سنة ٤٥٦ هـ وصرف في شهر ربيع الآخر [١] .

١١ ـ أبو علي الحسن بن إبراهيم بن سهل التستري ، كان يهودياً وأسلم ، وهو الذي باع أم المستنصر السودانية إلى الظاهر ، وأقام في الوزارة عشرة أيام ثم استعفى [٢] .

١٢ ـ أبو القاسم هبة الله الرعياني ، ولِّي الوزارة دفعتين كل منهما عشرة أيام وصرف [٣] .

١٣ ـ أبو الحسن علي بن الأنباري: أقام أياماً وانصرف [٤] .

١٤ ـ أبو علي الحسن بن سديد الدولة ، تولَّى الوزارة أيام الشدة وقد استحكم فساد الأمر وقلت الهيبة فأسقط الكاتبون حشمته فيما كانوا يعرضون له به فأقام أياماً وانصرف [٥] .

١٥ ـ أبو شجاع محمد بن الأشرف تقررت له الوزارة فأقام أياماً وانصرف وتوجه إلى الشام بحراً فلقيه بدر الجمالي عند توجهه إلى مصر فقتله [٦] .

١٦ ـ أبو الحسن طاهر بن وزير ، أقام أياماً وانصرف [٧] .

١٧ ـ أبو عبد الله محمد بن أبي حامد ، وكان من أهل تنيس ، ويبدو أنه كان من أغنيائها ، دخل مصر زمان الفتن واضطراب الأمن واستقرت له الوزارة فأقام فيها يوماً واحداً وصرف وقتل [٨] .

١٨ ـ أبو سعد منصور المعروف بابن زنبور : كان نصرانياً وأسلم لمّا ولي الوزارة ، فأقام بها أياماً قلائل فطالبه الجند بأرزاقهم فوعدهم وطمنهم وهرب مع اللواتيين [٩] .

١٩ ـ أبو العلا عبد الغني بن نصر بن سعيد الضيف، وكان واسطة إلى أن دخل أمير الجيوش إلى مصر ، فنفي إلى قيسارية وبعدها إلى تنيس وقتل بها [١٠] ويبدو أن الوساطة كانت رتبة أقل من الوزارة حيث إن ابن أبي كدينة كان وزيراً عند دخول بدر إلى مصر .

---

(١) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٣٠٨ ـ ٣٠٩ .
(٢) ابن منجب الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة ـ ص٥٢ .
(٣) المصدر نفسه ـ ص٥٢ .
(٤) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٣٠٩ .
(٥) ابن منجب الصيرفي : المصدر السابق ـ ص٥٣ .
(٦) المصدر نفسه ـ ص٥٣ .
(٧) د. محمد حمدي المناوي : المرجع السابق ـ ص٣١٠ .
(٨) ابن منجب الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة ـ ص٥٤ .
(٩) المصدر نفسه ـ ص٥٤ .
(١٠) المصدر نفسه ـ ص٥٤، وبلغ عدد مرات تغيير الوزراء الذين تولّوا الوزارة مدة الشدّة ٣٦ مرة . انظر : د. المناوي : ملحق رقم ٣ ـ ص٣٠٩ ـ ٣١١ .

وهكذا كانت الشدة المستنصرية وما صاحبها من أحداث سبباً في الإسراع بانهيار نظام وزارة التنفيذ ، ولعل السبب في كثرة صرف الوزراء وسقوط هيبتهم حتى أمام الكتاب ، هو سيطرة رجال الجيش من الأتراك على مقاليد الأمور في الدولة .

وإذا كان قواد الأتراك لم يجرؤا على أن ينصبوا واحداً منهم في موقع الوزير الذي يستبد بالأمور دون الخليفة ، فإن بدر الجمالي الأرمني قد فعلها وأحدث الانقلاب الوزاري الذي تولى بمقتضاه العسكريون ورجال السيف منصب الوزارة [1] .

ورغم أن المستنصر بالله هو الذي قرر بنفسه استدعاء بدر الجمالي ، فإن ذلك كان ربما آخر ما اتخذه من قرارات أو مارسه من سلطات ، إذ بدأ بعد ذلك عصر الوزراء العظام الذين أصبحوا أعلى سلطة من الخليفة [2] . فقد ألزم بدر المستنصر بالقصر ولم يبق له نهي ولا أمر إلّا الركوب في العيدين [3] .

ودام الأمر على ذلك حتى بعد وفاة بدر وتولّي ولده الأفضل شاهنشاه [4] .

وقد سيطر بدر الجمالي على الأمور في مصر بواسطة لقبه الثلاثي الذي خلعه عليه الخليفة فهو قائد الجيش (أمير الجيوش) ومدير الدعوة (داعي الدعاة) ثم هو الوزير ، مما يعني سيطرته على قيادة الجيش والمؤسسة البيروقراطية ، وإن كان بدر يعرف عادة بأول هذه الألقاب ، وأصبحت مصر تحكم بحكم فردي عسكري باسم أمير الجيوش [5] .

وإذا كنا نجد في القرن الأول من الخلافة الفاطمية في مصر ، وزراء من الكتاب والقواد والقضاة والولاة والحجاب [6] ، فإنه منذ وزارة بدر الجمالي إلى نهاية الدولة أصبح الوزير من رجال السيف عادة [7] .

كما أصبح معظم الوزراء من حكام الولايات ، ولعل ذلك راجع إلى ازدياد نفوذهم بسبب ضعف السلطة المركزية ، فبدر الجمالي كان والياً على دمشق، ورضوان بن ولخشي والياً على الغربية، وكان ابن السلار والياً على الإسكندرية والبحيرة ، وطلائع والياً على قوص، وشاور والياً على قوص

---

(١) د. عطيه مشرفة : نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ـ القاهرة١٩٤٨ ـ ص١٢٢ .

(٢) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٩٧.

(٣) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٨٤.

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢٣ . Lewis (B) The Camb . Vol . I , P . 189 .

(٥) كان أمير الجيوش قبل ذلك لقباً عاماً لصاحب ولاية دمشق ، فقد كان أمير الجيوش انوشتكين والياً لدمشق عام٤٢٩ هـ ـ انظر : د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص٧١.

(٦) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص٩٣.

(٧)د. جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق ـ ص٢٨ .

والصعيد الأعلى ويبدو أن ولاية قوص في ذلك الوقت أصبحت ذات مركز خاص في الدولة ، فكانت أكبر منصب بعد الوزارة [١] .

وربما كان مبرر ذلك ضعف السلطة المركزية في مجملها ، حتى عاد الصعيد إلى وضع قريب مما كان عليه قبل توحيد الشمال والجنوب في فجر التاريخ ، وساعد على ذلك البعد الجغرافي للصعيد عن مركز الخلافة بالقاهرة .

سيطرة الوزراء على الخلفاء :

بتولي بدر الجمالي شؤون البلاد بدأ عصر الوزراء العظام ، وزراء السيوف والتفويض وأصبح السلطان الفعلي منذ ذلك الوقت في أيديهم وتوارى الخلفاء في الظل [٢] . ويشبه ذلك ما كان حادثاً في النظام الميروفنجي Merovingian الذي شعاره major domo [٣] وبمقدم بدر اختفى لقب الوزير الأجلّ واستعيض عنه بلقب السيد الأجلّ أمير الجيوش ، وانتهت بذلك الوزارة نفسها كوظيفة ذات خطر حتى بعد إرجاعها في عصر المماليك [٤] .

وقد سيطر الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي على أمور الخلافة منذ مرض والده في ربيع الأول ٤٨٧ هـ/١٠٩٤ م ، وظل وزيراً بقية خلافة المستنصر وطيلة خلافة المستعلي بالله وأخذ البيعة للآمر بأحكام الله [٥] . وبذلك دامت وزارته ثمانية وعشرين عاماً ونصف [٦] . ومن مظاهر طغيان هذا الوزير إستكثاره من النعوت الأمر الذي آلم الخليفة وارتضاه على مضض واستحدث على عهده إتخاذ النعوت الشخصية على مثال نعوت الخلفاء وسرى استعمالها بعد ذلك ، فقد لقب نفسه بالأفضل وكان ذلك لقباً عاماً بعد ذلك رغم أنه في منشئه كان نعتاً شخصياً لشاهنشاه [٧] .

وحجر الأفضل على المستعلي بالله فحاول قتله ولم يفلح [٨] ، إلّا أن الآمر بأحكام الله الذي ضيق عليه الأفضل ومنعه مما تميل إليه نفسه نجح في تدبير مقتل الأفضل [٩] المستبد ، ليحل مكانه طاغية آخر استبد بالخليفة، وهو المأمون البطائحي الذي ظلّ وزيراً مدّة أربع سنوات حتى اعتقله الآمر

---

(١) مجهول : إنسان العيون ـ مخطوط ـ ص٤٣٧ .

(٢) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة ـ ص٣٣ ـ٣٤، وتأكيداً لهذا المعنى أطلقت المصادر التاريخية على أمير الجيوش « أمير مصر » ابن الجوزي ـ المنتظم ـ ج٩ ص١٦ .

(٣) ستانلي لين بول : سيرة القاهرة ـ ص١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٤) د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص٧١ .

(٥) ابن منجب الصيرفي : الإشارة ـ ص٥٧ .

(٦) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٣١٢ .

(٧) د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص٧٢ .

(٨) ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ ج٢ ص١٦٠ ـ١٦٢ .

(٩) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٢٠٣ .

بعدها هو وأخاه المؤتمن واستولى على أموالهما[1] ، وبقي الخليفة بدون وزير حتى وفاته عام ٥٢٤ هـ / ١١٣٠ م [2] .

وعندما تولّى الوزارة أبو علي الأفضل المعروف بكتيفات ، وتلقب بأمير الجيوش عام ٥٢٤ هـ استحوذ على الأمور دون الخليفة الجديد الحافظ لدين الله الذي كان كفيلاً لحمل عند إحدى زوجات الآمر وحصره في «موضع لا يدخل عليه إلاّ من يريده ، ونقل الأموال من القصر إلى داره ، ولم يبق للحافظ سوى الاسم فقط» [3] .

بل وأمر الخطباء بأن يخطبوا له بألقاب كتبها لهم وهي «السيّد الأفضل ، الأجلّ سيد ممالك أرباب الدول ، والمحامي عن حوزة الدين ، وناشر جناح العدل على المسلمين الأقربين والأبعدين ، ناصر إمام الحق في حالتي غيبته وحضوره ، والقائم بنصرته بماض سيفه وصائب رأيه وتدبيره أمين الله على عباده ، وهادي القضاة إلى اتباع شرع الحق واعتماده، ومرشد دعاة المؤمنين بواضح بيانه وإرشاده، مولى النعم ورافع الجور عن الأمم ومالك فضيلتي السيف والقلم ، أبو علي أحمد بن السيّد الأجل الأفضل شاهنشاه أمير الجيوش» [4] .

ويستفاد من ذلك أن كتيفات تجاوز ما جرت عليه سنة الوزراء من الاستقلال بالأمور دون الخليفة ، فقد كان إماميّ المذهب وليس إسماعيلي ، وسجن الخليفة ساعياً لإقامة مذهب الإمامية في مصر ، وهدم المذهب الإسماعيلي ، فعين أربعة قضاة (شافعي ـ مالكي ـ إسماعيلي ـ إمامي) كل منهم يحكم حسب مذهبه ، وأسقط اسم إسماعيل بن جعفر الصادق الذي تنسب إليه الإسماعيلية وكذا اسم الخليفة، وألغى الأذان بحيَّ علىَ خير العمل ، وجعل الخطبة له على المنابر بالألقاب السابق ذكرها ، وتوّج ذلك بضرب دراهم ودنانير جديدة باسم الإمام المنتظر ، ويعدُّ ذلك انقلاباً كاملاً على الخلافة الفاطمية [5] .

إلاّ أن الخطبة للمهدي المنتظر أسقطت بعد قتل أبي علي أحمد في العشرين من المحرم سنة ٥٢٥ هـ / ٢٥ ديسمبر ١١٣٠ ، على يد مملوك إفرنجي للحافظ وبأمره[6] . وأصبح اليوم الذي

---

(١) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٢٧٤ ، ويذكر أن المأمون كان وزيراً من شوال ٥١٥ هـ حتى ٤ رمضان ٥١٩ هـ ـ ص٣١٢ ، ويذكر ابن الحنبلي أن الآمر قتله في هذه السنة لمّا أحسّ تآمره لقتله : شذرات الذهب ـ ج٤ ص٦٠، وقد استعمل في عهد المأمون ألقاب الكتابة المكانية فنعمت بالمقام الأعظم ـ والمقام الكريم وبالمجلس . انظر : د. حسن الباشا : الألقاب ـ ص٧٣ .

(٢) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٢١١ ، الذي أورد أنّ اعتقالهما تم في شعبان وليس في رمضان.

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١١٧ ، مجهول : إنسان العيون ـ ص٤٣٠ .

(٤) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ـ ج٨ ص٣٣٥ .

(٥) د. جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية ـ مجلد١ ـ ص٩٠ ـ٩٢، د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص٧٣ .

(٦) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١١٨ .

قتل فيه وأطلق فيه سراح الحافظ يسمّى بعيد النصر[١] .

ولم يحل موت كتيفات دون استمرار سيطرة الوزراء في الدولة ، فتحكم السعيد أبو الفتح يانسي الأرمني في الحافظ الذي دس عليه من سمّه في ماء الاستنجاء فمات واستوزر الحافظ ابنه الحسن وكان وليّاً لعهده، فأقام ثلاثة أعوام فأساء السيرة فدس عليه السم أيضاً وقتله عام ٥٢٩هـ /١١٣٥ م[٢] .

ويرجع مقتل الوزير الصالح طلائع بن رزيك في ١٩ رمضان ٥٥٦ هـ /١١٦١ م بتدبير عمه الخليفة العاضد لدين الله إلى استيلائه على الأمور بالدولة وحفظه للأموال منذ زمن الخليفة الفائز بنصر الله[٣] .

بيد أن حال العاضد مع شاور بن مجير السعدي الذي خلف ابن الصالح طلائع ، لم يكن بأفضل منه مع الصالح طلائع فقد حكم على العاضد وحجبه ، وظل الأمر على ذلك مع أسد الدين شيركوه وابن أخيه يوسف صلاح الدين[٤] .

زي الوزراء :

كان زي الوزراء حتى وزارة بدر الجمالي ، يتكون من المناديل الطبقيات بالأحناك تحت حلوقهم وينفردون بلبس ثياب قصار يقال لها ذراريع ـ واحدها ذرّاعة ـ وهي مشقوقة من الأمام بالقرب من القلب بأزرار وعرى ، ومنها ما تكون أزرارها من ذهب مشبك أو لؤلؤ ، وهذه كانت علامة الوزارة[٥] .

ومنذ الشدة العظمى وما نجم عنها من ظهور وزراء التفويض ومع تولّي بدر الوزارة التي أصبحت وزارة تفويض جلّ وزرائها من أرباب السيف ، صار يخلع على الوزراء الطيلسان المقوّر وهو زي القضاة ، كما سمح لهم بترك ذؤابة العمامة ، ولعل ذلك إشارة إلى أن الوزير هو كبير أرباب السيف والأقلام ، وكان بدر الجمالي وابنه الأفضل قد تقلدا بالسيف مع الطيلسان المقوّر ، ولم

---

(١) د. جمال الدين الشيال : المرجع السابق ـ ص٢٤ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١١٨ .

(٣) د. محمد حمدي المناوي : المرجع السابق ـ ص٢٨٠ . ذكر السيوطي أن رضوان بن ولخشي قتل بعد عزله ـ ج٢ ص١١٨ ، والحقيقة أنه قتل عام ٥٤٢ هـ حينما هرب من الاعتقال وحاول العودة للوزارة بالقوة . انظر : مؤيد الدولة أبو المظفر أسامه ابن مرشد الكناني الشيرزي المعروف بابن منقذ : كتاب الاعتبار ـ تصحيح هـ. تويغ درنبرغ مطبعة بريل ـ ليدن ١٨٨٤ ـ ص٢٤ . وقد حدد د. حسن الباشا ظهور لقب « الملك الأفضل » بعام ٥٣٠ هـ ـ انظر : الألقاب ـ ص٧٣ .

(٤) شهاب الدين ، أبو محمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي المعروف بأبي شامة ـ كتاب الروضتين في أخبار الدولتين مطبعة وادي النيل بمصر ـ القاهرة١٢٨٧ هـ ـ الجزء الأول ص١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٤٣ ، ١٩٣ .

(٥) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٤٠ .

يخلع على أحد من الوزراء كذلك حتى ولي الصالح طلائع بن رزيك ، فجعل في خلعته السيف والطيلسان المقوّر[1] .

اختصاصات الوزراء :

تعددت اختصاصات وزراء التفويض واتسع نفوذهم حتى أصبحوا هم المستولين على الأمر في مصر[2] . إذ «ألقى الخليفة لوزيره مقاليد الأمور وسياسة الجمهور»[3] فبطل بذلك اسم «الوزارة» وأصبح وزير السيف الملقب بأمير الجيوش هو سلطان مصر وصاحب الحل والعقد ، وإليه الحكم في الكافة والأجناد والقضاة والكتّاب وسائر الرعية وهو الذي يولّي أرباب المناصب الديوانية والدينية[4] . وتأكيداً لهذا المعنى ، قام الأفضل بنقل الدواوين من القصر إلى دار الملك التي بناها بالفسطاط ، إلا أن الدواوين عادت للقصر بعد مقتله[5] .

وقد تحكم الوزراء في حالات كثيرة في تولية الخلفاء وقتلهم أيضاً حتى يتسنى لهم الانفراد بالسلطة . فالأفضل بن بدر الجمالي تعمّد أن يولي الابن الأصغر للمستنصر الخلافة ، ولقبه بالمستعلي بالله[6] وأبعد الابن الأكبر نزار الذي نص المستنصر على توليته مما أحدث النزاع المذهبي بين المستعلية والنزارية[7] .

وعندما توفي الآمر بأحكام الله من غير ولد وعين الأمير عبد الحميد (الحافظ لدين الله فيما بعد) كفيلاً لحمل مستكنٍ حاول الوزير أبو علي أحمد أن يسقط الدعوة الإسماعيلية بالمرة ويدعو للإمام المنتظر[8] .

وكرر أبو الفتوح محمد بن مصال قصة تولي المستعلي بالله ، وكان من المغاربة وأحد كبار

---

(١) المقريزي : الخطط - ج١ ص٤٤٠ ، يذكر د. ماجد أنه كان يخلع على الوزراء منذ عهد بدر الجمالي بالعقد الجوهر عوضاً عن الطوق الذي كان يلبسه الوزراء من قبل (نظم الفاطميين - ج١ ص٨٩ - ٩٠) وحقيقة الأمر أن عقد الجوهر كان يخلع على الوزراء منذ بداية الدولة الفاطمية ، أما الطوق فكان يخلع على أكابر الأمراء فقط كما يفهم مما أورده المقريزي نقلاً عن ابن علي - الخطط - ج١ ص٤٤٠ .

(٢) ابن الأثير : الكامل - ج٨ ص١٧٢ ، ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق - ص١٢٧ .

(٣) د. ماجد : السجلات المستنصرية - ص١٨٥ - سجل بتاريخ محرم ٤٦٧ هـ .

(٤) المقريزي : الخطط - ج١ ص٤٤٠ .

(٥) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٩٧ ، وينقل المقريزي عن ابن عبد الظاهر أن دار الوزارة بناها بدر الجمالي وكانت تعرف قديماً بدار القباب ، ويخالفه المقريزي حيث يرى أن دار الوزارة من بناء الأفضل ، والدار التي عمرها أمير الجيوش بدر هي داره بحارة برجوان التي يقال لها دار المظفر ، وظل الوزراء يسكنون بدار الوزارة حتى نهاية الدولة وذكر وصفها كذلك . انظر : الخطط - ج١ و ص٤٣٨ - ٤٣٩ .

(٦) الذهبي : تاريخ الإسلام - مجلد١٦ - ص٢٧٢ .

(٧) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين - ص٤١١ - ٤١٤ .

(٨) غريغوريوس : أبو الفرج بن أهرون الطبيب الملطي المعروف بابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، وقف على طبعه الأب أنطون صالحاني - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٠ - ص٣٥٢ - ٣٥٣ .

رجال الدولة عند وفاة الحافظ إذ ادعى أن الخليفة قد نص على ابنه الصغير إسماعيل دون بقية أولاده، وأنه قد عينه وزيراً له، وأعلن بذلك خلافة الظافر بأمر الله وكان عمره سبع عشرة سنة[1] .

وعندما قتل الظافر بأمر الله بيد الوزير ابن عباس وابنه نصر في آخر المحرم عام ٥٤٩ هـ / ١١٥٤ م[2] ، دخل الوزير إلى القصر وعاد بأصغر أولاد المقتول وعمره نحو خمس سنوات وأعلن تنصيبه كخليفة جديد[3] وتأكيداً لسيطرته المطلقة، قام بقتل أخوة الخليفة الحافظ، الأميرين جبريل ويوسف[4] .

وأعاد طلائع بن رزيك القصة عندما ولي الخلافة لابن عم الخليفة الفائز وكان عمره لا يتجاوز ١٦ عاماً ولقَّبه بالعاضد لدين الله[5] .

وقد شارك الوزراء خلفاء الفاطميين شارات الخلافة، وهي الخطبة والسكة والطراز[6] . فكان يخطب للوزراء بألقابهم منذ بدر الجمالي، ولدينا سجل من المستنصر بالله لحاكمه في اليمن ابي الحسن أحمد بن علي، يأمره بالدعاء لأمير الجيوش بدر بعد الخليفة، وأن يشفع ذلك بالدعاء للأفضل بن أمير الجيوش، وذلك بعد أن عمَّ الدعاء لهما على «فروق المنابر العلويّة المستنصرية بالقاهرة المعزية المحروسة وسائر البلدان والأعمال قريبها وبعيدها في أيام الجمع والأعياد»[7] .

أما الطراز، فقد شارك فيه الخلفاء الأقوياء وزراء مثل ابن كلس في عهد العزيز بالله والجرجرائي أيام الظاهر لإعزاز دين الله واليازوري في خلافة المستنصر، وكان طبيعياً أن يشارك الوزراء العظام في حق الطراز فنجد اسم بدر على الطراز، وابنه الأفضل شاهنشاه[8] ، كما أن المأمون البطائحي أثبت اسمه ونعته على طراز ما يعمل بالدولة من الملابس والفرش والآنية[9] وذلك بعد أن كان الطراز حقاً فقط للخليفة دون كافة المستخدمين[10] .

---

(١) د. عبد المنعم ماجد : ظهور خلافة الفاطميين - ص٤١١ -٤١٤، ويذكر ابن منقذ أن ابن السلار ولّي الوزارة رغماً عن هذا الخليفة بعد ذلك . انظر : الاعتبار - ص٥ -٦.

(٢) أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين - ج١ ص٩٧ -٩٨، ابن خلكان : وفيات الأعيان - ج١ ص٢١٤ -٢١٥.

(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول - ص٣٦٢ ، الحنبلي : شذرات الذهب - ج٤ ص١٥٢ -١٥٣.

(٤) ابن منقذ : الاعتبار - ص١٥ -١٦.

(٥) د. ماجد : المرجع السابق - ص٤٣٩ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان - ج٢ ص٢٠٨ -٢٠٩.

وقد اعتاد الوزراء في أواخر العصر الفاطمي إختيار الأطفال للخلافة وكذا اختيار ألقابهم الشخصية - د. حسن الباشا : الألقاب ص ٦٧.

(٦) يذكر مؤلف شرح اللمعة : أن يعقوب بن كلس كتب اسمه على الطراز والكتب - ورقة ١٥ أ.

(٧) د. ماجد : السجلات المستنصرية - ص٨٥ - سجل بتاريخ ٧ محرم ٤٧٩ هـ.

(٨) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء - ص٧٤ -٧٥، إنصاف رياض : الحياة الاقتصادية - ص٣٣.

(٩) ابن منجب الصيرفي : الإشارة إلى من نال - ص٦٣.

(١٠) القلقشندي : صبح الأعشى - ج٣ص٤٩٤.

وأيام وزارة أبي علي أحمد بن الأفضل ، دعي له بمفرده على المنابر ونقش اسمه على السكة أيضاً[١] .

وقد تدخل بعض الوزراء لإبطال بعض المراسم والأعياد التي كانت تحتفل بها الدولة ، فقد أبطل الأفضل بن أمير الجيوش أمر الموالد الأربعة : النبوي ، والفاطمي ، والإمام الحاضر ، والعلوي وما يهتم به[٢] .

وإذا كان للوزراء ـ سواء أرباب الأقلام أو السيوف ـ الرأي الأول في اختيار رؤوساء الدواوين ، رغم أن سجل التعيين كان يخرج باسم الخليفة ، فإنه منذ وزارة بدر الجمالي ، أصبح ينص في السجل على أن الوزير هو الذي قام بترشيح صاحب السجل لوظيفته ، بل إن وزراء السيف كانوا في بعض الأحيان يصدرون السجلات ، بأسمائهم مباشرة ، ويبدو أن ذلك كان يحدث في الأوقات التي يكون للوزير فيها السيطرة التامة على الدولة[٣] .

ولم يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق بتعيين الولاة سواء داخل مصر أو خارجها . فقد كان الخليفة هو الذي يعين الولاة من العناصر المعروفة بالولاء للدولة الفاطمية كالمغاربة ، ثم أصبحت سلطة تعيين الولاة لوزراء التفويض[٤] ، وبالتالي كان ينص في سجل التعيين أن الترشيح كان بمعرفة الوزير ورأيه ، وصدرت بعض السجلات عن الوزراء مباشرة ، وتركزت بذلك سلطة تعيين الولاة وعزلهم بأيدي وزراء السيف[٥] .

ووصل الأمر بالصالح طلائع بن رزيك أنه كان يبيع ولايات النواحي[٦] ولأجل زيادة مكاسبه ، جعل مدة الولاية سنة أو ستة أشهر فقط ، الأمر الذي ترتب عليه تضرر الناس من كثرة تردد الولاة عليهم ، وكان طبيعياً أن يتبع هؤلاء الولاة نفس الأسلوب مع مساعديهم ، مما أدى في النهاية إلى انتشار الرشوة والفساد وإرهاق عامة الشعب والفلاحين بالضرائب[٧] .

وبعد أن كان منح الإقطاعات ، من سلطة الخليفة وحده ، نجد أنه منذ وزارة أمير الجيوش ، أصبح الوزراء لهم سلطة منح الإقطاعات[٨] .

أما المظالم ، فقد كان الخليفة قبل الشدة ينظر فيها بنفسه أو ينيب عنه فيها صاحب الباب ،

---

(١) د . جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية ـ المجلد الأول ـ ص٩٠ ـ ٩٢ .
(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٣٢ ـ ٤٣٣ .
(٣) د . المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٤٣ .
(٤) د . ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ص١٣٢ ـ ١٣٣ .
(٥) د . المناوي : المرجع السابق ـ ص٤٣ ـ ٤٤ .
(٦) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص١١١ .
(٧) د . أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة١٩٧٩ ـ ص١٧ .
(٨) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص٣٣ .

وبعدها أصبح الوزراء هم الذين يجلسون للمظالم يومان في الأسبوع ، أو يعهدون بذلك لمن ينوب عنهم، وكانت مناشير البت في هذه المظالم تخرج باسم الخليفة مع ذكر الوزير إذا كانت القصة مرفوعة باسم الخليفة ولكن في بعض الأحيان كانت التظلمات ترفع رأساً باسم الوزير وفي هذه الحالة كان المنشور يخرج باسم الوزير(١) .

وامتدت سلطات وزير التفويض لتقتطع من سلطات الخليفة الدينية أيضاً . فمنذ صار يخلع على الوزراء بالطيلسان المقور وهو زي القضاة ، صار المستخدمون في حكم الوزير والدعاة نواباً عنه وكذلك القضاة(٢) .

وقبل وزارة بدر الجمالي كان قاضي القضاة وداعي الدعاة ، يعين من قبل الخليفة رأساً بوصفه صاحب السلطة الدينية ، ولم يكن لوزراء التنفيذ سلطة على القضاء عدا ابن كلس(٣) والوزراء الذين تقلدوا القضاء .

ورغم أن وزراء التفويض كانوا يقلدون بأنفسهم في القضاء من يقوم به ويعتبرون قاضي القضاة نائباً عنهم ويلقبونه فقط بالقاضي ، إلاّ أن كتاب التولية كان يخرج من ديوان الإنشاء باسم الخليفة(٤) .

وتضمنت ألقاب الوزير «كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين»(٥) إشارة إلى سيطرته على الدعاة والقضاة ، وكان أول قاضٍ للقضاة يعين في منصبه هذا من قبل الوزير هو أبو يعلي حمزة بن الحسين بن أحمد الفارقي ، الذي ولي من قبل بدر الجمالي وظل في منصبه إلى أن توفي سنة ٤٧٢ هـ / ١٠٧٩ م(٦) .

وكان القضاء قد شهد اضطراباً مواكباً لما حدث لوزارة التنفيذ قبل وأثناء الشدة المستنصرية ، فمنذ عام ٤٥٥ هـ /١٠٦٣ م تغيّر القضاء إحدى عشرة مرة حتى عام ٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ م وبقي أحد القضاة في منصبه يوماً واحداً(٧) . وكان من أثر تحكم وزراء السيف في القضاء أن عمد هؤلاء إلى تعيين قضاة سنّيين لإضعاف مذهب الدولة ، فوجدنا أبا علي أحمد بن الأفضل يعين قضاة لأربعة

---

(١) د. المناوي : المرجع السابق ـ٤٥ ـ٤٧ ، وكان الخليفة يكتب على الظلامات والمسامحات بخطه « وزيرنا السيد الأجل . . أمتعنا الله ببقائه يتقدم بإنجاز ذلك إن شاء الله » د. حسن الباشا : الألقاب ـ ص١٢٩ .

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٢٣ .

(٣) د. المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٤٥ .

(٤) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٤٢ . ويذكر المقريزي أن متولي القضاء من قبل وزير السيف كان ينعت بقاضي القضاة ـ الخطط ـ ج١ ص٤٠٣ .

(٥) د. ماجد : السجلات المستنصرية ـ ص٦٠ ـ٦١ .

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣١٣ ، السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص٩٢ .

(٧) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص٩٢ .

مذاهب بدلاً من المذهب الإسماعيلي وحده ، وولّى صلاح الدين الأيوبي أحد القضاة السنة القضاء والحكم بمصر والقاهرة وهو صدر الدين عبد الملك بن درباس (١) .

وأصبح للوزراء من أرباب السيف السلطة على أرباب السيوف والأجناد ، بعد أن كان ذلك من اختصاص الخليفة ، وأخذ الوزراء في تعيين قادة الجيوش من قبلهم ، ولهم أمر السلم والحرب ، وإن كان بعض وزراء التنفيذ قد مارس نفوذاً على الجيش مثل ابن كلس والجرجرائي واليازوري(٢) .

وبلغت سلطة وزراء السيوف على الجيش أقصاها في أواخر الدولة الفاطمية ، حتى إن أسد الدين شيركوه تلقب بسلطان الجيوش ، وكانت كلمة السلطان من قبل قصراً على الخليفة (٣) .

وواقع الأمر أن وزراء التفويض كانوا هم قواد الجيش ، وأداة العسكر في الحكم ، فمنذ وزارة أمير الجيوش ، أصبحت مصر تحكم بواسطة الأتوقراطية العسكرية الذي يرأسها(٤) . وكان الفيصل في تولي الوزير وبقائه في منصبه مؤازرة العسكر له ، فقد استقرت الأمور وخاصة في أواخر العصر الفاطمي ، على أن الوزير يستقر في منصبه عند عجز صاحب المنصب القديم عن دفعه ، فيطيعه بقية العسكر ويمكنوا له (٥) .

وإذا كانت الشدّة المستنصرية قد أدت إلى تزايد نفوذ الأتراك وقوادهم بعد قضائهم على السودان وسيطرتهم على الخليفة ، فإن بدر الجمالي قضى على نفوذهم وجمّد صراعات الجند الذين انقسموا بين مؤيد ومعارض لابن حمدان(٦) ، واستعان بقواته من الأرمن بشكل أساسي لتأكيد سلطته على البلاد ، إلاّ أنه لم يستطع أن يقضي نهائياً على الدور المتزايد للجند في السياسة والذي بدأ بالصراع بين طوائف الجند في عهد الحاكم بأمر الله ، ثم تمردهم في عهد الظاهر لإعزاز دين الله (٧) .

---

(١) أبو شامه : الروضتين في أخبار الدولتين ج١ ص١٩١ .

(٢) د. المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٤٤ ـ٤٥ ، كان قائد الجيش يسمّى إسفهسلار العسكر أي قائد الجيش ، أو فقط إسفهسلار أي قائد ، كما تسمّى وظيفته الإسفهسلاريةأي قيادة العسكر ، وكان الإسفهسلار يحتل مركزاً مرموقاً في الدولة الفاطمية ، فهو يأتي في ترتيبه مباشرة بعد صاحب الباب الذي يلي الوزير رأساً . د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٩٣ ـ١٩٤ ، وكان صاحب الباب أيضاً من أجلّ الموظفين العسكريين . انظر : د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص٧٥ .

(٣) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٩٣ ـ١٩٤ .

(٤) Lewis (B) , The camb . Vol . I , P . 189.

وبعد استبدال لقب أمير الجيوش بلقب الوزير إشارة إلى انتقال السلطان في مصر إلى أيدي رجال الحرب ـ د. حسن الباشا : الألقاب ـ ص٧١ .

(٥) أبو شامة : الروضتين ـ ج١ ص١٣٠ .

(٦) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص١٣ .

(٧) Lewis (B) , op . cit . vol . I . PP . 187 . 188.

فبعد مقتل الآمر سيطر على أمور الدولة هزبر الملوك جرامرد وبرغش واعتمدا على الأمير أبي الميمون عبد المجيد ليكون كفيلاً لحمل مستكن ، ويعني ذلك أن السلطة انتقلت فعلياً إلى اثنين من رجال الجيش اختارا عبد المجيد لتولّي السلطة من الناحية الشكلية فقط[1] . وتصدَّت بعض طوائف الجيش للثورة الحربية الخطيرة التي قام بها حسن بن الحافظ لأجل التوصية له بولاية العهد ، وانضم إليه في ثورته أوباش النّاس وذعارهم ، ففرق فيهم الزرد وكوّن منهم طائفة عرفت بصبيان الزرد [2] ، إلاّ أن ذلك لم يفلح أمام ما أراده الجيش .

وقد تميز العصر الفاطمي الأخير باستمرار المنازعات بين طوائف الجند ، فوقع صراع مسلح بينهم أدّى إلى مقتل الكثير من الخيالة والرجّالة عام ٥٣٣ هـ /٣٨ ـ ١١٣٩ م [3] . كما وقع نزاع بين طوائف السودان أدى إلى اضطراب الأمن بالقاهرة سنة ٥٣٩ هـ /٤٤ ـ ١١٤٥ م [4] . واستعان ابن ولخشي بالعسكر عند محاولته استعادة الوزارة في عام ٥٤٢ هـ /٤٧ ـ ١١٤٨ م ، إلاّ أن بعض طوائف الجيش نجحت في قتله [5] .

كما تصدى العسكر للعادل ابن السلار الذي انحازت إليه بعض طوائف الجيش فأصبحت الدماء «بينهم مسفوحة وأبواب الشر والعناد مفتوحة»[6] .

وقد جمع الوزراء في العصر الفاطمي الأخير ثروات هائلة تتضاءل بجوارها ثروات الخلفاء ، في عصرهم ، أو وزراء التنفيذ قبلهم[7] .

فحاز بدر الجمالي ثروة طائلة برغم أن البلاد لم تكن قد برئت تماماً مما أصابها من المحن ، واضطراره إلى إعفاء الفلاحين من خراج الأرض ثلاث سنوات ، وقيامه بكثير من الإنشاءات وعمل سور القاهرة[8] . وأسهمت المصادر التاريخية في إيراد ما تركه الأفضل بن بدر الجمالي من ثروات ، فقد خلف عند وفاته ستمائة مليون دينار ، ومن الفضة مائتين وخمسين أردباً ، وسبعين ألف ثوب ديباج أطلس ودواة ذهب فيها جوهر باثني عشر ألف دينار ، وخمسمائة صندوق لملابسه ، وصناديق فيها إبر ذهب برسم النساء[9] . كما ترك سبعمائة طبق ما بين ذهب وفضة وما لا يحصى من الصحاف وأكواب

---

(١) د. جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق ـ مجلد ١ ـ ص٨٧ ـ٨٩ .

(٢) المرجع نفسه ـ ص١٠٦ .

(٣) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٢٦٨ .

(٤) ابن منقذ : الاعتبار ـ ص٤ .

(٥) ابن القلانسي : المصدر السابق ـ ص٢٩٦ .

(٦) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٣١٢ .

(٧) عندما توفي يعقوب بن كلس وجد له جوهر بأربعة آلاف دينار وخمسمائة ألف دينار ، وكان مديناً لبعض التجار بعشرة آلاف دينار قضاها عنه العزيز بالله . انظر : مجهول : شرح اللّمعة ـ ورقة٥ أ.

(٨) د. المناوي : الوزارة الوزراء ـ ص٣١٢ .

(٩) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١١٧ .

الشراب والأباريق والقدور وأواني اللبن وغيرها وكلّها من الذهب والفضة [1] . ويذكر ابن منقذ أنه عند قدومه إلى مصر في جمادي الآخر ٥٣٩ هـ /٤٤ ـ ١١٤٥ م أنزل في دار من دور الأفضل «غاية في الحسن وفيها بسطها وفرشها ومرتبة كبيرة من النحاس» [2] .

وعندما ألقى الآمر بأحكام الله القبض على وزيره المأمون البطائحي سنة ٥١٩ هـ /١١٢٥ م وجد له سبعون سرجاً من الذهب المرصع . ووجد لأخيه المؤتمن أربعون سرجاً محلّى ذهباً[3] .

وبلغت ثروة الوزير عباس بن أبي الفتوح بن تميم بن المعز باديس الحميري من الفخامة ، أنه ،عندما أراد الخروج من مصر يوم ١٤ ربيع الأول ٥٤٩ هـ حمل معه ثروته على أربعمائة جمل ومائتي بغل ومائتي جنيب ونهب العامة الكثير من الخيل والبغال والجمال التي تخصه[4] .

وكان الصالح طلائع ينفق الكثير من المال ، ويعطي العطايا في مجالسه حيث كان يقرض الشعر[5] .

ولم تكن هذه الثروات في غالب الأحوال عن طريق شرعي ، فقد كان الوزير يتسلم كل شهر راتباً يبلغ خمسة آلاف دينار وهو أكبر راتب في الدولة[6] ، ويبدو أن هذه الثروات جاءت عن طريق الرشوة واستغلال النفوذ[7] .

وقد أثّر استحواذ الوزراء على معظم ثروات البلاد ، على مدى ثراء الخلفاء ، الذي بلغ أقصاه في محتويات خزائن المستنصر التي أخرجت أثناء الشدة المستنصرية .

وإذا كان الظافر قد أهدى لنصر بن عباس الوزير سبعين صينية فضة فيها ٧٠ ألف دينار ، وملابس وثلاثين بغلاً رحلاً ، وأربعين جملاً بعددها وغرائرها وحبالها لأجل أن يقتل أباه عباس[8] ، فإن هذه الهدايا قياساً بثروات الخلفاء قبل المستنصر تعد لا شيء ، وقد ذكر أبو شامة أنه عند موت العاضد لدين الله ، لم يوجد من المال الكثير لأن شاور كان قد أنفق معظمه وأعطى الفرنج منه، ووجد فقط ذخائر جليلة من ملابس وفرش وخيل وكتب وجواهر، مثل قضيب زمرد طوله شبر، وكسر وقطع بلخشي وجواهر نادرة[9] .

---

(١) د. المناوي : المرجع السابق ـ ص٩١.

(٢) ابن منقذ : الاعتبار ـ ص٤ . وبلغ حجم ثروة الأفضل حجماً ضخماً حتى أن الأمر ظل أربعين يوماً ينقل أمواله حتى أنه أشيع أنه وجد هذه الأموال في كنز عثر عليه . مجهول : إنسان العيون ـ ص٤٢٨ ـ٤٢٩ .

(٣) د. المناوي : المرجع السابق ـ ص٩٢.

(٤) أبو شامة : الروضتين ـ ج١ ص٩٨.

(٥) المصدر نفسه ـ ج١ ص١٢٠.

(٦) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص٩٠.

(٧) د. أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة ـ ص١٨ .

(٨) ابن منقذ : الاعتبار ـ ص١٤ .

(٩) أبو شامة : الروضتين ـ ج١ ص١٩٩ ـ ٢٠٠ .

وقد أدت هذه الأهمية المتزايدة لمنصب الوزارة إلى اشتداد الصراع من أجل الفوز بهذه الغنيمة التي تكفل لصاحبها السيطرة الكاملة على الخلافة [١] .

وفي أواخر الخلافة الفاطمية، أفضى هذا الصراع إلى تعريض مصر للخطر الصليبي وانتهى بسقوط الدولة الفاطمية وإقامة الدولة الأيوبية .

فعندما غلب شاور بن مجير على الوزارة وقتل رزيك بن الصالح طلائع خرج عليه ضرغام بن سواد وتمرد عليه بالجنود ، ففر شاور إلى الشام مستنجداً بنور الدين محمود بن زنكي سنة ٥٥٨ هـ /١١٦٣ م الذي بعث معه في سنة ٥٥٩ هـ /١١٦٤ م جيشاً بقيادة أسد الدين شيركوه مكنّه من العودة للوزارة[٢] ، إلّا أن شاور نقض اتفاقاته مع شيركوه واستدعى الفرنج فحاربوا مع المصريين ضد جيش الأكراد ، وانتهى الأمر بجلاء الفرنج والأكراد عن مصر[٣] .

ومهما يكن من أمر فقد نجح أسد الدين شيركوه في دفع الإفرنج عن البلاد وتولّى منصب الوزارة للعاضد لدين الله ، بعد أن قتل شاور ، وخلفه ابن أخيه صلاح الدين في منصب الوزارة ، وأنهى بذلك خلافة الفاطميين بمصر وخطب للخليفة العباسي ببغداد [٤] .

تأثير المجاعات على الحاله الأمنية في البلاد :

أدت حالة الفوضى والاضطراب التي كانت تسود البلاد وقت المجاعات ، بسبب ضعف السلطة المركزية ، إلى تسيب حالة الأمن بالبلاد ، وكثيراً ما يكون وراء اضطراب حالة الأمن طوائف الجند والعربان ، الذين استعانوا بقوتهم المسلحة للحصول على أكبر قدر من المواد الغذائية والمكاسب المادية .

فقد كان اضطراب الأمن ، وانتشار السلب والنهب في الطرقات ، من المظاهر المصاحبة للمجاعة التي حدثت أثناء السنوات الأولى للفتح الفاطمي (٣٥٨ ـ ٣٦٠ هـ)[٥] .

ففي أثناء المجاعة الخطيرة التي اجتاحت البلاد في عهد الظاهر لإعزاز دين الله خلال عامي ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ (٢٣ ـ ١٠٢٥ م) ، اضطربت حالة الأمن بشدة ، وأفلت الزمام من أيدي

---

(١) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص٢٥ .
(٢) العماد الحنبلي : شذرات الذهب ـ ج٤ ص١٨٦ .
(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ـ ص٣٦٨ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ـ ج١ ص٢٣٧ .
(٥) أبو صالح الأرمني : كنائس وأديرة مصر ـ ص٨٤ .

الحكومة ، لأن عبيد الدولة كانوا سبباً رئيسياً في هذه الأحداث . ويبدو أن العبيد قد أصبحوا يشكلون قوة لها وزنها في عهد الظاهر ، منذ تزوج من جارية سودانية أنجبت له المستنصر بالله ، فما أن بدأت هذه المجاعة تأخذ بتلابيب البلاد في عام ٤١٥ هـ حتى سلك عبيد القصر طريق التمرد والعصيان [1] .

وقد بدأت هذه الأحداث في شهر شعبان سنة ٤١٥ هـ /١٠٢٤ م ، عندما توجهت تجريدة إلى مدينة تنيس ، فلما عجزت الدولة عن دفع أرزاقهم ضيقوا على قائدهم ففر إلى دمياط فنهبوا تنيس ، وقطعوا يد عامل السلطان بها خمسة وعشرين قطعة وأخذوا من المودع ألفاً وخمسمائة دينار [2] .

وما أن أهلَّ شهر شوال حتى بدأ العبيد غارتهم على قوافل الحجاج المغاربة الذين لم يأبهوا لاضطراب الأمن وقطع الطرقات ، وصمّموا على السير ولو بغير أمير للحج ، فعندما جاوز الحجاج بركة الجب (جب عميرة) قطع عليها الطريق وأخذت أموالهم وقتل البعض ورجع من بقي منهم [3] .

إلّا أن حجاج المغاربة أعادوا الكرة مرة ثانية ، في ذي القعدة ، بعد أن استعدوا بالمؤن والسلاح ونجحوا في صد هجوم العبيد والقيصرية عليهم ، فعاد العبيد إلى حاراتهم مفلولين مجرّحين [4] . ومع ذلك فلم يخرج أحد في هذه السنة للحج من مصر، سواء من المصريين أو المغاربة [5] .

وبعد ذلك بدأ نهب السكان وفي المناطق البعيدة عن العاصمة أولاً ، فنهب الريف وكثر طمع العبيد ونهبهم فيه [6] . ففي ذي الحجة نهب الجوالة من العبيد بلداً بالأشمونين وشاركهم العرب في ذلك . وحصل رجل واحد من النهّابة على ٩٠٠ رأس من البقر و٣ آلاف رأس من الضأن . وعندما حضر دواس بن يعقوب متولّي ديوان العرائف يشكو ذلك إلى معضاد الخادم الأسود أجابه الأخير مستنكراً : ـ فتقتل عبيد مولانا ؟ وكان في هذا الجواب ما فيه من «فساد الأحوال واطماع العبيد في النهب» [7] ويبدو أن الدولة حاولت الحد من حالة الفوضى التي كانت تسود بسبب العبيد الجوالة ، فأنفذت الكتب إلى سائر الأعمال بالأرياف أن يدخل جميع الرجال الجوالة إلى الحضرة

---

(١) ستانلي لين بول : سيرة القاهرة ـ ص١٣٧ .

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٥٧ .

(٣) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٦٩، المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٤.

(٤) المصدر نفسه ـ ج٤٥ ص٧٤.

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٦٦ .

(٦) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص ٣٥٥.

(٧) المسبحي : المصدر السابق ـ ج٤٠ ص٨٢، المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٦٨ .

ليقوموا مع العساكر بحفظ البلاد، ثم تقرر إلغاء ذلك الأمر خوفاً من عجز الدولة عن توفير المؤن التي تحتاجها هذه الطائفة مما يؤدي إلى اضطراب الأمر في العاصمة[١] .

ولم يقم العبيد وحدهم في إنتهاب الريف ، فقد كانت هناك قبائل العرب. ففي ١١ ذي الحجة ٤١٥ هـ ، قام العرب من بني قرة بنهب الدواب بسفط ونهيا فقتلوا قاضي سفط واستولوا على مائة وخمسين فرساً لأهل الدولة وساقوا ثلاثمائة رمكة (رحلة؟) لمعضاد وأربعة آلاف رأس من الضأن «فلم يخرج أحد لطلبهم ولا أنكر شيء من ذلك»[٢] .

ولعل سبب ضعف الدولة عن طلبهم هو ما بدأ يؤول إليه حال القاهرة ومصر ، بسبب نهب العبيد لهما . حتى الجرجرائي وهو من كبار رجال الدولة وقتها اضطر إلى هجر القاهرة إلى الفسطاط عندما حاول بعض المفسدين نهب داره ، فنقل جميع رحله في غبش الصبح ، وما تبقى من أمتعته نقله على مهل بعد ذلك[٣] .

وبدأت حوادث النهب بالعاصمة في ١٠ ذي الحجة بالقصر الفاطمي ، عندما مدَّ سماط عيد النحر ، ولم يحضره الظاهر ، فهجم عبيد القصر وصاحوا «الجوع . الجوع نحن أحق بأكل سماط مولانا» فنهبوا السماط من أمام رجال الدولة الذين لم يصدقوا أنهم سينجون بأنفسهم ، ولم تفلح محاولات الصقالبة في التصدي للعبيد بالعصي[٤] .

وعندما حضر أبو الحسن علي بن محمد الطريقي كاتب قاضي القضاة لتفرقة لحم الأضاحي على أرباب الرسوم نهبته العسكر أيضاً[٥] ، ثم كثر بعد ذلك ضجيج طوائف العسكر من الفقر والحاجة ولم يجابوا[٦] .

فلما طال أمد انتظار الجند للنفقة ، واشتد الأمر على الناس من الجوع ، تجمع في ٢٣ ذي الحجة ٤١٥ هـ العبيد ومن أنضم إليهم من النهّابة وخرجوا إلى أعلى الجبل بالمقطم في نحو ألف رجل وانضاف إليهم من ورد من الجوّالة من الضياع للتجريد ، وتجهزوا لنهب مصر ، فتحرك بدر الدولة نافذ مع بعض العساكر إلى البلد لحفظه من الهجوم المرتقب وأباح للناس بأمر من الخليفة ، قتل العبيد إذا ما حاولوا نهبهم ، فتحفظ الناس واستعدوا في دروبهم ، ثم توجّه معضاد ونسيم إلى حيث تجمع العبيد ووعدهم بالنفقة في اليوم التالي ، بعد أن شكا العبيد من الجوع الذي اشتد بهم حتى

---

(٦) المسبحي : المصدر السابق - ج٤٠ ص٧٧.

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص١٦٩ ، وبنوقره بطن هلال بن عامر بن صعصعة من العدنانية ومنازلهم فيما بين مصر وأفريقيا - عمر رضا كحالة : معجم قبائل العرب - ج٣ ص٩٤٤.

(٣) المسبحي : المصدر السابق - ج٤٠ ص٧٦ - ٧٧.

(٤) المصدر نفسه - ج٤٠ ص٨١ - ٨٢، ويذكر المقريزي أن نهب هذا السماط كان بحضور الظاهر . اتعاظ - ج٢ ص١٦٢ .

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص١٦٧ .

(٦) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٥٤ .

أكلوا الكلاب ، وانتهى الأمر بنزول العبيد إلى حاراتهم[1] ، لينقضوا في اليوم التالي على السواحل حيث ترد الغلال ، فنهبوا دار ست ياقوت التي بساحل الشعير ، ودار الكاتبة وأحرقوها واستولوا على ما وجدوه من القمح والشعير والحبوب وغير ذلك مما في الدكاكين ودخلوا إلى منازل من أمكنهم الدخول إليه من أهل الساحل فنهبوها[2] .

فخرج إليهم نافذ وقاتلهم فجرح له فرس وقتل فارس من غلمانه فلم يطق صبراً معهم وانصرف عنهم[3] . عندئذ اضطر عامة المصريين إلى التصدي للعبيد بالسلاح ، فوقف الرجال والنساء أعلى المنازل يلقون بالحجارة والطوب والجرار فانهزم العبيد أمامهم ، ولم يستطيعوا الاقتراب من شارع أو زقاق لأن الناس حفروا الخنادق دون الدروب[4] .

هنالك قوي عزم معضاد وسائر صقالبة القصر ، فطاردوا العبيد إلى المقس ، ولقوا في طريقهم قوماً معهم كثير من أمتعة الناس التي نهبت ، فقبضوا عليهم، وضرب معضاد رقاب تسعة أنفس منهم ورمى جثثهم إلى الكلاب ، ثم ضرب رقاب ستة آخرين في القاهرة[5] . فلما وجد العبيد تصميم العامة على التصدّي لهم ، أخذوا في طلب وجوه الدولة الذين حرسوا أنفسهم وامتنعوا في دورهم[6] وعلى رأسهم الجرجرائي الذي سارع بالعودة إلى داره بمصر وتحصن بها بعد أن كان في طريقه إلى القاهرة[7] .

لم يفت ذلك في عضد العبيد ، فأصبحوا يهاجمون أسواق القاهرة والسويقة عند باب زويلة ، وأخذوا في النهب ، فخرج إليهم حظي الصقلبي ومعه سيف من الحضرة ، إشارة إلى أن ذلك بأمر الخليفة، فقبض على طائفة منهم ضرب رقابهم ورمى جثثهم للكلاب في عدة أماكن حتى يعتبر غيرهم ، على باب زويلة ، وباب الفتوح وفي سوق السلاح وعند شرطة القاهرة ، وعددهم اثنا عشر رجلاً ، ثم قتل كتامياً استولى على حمار محمل بالدقيق ، ووعد عرفاء العبيد بالنفقة وشدد عليهم في إحضار الجناة من العبيد[8] .

إلّا أن العبيد لم يكونوا هم وحدهم الذين ينهبون الناس ، إذ دفعت المجاعة المروعة

---

(١) المسبحي : المصدر السابق ـ ج٤٠ ص٨٧، في اتعاظ الحنفا يذكر المقريزي خطأ أنه ثالث عشرية وهكذا في بقية الأيام ـ ج٢ ص١٦٩ ـ١٧٠ .

(٢) المسبحي : المصدر السابق ـ ج٤٠ ص٨٧ ، المقريزي : المصدر السابق ـ ج٢ ص١٧٠ .

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٧٠ .

(٤) المسبحي ـ أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٨٧.

(٥) المقريزي : المصدر السابق ـ ج٢ ص١٧٠ .

(٦) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٥.

(٧) المسبحي : المصدر السابق ـ ج٤٠ ص٨٨.

(٨) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٧٠ .

بالجائعين إلى الطرقات يقطعونها[1] . ففي يوم الأحد ٢٧ ذي الحجة خرج العامة واستغاثوا إلى متولي شرطة الفسطاط بعد أن نهبهم العامة الذين يسكنون بكوم دينار ، فقبض على طائفة منهم وجلدهم حتى أقروا بالمسروقات من الأمتعة والغلال ، فسار معهم إلى مساكنهم وتسلم منهم ما وجدوه وسلمه إلى أصحابه واعتقل الجناة[2] . ومهما يكن من أمر فقد استمر الناس على خوفهم من هجوم العبيد والذعار طيلة هذا العام مع اشتداد الأمراض وشدة الغلاء وعدم الأقوات[3] .

وعاشت البلاد حالة من الفوضى الشاملة أثناء الشدة المستنصرية بسبب اضطرابات الجند ومنازعاتهم[4] ، ومدت الأجناد إلى النهب فخرج الأمر عن الحد[5] . فقد أعمل الجند السلب والنهب ونشط الأشرار وقطاع الطرق والبدو وأصبحت السبل وطرق المواصلات البرية والنيلية غير آمنة بسبب تعرض المسافرين لنهب اللصوص واعتداء الجند[6] واشتد خوف الناس بمصر سنة ٤٦١ هـ /٦٨ ـ ١٠٦٩ م وكثر الخطف والقتل في الطرقات ليلاً ونهاراً ، فأصبحت الطرقات غير آمنة إلا بالخفارة الكبيرة ، وصار مجرد السير مغامرة غير مأمونة العواقب[7] .

وأدت الحروب بين الأتراك وعبيد الشراء التي كانت تستمر ليلاً ونهاراً ، إلى امتناع الناس عن الحركة ، وعدم زراعة الأرض ، حتى إن النيل لمّا وفىّ في عام ٤٦٢ هـ /٦٩ ـ ١٠٧٠ م لم يقدر الناس على الزرع فتفاقم البلاء بالناس واشتد جوعهم[8] .

وقد أفضى اضطراب الأمن إلى تحول طريق الحج من مصر إلى الأراضي الحجازية من الطريق البري إلى الطريق البحري ، بعد أن كان الطريق البري هو الأكثر استعمالاً حتى زيارة ناصر خسرو لمصر[9] ، فيقرّر المقريزي أنه منذ كانت الشدة العظمى ، انقطع الحج في البر ، وصار الناس لا يتوجهون إلى مكّة إلا من صحراء عيذاب ، فيركبون النيل من ساحل مدينة مصر الفسطاط إلى قوص ثم يركبون الإبل من قوص ويعبرون الصحراء إلى ميناء عيذاب ومنه بالمراكب إلى جدّة

---

(١) ستانلي لين بول : سيرة القاهرة ـ ص١٣٧ .
(٢) المسبحي : المصدر السابق ـ ج٤٠ ص٨٩، المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٧٠ .
(٣) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٤ .
(٤) د. عبد المنعم ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٣٧٦ ـ٣٧٧ .
(٥) المقريزي : الخطط ـ ج١ص٣٣٧ .
(٦) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٩٥-٩٦ .
(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٧٨ ـ٢٧٩ .
(٨) المصدر نفسه ـ ج٢ ص٣٠٣ .
(٩) ناصر خسرو : سفرنامة ـ ص٤٥ .

وكـان ذلك طـريق عودتهم أيضـاً[1] . ويرجـع ذلك التحـول أيضاً إلى خـراب الدلتـا زمن الشـدة العظمى[2] .

وصاحب تحول طريق الحج تحولاً في طرق التجارة التي تركزت في نفس الطريق، سواء تجارة الهند أو اليمن أو الحبشة . وتبع ذلك أزدهار ميناء عيذاب واستمر استعماله بسبب حوادث الحروب الصليبية التي أدت إلى تحول تجارة مصر من موانيء الشمال إلى عيـذاب[3] ، فضلاً عن اشتـداد النزاع بين الفاطميين والسلاجقة في بغداد[4] .

واستتبع استعمال هذا الطريق ازدهار مدينة قوص فأصبحت أهم أسواق مصر، وكان أهلها تجاراً على قدر واسع من الثراء[5] . ولعل ذلك كان مصدره قوة حاكم قوص الذي حاز منصب الوزارة في حالات عديدة في أواخر العصر الفاطمي .

وقد استمر استعمال هذا الطريق منذ أيام الشدة المستنصرية حتى عهد السلطان الظاهر ـ ركن الدين بيبرس ـ الذي أمر بخروج قافلة الحج من البر سنة ٦٦٦ هـ /١٢٦٨ م ، فقل استخدام هذا الطريق وتلاشى أمر قوص بعد ذلك[6] .

وعندما تولى بدر الأمور في مصر ، بدأ جهوده الحثيثة والناجحة لإقرار الوضع الأمني بالبلاد ، وتوطيد سلطانه ، فبدأ في عام ٤٦٧ هـ /١٠٧٤ م ، بقتل جمـاعة من أمـاثل المصـريين وحكامهم ووزرائهم[7] . وأخذ في القبض على الأتراك وتتبعهم حتى لم يدع منهم أحداً يشـار إليه ، والتقط

---

(١) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٢٠٢ .
وقد كان هناك طريق يمر من أسوان إلى القاهرة حيث يوجد مرتفع من الأرض مواز للنيل ، وكانت الخزينة العامة تدفع سنوياً مبلغ عشرة آلاف دينار لتنفيذ الترميمات التي يتطلبها هذا الطريق ـ ص١٣ .
جاستون فيت : المواصلات في مصر في العصور الوسطى مترجمة عن:
L'Egypte Contemporain (annèe 1933 . PP . 24 - 264
ترجمة محمد وهبي .

(٢) د. عطية القوص : تجارة مصـر في البحر الأحمـر منذ فجـر الإسلام حتى سقـوط الخلافـة العباسيـة ٦٥٦هـ . رسالـة دكتوراه مخطوطة بإشراف د . أحمد دراج كلية الآداب ـ جامعة القاهرة١٩٧٣ ـ ص١١٨ .

(٣) المرجع نفسه ـ ص١٠٨ ، فيت : المواصلات في مصر ـ ص٢٠ .

(٤) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص٩٠ .

(٥) د. عطية القوص : المرجع السابق ـ ص١١٩ ، ويبدو أن قوص حلّت مكان قفط التي كانت قبل ذلك مدينة إقليم الصعيد وبدأ خرابها من بعد عام٤٠٠ هـ/١٠٠٩ ـ١٠١٠م، المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٢٣٢ .

(٦) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٢٨٩ ، علي بن حسين السليمان : العلاقات الحجازية المصـرية زمن سـلاطين المماليك ـ دار حواء ـ القاهرة١٩٧٣ ـ ص٦١ ـ٦٣ . وعن حالة قوص وتطورها حتى القرن التاسع عشر. انظر :
د. سعاد ماهـر : محافـظات الجمهوريـة العربيـة المتحدة وآثـارها البـاقية في العصـر الإسلامي ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة١٩٦٦ ـ ص٢٦ ـ٢٧ .

(٧) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص٢٣ .

المفسدين فلم يبق على أحد منهم وتتبعهم في القاهرة ومصر حتى أتى على جميعهم القتل [١] .

واستمرت حملة أمير الجيوش على جند مصر وغيرهم مما يومى إليه بالفساد خلال العام التالي [٢] .

ويتضح من السجلات المستنصرية ، أن السلطة المركزية قد ضعفت قبضتها على كثير من أجزاء البلاد التي تغلب عليها المتمردون من الحاضرة والبادية ، فقد كانت الإسكندرية والبحيرة والصعيدان الأعلى والأدنى خارجة عن ملكة الدولة [٣] .

وفي أثناء المجاعة التي وقعت عام ٥٣٧ ـ ٥٣٨ هـ /١١٤٢ ـ ١١٤٤ م خرج محمد بن رافع اللواتي بالبحيرة في طائفة كبيرة من العربان ، فسار إليهم طلائع بن رزيك والي البحيرة وكسرهم وقتل أميرهم محمد بن رافع [٤] .

أثر المجاعات على السياسة الخارجية وحدود الخلافة :

لم يقتصر تأثير المجاعات على الأحوال الداخلية للخلافة الفاطمية ، فقد تأثرت سياستها الخارجية أيضاً بهذه الأحداث وخاصة فيما يتعلق بحدود الخلافة الواسعة . فانهيار الحياة الاقتصادية واضطراب الأمن وضعف السلطة المركزية كان يعني في المحصلة النهائية ضعف الدولة في الدفاع بجدية عن البلاد المنضوية تحت لوائها ، مما دفع بأعداء الدولة والطامعين في الحكم إلى إعلان الاستقلال عن الخلافة وإسقاط الدعوة الفاطمية وإقامة الدعوة العباسية في بلادهم ، بل ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد التطلع إلى إزالة الخلافة في عقر دارها بالقاهرة ، ويكفي بداية الإشارة إلى أن الخلافة الفاطمية في بداية عنفوانها نجحت في وقف المد البيزنطي في بلاد الشام وأجبرت بيزنطه على توقيع معاهدة مع الحاكم بأمر الله عام ٣٩٢ ـ ٣٩٣ (١٠٠١ م) ترسخ بمقتضاها النفوذ الفاطمي في بلاد الشام [٥] . إلّا أنه على أثر معاناة البلاد في خلافة الحاكم من سلسلة مجاعات متلاحقة ، وفي أثناء المجاعة التي حدثت عام ٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م تحرك أبو ركوة من الغرب قاصداً الاستيلاء على مصر وإعلان نفسه خليفة للمسلمين بها مستغلاً ضعف البلاد وارتباكها ، إلّا أن الأمر انتهى بهزيمته وفراره إلى النوبة التي سلمه واليها إلى الحاكم ليقتله بعد أن شهر به [٦] . وخلال مجاعة ٤٠٢ ـ ٤٠٣ هـ /١٠١١ ـ ١٠١٣ م تمرد العرب في الشام على سلطة الخلافة وخاصة بنو

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣١٢.

(٢) المصدر نفسه ـ ج٢ ص٣١٤.

(٣) د. ماجد : السجلات المستنصرية ـ ص١٨٥ .

(٤) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٨٦.

(٥) حسن حبشي : الحرب الصليبية الأولى ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٩٤٧ـ ص٢٤ ـ٢٦ .

(٦) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص ٦٤ ـ ٦٥. أعلن أبو ركوة نفسه خليفة للمسلمين وتسمّى بالثائر بأمر الله . انظر : د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص ٢٣٣ .

الجراح الذين استمرت ثورتهم مدة سنتين ونصف من ٤٠٢ هـ /١٠١١ م إلى ٤٠٤ هـ /١٠١٣ م دون أن يرسل الحاكم نحوهم جيشاً[١] ، ولعلّ ذلك كان بسبب المجاعة واضطراب البلاد . إلاّ أن تمرد بني الجراح بلغ حداً لا يمكن السكوت عليه ، فقد أغراهم ضعف الدولة عن حربهم بإقامة الدعوة لخليفة آخر ، وكان ذلك الخليفة هو أبو الفتوح الحسن بن جعفر الحسن والي مكة الذي استجاب لدعوة عرب الشام ، فأعلن نفسه خليفة باسم الراشد بالله ، وأقيمت له الخطبة في كثير من بلاد الشام[٢] ، مما اضطر الحاكم إلى دفع الأموال لبني الجراح حتى انحازوا إليه ، فلم يجد أبو الفتوح بداً من العودة إلى مكة وإعادة الخطبة والسكة للحاكم منذ ٤٠٣ هـ /١٠١٢ م[٣] .

وبعد انتهاء المجاعة جرد الحاكم في سنة ٤٠٤ هـ /١٠١٣ م حملة ناجحة بقيادة علي بن جعفر بن فلاح هزمت العرب في الرملة واستولت على أموالهم وذخائرهم ثم دخلت دمشق بعد ذلك[٤] .

أما في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله ، فقد إرتبطت مجاعة سنة ٤١٤ - ٤١٥ هـ بحركات تمرد واسعة النطاق بدمشق .

وبدأ ذلك التمرد بخروج حسان بن جراح الطائي على منتخب الدولة أنوشتكين الدزيري ونجح حسان في هزيمته ومحاصرته في الرملة ونهب طبرية[٥] .

وأغرى نجاح حسان هذا وانشغال الخلافة الفاطمية بالمجاعة بقية عرب الشام بالتحالف مع حسان لاقتسام أملاك (الرجل المريض) الخلافة ، فتكاتف سنان بن عليان بن البنا ، وصالح بن مرداس مع حسان وتكالبوا على الدزيري ، الذي طلب نجدة الخلافة ولو بألف فارس وألف راجل ، ورغم أن الدولة نجحت في تجريد هذا العدد ، إلاّ أنه لم يخرج من التجريدة إلاّ طائفة يسيرة مضت إلى العريش ، وبطل أمر من تجرد بعد ذلك بسبب حالة الفوضى التي كانت البلاد تعيشها ، وربما لقلة النفقة أيضاً والتي بلغت لكل فارس أربعين ديناراً[٦] .

فلما أيقن العرب بضعف الخلافة عن نجدة الدزيري ، استولى حسان على الرملة وأحرقها ،

---

(١) د. عبد المنعم ماجد : ظهور خلافة الفاطميين - ص١٤٣ .

(٢) الذهبي (شمس الدين) : تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير وطبقات الإعلام ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم٤٢ ، تاريخ - مجلد٦ - ص١٢١ -١٢٢ .

(٣) د. جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي في جزيرة العرب - دار الفكر العربي - القاهرة١٩٥٠ - ص١٧ -١٩ . ويذكر ابن خلكان أنهم لقّبوه بالرشيد - وفيات الأعيان - ج١ ص٤٣٠ -٤٣١ .

(٤) د. جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي في بلاد الشام والعراق - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٥٩ - ط٢ - ص٤٥ -٤٦ .

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص١٥١ -١٥٢ . وكان الدزيري قد تقلد ولاية بتسارية في فلسطين عام٤١٤ هـ - المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٥٤ .

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص١٥٢ ، ابن خلكان : وفيّات الأعيان - ج٢ ص١٨٠ ، العماد الحنبلي : شذرات الذهب - ج٣ ص٢١٥ .

واستولى صالح على حلب سنة ٤١٧ هـ وبعلبك وحاصر دمشق ، واتفق صالح بن مرداس وصمصام الدولة سنان وحسان على أن يكونوا يداً واحدة على صاحب مصر وقسموا البلاد بينهم ، فصار لحسان الرملة إلى باب مصر ، ولمحمود أخيه طبرية وما يتصل بها من الساحل، ولسنان دمشق وسوارها، ولصالح ما بقي من الشام إلى عانة [١] .

ولا شك أن تفكك أملاك الدولة في الشام يعود إلى حد بعيد إلى عجز الخلافة عن تجريد العساكر إلى الشام، فإبَّان مجاعة ٤١٤/٤١٥هـ وفي ذي الحجة ٤١٥ هـ / ١٠٢٥م، خرج رجال الدولة إلى المضرب بالمصلّى، وحضر الكتاميون وطلب منهم مائة فارس لينفق فيهم ويسيروا مع العسكر، فذكر شيوخهم أن ليس لهم دواب وأن أي شيء أنفق فيهم ضاع وسألوا أن يحملوا إن تتوفر لهم الخيل وتزاح عللهم بما ينفق فيهم ، ويبدو أن هذه المطالب كانت فوق قدرة الدولة المنهكة ، فنزعت الخيمة ولم يتم التجريد [٢] .

وكان الكتاميون قد ذكروا بحضرة الخليفة الظاهر أنهم وطوائف الجند لديهم المقدرة على هزيمة ابن الجراح لولا أنهم هلكوا فقراً وجوعاً ، وليس لواحد منهم مال يرجع إليه ، ففشلت لذلك محاولة تجريد سابقة في شعبان ٤١٥ هـ[٣] وإزاء ذلك العجز المتزايد اضطرت الدولة إلى إقرار الوضع على ما عليه بالشام ، والإعتراف بشرعية استيلاء حسان على الرملة ، وأعطي بعد ذلك إقطاع نابلس بناء على طلبه[٤] .

وكان ذلك الإجراء بمثابة اعتراف بعجز الدولة عن دفع المتمردين ، الذين ظنوا أن الطريق مفتوح إلى القاهرة ، فأنفذ حسان بن الجرّاح سرية فيها ألفا فارس إلى الفرما ففر أهلها منها إلى تنيس ثم القاهرة[٥] .

ولأجل انشغال الخلافة أرسل حسان إلى بني قرّة بالبحيرة يدعوهم إلى نصرته ويعدهم بغنائم كثيرة ، وأجابه بنو قرة بالموافقة ، ثم قبض على رسول حسان وأخذت منه الكتب وحبس [٦] .

إلّا أن بني قرة المقيمين ببرقة ، وقد أمعنوا في الإستهانة بسطوة الخلافة أقاموا إنساناً دعوه بأمير المؤمنين ببرقة وحملوا على رأسه المظلة[٧] إشارة إلى خلافته وهو ما لم يسع إليه العرب في

---

(١) اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٥٣ ـ ١٥٧ . ذكر Lewis أن صالح بن مرداس استولى على حلب عام ٤١٤ هـ والأصح أنه استولى عليها عام ٤١٧هـ. انظر : Lewis (B) Op . Cit. P. 194.

(٢) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ـ ص ٨٦.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٥٥ ـ ١٦١ .

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص ٣ ـ ١٥٤ ـ ١٥٧ .

(٥) المسبحي : المصدر السابق ـ ج٤٠ ص٧٦، المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٤.

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ج٢ ص ١٦٢ .

(٧) المصدر السابق ـ ج٢ ص١٥٧.

الشام ، فقد كان مطلبهم هو الاستيلاء على البلاد وخراجها وإنفاقه في رجالهم مع اعترافهم بالسيطرة الإسمية للخليفة الفاطمي وحقوقه في الخطبة والسكة[(١)] .

ولم تستطع الدولة الفاطمية أن تعيد بسط نفوذها على الشام إلّا عام ٤٢٠ هـ /١٠٢١ م ، عندما نجح الدزيري في قتل صالح بن مرداس في ربيع الآخر وهزيمة حسان في الأقحوانة ، واسترداد أملاك الخلافة ما عدا حلب التي استعيدت عام ٤٢٦ هـ /١٠٣٥ م بعد قتل شبل الدولة ثمال بن صالح[(٢)] .

وقد استغل ملك الروم باسيلوس الثاني (باسيل) Basilios Bultgaroctonos . فرصة انشغال الظاهر بحوادث الشام عام ٤١٥ هـ ، فأغار على أملاك الخلافة الفاطمية في جزيرة صقلية واستولى على قلورية (كالبريا)[(٣)] .

وأثناء هذه المجاعة أيضاً اضطربت علاقة مصر بالأراضي الحجازية ، التي كانت ترتبط بمصر برباط اقتصادي سياسي ، قوامه حصول الحجاز على المواد الغذائية مقابل إقامة الدعوة الفاطمية بالأراضي المقدسة وكانت هذه الميرة ضماناً لعدم قيام العرب بالنهب والسلب في موسم الحج . ومن ناحية أخرى كان للحجاز أهمية خاصة عند الفاطميين حيث تعد سيطرتهم عليه دليلاً حاسماً على تزعمهم للعالم الإسلامي[(٤)] .

ففي عام ٤١٤ هـ /١٠٢٣ م تأخرت ميرة الحجاز ، فجاء إلى مصر وفد منه في العام التالي ، وطلبوا النفقة وهددوا بنقل الدعوة بمكة والمدينة للعباسيين ، ومع ذلك لم يستطع الخليفة أن ينفق فيهم ، وتصدق عليهم جمال الدولة مظفر الصقلبي صاحب المظلة بألف دينار من ماله ، ففرقوها خمسمائة نفس لكل واحد دينارين ، ولم يجد وفد الحجاز مسؤولاً في الدولة ليجيب مطالبهم[(٥)] .

وأثناء المجاعة التي وقعت بمصر عام ٤٤٧ ـ ٤٤٨ هـ /١٠٥٥ ـ ١٠٥٦ م حدثت بعض القلاقل في الشام . ففي سنة ٤٤٧ هـ ، تجمع كثير من التركمان بحلب وغيرها فأفسدوا في أعمال الشام . وكانت خطبة الفاطميين قد قطعت أثناء ذلك ، وخطب للعباسيين في حلب على الأقل ، إذ يذكر ابن ميسر أن الفاطميين استعادوا سيطرتهم على حلب في يوم الخميس لثلاث بقين من ذي القعدة ، وخطب فيها للمستنصر بعد ما كانت الخطبة للقائم العباسي وذلك بعد حروب كثيرة[(٦)] .

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٦٠ .

(٢) ابن القلانسي : ذيل دمشق ـ ص٧٣ ـ٧٤، ابن العماد : شذرات الذهب ـ ج٣ ص٢١٥ .

(٣) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٢٨٢ .

(٤) علي بن حسين السليمان : العلاقات الحجازية المصرية ـ ص٨ .

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٦٣ ـ١٦٤ .

(٦) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٧ ـ٨ .

كما نجد تميم بن المعز بن باديس والي أفريقية يقطع خطبة الفاطميين ويخضع للمرابطين الذين ظهرت دولتهم في جنوب بلاد المغرب مما يجاوز الصحراء ، في عام ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م أو ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م وإن أعاد بعد ذلك الخطبة للفاطميين[١] .

ومنذ مجاعة ٤٤٧ هـ ساءت العلاقات السياسية بين الدولة البيزنطية ومصر بسبب رفض ابنة قسطنطين التاسع ، تيودورا إرسال الغلال إلى مصر بعد وفاة والدها الذي تعهد بإرسالها ، وفضل البيزنطيون صداقة السلاجقة الأقوياء ، على صداقة الفاطميين الضعفاء ، فخطب للخليفة العباسي في جامع القسطنطنية وأسقطت خطبة المستنصر بالله[٢] .

أما الشدة المستنصرية التي كانت من عوامل انهيار الخلافة الفاطمية[٣] فقد أثرت تأثيراً عميقاً على السياسة الخارجية للدولة الفاطمية فتقلصت ممتلكاتها وخاصة في الشام وأفريقيا وبلاد الحجاز ، وإذا كانت القوة هي صبغة السياسة الحربية للفاطميين حتى النصف الأول من خلافة المستنصر بالله ، فإن سياسة الدولة الحربية أصبحت بعد ذلك مبنية فقط على الدفاع عن كيان الدولة[٤] . وقد أدّى الضعف الذي شاب قوى البلاد المادية والحربية أثناء الشدة إلى ضعف سيطرة المصريين على بلاد الشام ، وإهمال الجيش والأسطول وسهل ذلك مهمة الصليبيين في الاستيلاء على بعض بلاد الشام في الحملة الصليبية الأولى[٥] .

وقد أفضى انشغال الحاكم في مصر منذ الشدة بسوء الأوضاع الداخلية بسبب الأزمات الاقتصادية والأوبئة والصراعات الداخلية إلى ضعف المقاومة للغزو الصليبي ، والعجز عن إخراج الصليبيين من المواقع التي احتلوها[٦] . ونجم عن ذلك أيضاً ذهاب ما تبقى من سوريا بعيداً عن أيدي الصليبيين إلى الأسر المحلية الحاكمة ، والسلاجقة ، وحتى بلاد الحجاز التي كانت ذات أهمية روحية خاصة رفضت أن تشارك مصر في المجاعة وتحولت نحو بغداد[٧] .

كانت الشام أكثر أملاك الخلافة تأثراً بحالة الضعف التي اتسمت بها سياسة الفاطميين الحربية أثناء الشدة المستنصرية وبعدها، إذعجزت الدولة عن التصدي لأطماع الأسر المحلية من العرب أو الأتراك في السيطرة على أملاكها ، هذا فضلاً عن ضعفها عن الوقوف بوجه الدولة

---

(١) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٢٧١ .

(٢) محمد عبد الله عنان : مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية ـ القاهرة١٩٦٩ـ ط٢ ص١٣٣ ، وقد خلط بين مجاعة ٤٤٧ هـ والشدة .

(٣) نبيلة محمد أحمد صبرة : الخدمات الطبية في مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى الفتح العثماني ـ مخطوط رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب ـ كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية ١٩٨٢ ـ ص١٤١ .

(٤) د. عبد المنعم ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص١٢٤ .

(٥) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٩٧.

(٦) د. سعيد عبد الفتاح عاشور : شخصية الدولة الفاطمية ـ ص١٨ .

(٧) Lewis (B) The Camb . Vol I P . 188

السلجوقية الفتية ، التي امتدت أيدي عسكرها إلى معظم بلاد الشام وملكتها، فخرجت عن أيدي المصريين ولم تعد إليهم[١] ، ولم يمتلك المستنصر بعد إنتهاء الشدة سوى التمني لوزيره بدر الجمالي أن يتمكن من إستعادة الأعمال الشامية (فيشفى صدره بما وقع على ولده وحريمه ، من جهة الغزاة الملاعين الذين امتلكوها وحصلوا في قبضتهم)[٢] .

بدأ خروج معظم الشام عن الخلافة ، مع بداية الشدة عام ٤٥٧ هـ /١٠٦٥ م ، ففي رمضان من هذه السنة تمكن محمود بن شبل الدولة بن صالح بن مرداس ومعه الأمير ابن خان التركي ، من دخول حلب ، بعد أن فشل في أخذها من قبل عام ٤٥٢ هـ /١٠٦٠ م ، وسنة ٤٥٤ هـ /١٠٦٢ م[٣] . إلا أن محموداً لم يسقط الدعوة الفاطمية عند دخوله المدينة ، بسبب تخوفه من احتمال ثورة أهلها ، ولكنه أسقطها عام ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ م عندما طلب منه ألب أرسلان السلجوقي أن يدعو للعباسيين[٤] . ولم يكتف ألب أرسلان بذلك فسار إلى حلب في ٤٦٣ هـ /١٠٧١ م وحاصرها فخرج له محمود بن صالح فقلده ولاية حلب من قبله[٥] ليؤكد بذلك خروج حلب نهائياً عن الدولة الفاطمية. خرجت صور من الخلافة سنة ٤٦٢ هـ عندما أعلن قاضيها عين الدولة أبي الحسن علي بن علي بن عياض بن أحمد بن أبي عقيل خروجه عن طاعة الفاطميين ، ولم يتمكن بدر الجمالي من أخذ صور[٦] ، وكان وقتها والياً على عكا ، وذلك بسبب إستنجاد القاضي بالأمير قرلو مقدم الأتراك المقيمين بدمشق ، فحاصر الأخير صيدا وهي من أعمال بدر الجمالي فاضطر إلى فك الحصار عنها ، ثم عاد بدر فحاصر صور سنة كامله ولم يتمكن أيضاً من القضاء على تمرد قاضيها ،[٧] ولم يتمكن الفاطميون من استرداد صور إلا سنة ٤٨٢ هـ /١٠٨٩ م[٨] .

أما فلسطين فقد بدأ أتسز بن أوق مقدم الأتراك الغزو بالشام للاستيلاء على أعمالها منذ عام ٤٦٣ هـ /١٠٧١ م ، واستولى أولاً على الرملة وبيت المقدس[٩] ولمّا حلّ عام ٤٦٥

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٢ .

(٢) د. ماجد : السجلات المستنصرية ـ ص١٨٥ . سجل بتاريخ المحرم نفسه٤٦٧هـ.

(٣) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٩٠ ـ٩٣.

(٤) د. محمد جمال الدين سرور : نفوذ الفاطميين في بلاد الشام ـ ص٦٠، ويحدد ابن القلانسي يوم ١٩ شوال تاريخاً لإسقاط دعوة المستنصر في حلب سنة ٤٦٢هـ ـ ذيل تاريخ دمشق ـ ص٩٨، مخالفاً بذلك ما ذكره الذهبي من أن إسقاط دعوة الفاطميين في حلب كان عام ٤٦٣ هـ ـ الذهبي : تاريخ الإسلام ـ مجلد١٦ ـ ص٢١٥ .

(٥) د. محمد جمال الدين سرور : المرجع السابق ـ ص٦٠ .

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٣ ـ ذكر ابن ميسر أنها صفد وليست صور ـ ج٢ ص٢٠ .

(٧) ابن القلانسي : المصدر السابق ـ ص٩٨ .

(٨) د. سعيد عاشور : شخصية الدولة الفاطمية ـ ص١٧ . مجهول : إنسان العيون ـ ص٤٢١ .

(٩) ابن القلانسي : المصدر السابق ـ ص٩٨ ـ٩٩، ويذكر المقريزي (اتعاظ ـ ج٢ ص٣١٨) أن بيت المقدس سقط في يد اتسز

هـ /١٠٧٣ م كان قد استولى على سائر فلسطين عدا أرسوف [١] . وقطعت بذلك خطبة المستنصر بالله من أحد الأماكن المقدسة على يد أتسز التركماني قائد السلطان ملكشاه [٢] .

ونهج قاضي طرابلس نهج قاضي صور ، فقد أعلن الحسن بن عمار طرابلس إمارة مستقلة عن الفاطميين عام ٤٦٤ هـ /١٠٧١ م ، وظلت هذه الإمارة قائمة حتى استولى الصليبيون على طرابلس عام ٥٠٣ هـ /١١٠٩ م [٣] .

وبدأت دمشق قصة خروجها عن الخلافة أثناء الشدة منذ سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م ، عندما شغب أهلها على العسكر الفاطمي ، ووالي مصر وقتها أمير الجيوش بدر الجمالي الذي اضطر إلى الخروج من المدينة بعد أن أحرق قصر الوالي ونقضت أخشابه [٤] .

ولم يكن مصير خلفه الأمير قطب الدولة بارز طغان بأفضل حالاً ، فقد أرسلته الخلافة ليتولى دمشق عوضاً عن بدر الجمالي ومعه الشريف أبو طاهر حيدرة بن مختص الدولة أبي الحسين في شعبان ٤٦٠ هـ ، فنزل في دار العقيقي بعد حريق القصر ، وخرج هو والشريف من دمشق في ربيع الأول ٤٦١ هـ /١٠٦٨ م [٥] . فاغتنم الفرصة الأمير حصن الدولة معلي بن حيدرة الكتامي ، فاستولى على دمشق عنوة بالسيف وبدون تقليد في ٨ شوال ٤٦١ هـ ، وزعم أن التلقيد وافاه بعد ذلك ، وأساء السيرة في الناس [٦] . وقد أدى انتشار ظلمه إلى خراب دمشق وأعمالها ، حتى اضطر أهلها إلى الهجرة عنها ، فخربت الغوطة ، وخلت الأماكن من السكان ووقع الإختلاف بين الوالي والعسكر ، فاضطر إلى الفرار لبانياس ووصلها في ٢٢ ذي القعدة ٤٦٧ هـ /١٠٧٥ م [٧] . وكان أتسز بن أوق قد بدأ محاصرة دمشق منذ سنة ٤٦٥ هـ /٧٢ـ١٠٧٣ م ، بعد استيلائه على الرملة وبيت المقدس ، فحاصرها ثلاث سنوات ، أحرق خلالها زروعها فارتفعت الأسعار وجلا أكثر أهلها عنها وفرّ واليها عام ٤٦٧ هـ /١٠٧٥ م ، فعاد أتسز لمحاصرتها حتى فقد الناس الطعام بها وأكلوا

سنة ٤٦٩هـ/١٠٧٦م، عند انهزامه من مصر ، وإن كان ابن الجوزي يذكر أن استيلاء السلاجقة على بيت المقدس كان في شوال ٤٦٥ هـ ـ المنتظم ـ ج٨ ص٢٨٤ .

(١) د. سعيد عاشور : المرجع السابق ـ ص١٨ .

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣١٠، د. جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي في بلاد الشام ـ ص٦٠.

(٣) د. سعيد عبد الفتاح عاشور : شخصية الدولة الفاطمية ـ ص١٧ .

(٤) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٩٣، ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص١٨ .

(٥) ابن القلانسي : المصدر السابق ـ ص٩٤، وفي نفس السنة قتل أمير الجيوش الشريف حيدرة وسلخ جلده ـ ابن ميسر ـ ج٢ ص١٩ .

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٩٦ ، ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص١٩ ، وفي أثناء هذه الأحداث التي عصفت بدمشق احترق جامع دمشق (المسجد الأموي) وزال ما كان فيه من الأعمال النفيسة ، وسبب ذلك اندلاع النيران في دار مجاورة له أثناء حرب جرت بين المغاربة والمشارقة ، وامتدت إلى المسجد ـ العماد الحنبلي شذرات الذهب ـ ج٣ ص٣٠٨ ـ٣٠٩، ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ـ ص٣٢٢.

(٧) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٩٥ ـ٩٦ .

الميتة واضطر الأمير زين الدولة انتصار بن يحيى مقدم المصامدة في المدينة إلى تسليمها بالأمان إلى أتسز عام ٤٦٨ هـ / ١٠٧٦ م [١] ، فأصبحت دمشق تحت سيادة السلاجقة وقطعت خطبة المستنصر ، وخطب للمقتدي بالله العباسي ولم تعد خطبة الفاطميين إليها بعد ذلك [٢] إلا لفترات قليلة . ولم يكتف أتسز بالاستيلاء على أملاك الدولة بالشام ، بل طمع في أخذ مصر ذاتها ، فجهز جيوشه وتحرك نحو مصر بعد أن أغراه بذلك ابن يلدكوز الذي فرّ من بدر الجمالي[٣] ودخل أتسز مصر وأساء السيرة فيها حتى إستغاث أهل الفرما وصمموا على قتال أتسز مع جند الخليفة التي قلّ عددها بسبب المجاعات والفتن[٤] . ونجح بدر الجمالي في هزيمة أتسز وقتل أخاه ، فعاد أتسز منهزماً إلى دمشق سنة ٤٦٩ هـ /١٠٧٧ م [٥] .

ولم تفلح محاولات الخلافة المتكررة في استرداد دمشق ، ففشل نصر الدولة الجيوشي في استردادها بعد أن حاصرها عام ٤٧١ هـ /١٠٧٨ م ، رغم أنه استولى على أعمالها وأعمال فلسطين ، وذلك لاستنجاد أتسز بتاج الدولة تتش الذي تسلم دمشق منه ، مما أضطر نصر الدولة إلى الإنسحاب ناحية الساحل ، وفشلت أيضاً محاولة العسكر المصري استرداد دمشق بالتحالف مع مسلم بن قريش وجماعة من بني كلاب وعرب قيس [٦] .

وحتى ولاية عكا التي كانت بحوزة بدر الجمالي ، استولى عليها شكل أحد الأتراك بعد رحيل بدر عنها إلى مصر ، وفيها أولاد أمير الجيوش ، فقتل والي عكا واستولى بعد ذلك على طبرية أيضاً [٧] .

ولا شك أن طبيعة الروابط السياسية الاقتصادية مع الأراضي الحجازية[٨] كانت وراء تأثر ولاء مكة والمدينة للفاطميين ، الذي يتمثل في الخطبة للخليفة الفاطمي في الحرمين ، بأحداث الشدة العظمى .

وقد بدأ الاضطراب يسود علاقة الأراضي المقدسة بالخلافة منذ انقطاع ما ترسله مصر من معونة وأغذية مع بداية الشدة سنة ٤٥٧ هـ /١٠٦٥ م ، ففي عام ٤٥٨ هـ /١٠٦٦ م قطع محمد بن جعفر بن أبي هاشم أمير مكة خطبة المستنصر ، إلا أنه أعادها بعد قليل طمعاً في عودة ميرة

---

(١) ابن القلانسي : الذيل - ص٩٨ -٩٩، وبلغ سعر غوارة القمح أثناء الحصار عشرين ديناراً. ابن العبري : مختصر - ص٣٣٤ .
(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة - ج٥ ص١٠١ -١٠٢، د. جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي في بلاد الشام - ص١٢٥ .
(٣) د. جمال الدين سرور : المرجع السابق - ص٦١ -٨٢.
(٤) ابن الأثير : الكامل في التاريخ - ج٨ ص١٢٧ .
(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٣١٧، وإن كان ابن الأثير يذكر أن أتسز انصرف مهزوماً بدون قتال - الكامل - ج٨ ص١٢٣ .
(٦) ابن القلانسي : المصدر السابق - ص١١٢، ١١٤ -١١٥ .
(٧) ابن ميسر : ج٢ ص٢٣ .
(٨) عن أهمية هذه الصلات لمصر من الناحية التجارية والسياسية . انظر : د. عطية القوصي : تجارة مصر ص ٩٦ .

مصر .[1] ولعل وجود علي الصليحي في اليمن كان رادعاً له ، فما أن توفي عام ٤٥٩ هـ/١٠٦٧ م[2] حتى استولى أمير مكّة على الأموال التي كان قد تركها الصليحي للإنفاق على الحرم منها في عام ٤٦٠ هـ /١٠٦٨ م[3] ، وأخذ أيضاً قناديل الكعبة وستورها وصفائح الباب والميزاب وسبكها وضرب منها الدنانير والدراهم وصادر أهل مكة فهربوا ، وكذا فعل أمير المدينة مهنا الذي قطع أيضاً الخطبة للمستنصر فانقطعت بذلك الدعوة الفاطمية من الحجاز[4] . ويذكر الذهبي «أن تمرد الحجاز يعود إلى زلّة المصريين بالقحط المفرط وانشغالهم بأنفسهم حتى أكل بعضهم بعضاً»[5] .

ولمّا لم يجد أمير مكة من يردعه ، فضلاً عن توقف ما يرسل من مصر من نفقات الحج التي كانت قد زادت في وزارة اليازوري من مائة ألف دينار إلى مائتي ألف دينار ، فقطع خطبة الفاطميين من مكّة سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ م والتي يبدو أنها كانت قد أعيدت ، وصارت الخطبة للقائم العباسي وعضد الدولة ألب أرسلان في مكة والمدينة[6] ونال أمير مكة مقابل ذلك ثلاثين ألف دينار وصاحب المدينة عشرين ألف دينار من السلاجقة [7] .

ويبدو أن أمير مكة كان يطمع في أن يصل ثمن خطبة العباسيين إلى ما كانت تدفعه الخلافة الفاطمية ، فاكتفى بالخطبة للعباسيين في موسم الحج فقط ، وكتب المستنصر يعتذر إليه ، إلا أن ألب أرسلان عاد فأرسل أموالاً كثيرة له في سنة ٤٦٣ هـ /١٠٧١ م فخطب أمير مكة بنفسه للعباسيين[8] . واستمرت الخطبة لهم في عام ٤٦٤ هـ /١٠٧٢ م أيضاً[9] ويظهر أن ذلك استمر حتى مقدم بدر الجمالي ، الذي كانت أول أعماله النظر في أمر الحرمين المحروسين وإعادتهما إلى ملكة الدولة بعد أن علت فروق منابرهما الأقدام الرجسة من الفئة الأموية والعباسية[10] . فأرسل في سنة ٤٦٧ هـ /١٠٧٤ م رسالة باسم المستنصر بالله إلى صاحب مكة وهدية جليلة ، طالباً منه إعادة الخطبة المستنصرية لمكة، فقطعت خطبة الخليفة العباسي التي دامت بمكة أربع سنين وخمسة

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى -ج٤ ص٢٧٠ .
(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا -ج٢ ص٢٧٤ .
(٣) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين - ص٢٢٦ -٢٢٧ .
(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة -ج٥ ص١٩ -٢٠ ، ابن الجوزي : المنتظم -ج٨ ص٢٥٩ .
(٥) الذهبي : تاريخ الإسلام - مجلد١٦ - ص٢١٤ .
(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٣٠٣ -٣٠٤ ، ولم يلتفت المستنصر لقطع خطبته في الحرمين لشغله بنفسه ورعيته من عظم الغلاء والخراب الذي عمّ مصر ، أبو المحاسن : النجوم -ج٥ ص٢٠ .
(٧) أبو المحاسن : المصدر السابق -ج٥ ص٢٠ ، د. جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي في جزيرة العرب - ص٢٠ -٢١ .
(٨) القلقشندي : صبح الأعشى -ج٤ ص٢٧٠ .
(٩) د. جمال الدين سرور : المرجع السابق - ص١٢٥ .
(١٠) د. ماجد : السجلات - ص١٩٢ -١٩٣ - سجل بتاريخ ٢٧ شعبان سنة ٤٦٨ هـ.

أشهر [١] . وبرغم الأموال الطائلة التي أنفقت لأجل إعادة الخطبة إلى الأراضي المقدسة [٢] ، فإن الخطبة سرعان ما أعيدت للمقتدي العباسي في ذي الحجة سنة ٤٦٨ هـ [٣] .

ويعلل ابن الجوزي سبب هذا التحول السريع إلى أن حاكم مكة بعث إلى مصر رجلين ليتعرفا على مدى قوة خليفة مصر ، وإن كان يرجى من وراء الخطبة له صالحاً ، فعادا إليه فقالا : ما بقي ثمّ شيء يرجى عنده بعد نفاذ الأموال وفساد الأحوال ، فأعاد بسبب ذلك الخطبة للعباسيين [٤] .

بيد أن أحد العلويين نجح في الإستيلاء على المدينة المنورة ، وطرد عنها أميرها الحسين بن مهنا الذي فرّ قاصداً ملكشاه السلجوقي ، وأعاد الخطبة المستنصرية إلى المدينة وذلك سنة ٤٦٩ هـ / ١٠٧٧ م [٥] .

وأعيدت خطبة الفاطميين إلى مكة عام ٤٧٠ هـ / ١٠٧٨ م وكسر المنبر الذي أرسله العباسيون وأحرق ، إلاّ أن الخطبة العباسية أعيدت لمكة عام ٤٧٢هـ / ١٠٨٠ م [٦]

وقد شاب الاضطراب علاقة الفاطميين بمكة ، فاستمرت خطبة العباسيين بها حتى عام ٥٢٧ هـ عندما أقام هاشم بن قاسم بن محمد بن جعفر الخطبة للحافظ لدين الله الفاطمي إلاّ أن ذلك لم يستمر لفترة طويلة ، واستقرت الدعوة العباسية بشكل نهائي في ولاية قاسم بن هاشم الذي تولّى إمارة مكة عام ٥٤٩ هـ [٧] .

أما اليمن ، فلم يكن للشدة التي أصابت مصر في عهد المستنصر بالله أي تأثير على استمرار تبعيتها للخلافة الفاطمية وذلك بفضل ولاء السيدة الحرة للبيت الفاطمي [٨] .

بل أصبحت اليمن هي المأوى لتراث الفاطميين ، خاصة منذ استحوذ القواد السنّة على منصب الوزارة في القاهرة [٩] .

---

(١) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٢٢٤ ، ابن الأثير : الكامل ـ ج٨ ص١٢١ .

(٢) د. عبد المنعم ماجد : السجلات المستنصرية ـ ص١٨٨ ـ سجل بتاريخ ذي القعدة سنة ٤٦٨ هـ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ـ ج٨ ص١٢١ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ـ ج٨ ص٢٩٨ .

(٥) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص١٠٤ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ـ ج٨ ص٣١١، ٣١٢، ٣٢٣ .

(٧) د. جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي في جزيرة العرب ـ ص٢٤ .

(٨) د. عطية القوصي : تجارة مصر في البحر الأحمر ـ ص٩٨، كانت السيدة الحرة زوجاً لعلي الصليحي مؤسّس دولة الصليحيين في اليمن ، وقد عرفت بهذا اللقب الذي منحها إياه الخليفة المستنصر بالله واسمها السيدة أروى ـ راجع د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٢٠٠ وما بعدها .

(٩) د. حسن سليمان محمود : الصليحيون في اليمن وعلاقتهم بالفاطميين في مصر . . رسالة دكتوراه مخطوطة ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة١٩٥٢ ـ ص١٦٦ .

وكان غاية ما أصاب اليمن من جراء الشدة عدم انتظام السجلات التي كانت ترسل من الخلافة إلى الصليحيين ، ففيما خلا سجلات أعوام ٤٥٧ هـ ، ٤٦٠ هـ ، ٤٦١ هـ فإنه لم ينتظم ورود هذه السجلات إلى اليمن إلا منذ عام ٤٦٧ هـ [١] .

تأثير المجاعات على حدود الخلافة في أفريقيا وصقلية :

إذا كان خروج بعض ولايات الخلافة في الشرق أثناء المجاعات ، يكاد يرقى إلى حد التعميم ، فإن المغرب مهد الخلافة الفاطمية لم يستثنى من هذه القاعدة . فقد منعت كوارث الخلافة من مجاعات وأوبئة وصراعات من الاهتمام بشؤونه ، حتى خرج عن حوزة الخلافة ، ولم تضرب سكة باسم المستنصر بالله في المهدية منذ بداية الشدة العظمى عام ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م [٢] . وكان ضرب السكة باسم الخليفة الفاطمي قد توقف قبل ذلك في عهد المعز بن باديس وقطعت كذلك الخطبة الفاطمية سنة ٤٤٠ هـ [٣] ، وإن كان المعز بن باديس قد اضطر بعد ذلك إلى إعادة السكة والخطبة بسبب الغزوات الهلالية التي حركتها الدولة الفاطمية ضده [٤] .

ومنذ عام ٤٥٧ هـ أيضاً لم تضرب سكة باسم المستنصر في جزيرة صقلية ، وآخر ما ضرب باسم المستنصر كان في أواخر ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م ، بل إن ابن الثمنة أحد الولاة المستقلين بالجزيرة سعى إلى تمليك النورمان الصقلية ، وذلك بسبب عجز المستنصر بالله عن أداء ما طلبه من أموال بسبب الشدة ففتح ابن الثمنة الأبواب للفرنج [٥] بعد أن بعث ابنه كرهينة لدى روبيرتو أخي روجر [٦] .

وأثناء مجاعة ٤٨٢ هـ / ١٠٨٩ م إستطاع الجيش الفاطمي أن يستعيد صيدا وصور وعكا وبعلبك [٧] إلا أن تتش استولى على عكا في العام التالي من ابن ملاعب بسبب إقامته الخطبة للمستنصر بالله [٨] وسرعان ما أعقب ذلك تحرك نواب ملكشاه بحلب والرها

---

(١) راجع ـ د. عبد المنعم ماجد السجلات المستنصرية .

(٢) د. عبد المنعم ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٢٧١ ـ٢٧٣ .

(٣) العماد الحنبلي : شذرات الذهب ـ ج٣ ص٢٦٤ .

(٤) حسن حسني عبد الوهاب : ورقات عن الحضارة العربية بأفريقيا التونسية ـ مكتبة المنار ـ تونس١٩٦٤ ـ ج١ ص٤٤٨ ـ٤٤٩ .
وبنو هلال من العدنانية وكانوا قد ساروا إلى مصر أثناء حروب القرامطة ضد مصر في بداية خلافة الفاطميين في مصر ـ عمر رضا كحالة : معجم قبائل العرب ـ ج٣ ص١٢٢١ . ولمزيد من التفصيلات عن هذه الغزوات الهلالية انظر :
The Ency . Of Islam . London , 1971 . Vol . III . PP . 385 - 386 .

(٥) د. ماجد : ظهور خلافة ـ ص٢٨٤ ـ ٢٨٦ .

(٦) د. عبد المنعم رسلان : الحضارة الإسلامية في صقلية وجنوب إيطاليا ـ دار تهامة جدة ـ السعودية١٩٨٠ ـ ص٢١ .

(٧) الذهبي : تاريخ الإسلام ـ مجلد ١٦ ـ ص٢٤١ .

(٨) أبو المحاسن : المصدر السابق ـ ج٥ ص١٢٨ ـ١٣٠ .

عام ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢م مع قوات السلطان السلجوقي بقيادة تتش واستولوا على حمص وقلعة عرقة وأفامية [١] .

وفي خلافة المستعلي بالله التي شهدت مجاعات خطيرة في أعوام ٤٩٠ هـ ، ٤٩٢ ـ ٤٩٣ هـ ، إختل حال الدولة الفاطمية بشدة وانقطعت الدعوة من معظم الشام الذي انقسم بين الأتراك والفرنج [٢] .

ففي مجاعة ٤٩٠ هـ /١٠٩٧م أقام فخر الملوك رضوان متولي حلب الخطبة للمستعلي بعد خطاب من الخليفة وآخر من وزيره الأفضل ، وذلك طمعاً في أن يستعين بالعسكر المصري لأجل الاستيلاء على دمشق ، فلما وجد ما آل إليه حال الخلافة من ضعف وانشغالها بالمجاعة قطع الخطبة بعد أربعة أسابيع فقط [٣] ، وفي نفس هذه السنة أعيدت إلى دمشق خطبة الخليفة العباسي وقطعت المستعلية التي يبدو أنها كانت قد أعيدت قبل ذلك لوقت قصير [٤] . كما استولى الفرنج على إنطاكية في ١٦ رجب ٤٩١ هـ /١٠٩٨ م بعدما حاصروها منذ شهر ذي القعدة ٤٩٠ هـ /١٠٩٧ م وأخذوا أيضاً معرة النعمان عام ٤٩٢ هـ /١٠٩٩ م [٥] .

ورغم أن الخلافة نجحت في إستعادة بيت المقدس عام ٤٩١ هـ إلا أن الفرنج استولوا عليها في العام التالي ، وهزموا الجيش الفاطمي عند عسقلان [٦] واضطر الأفضل شاهنشاه إلى العودة بجيشه إلى مصر [٧] .

وفي أثناء الأزمة الاقتصادية بالبلاد عام ٤٩٧ هـ /١١٠٤ م ، نجح الصليبيون في الإستيلاء على مدينة عكا في شعبان من نفس السنة [٨] .

---

(١) د. محمد جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي في بلاد الشام ـ ص٦٣ .

(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ ج١ ص١٦١ ، العماد الحنبلي : شذرات الذهب ـ ج٣ ص٤٠٤ .

(٣) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص١٣٣ .

(٤) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٦ . وإن كان ابن العبري يذكر أنه لم يخطب للفاطميين بدمشق منذ عام ٤٦٨ هـ ـ مختصر تاريخ الدول ـ ص ٣٣٤ .

(٥) ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ ج١ ص١٦١ .

(٦) الذهبي : تاريخ الإسلام ـ مجلد١٦ ـ ص٢٦١ ، حسن حبشي : الحرب الصليبية الأولى ـ ص٨١ ـ ٨٧ .

(٧) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص١٣٥ ـ ١٣٧ ، العماد الحنبلي : شذرات الذهب ـ ج٣ ص٣٩٧ ، ابن العبري : ص٣٤٢ ، ويقال إن عدد قتلى المسلمين في بيت المقدس بلغ أكثر من ٧٠,٠٠٠ شخص ولم تستطع الخلافة الفاطمية أن تحرك ساكنها لهذا الحادث كما تقاعس السلاجقة عن نجدة المدينة ، وفي ذلك يقول أحد الشعراء :

وكيف تنام العين ملء جفونها ... على هنوات أيقظت كل نائم
وإخوانكم بالشام يضحى مقيلهم ... ظهور المذاكي أو بطون القشائم
تسومهم الروم الهوان وأنتم ... تجرّون ذيل الخفض فعل المسالم

ابن الجوزي : المنتظم ـ ج٩ ص١٠٨ .

(٨) ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ ج٤ ص٣٨٤ .

ولا شك أن الضعف الذي انتاب الدولة الفاطمية منذ الشدة العظمى قد تزايدت مضاعفاته السلبية في السنوات الأخيرة من حياة الخلافة ، حتى عجزت عن مقاومة ضغط السلاجقة والصليبيين ، الذين اقتسموا الشام فيما بينهم .

فلم تصل نجدة الفاطميين إلى طرابلس الشام إلّا بعد أن دخلها الصليبيون عام ٥٠٢ هـ / وقتلوا معظم أهلها [١]

وإلى أبعد من ذلك ، تردى حال الدولة الفاطمية ، حتى إن الصليبيين بعد استيلائهم على عسقلان عام ٥٤٨ هـ /١١٥٣ م ، شرعوا في الإستيلاء على مصر فهاجموا تنيس ونهبوها[٢] . كما حاول الأدفونس صاحب طليطلة وقشتالة وأشبيلية وبلنسية بالأندلس أن يستولي على بلاد مصر والشام في آخر الدولة الفاطمية[٣] .

ولم تك مصر مطمعاً فقط للصليبيين ومسيحيي الأندلس، بل طمع فيها عسكر لواته بإفريقيا فهاجموها عام ٥١٧ هـ /١١٢٣ م وإن كان المأمون البطائحي قد نجح في ردهم[٤] .

ومهما يكن من أمر فقد أدى ضعف الدولة إلى إنهيار ممتلكاتها خارج مصر ، بعد سلسلة المجاعات والأزمات الاقتصادية والأوبئة التي كابدتها أثناء حياتها ، وأودت بها على يد وزيرها صلاح الدين الأيوبي .

ثانياً : الآثار الاجتماعية للمجاعات

١ ـ تأثير المجاعات على الملكية الزراعية والملاك :

شهدت مصر منذ الفتح العربي نوعين من الملكية ، الملكية الخاصة ، وملكية الدولة للأراضي الزراعية ، والأخيرة ورثتها الدولة ، إما أراضٍ كانت ملكاً للدولة البيزنطية (الأباطرة) أو أراضٍ هرب أصحابها أو هلكوا زمن الفتح ، وأضيف إلى ذلك الأرض الموات أو الأرض المهجورة ، أو عن طريق الشراء ، أو بمصادرة موظفين ماتوا بدون وارث أو فصلوا من وظائفهم لأسباب جعلت الدولة تصادر أراضيهم[٥] . وظلّ المصريون الذين يمتلكون الأرض ملكية خاصة يتصرفون فيها بالبيع والشراء والتوارث والهبة والوقف ، أي أنهم يمتلكون الأرض ملكية تامة (رقبة

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ ج٤ ص٣٨٤. ويذكر العماد الحنبلي أن الفرنج أخذت طرابلس عام ٥٠٣ هـ بعد حصار دام سبع سنوات وأنهم استولوا في العام التالي على بيروت وصيدا ـ شذرات الذهب ـ ج٤ ص٦٢ ـ٦٧ .

(٢) أبو شامة : الروضتين ـ ج١ ص٩٩ .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٨ ص٣٤ ـ٣٥ .

(٤) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٢٩ .

(٥) د. سيدة كاشف : الأرض والفلاح في مصر الإسلامية ـ مقال ضمن كتاب الأرض والفلاح على مرّ العصور ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ـ القاهرة١٩٧٤ ـ ص١٦٥ .

ومنفعة) وكان للحكومة فقط حق السيادة العليا على هذه الملكيات الخاصة[1] .

أما عن كيفية تحصيل الدولة لضرائب الأرض (الخراج) ، فإنه منذ ما بعد عام ٢١٨ هـ / ٨٣٣ م ، قد قسمت البلاد إلى مناطق أو صفقات تطرح في مزاد علني كل أربع سنوات فيتزايد عليها من يرغب في ذلك ، ويجلس متولي الخراج في جامع عمرو بن العاص وينادي على البلاد صفقات محددة المبالغ المفروضة عليها ومن يتقبل أرضاً يضمها إلى ناحيته ويتولى زراعتها وإصلاح جسورها وأحوالها ويحمل الخراج في أقساط ويخصم منه ما ينفقه على عمارة الأرض[2] .

وعندما فتح الفاطميون مصر أقرّ جوهر الصقلي بحق الإبقاء على الملكيات الخاصة[3] ، وفي سند وقف تاريخه ٤٠٢ هـ /١٠١١ م ، يوجد ما يؤيد ملكية الأفراد للأراضي ملكية تامة مطلقة رقبة ومنفعة ، حيث للمالك حق التصرف في ملكيته[4] وفيما عدا أراضي الأمتلاك الخاصة ، كان الخلفاء الفاطميون يملكون أراضي مصر ، وكانت الأرض تؤجر إلى كبار السكان من المزارعين بصفتهم متقبلين أو ضماناً يتعهدون بدفع ما عليها من ضريبة لقاء استغلالها[5] وقد ظل نظام المزايدة على الخراج متبعاً في العصر الفاطمي ، ففي عام ٣٦٣ هـ /٩٧٣ م جلس يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن في دار الإمارة بجامع أحمد بن طولون للنداء على الضياع وسائر وجوه الأعمال وحضر الناس للقبالات[6] وقد قام الفاطميون بتوزيع جانب من الأراضي العامة بالانعام بها على المغاربة وغيرهم من الأتباع ، إما على هيئة التمليك المطلق أو الانتفاع بإيرادها فقط[7] . وفضلاً عن ذلك كان الخلفاء يقطعون الأرض للأفراد سواء كأقطاع تمليك أو كأقطاع استغلال وهبة الانتفاع طيلة حياة المقطع أو لفترة معينة مع حق الدولة في استرداد الإقطاع[8] . ففي شعبان ٣٩٨

---

(١) محمد محمود أحمد إدريس : الحياة الزراعية في مصر في العصر الفاطمي الأول (٣٥٨ -٤٨٧ هـ) رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف د . حسن أحمد محمود - كلية الآداب - جامعة القاهرة١٩٧٦ - ص٢٣ .

(٢) د. محمد حمدي المناوي : نهر النيل في المكتبة العربية - ص١٧٩ -١٨٠ .

(٣) د. سيدة كاشف : المرجع السابق - ص١٦٠ .

(٤) محمد محمود إدريس : الحياة الزراعية - ص٢٤ .

(٥) د. عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين - ج ١ ص ١١٣ - ١١٤ ، والتضمين هو أن يضمن شخص دفع الخراج على جهة معينة بمبلغ معروف يتفق مع أولي الأمر ويقوم بجمع الخراج كالالتزام في العصر العثماني وهو غير مستحب في الإسلام لأنه ضمان للأموال بقدر معلوم يقتضي الاقتصار عليه وبذلك يتملك الضامن ما زاد ويغرّم ما نقص وهذا مناف وحكم الأمانة فيكون باطلاً - د. إبراهيم طرخان : نظام الإقطاع الإسلامي في العصور الوسطى إلى نهاية عصر الأيوبيين - رسالة مخطوطة مقدمة لنيل درجة الماجستير - كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٤٩ - ص ١٧٤ .

(٦) د. المناوي : المرجع السابق - ص١٨ .

(٧) محمد محمود : المرجع السابق - ص٢٦ .

(٨) سيدة كاشف : المرجع السابق - ص١٦٥ -١٦٦ ، الإقطاع هو ما يقتطعه وليّ الأمر لنفسه أو يمنحه لغيره من أرض أو أي نوع من المال الثابت أو المنقول وتسمّى الأرض المقطعة والجمع قطائع أو إقطاع والجمع إقطاعات - د. إبراهيم طرخان : نظام الإقطاع - ص١٦٩ -١٧٠ .

هـ /١٠٠٨م أقطع الحاكم بأمر الله مالك بن سعيد برمنت والمحرقة وغيرهما[١] .

كما كان الخلفاء يوقفون بعض هذه الأراضي أو يحبسوها للإنفاق على المساجد[٢] .

ومنذ الشدة العظمى تزايدت ثروات الجند من الفرق المتنازعة بسبب الإنفاق فيهم ، وبالمقابل قلت القوة المادية للفلاحين ، فلجأوا إلى بيع ما يملكون لأجل تأمين لقمة العيش ، فانتقلت بعض الملكيات إلى غير المصريين ، فقد قام أحد العبيد البربر بشراء أراضٍ وعقارات في عام ٤٥٩ هـ /١٠٦٧ م بمدينة الأشمونين[٣] .

وإبان هذه الشدة وما صاحبها من قحط ووباء ، إزدادت أراضي الدولة العامة بسبب ضم الملكيات الخاصة التي لم يوجد لها وارث شرعي[٤] .

كما أن بعض المقطعين انتهزوا فرصة الاضطراب أيام الشدة فزادوا من إقطاعاتهم ثم أخذوا يجيرون على ما في أيدي المقطعين ويحتمل أنهم أرغموهم على التماس الحماية مقابل رسم مقرر[٥] .

ويذكر المقريزي أنه في وزارة الأفضل أضاف أرباب الأملاك إلى أراضيهم من أملاك الدواوين أراضٍ أغتصبوها ومواقع مجاورة لأملاكهم تعدوا عليها وخلطوها وحازوها ، ورغم ثبوت الإعتداء إلا أن الأفضل أقرّ بالوضع القائم مع إلزام المقطعين بأداء الخراج عن هذه الأراضي[٦] .

ويبدو أن بعض الأراضي أصابها البوار منذ الشدة ، فقام المقطعون بإصلاحها ولأجل التشجيع على زيادة مساحة الأراضي المستصلحة أعفى الأفضل من يفعل ذلك من أداء الخراج لمدة أربع سنوات[٧] .

وقد أدت الشدة المستنصرية إلى زيادة عدد الإقطاعات في البلاد ، إذ كان من نتيجة تسلط العناصر العسكرية إبتداء من ٤٦٧ هـ /١٠٧٤ م أنهم أخذوا يقطعون الإقطاعات للأمراء والجند مع إبقائها تحت إشراف الديوان ، ويبدو أن هذه الإقطاعات كانت من الأراضي الحكومية ، ولعلها بدأت عن طريق الضمان[٨] .

ولا شك أن انتشار الإقطاعيات، ليس في مصر فحسب بل في الدول الإسلامية، كان انتشاراً

---

(١) أيمن فؤاد سيد : نصوص ضائعة من أخبار مصر للمسبحي - ص٢٥

(٢) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية - ص١٠٩ .

(٣) محمد محمود أحمد : المرجع السابق - ص٢٦ -٢٧ .

(٤) د. عطية مشرفة : نظم حكم الفاطميين - ص١٨٨ ، إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية في العصر الفاطمي الثاني - ص٣١ .

(٥) د. راشد البراوي : المرجع السابق - ص٦٠ .

(٦) المقريزي : الخطط - ج١ ص٨٥، محمد محمود : الحياة الزراعية - ص٢٨ .

(٧) المقريزي : الخطط - ج١ ص٨٥.

(٨) د. عبد العزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي - دار الطليعة - بيروت١٩٦٩ - ص١٠٣ .

مطرداً مع ضعف شخصية وليّ الأمر[1] ، فمنذ ضعفت شخصية الخليفة ، أصبح من حق وزراء السيوف منح الإقطاعات[2] .

واتسمت إقطاعاتهم منذ عهد بدر الجمالي بالإتساع بعد أن أصبح الأمر بأيديهم ، ويغلب أن تكون إقطاعات هؤلاء الوزراء إقطاعات تمليك لهم الحق في توريثها لذراريهم[3] .

وقد قام بدر الجمالي بتحبيس بعض النواحي في البرين الشرقي والغربي للنيل على عقبة هي وبساتين بظاهر باب الفتوح ، وعرفت جملة هذه الأراضي بالحبس الجيوش ، ولم يتم فك هذه الأحباس إلا بعد أن إنقرض عقب أمير الجيوش ولم يبق منه سوى امرأة كبيرة فأفتى فقهاء ذلك العصر ببطلان ذلك[4] وكانت قيمة متحصل الحبس الجيوش سنوياً نحو ٣٠,٠٠٠ دينار[5] .

ولم يكتف الوزراء العظام بمنح الإقطاعات لأنفسهم ، بل تصرفوا في منحها للإستكثار من الأنصار حتى يتمكنوا من الوصول إلى مطامعهم الشخصية في السلطة والرئاسة ، ووصل الأمر إلى حد أن شاور أثناء صراعه مع ضرغام عرض على نور الدين محمود بن زنكي ، أن يقطعه ثلث خراج مصر ، ويعني ذلك أن الخليفة لم يصبح له أي قدرة على التصرف في الإقطاعات[6] .

إلا أن أهم تطور حدث في نظام الملكية الزراعية فيما يتعلق بالأراضي المقطعة ، ونوعية المقطعين ، كان على عهد الأفضل بن بدر الجمالي عام ٥٠١ هـ /١١٠٧ ـ ١١٠٨ م ، ويتضح مما أورده المقريزي أنه كان يقصد بالمقطعين الضمّان الذين كانوا يتزايدون على الأراضي ويضمنون دفع خراجها ، ويحسن أن نورد أولاً ما ذكره المقريزي في هذا الصدد ، عندما رأى المأمون البطائحي «اختلال أحوال الرجال العسكرية ، والمقطعين وتضررهم من كون إقطاعاتهم قد خس ارتفاعها وساءت أحوالهم لقلة المتحصل منها ، وأن إقطاعات الأمراء قد تضاعف ارتفاعها وازدادت عن غيرها ، وأن في كل ناحية من الفواضل للديوان جملة تجيء بالعسف وبتردد الرسل من الديوان الشريف بسببها . فخاطب الأفضل بن أمير الجيوش في أن يحل الإقطاعات جميعها ويروكها، أي يعيد توزيعها ، وعرّفه أن المصلحة في ذلك تعود على المقطعين والديوان ، لأن الديوان يتحصل له من هذه الفواضل جملة يحصل بها بلاد مقورة . فأجاب إلى ذلك وحلّ جميع الإقطاعات وراكها، وأخذ كل من الأقوياء والمميزين يتضررون ويذكرون أن لهم بساتين وأملاكاً ومعاصر في نواحيهم ، فقال لهم من كان له ملك فهو باقٍ عليه لا يدخل في الإقطاع وهو محكّم إن شاء باعه وإن شاء

---

(١) د. إبراهيم طرخان : نظام الإقطاع الإسلامي ـ ص٦٦ .
(٢) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص٣٣ .
(٣) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٨٤ .
(٤) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص١١٠ .
(٥) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص١١٥ .
(٦) د. إبراهيم علي طرخان : نظام الإقطاع ـ ص٦٩ .

أجرّه . فلمّا حلّت الإقطاعات أمر الضعفاء من الأجناد أن يتزايدوا فيها ، فوقعت الزيادة في إقطاعات الأقوياء إلى أن انتهت إلى مبلغ معلوم ، وكتبت السجلات بأنها باقية في أيديهم إلى مدة ثلاثين سنة لا يقبل عليهم فيها زائد وأحضر الأقوياء وقال لهم : ما تكرهون من الإقطاعات التي كانت بيد الأجناد قالوا: كثرة خيرها وقلة متحصلها وخرابها وقلة الساكن بها، فقال لهم ابذلوا في كل ناحية ما تحمله، وتقوى رغبتكم فيه ، ولا تنظروا في العبرة الأولى، فعند ذلك طابت نفوسهم وتزايدوا فيها إلى أن بلغت الحد الذي رغب كل منهم فيه ، فأقطعوا به وكتب لهم السجلات على الحكم المتقدم ، فشملت المصلحة الفريقين وطابت نفوسهم وحصل للديوان بلاد مقوّرة ، بما كان مفرقاً في الإقطاعات بما بلغه خمسون ألف دينار[1]» . كما تمت زيادة مدة الإقطاع من أربع سنوات إلى ثلاثين سنة [2] .

ويمكن أن نستخلص من هذا النص ما يلي :

١ ـ إن بعض المقطعين وأصحاب الضمان ، كانوا يدفعون أقل من الوارد المنتظر (الخراج الذي تزايدوا عليه) حتى اضطرت الدولة لشطب مبالغ كبيرة مما يسمى بالبواقي[3] . وذلك منذ بوار الأرض واضطراب الحياة الزراعية إبان الشدة المستنصرية .

٢ ـ إن عدد المقطعين العسكريين بدأ يتزايد بسبب الحوادث التي صاحبت الشدة العظمى ، والتي أدت إلى تناقص أعداد الفلاحين حتى إن الجندي كان يخرج بنفسه هو وجماعته يحرثون ويزرعون في البلاد[4] . كما أن الشدة العظمى نشرت الفقر بين صفوف الكثيرين من صغار الملاك ، فأصبح من العسير على أفراد الشعب الاشتراك في المزايدات التي كانت تعقد بشأن هذه الإقطاعات وصار القادرون على هذا العمل من الأجناد والموظفين والأمراء من ذوي الرواتب الثابتة[3] . ولا شك أن الأجناد هم الذين ورثوا الأراضي التي كانت بأيدي الضمّان من الملاك والفلاحين الذين فقدوا ثرواتهم أيام الشدة ، فانسحبوا من العملية المالية [6] . ولم يبق في الميدان سوى كبار الضمّان من الأمراء .

٣ ـ إن البعض من كبار الضمّان تصرف بالأرض وكأنها أصبحت ملكاً له فغرس البساتين وأنشأ الأبنية والمعاصر ، كما تجاوز على أملاك الديوان وأضافها إلى حوزته[7] .

---

(١) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٨٣، والمقصود بالبلاد المقورة ، إقطاعات جديدة يمكن منحها لمقطعين جدد.

(٢) د. محمد حمدي المناوي : نهر النيل ـ ص١٨٠ .

(٣) د. عبد العزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ـ ص١٠٣ ـ١٠٤ .

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ـ ج١ ص٦١ .

(٥) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٦١ .

(٦) د. راشد البراوي : المرجع السابق ـ ص٣٢١ .

(٧) د. عبد العزيز الدوري : المرجع السابق ـ ص١٠٣ .

٤ ـ إن المقطعين العسكريين تزايد عددهم وثقلهم في الحياة الزراعية ، فطالبوا بتغيير إقطاعاتهم المنخفضة الريع بأخرى أعلى ريعاً فكان لهم ما أرادوا[١] .

٥ ـ إن نظام الضمان تحول إلى ما يشبه الملكية حيث زادت مدة الضمان من أربع سنوات إلى ثلاثين سنة . ولا شك أن زيادة عدد الضمّان من العسكريين ، وانتشار إقطاعاتهم يعد الوجه الاقتصادي لسيطرة العسكريين السياسية على أمور الخلافة منذ عهد بدر الجمالي أمير الجيوش .

وتبدو أهمية إقطاعات العسكريين مما ذكره القلقشندي عن ديوان الإقطاع في العصر الفاطمي من أنه كان مختصاً عندهم بما هو مقطع للأجناد وليس للمباشرين فيه تنزيل حلية جندي ولاشية دابته ، وكان يقال لإقطاعات العربان في أطراف البلاد وغيرها الاعتداد، وهي دون عبرة الأجناد[٢] .

على أنه مع كثرة إقطاعات الأجناد والأمراء ، لم تعمم الدولة الفاطمية الإقطاع الحربي في بلادها ، حيث كانت الإقطاعات قبالات للأرض وليست إقطاعاً بالمعنى المعروف بعد ذلك فيما تلى الدولة الفاطمية من دول[٣] . وقد شهدت الفترة الأخيرة من العصر الفاطمي تنامياً لدور المقطعين ، ففي أثناء التجهيز لمحاربة الفرنج في عسقلان على عهد الحافظ لدين الله ، قام صاحب الخريطة بإرسال النفقة إلى من كان مسافراً في إقطاعه من طوائف الجند المجردين[٤] . كما أن الأجناد من مقطعي البلاد أيدوا طلائع بن رزيك في تحركه للاستيلاء على الوزارة عام ٥٤٩ هـ / ١١٥٤ م[٥] .

وهذه التطورات التي طرأت على نظام القبالات «أي الالتزام بأداء خراجها» والإقطاع ، هي التي مهدت لإدخال الإقطاع العسكري زمن الأيوبيين وإن كان من الواضح أن الإدارة المالية كانت لا تزال بإشراف الدواوين[٦] .

٢ ـ تأثير المجاعات على التركيب الديموجرافي للسكان :

كانت المجاعات تؤدي في غالب الأحوال إلى انتشار الأوبئة الفتاكة بين السكان ، ويرجع سبب انتشارها عادة إلى انعدام الوعي وخاصة بين سكان الريف المصري بسبب الجهل وانتشار الشعوذة[٧] . فضلاً عن تخلف وسائل الطب الوقائي وازدحام المساكن غير الصحية بالسكان في الحضر[٨] .

---

(١) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١١٤ .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٤٩٣ .

(٣) د. إبراهيم علي طرخان : نظام الإقطاع ـ ص٧٧ ـ٧٩، وإن كان د. عبد المنعم ماجد يذكر أن الإقطاعات كانت للأجناد لقاء قيامهم بالواجبات العسكرية ـ نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٩٢ ـ١٩٣ .

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٣ ص ١٩٠ .

(٥) المصدر نفسه ـ ج٣ ص٢١٦ .

(٦) د. عبد العزيز الدوري : المرجع السابق ـ ص١٠٤ .

(٧) نبيلة محمد : الخدمات الطبية ـ ص١٢٨ .

(٨) انظر الفصل الأول .

ويعد الطاعون أخطر هذه الأوبئة ، فهو مرض سريع الانتشار ويرجع سببه في معظم الحالات إلى قصور النيل وما يترتب عليه من توقف الزراعة وتعذر توافر الأقوات وبالتالي ارتفاع الأسعار ، ويرتبط ظهور الطاعون بظهور عدد كبير من الجرذان ، وتم حديثاً اكتشاف هذا الوباء في الجرذان، وكان انتقال العدوى للإنسان يتم بواسطة البراغيث التي تترك الفئران المصابة التي على وشك الهلاك فتنتقل للإنسان [١] . فضلاً عن أن الفيضانات العالية للنيل والتي تؤدي إلى إغراق الأرض كان يعقب انحسار ماء هذه الفيضانات انتشار الوباء بالبلاد [٢] .

وبصفة عامة أدّى انتشار الأوبئة إلى التأثير بشكل واضح على التركيب الديموجرافي بسبب موت الكثيرين وكان الريف أكثر المناطق تأثراً بهذه الأوبئة .

ففي عام ٣٦٠ هـ اشتد الوباء وتفشت الأمراض وكثر الموت حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم فكان من مات يطرح في النيل [٣] . فقد تزايدت الأمراض وكثر الموت مع مجاعة ٣٩٨ هـ ـ ٣٩٩ هـ / ١٠٠٧ ـ ١٠٠٨ م [٤] ، مع ندرة الأدوية وارتفاع الأسعار ، فبلغ رطل السكر أربعة دراهم ، وبذر الرمّان كل أوقية بدرهم ، ودهن البنفسج كل أوقية بدينار ، والبطيخة بثلاثة دنانير [٥] . وفي سنة ٤١٠ هـ مات كثير من الناس بالجوع وبلغ عدد من مات في مدة رمضان وشوال وذي القعدة مائتي وسبعين ألفاً سوى الغرباء وهم أكثر من ذلك [٦] .

وإبان المجاعة التي حدثت عام ٤١٤ هـ ـ ٤١٥ هـ انتشرت الأوبئة وكثر الموت ولا سيما بين الفقراء والمساكين [٧] . وأحصي من مات ممن عرف وكفن ودفن من آخر شهر رمضان إلى بعض ذي القعدة عام ٤١٤ هـ فكانوا ١٧٠ ألف إنسان، وأمّا الغريب ومن لَمْ يعرف ومن يلقى في النيل ولا يجد من يقبره فأكثر من هذه العدة أضعاف لا تحصى [٨] .

ومن المرجّح أن هذه الأوبئة كانت استمراراً للأمراض التي كانت منتشرة منذ مجاعة

---

(١) نبيلة محمد : الخدمات الطبية ـ ص١٣٤ .

(٢) محمد الغزالي : تحفة الخليل في أخبار مصر والنيل ـ مخطوط مصور على ميكروفيلم بمعهد إحياء المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة ـ رقم ٦١١ تاريخ عن نسخة بمكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا ـ الإسكندرية (١٤ × ٢٠) ٨٢ ورقة ـ بدون تاريخ ، ويعود إلى بداية ١١هـ . ورقة ٢٣، أسطر ٧و٨.

(٣) المقريزي : إغاثة ـ ص١٣

(٤) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٨٧ .

(٥) نبيلة محمد : الخدمات الطبية ـ ص١٢٨ .

(٦) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص١١٥ .

(٧) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٧٢.

(٨) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٧٢ . ويبدو أن ابن النباش الذي كان له مسجد معروف بالقرافة قد حضر هذا الوباء الذي كفن فيه ألف طريح وستمائة ، إذ أن ابن النباش كان يحضر حلقات الفقيه ابن النعمان .

وكان علي بن النعمان ومحمد بن النعمان يعقدان حلقات الفقه في عهد العزيز بالله ، كما كان الحسين بن النعمان داعياً في عهد الحاكم بأمر الله ، د. ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية ـ ص٣٢٨.

٣٩٨ ـ ٣٩٩ هـ [١] ، وقد خفت وطأة هذه الأوبئة لبعض الوقت وعادت للانتشار مرة أخرى في البلاد عام ٤٢٦ هـ / ١٠٣٥ م [٢] .

وصاحب مجاعة ٤٤٧ ـ ٤٤٨ هـ / ١٠٥٥ ـ ١٠٥٦ م انتشار الوباء في مصر [٣] . وبلغ الوباء أشده عام ٤٤٨ هـ حتى إنه كان يموت في اليوم ألف نفس [٤] ، وعمّ ذلك الوباء سائر البلاد من الشام والجزيرة والموصل والحجاز واليمن والعراق [٥]. ثم عاد الطاعون ليستشري بين سكان البلاد وخاصة القرى عام ٤٥٥ هـ / ١٠٦٣ م فمات في عشرة أشهر كل يوم ألف إنسان [٦] .

أمّا الشدة المستنصرية فقد صحبها وباء عظيم لم يعهد مثله حتى أفنى معظم السكان [٧] . ويقال : إن هذا الوباء أودى بحياة ثلثي أهل مصر ، ولم تزرع الأرض لعدم الرجال ، حتى إن الرجل كان يمشي من جامع ابن طولون إلى باب زويلة ، لا يرى في وجهه إنساناً يمشي في الأسواق [٨] . ويبدو أن هذا الوباء بدأ منذ عام ٤٦١ هـ / ١٠٦٨ م.[٩] . واشتدت حدته في العام التالي ، «فكان يموت الواحد من أهل البيت في القاهرة أو الفسطاط فلا يمضي ذلك اليوم حتى يموت سائر من في ذلك البيت » [١٠]. وبلغت الوفيات حداً عجز الناس معه عن مواراة الأموات فكفنوهم في الأنخاخ ثم اضطروا إلى حفر حفائر كبيرة يلقون فيها الأموات بعضهم على بعض حتى تمتلىء الحفيرة بالرمم من الرجال والنساء والصغار والكبار ثم يهال عليها التراب [١١] .

وزادت ضراوة الوباء عام ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م في القاهرة والفسطاط حتى إن أهل البيت كانوا يموتون في يوم واحد ولا يوجد من يستولي عليه [١٢] . وقد اضطر الناس في العام التالي إلى إلقاء

---

(١) نبيلة محمد : المرجع السابق ـ ص١٢٨ .

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٥ .

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٧، الحنبلي : شذرات الذهب ـ ج٣ ص٢٧٧ .

(٤) وبلغ من هذا الوباء أوجه في شهري رجب وشعبان حتى إن الخليفة كفن من ماله ١٨ ألف إنسان وحمل أربعة وخمسة في تابوت واحد . ابن الجوزي : المنتظم ـ ج٨ ص١٧٠ ـ١٧١ .

(٥) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ـ ج٨ ص٧٩. ويذكر أبو المحاسن أنه كان يموت في مصر كل يوم عشرة آلاف إنسان : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٥٩، وقد استمر هذا الوباء في عام٤٤٩ هـ في بخارى والأهواز وواسط بسبب قلة القوت ونبش الموتى وأكلهم . انظر : المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٣٥ ، والحنبلي : شذرات ـ ج٢٧ ص٢٧٩ .

(٦) أبو المحاسن : النجوم ـ ج٥ ص٧٤ .

(٧) مجهول : إنسان العيون في مشاهير سادس القرون ـ ص٤١٩ .

(٨) ابن إياس : بدائع الزهور ـ ج١ ص٦١. ويبدو أن عدد الوفيات كان كبيراً حتى إن ابن تغري بردي يذكر أنه مات أكثر أهل مصر ـ النجوم ـ ج٥ ص١٥ .

(٩) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٩٧ .

(١٠) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٢٠ .

(١١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٣ .

(١٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٦ ـ٣٣٧ .

موتاهم في النيل بغير أكفان [1] ، وأدّى الحصار الغذائي الذي فرضه ابن حمدان على مصر والقاهرة عام ٤٦٥ هـ / ١٠٧٢ م إلى استمرار تفشي الوباء [2] .

وإذا كان الوباء قد أدّى إلى وفاة الكثير من السكان، حتى إن البلاد كانت بحاجة إلى فترة من الوقت حتى تعود لسيرتها الأولى [3] ، فإن الحروب والفتن التي كانت عادة ما تصاحب المجاعات أدّت إلى تناقص أعداد السكان أيضاً [4] ، هذا فضلاً عن وباء الجدري الذي جاء في أعقاب الشدة العظمى [5] .

ورافق الوباء مجاعة ٤٩٣ هـ / ١٠٩٩ م التي وقعت في عهد المستعلي بالله فمات من أهل مصر خلق كثير [6] . وفي عام ٥٠٥ هـ / ١١١١ م حدث وباء هلك به خلق كثير يقدر عددهم بنحو ستين ألف نفس [7] .

وتكرر بطش الوباء أثناء مجاعة عام ٥٣٦ هـ / ١١٤١ م ، وبلغ أشده في العام التالي حتى صعب إحصاء من توفي [8] ، ويبدو أن الوباء بلغ أشده في مدينة الإسكندرية [9] .

لم تكن الأوبئة التي تصاحب المجاعات هي السبب الوحيد وراء تناقص أعداد السكان ، إذ ساعدت هجرة الناس إلى خارج البلاد على خلخلة الكثافة السكانية خاصة في الأراضي الزراعية التي كان سكانها يفرّون منها هرباً من الوباء حتى إن النيل ظلّ يطلع وينزل أثناء الشدة ولا يجد من يزرع [10] .

وخلال الشدة العظمى نجا أهل القوة من المصريين بأنفسهم وساروا إلى العراق والشام [11] ، ولم يكن رحيل هؤلاء من مصر هرباً فقط من الجوع والوباء ، بل للإتجار أيضاً فيما حازوه من ثياب المستنصر وذخائره وآلاته [12] . ومن مفارقات القدر أن التجار فرّوا إلى بغداد ومعهم بعض ما نهب

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٧ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ـ ج٨ ص١١٧ .

(٣) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٩٧ .

(٤) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٦ .

(٥) نبيلة محمد : الخدمات الطبية ـ ص١٣٠ .

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج ٣ ص ٢٥ ، كان الوباء متفشياً أيضاً في العراق حيث اختفت الأدوية وصار يحمل في النعش الواحد ستة موتى ـ ابن الجوزي : المنتظم ـ ج٩ ص١١٣ .

(٧) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص١٨١ .

(٨) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٨٥ .

(٩) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٢٧٦ .

(١٠) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٧ .

(١١) ابن ميسر : أخبار ـ ج٢ ص٢٠ ، أبو المحاسن : النجوم ـ ج٥ ص١٥ . ويبدو أنّ حركة الهجرة إلى الخارج هذه كانت ظاهرة ملحوظة عام ٤٦٢ هـ ، كما يستفاد مما ذكره ابن الجوزي: المنتظم ج ٨ ص٢٥٧ ، وابن خلكان : وفيات ـ ج٤ ص٣١٨ .

(١٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٣٠٣ .

من دار الخلافة في بغداد أيام ثورة البساسيري ونقل لخزائن المستنصر ، فأخذ أحد الشعراء يمدح القائم بأمر الله العباسي قائلاً :

فقد علم المصري أن جنودة سنو يوسف منها وطاعون عحواس
أقامت به حتى استراب بنفسه وأوجس منه خيفة أي إيجاس (1)

وإن كان التجّار بدأوا يعودون إلى مصر مع استقرار الأمور في وزارة أمير الجيوش .

٣ ـ تأثير المجاعات على مظاهر الحياة الاجتماعية :

شهدت المجاعات انتفاضات للسكان في شكل مظاهرات خرجت تجوب الشوارع مطالبة الخلفاء بتوفير الأقوات للشعب والنظر في مصالح الرعية ، مثلما حدث في خلافة الحاكم بأمر الله ، والظاهر لإعزاز دين الله (٣) ، والمظاهرة التي قادتها امرأة أثناء الشدة المستنصرية (٤) .

إلّا أن الشعب لم يقم بثورة للتخلص من هذه الأوضاع المتردية ويرجع سبب ذلك إلى قوة نظام يقرب من الاسترقاق ، والرعب الذي أثاره في نفوس سكان المناطق الزراعية هو الاستبداد وطوائف الجند والضعف الشديد المترتب على النكبات التي أصابت السكان حتى أصبحت شيئاً شبه عادي ومألوف لهم (٥) . ولا شك أن الأوبئة والمجاعات كانت تشغل الناس عن الاهتمام بالاحتفالات الموسمية والمواكب فضلاً عن أن الاحتفالات الخاصة بوفاء النيل لم تكن تعمل أثناء المجاعات .

وعندما غرقت البلاد في عهد الظاهر لإعزاز دين الله في لجى المجاعة المروعة امتنع التجّار والباعة عن أن ينفقوا على احتفال الذهاب إلى سجن يوسف حيث إن عدم الأقوات كان يمنعهم عن هذا (٦) .

واضطر الظاهر إلى إجبار التّجار على الدفع، وأطلق للعامة ضعف ما أطلق في العام السابق (٤١٤هـ) من الهبة فخرج العامة إلى السجن كعادتهم(٧). ليلة الميلاد يوم الخميس ٢٠ شوال انشغل الناس عمّا كانوا يبتاعونه فيها من الفواكه والحلوى بما كانوا عليه من الأمراض وتواتر الموت والوباء(٨) .

---

(١) ابن الأثير : الكامل ـ ج/ ص١٠٨.

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٨٢.

(٣) انظر الفصل الأول.

(٤) انظر مقال د. عبد المنعم ماجد : امرأة مصرية تتزعم مظاهرة في عهد الخليفة المستنصر بالله ـ في المجلة المصرية للدراسات التاريخية ـ سبق الإشارة إليه .

(٥) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٩٦.

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٤٤ . يقع سجن يوسف علية السلام ببوصير من أعمال الجيزة .

(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٤٤ ـ١٤٥ ، الخطط ـ ج١ ص٢٠٧.

(٨) المسبحي : الخطط ـ ج٤ ص ٦٩.

٤ ـ تأثير المجاعات على العمران :

يرجع المقريزي سبب إنشاء المعز لمدينة القاهرة إلى اختلال حال مصر بسبب الأوبئة والمجاعات(١) . وقد أدت الشدة المستنصرية إلى التأثير على حركة العمران في مصر والقاهرة ، فبدأ خراب الفسطاط منذ تعرضها للحصار من قبل ابن حمدان ومات عدد كبير من أهلها بالوباء(٢) . وخلا موضع العسكر والقطائع وظاهر مصر مما يلي القرافة حيث الكيمان إلى بركة الجيش(٣) . وأسفرت الشدة عن خراب خط جامع ابن طولون(٤) ، وهلك من كان في القطائع من السكان ، واندثر ما بقي من منازلها بعد تدمير محمد بن سليمان العباسي لها ، وكان أكثر من ألف دار(٥) .

وعندما قدم بدر الجمالي نقلت أنقاض ظاهر مصر مما يلي القاهرة حيث كان العسكر والقطائع ، وصار فضاء وكيماناً فيما بين مصر والقرافة ، وتراجع أمر الفسطاط حتى أحرقت في وزارة شاور بن مجير(٦) ، وإذا كانت الفسطاط قد انحدر أمرها فإن الشدة قد غيرت أيضاً من معالم القاهرة(٧) ، ولذا فإنه عندما دخل أمير الجيوش القاهرة «وهي يبابُ دائرة خاوية على عروشها غير عامرة ، أباح للناس من العسكرية والمحلية والأرمن ، وكل من وصلت قدرته إلى عمارة بأن يعمر ما شاء في القاهرة مما خلا من فسطاط مصر ومات أهله» ، فأخذ الناس ما كان هناك من أنقاض الدور وغيرها وعمروا به المنازل في القاهرة ، وسكنوها ، وبذلك لم تعد القاهرة قاصرة على حرس الخليفة وحواشيه ، وأبيح سكن العامة والجمهور فيها(٨) . وكان من ضمن ما تم إستحداثه حارة الحسينية خارج باب الفتوح حتى أختطت على يمين من خرج من باب الفتوح إلى صحراء الهليلج(٩) . كما إندثر قصر اللؤلؤة الذي بناه الظاهر عند باب القنطرة وهو من القصور المعدودة بالقاهرة «ودام أمر هذا القصر مستقيماً إلى أن وقع الغلاء أيام المستنصر فذهب من محاسن القاهرة شيء كثير»(١٠) .

كما أثرت هذه المجاعات أيضاً على عمران القرى ، فبعد أن كان عدد القرى في العصر

---

(١) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٩ .

(٢) جاستون فيت : القاهرة مدينة الفن والتجارة ـ بيروت١٩٦٨ ـ ص٦٢ ، د. جمال محرز، أن الشدة المستنصرية كانت سبباً رئيساً لخراب الفسطاط كما تكشف عنها حفائر الفسطاط . حيث ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة١٩٧٠ ـ ج١ ص٣٢٤ .

(٣) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٧ .

(٤) ابن الزيّات : الكواكب السيارة ـ ص١٧٧ .

(٥) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٣ ص١٤٠ .

(٦) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٥ ـ ٣٣٧ ، علي بهجت ، البير جبريل : حفريات الفسطاط ـ مطبعة دار الكتب ـ القاهرة١٩٢٠ ـ ص١٤ .

(٧) محمد عبد الله عنان : مصر الإسماعيلية ـ ص٤٤ .

(٨) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٦٤ ، جاستون فيت : القاهرة مدينة الفن والتجارة ـ ص٩٢ ـ ٩٣ .

(٩) المقريزي : المصدر السابق ـ ج٢ ص١٣٦ .

(١٠) أبو المحاسن : النجوم ـ ج٤ ص٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

وإن كان المقريزي يذكر أن قصر اللؤلؤة بناه العزيز بالله . انظر : اتعاظ ـ ج٣ ص٨١ هامش (١) .

الأخشيدي نحو ٢٣٩٥ قرية نقص هذا العدد في أواخر الدولة الفاطمية ليبلغ ٢٠٦٢ قرية فقط[١] .

٥ ـ تأثير المجاعات على التركيب الاجتماعي :

لما كان المجتمع المصري بالأصل مجتمعاً زراعياً تتمحور أنشطة سكانه حول الزراعة فإن التغيرات التي طرأت على الملكية الزراعية ونظام القبالات أثرت يقيناً على تركيب القوى الاجتماعية في مصر منذ الشدة المستنصرية . فإذا كان المجتمع المصري في العصر الفاطمي ينقسم إلى فئة محدودة تملك كل شيء وتتمتع بكل شيء، وأغلبية عظمى لا تملك أي شيء[٢] ، فإن هذه التغيرات قد أدت إلى زيادة حدة هذا التقسيم .

ولا شك أن أهم معالم هذه التغيرات الاجتماعية ظهور العسكريين كقوة أجتماعية لها دورها وأهميتها في المجتمع المصري ، خاصة منذ إتجاههم للتعامل المباشر مع الحياة الزراعية سواء كمتقبلين أو كملاك . فقد رأينا أن المجاعات نشرت الفقر بين سكان الريف وأزهقت الأوبئة الكثير من أرواح الفلاحين ، وأصبح الأمراء والأجناد هم فقط القادرون على المزايدة على الإقطاعات ، وبذا أصبح المقطعون العسكريون هم أصحاب اليد العليا في البلاد سياسياً واقتصادياً ، فمنهم الوزراء وقواد الجيوش وأصحاب الإقطاعات الزراعية. ولم يؤد هذا التطور فقط إلى القضاء على كبار الملاك الزراعين الذين كانوا يتزايدون على قبالات الأرض ، بل أيضاً قضى على ثراء الطبقات التقليدية كالأمراء والأشراف الذين فقدوا ثرواتهم أثناء المجاعات بسبب النهب وارتفاع الأسعار ، حتى إن الأشراف المتعالين كانوا يحاولون أثناء الشدة الحصول على كسرة من الخبز في مقابل العمل في أحد الحمامات[٣] . وساعد على إندثار طبقة الأشراف والأمراء سيطرة الوزراء الذين تعمدوا تقليص سلطات البيت الخليفي وثرواته ، واستعلنوا بالمقابل بالأجناد وكبار موظفي الدواوين في محاولتهم كسب قدر من الأنصار بالهبات والأعطيات والرشوة .

وإلى جانب العسكريين وكبار الموظفين ظهر التجار كقوة اجتماعية ومادية مؤثرة . فهم من ناحية ، نجحوا في أن يحققوا أرباحاً خيالية من التجارة ، وساعدهم على ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، فحازوا بذلك معظم النقد المتداول في الأسواق خاصة الذهب والفضة ، وليس من المستبعد أنهم وجهوا بعض هذا الفائض إلى شراء الأمتعة والذخائر والعقارات والمجوهرات التي انخفض ثمنها وقد انعكس هذا التراكم النقدي ، على قدرة هؤلاء التجّار على الإسهام بنشاط في مجال اقتصادي بعيد عن اضطراب الحياة الزراعية ، وهو تجارة الشرق ، وتوضح وثائق الجنيزة Geniza أن التجار تمتعوا بثروات طائلة من مشاركتهم في تجارة الشرق[٤] .

---

(١) د. عطية مشرفة : نظم الحكم ـ ص١٨ ، د. عبد المنعم ماجد : امراة مصرية ـ ص٣٦.

(٢) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص١١٦.

(٣) ستانلي لين بول : سيرة القاهرة ـ ص١٤٢.

(٤) د. عطية القوصي : تجارة مصر ـ ص١٢٥.

وأفاد صيادلة العصور الوسطى (العطارون) من انتشار الأوبئة في أوقات المجاعات التي شهدت رواجاً في بيع الدواء وتركيبات الصيدلانية ، فعظم شأن العطارين ونمت ثروتهم بسبب ذلك[1] حتى إن أحد العطارين باع في عام ٤٤٨ هـ /١٠٥٦ م في يوم واحد ألف قارورة شراب[2] .

ويمكن القول بأن السبب الرئيسي وراء تراكم ثروات التجار يعود بالدرجة الأولى إلى فوارق الأسعار قبل المجاعات وبعدها ، فقد حاز هؤلاء التجار معظم النقد الذهبي والفضي والأمتعة والجواهر التي تعد مخزناً للقيمة ، وأعادوا استثمارها بعد المجاعات حين عادت الأوضاع إلى طبيعتها بعدها ، فاستردت العملة قيمتها المنهارة ، وارتفعت ثانية أسعار الأمتعة والمجوهرات[3] .

وقد أدّى الثراء العريض الذي أصابه العسكريون والتجار وكبار موظفي الدواوين إلى انتشار مظاهر الترف في المجتمع ، وليس فقط في القاهرة ، ففي الإسكندرية ازدحمت المدينة في العصر الفاطمي الثاني بقصور كثيرة رائعة للقضاة والأسر الكبيرة بالمدينة ، وقد أسهبت مصادر كثيرة في وصف عظمتها ونظمت فيها أبيات الشعر[4] .

وعلى الجانب الآخر ، فإن الأحداث التي صاحبت المجاعات أدّت إلى مزيد من الارتفاع في مستوى حياة فقراء المدن والفلاحين ، الذين أصبحوا أجراء لدى المقطعين من الأمراء والأجناد ، فقد كان مستوى العمال الزراعيين غاية في الاضمحلال خاصة إذا ما قورن بالأغنياء وكبار الملاك[5] .

ورغم أن الدولة كانت تسامح في بقايا ضرائب الأرض في بعض الأحيان ، وكانت تراجع من وقت لآخر ، تقديرات الضرائب على الأرض ولم تترك تقديرها للمقطعين والمقبلين[6] ، فإنها من ناحية أخرى وسعت نطاق الضرائب (المكوس) على أنشطة الحياة المختلفة ، حتى إن هذه المكوس شملت كل شيء غدا الهواء[7] ، الذي ترك حراً طليقاً ، وأدت زيادة المكوس إلى إثقال كاهل الشعب سواء في المدينة أو الريف .

---

(١) نبيلة محمد : الخدمات الطبية ـ ص١٤١ .
(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٥٩ ـ ابن الجوزي : المنتظم ـ ج٨ ص١٧١ .
(٣) تطورت البرجوازية الإسلامية بشكل عام ببطء خلال القرن الأول الهجري وخرجت إلى ضوء التاريخ في القرن ٢هـ ، وأصبحت عاملاً اقتصادياً واجتماعياً مؤثراً منذ القرن ٤هـ ، وبلغ هذا التطور مداه في القرن الرابع والخامس أي أثناء العصر الفاطمي .
انظر : Goitien (A , D) Stulies in Islamic History and Institution . Brill , Leiden 1968 , P . 218.
(٤) د. جمال الدين الشيال : تاريخ مدينة الإسكندرية ـ ص٥٠ ـ٥٢ .
(٥) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص١١٥ ـ ١١٦ .
(٦) المرجع نفسه ـ ص١٠٥ .
(٧) انظر : الفصل الأول ، وقد ألغيت هذه المكوس على يد الناصر صلاح الدين الأيوبي بعد قضائه على الدولة الفاطمية ـ أبو شامة : الروضتين ـ ج١ ص١٧٤ .

الفصل الثالث

النتائج المالية والنقدية للمجاعات

كانت النتائج الاقتصادية للمجاعات بعيدة الأثر في المجتمع المصري الذي يحيط بـه سياج من المركزية الشديدة .

وقد أثرت المجاعات ، بشكل أو بآخر على مجمل الحالة المـالية للخـلافة الفـاطمية إذ أن الخزانة العامة كانت تعتمد في تمويلها على المصادر الضريبية سواء كـانت ماليـة أو عينية ، تـأتي بشكل أساسي من ضـرائب الأرض الزراعيـة ، إضافـة إلى ضرائب الأنشـطة التجاريـة والصناعيـة والخدمية .

أما الإدارة المالية للبلاد في العصر الفاطمي ، فقد بدأ تنظيمها بعد فتح جوهر لمصر وقضائه على المظاهر السلبية للمجاعة التي صاحبت الفتح[1] . وبمقتضى التنظيم المالي الجديد خصص كـل إيراد لـوجـه معين من الإنفاق، كـأن يخصص خـراج الأرض لسـداد رواتب الجنـد ومـوظفي الـدواوين ، ولم يستعمل بيت المـال أو خزائن الخـاص إلاّ في تخـزين الفـائض والاحتيـاطي من الأموال[2] .

ويلاحظ على النظام المالي الفاطمي تضـارب الاختصاصـات بين الدواوين[3] وإن كـان من الثابت أن مهمة ديوان النظر وديوان التحقيق كانت المقابلة بين الدخـل والصرف[4] ، أو مـا يعرف

---

(١) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص١٠٣ .

(٢) د. عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٢٣ ـ١٢٤ . وكان بيت المال في مصر منـذ الفتح الإسـلامي بالجـامع العتيق وينسب بناؤه إلى قرة بن شريك والي مصر وإلى أسامة ابن زيد التنوخي . انظر : المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص١٤ هامش (٢). وقد نقل بيت المال في العصر الفاطمي إلى القصر . ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٨. أما خزانة الخاص فهو تعبير يستعمل للدلالة على وظائف القصر المالية في بعض الأحيان . انظر : د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٢٢ .

(٣) د. عطية مشرفة : نظم الحكم بمصر ـ ص٢٣٠ .

(٤) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٢٤ . وينقل المقريزي عن ابن الطويـرأن ديوان المجلس هـو أصل الـدواوين وفيه علوم الدولة بأجمعها ـ الخطط ـ ج١ ص٣٩٧ .

الآن بالموازنة العامة . ولمقتضيات البحث فإن الدراسة ستقتصر على تتبع تأثير المجاعات على إيرادات الدولة ومصروفاتها بغض النظر عن تفاصيل التنظيم المالي للخلافة الفاطمية .

أولاً : تأثير المجاعات على الإيرادات :

كان ربط إيرادات الدولة يتم حسب التقويم الشمسي لأن خراج الأرض كان يشكل الجزء الأكبر منها[1] ، وإن كان ذلك لم يحل دون جباية أموال المكوس على أساس الشهور الهلالية[2] أو التقويم القمري .

١ ـ الخراج :

مع الاعتراف بوجود اختلافات فرعية بين الفقهاء ، فإنه يمكن تعريف الخراج بأنه «أجرة عن الأرض لأن مالكيها هم مجموع الأمة الإسلامية وتبقى الأجرة وإن انتقلت الأرض من أيدي أهل الذمة إلى أيدي المسلمين فيجب على المسلمين دفع الخراج لأنه مؤبد مع الأرض ، وهكذا بقي الخراج طوال العهود الإسلامية»[3] .

وكانت هذه الضريبة تفرض أحياناً على المحصول ، وإن كان الغالب فرضها على أساس مساحة الأرض المزروعة[4] .

ولم تكن الضريبة العقارية تدفع كلها نقداً ، فقد كان بعضها يدفع عيناً بالحاصلات وغيرها ، وكان أكثر خراج الأرض في الوجه القبلي يؤخذ عيناً بينما كان معظم خراج الوجه البحري يؤخذ نقداً[5] .

وبديهياً ، كانت حالة الفيضان تؤثر على مساحة الأرض المزروعة ، سواء في حالة نقص الفيضان أو زيادته عن الحد المألوف ، ويترتب على ذلك عجز الحكومة عن جباية الخراج[6] . وقد أشار ناصر خسرو إلى أن الخليفة كان لا يأخذ الخراج إذا لم يصل مستوى الفيضان إلى ١٨

---

(١) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٢٩٤ . ويرجع ذلك إلى ارتباط المواسم الزراعية بالتقويم الشمسي وقد ظلت اسماء الشهور الشمسية تستخدم حتى مع السنة الهجرية ، مثلما نجد في بعض شواهد القبور . انظر :

Wiet (G) Catalogue Général du Musée Arabe du Caire. Stéles Funeraires. La Caire 1936. Tome 2.

شاهد قبر رقم 3150/15 بتاريخ هـ عام ٢٥٠هـ وفي Tome . طبع عام 1937 . شاهد قبر بتاريخ سبع خلون من طوبة عام ٣٨٠ هـ ـ رقم . 495 /2721 ,: PLXLIV

(٢) د. عطية مشرفة : نظم الحكم ـ ص٢٢١ .

(٣) د. محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية . دار المعارف القاهرة ـ ط٣ ـ ١٩٦٩ ـ ص١٣٠ . وانظر : محسن خليل : في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي ـ بغداد١٩٨٢ ـ ص٢٤١ ، وما بعدها .

(٤) د. محمد حمدي المناوي : نهر النيل في المكتبة العربية ـ ص١٨١ ـ١٨٢ .

(٥) د. عطية مشرفة : نظم الحكم بمصر ـ ص١٨٩ .

(٦) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٦٣ .

ذراعاً[1] . ولا يعني ذلك بالضرورة أن الحكومة كانت تتغاضى نهائياً عن استيفاء حقها من الخراج في الأعوام التي لا يصل النيل فيها إلى حد الوفاء ، فقد كان غاية ما تفعله أن تؤخر جانباً من الخراج إلى بعض الوقت[2] وهو ما أصطلح على تسميته بالبواقي . وبالجملة فإن المجاعات التي تقف حالة الفيضان وراءها كانت تسبب اضطراباً في جباية الخراج وفي الاقتصاد العام [3].

وقد تباينت تقديرات المؤرخين لمقدار الضريبة على الفدان ، فمن قائل بأن جوهر القائد جعل على كل فدان سبعة دنانير عند فتحه لمصر[4] ، إلى قائل بأن هذه الضريبة أصبحت بعد ذلك وحتى نهاية العصر الفاطمي ثلاثة أرادب لكل فدان من القمح أو الشعير[5] .

وتجدر الإشارة أولاً إلى أن المساحة المزروعة من أرض مصر تعرضت للتقلص وخاصة بعد مجاعات العصر الإخشيدي ، فبعد أن كانت هذه المساحة تقترب من ستة ملايين فدان عند الفتح الإسلامي ، أصبحت عند بداية حكم المعز لدين الله ٨٥٧١٤ ، فداناً وفي أحسن التقديرات ٦٤٦٧٤٥ فداناً[6] .

أما مبلغ خراج مصر أثناء مجاعات العصر الفاطمي ، فإنه كان يتعرض للنقصان بسبب تقلص المساحات المزروعة من الأراضي التي يحصل عنها الخراج . فحالة فيضان النيل ، سواء بالنقصان أو الزيادة المفرطة ، كانت تؤدي إلى عدم زراعة بعض الأراضي وبالتالي عدم تحصيل الخراج عنها أو تأجيل التحصيل .

وحتى في حالة وفاء النيل ، كما حدث أثناء بعض المجاعات ، كانت هناك عوامل أخرى تؤدي إلى نفس النتيجة ، فقد كانت الأرض لا تزرع بسبب قلة الأيدي العاملة في الزراعة ، والتي كانت تضطر لهجرة الأرض لاختلال الأمن وانتشار أعمال السلب والنهب أثناء المجاعات ، أو لأن الأوبئة التي عادة ما كانت تصاحب المجاعات كانت تتكفل بحصد أرواح سكان الريف ، فلا تجد الأرض من يزرعها رغم توفر مياه الري .

ويضاف إلى هذه العوامل عامل آخر أكبر تأثيراً على المدى البعيد ، وهو ما ينجم عن المجاعات من ضعف السلطة المركزية وتفكك الأداة الإدارية للدولة وهو ما يفضي إلى عدم الإهتمام بمشروعات الري وإقامة الجسور وتطهير الترع وإقرار الأمن في المناطق الريفية ، وهي أسباب تؤدي

---

(١) ناصر خسرو : سفرنامة ـ ص ٤٢ .

(٢) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٣٢٦.

(٣) د. عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١١٥ .

(٤) د. محمد حمدي المناوي : نهر النيل ـ ص١٢٨ .

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٤٥٢ ، عمر طوسون : مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ـ الإسكندرية ١٩٣١ ـ ص١٣٣ .

(٦) د. عطية مشرفة : نظم الحكم بمصر ـ ص١٩٤ .

في مجملها إلى تقلص المساحة المزروعة وبالتالي إلى قلة الخراج المتحصل منها .

وإذا ما أردنا تتبع مدى تأثر خراج مصر أثناء المجاعات بهذه العوامل فإننا سنواجه في بداية العصر الفاطمي بمحاولات المؤرخين من أهل السنّة إلصاق الحيف والظلم بحكومة الفاطميين الشيعية ، فيذكر بعض المؤرخين أن الخراج كان في عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م ، ٧ ملايين من الدنانير لأن جوهر الصقلي رفع الضريبة على الفدان من ثلاثة دنانير ونصف إلى سبعة دنانير[١] ، بينما يشير البعض الآخر إلى أن مجمل خراج مصر عن هذا العام كان أكثر من ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار[٢] . ورغم أن عمر طوسون يرى أن هذا التقدير الأخير للخراج كان في عام ٣٥٩ هـ / ٩٧٠ م لأن فتح الفاطميين لمصر كان في شعبان ٣٥٨ هـ أي في أواخر العام ولا يعقل أن يجبي جوهر خراجاً في هذا العام[٣] ، فإنه من غير المنطقي أن يكون ذلك المبلغ هو خراج مصر في أي من عامي ٣٥٨ ، أو ٣٥٩ هـ ، لأن مصر كانت تمر بأزمة اقتصادية عنيفة يستحيل معها تحصيل هذا القدر من الخراج ، خاصة وأن الأمان الذي أعطاه جوهر للمصريين وعد فيه بتخفيف المعاناة عنهم[٤] . ولعل فيما نقله المقريزي عن ابن زولاق ما يؤيد ذلك ، إذ ذكر أن يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن توليا الخراج ووجوه الأموال من قبل الخليفة العزيز بالله عام ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م ، وأنهما طالبا الملاك والمتقبلين ببقايا الأموال[٥] ، وهي على الأرجح الأموال التي لم تجبها الحكومة بسبب المجاعة التي اجتاحت مصر منذ نهاية العصر الإخشيدي واستمرت مصحوبة بالوباء حتى عام ٣٥٩ هـ / ٩٧٠ م .

وقد بلغت جباية الخراج عام ٣٦٠ هـ ٣,٢٠٠,٠٠٠ دينار[٦] ، ويتناسب ذلك المبلغ مع حالة الاستقرار التي بدأت تعم البلاد بعد إنتهاء حالة الاضطراب الاقتصادي والسياسي التي سبقت وواكبت الفتح الفاطمي .

وقد ارتفع خراج مصر بعد عام ٣٦٢ هـ /٩٧٣ م على يد يعقوب بن كلسي إلى مليون[٧] دينار في تقدير عمر طوسون ، وإن كان من المرجح أن ذلك كان مقدار الخراج في عام ٣٦٣هـ/٩٧٤م وهو العام الذي تولى فيه ابن كلسي وعسلوج بن الحسن جباية الخراج وطالبا الناس ببواقي ومتأخرات الخراج كما أشير إلى ذلك آنفاً .

---

(١) د. راشد البراوي : حالة مصر - ص٣٣٣-٣٣٤ .

(٢) المقريزي : الخطط - ج١ ص٨٣ .

(٣) عمر طوسون : مالية مصر - ص٥٤ . وإن كان ذلك لا يعد دليلاً قاطعاً، إذ أن جباية الخراج كانت تتم على أساس السنة الشمسية لا الهلالية .

(٤) د. راشد البراوي : حالة مصر - ص٣٣٣ .

(٥) المقريزي : الخطط - ج١ ص٨٢ .

(٦) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة - ج٤ ص٤٦ .

(٧) عمر طوسون : مالية مصر - ص٥٤-٥٥ .

وظل خراج مصر طوال عهد الخلفاء الأوائل يتراوح بين ٣ و٤ ملايين دينار[١] . ورغم تسليمنا بمعقولية ما أورده المؤرخون من تقدير للخراج في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله بحوالي ٣ مليون دينار[٢] أو ٣,٤٠٠,٠٠٠ دينار[٣] بسبب تشدد الحاكم وسطوة حكومته واستقرارها إلاّ أن ذلك المبلغ لم يكن ليجمع في أوقات المجاعات التي حفل بها عهد الحاكم ، خاصة وأن الخليفة كان يعطي إعفاءات ضريبية كثيرة في أوقات الأزمات ، ففي عام ٤٠٩ هـ /١٠١٨ م سامح ضامن الصعيد بما عليه من ضرائب قدرت بنحو ٦٤,٧٦٥ديناراً[٤] وربما كان ذلك المبلغ يشكل متأخرات تراكمت بسبب مجاعة ٤٠٦ هـ /١٠١٥ م خاصة وأن الصعيد من أكثر مناطق مصر تضرراً من إنخفاض الفيضان .

ولم تمدنا المصادر التاريخية بأية أرقام عن خراج مصر أثناء خلافة الظاهر لإعزاز دين الله الذي وقعت في عهده مجاعة ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ /١٠٢٣ ـ ١٠٢٤ م ولا بد أن هذه المجاعة الخطيرة قد تسببت في اتضاع الخراج لأن انخفاض الفيضان كان عاملاً رئيسياً فيها.فضلاً عن عوامل الإحتكار التجاري والغزو الخارجي وتفكك الأداة الإدارية للدولة .

ويمكن أن نتبين بوضوح مدى تأثير المجاعات على الخراج ، إذا ما قارنا مقداره خلال خلافة المستنصر بالله ، في ثلاثة فترات متميزة ، تستوعب أولها مدة وزارة اليازوري ، والثانية تستغرق الشدة المستنصرية ، والأخيرة في مدة وزارة بدر الجمالي وابنه الأفضل . ورغم أنه لا يوجد لدينا تقدير واحد ودقيق لمقدار الخراج في وزارة اليازوري (٤٤١ ـ ٤٥٣ هـ) إلاّ أنه يمكن أن نشير إلى قوة مركز الدولة الفاطمية المالي الذي امتدحه الرحالة الفارسي ناصر خسرو الذي زار مصر خلال هذه الفترة وإلى ما أورده المقريزي عن ارتفاع[٥] الدولة في وزارة اليازوري والذي حدده بمبلغ ٢ مليون يتبقى منها فائض مقداره ٢٠٠,٠٠٠ دينار بعد النفقات[٦] .

وبعد وفاة اليازوري دخلت مصر في فترة من الاضطراب والاقتتال بين طوائف الجند مهدت للشدة المستنصرية التي انخفض خلالها الخراج لعدم زراعة معظم الأرض وعجز الدولة عن التحصيل أيضاً ، حتى إن المبالغ التي كانت على النواحي ولم تسدد كانت كبيرة واضطرت الدولة في النهاية

---

(١) د. سيدة كاشف : الأرض والفلاح ـ ص٧٣.

(٢) عمر طوسون : المرجع السابق ـ ص٥٥ ـ٥٦، نقلاً عن: نشق الأزهار لابن إياس.

(٣) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٣٣٦.

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١١٤.

(٥) تعني كلمة الارتفاع وكذا العبرة مقدار الدخل لجهة معينة ـ انظر : د. إبراهيم طرخان : النظام الإقطاعي ـ ص١٧٤.

(٦) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٢٤٤ ـ٢٤٥ . وإن كان المقريزي نفسه قد ذكر في الخطط (ج١ ص٩٩ ـ١٠٠) أن مقدار ارتفاع مصر والشام معاً ٢ مليون دينار يخص مصر منها مليون دينار فقط . ومع ما عرف عن كفاءة اليازوري واستقرار البلاد رجّح عمر طوسون و د. البراوي أن يكون مبلغ المليون دينار هو فائض ميزانية مصر . مالية مصر ـ ص٥٦ ـ٥٧، حالة مصر الاقتصادية ـ ص٣٣٦ ـ٣٣٧.

إلى شطب هذه المبالغ التي عرفت بالبواقي[1] . وقد بلغ مقدار هذه الأموال ٢ مليون دينار و٧٦٧ , ٧٢٠ ديناراً و٦٧٠٠ درهماً و٢٣١ , ٣,٨١٠ أردباً من القمح ، فضلاً عن المحاصيل والسلع الأخرى[2] ، ولعل في ضخامة هذه البواقي ما يشير إلى انخفاض الخراج أثناء الشدة العظمى[3] .

ويكفي أن نشير إلى أن خراج الوجه البحري الذي كان يقدر في عهد اليازوري بنحو ٠٠٠ , ٦٠٠ دينار سنوياً[4] انخفض حتى عاد لا يبلغ المائة ألف دينار[5] .

وقد بلغ الخراج في عام ٤٦٢ هـ /١٠٦٩ م ٠٠٠ , ٦٠٠ دينار وهو يتناسب مع استمرار الشدة[6] .

وامتد تأثير الشدة على الخراج إلى السنوات التي تلتها بسبب إهمال مشروعات الري خلالها وقلة الأيدي العاملة في الزراعة ، إما بسبب هجرة الأرض أو الموت بالأوبئة ، إضافة لقلة البذور والفقر الذي خلفته الأحداث ، الأمر الذي دفع ببدر الجمالي بعد قضائه على المتمردين إلى إعفاء المزارعين من الخراج ثلاث سنوات «حتى ترافعت أحوال الفلاحين»[7] . والأرجح أن هذه السنوات تبدأ بعد دخول بدر إلى مصر عام ٤٦٦ هـ أي في المدة من ٤٦٧ هـ إلى ٤٦٩ هـ . ولعلّ هذا الإعفاء الضريبي الذي لجأ إليه بدر الجمالي كان بسبب ضآلة المبالغ التي كان يمكن تحصيلها وينبىء عن الوضع المتردّي الذي هوت إليه اقتصاديات البلاد ، وهو ما يدفع بنا إلى تحبيذ التشكك الذي أبداه د . راشد البراوي بشأن مقدار الخراج عام ٤٦٦ هـ /١٠٧٤ م وهو ٠٠٠ , ٢,٨٠٠ دينار[8] وهو رقم أورده المقريزي نقلاً عن كتاب «المنهاج في علم الخراج» للقاضي أبي الحسن المخزومي الذي أشار إلى عمل مقايسة لخراج مصر قبل عهد بدر الجمالي وحتى عام ٤٨٣ هـ /١٠٩٠ م[9] ، وذلك أن البلاد لم تكن قد برئت بعد من آثار الشدة المستنصرية فضلاً عن تفكك الإدارة وعجزها عن جباية مثل هذا المبلغ الضخم .

بل يمكن القول بأن الشدة وما تلاها من مجاعات قد أثرت على خراج مصر حتى سقوط

---

(١) د. عبد العزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي ـ ص١٠٣ ـ١٠٤ .

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٨٣ ـ٨٤.

(٣) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٣٢٦.

(٤) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٨٢.

(٥) د. عطية مشرفة : نظم الحكم ـ ص٢٣٠.

(٦) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٣٣٧.

(٧) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٣٠، والأرجح أن هذا الإعفاء كان مجرد تأجيل للسداد كما يتضح من الإعفاء من البواقي بعد ذلك .

(٨) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٣٣٧ . ذكرت إنصاف رياض خطأ أن ذلك كان مقدار الخراج في عام ٤٦٣ هـ/١٠٧٠م وهو أيضاً مستبعد لأن الشدة كانت لا تزال مستمرة وكان الخراج في العام السابق ٠٠٠ , ٦٠٠ دينار ـ انظر : الحالة الاقتصادية في مصر ـ ص١٠٤ .

(٩) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص١٠٠، عمر طوسون : مالية مصر ـ ص٥٧.

الفاطميين نتيجة لاضطراب الريف وتكرار تفشي الأوبئة بين سكانه وضعف الإدارة المركزية التي عجزت عن مواصلة مشروعات الري الكبيرة ، وهي عوامل أدت في المحصلة النهائية إلى تراجع مساحة الأراضي المزروعة تبعاً لانخفاض عدد القرى الذي وصل في نهاية العصر الفاطمي إلى ٢٠٦٢ قرية[١] بعد أن كان عددها في العصر الإخشيدي ٢٣٩٥ قرية[٢] .

ورغم أن بدر الجمالي نجح في رفع إيراد الدولة إلى حوالي ٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً[٣] ، فإن هذا المبلغ وهو على وجه التحديد ٣,١٠٠,٠٠٠ دينار كان في عام ٤٨٧ هـ ، لم يكن يعتمد فقط على الخراج أو الضريبة العقارية بل كان يشمل أيضاً ضرائب التجارة (المكوس) حيث وردت ضمن مصادرة متحصلات تنيس وهي مدينة صناعية وعيذاب وهو ميناء مصر على البحر الأحمر وكذا الإسكندرية[٤] . وبالمثل فإن تقدير إيرادات مصر خلال وزارة الأفضل بن أمير الجيوش بـ ٥ مليون دينار ومليون أردب للإحراء[٥] كان يشمل المكوس إذ أن التجارة الخارجية لمصر كانت قد أخذت في النشاط منذ القرن ٦ هـ /١٢ م وأصبحت إيراداتها تشكل جزءاً معتبراً من إيرادات الحكومة[٦] . ولا يعود ذلك الارتفاع ، كما تقول الباحثة إنصاف رياض، إلى أن الأفضل قام بحل الإقطاعات وأعاد توزيعها وزاد مدة الانتفاع إلى ثلاثين سنة[٧] ، إذ أنه رغم بقاء هذا التغيير في نظام قبالات الأرض إلاّ أن الخراج واصل انخفاضه في السنوات التالية[٨] .

فمنذ مقتل الأفضل عام ٥١٥ هـ وحتى عام ٥٤٠ هـ لم يزد خراج مصر عن ١,٢٠٠,٠٠٠ دينار على يد القاضي الموفق أبي الكرم بن معصوم التنيسي «ولم يجب أحد هذه الجباية حتى انقرضت الدولة الفاطمية»[٩] .

والخلاصة ، أن المجاعات كانت تؤثر على مقدار الخراج وأن الشدة المستنصرية وما اتبعها من نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية وديموغرافية قد أثرت على الخراج تأثيراً سلبياً حتى نهاية العصر الفاطمي ، وازداد هذه التأثر تعاظماً مع الضعف المتواتر للإدارة المركزية في البلاد وتفرق مراكز الثقل السياسي بين الخلفاء والوزراء وعمال النواحي وقواد العسكر .

---

(١) عمر طوسون : مالية مصر ـ ص٢٢٩ .

(٢) د. عبد المنعم ماجد : امرأة تتزعم ـ ص٣٦ .

(٣) Lewis (B) The Cambrédige History . Vol . P . 189 .

(٤) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص١٠٠ ، وهذا المبلغ هو خراج عام ٤٨٣هـ فقط وليس بمتوسط للخراج في عهد بدر الجمالي كما أشارت إلى ذلك إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص ١٠٤ .

(٥) عمر طوسون : مالية مصر ـ ص٥٨ ، والأهراء مخازن يحمل إليها ما ورد من الغلات السلطانية وكانت ترد من منفلوط والحبس الجيوشي وينفق منها ما يوقع به عليها من أمور الدولة والمرتبطات . انظر : المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٧٢ هامش٢ .

(٦) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٣٣٧ ـ ٣٣٨ .

(٧) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص١٠٤ .

(٨) بدأ هذا النظام الجديد على يد الأفضل عام ٥٠١ هـ . انظر: القسم الأول الفصل الثاني .

(٩) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص١٠٠ ، عمر طوسون : مالية مصر ـ ص٥٨ ـ ٥٩ .

٢ ـ المكوس :

وهي المصدر الثاني من مصادر الإيرادات الفاطمية وهي في الأصل ضريبة تؤخذ على الوارد والصادر من البضائع في الموانىء[١] ثم أصبحت تفرض على التجارة الداخلية وبعض الأنشطة الاقتصادية غير المتعلقة بالزراعة ، فكانت تفرض أيضاً على المراعي والمصائد والبضائع وتجارة الترانزيت والذبائح وسوق الرقيق وأنواع الصناعات كالفاخور والموز وحتى الحجيج[٢] .

وكان هذا النوع من الضرائب يثير حفيظة الفقهاء حيث يعتبرونه غير مشروع إذ أن التجارة في دار الإسلام ليس عليها أي ضرائب[٣] ، فضلاً عن أن المصادر الطبيعية للثروة كالنطرون والكلأ والمصايد مما لم تمتد إليه يد الإنسان بالرعاية ، كانت تعد أيضاً من الأنشطة التي يحرم فرض الضرائب عليها[٤] .

وكان تحصيل هذه الضرائب يتم بواسطة ديوان الهلالي[٥] وكانت قيمة المكس تتراوح ما بين ١٠ ٪ و٢٥ ٪ من ثمن البضاعة[٦] . فعروض تجارة أهل الحرب وأهل الذمة المارين بها على ثغور الإسلام كان يؤخذ عليها العشر منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب[٧] على أن هذه الضريبة التجارية عرفت في بعض الحالات بالخمس أيضاً وتراوحت ما بين ٣٥ و ١٠٠ دينار وكانت تنخفض أحياناً إلى عشرين دينار[٨] على الحمل .

ويدخل ضمن موارد الدولة الضريبة التي عرفت بالسواحل ، وكانت تستأدى في الثغور الساحلية مثل الإسكندرية ودمياط ونسترو والبرلس والفرما وكان لها ديواناً خاصاً بجبايتها هو «ديوان الثغور»[٩] وكان بعض هذه الضرائب يستأدى عيناً ، فكان يبتاع للديوان أو المتجر السلطاني من التجار الواردين إلى مصر بعض السلع التي تستبدل قيمتها من ضرائب التجار فإذا زاد ثمن ما يباع عن الضريبة دفعت الدولة لهم ذهباً بقيمة الثلث وبضائع أخرى بقيمة الثلثين[١٠] .

---

(١) د. ماجد : نظم ـ ج١ ص١١٧ ، وكانت كلمة مكس بمعنى ضريبة أسواق معروفة من قبل في العصر الجاهلي وكلمة مقس اسم قرية على ساحل النيل في شمال القاهرة وكانت تعرف باسم أم دنين وسميت بعد ذلك بهذا الأسم لأن الماكس كان يقعد بها ليستخرج المكس فكلمة مقس تحريف لكلمة مكس، د. سيدة الكاشف : مصر في عصر الولاة ـ سلسلة الألف كتاب (٢٤١) ص٤٠ ، وعن تطور هذا النوع من الضرائب . انظر : د. إبراهيم طرخان : النظام الإقطاعي ـ ص١٧٧ ـ ١٨٠ .

(٢) د . ماجد : نظم ـ ج١ ص١١٨ .

(٣) د. ضياء الريس : الخراج والنظم ـ ص١٣٩ .

(٤) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٣٤١ .

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٤٩٦ .

(٦) د. ماجد : نظم ـ ج١ ص١٨ .

(٧) د. ضياء الريّس : الخراج والنظم ـ ص١٣٨ .

(٨) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص١١١ .

(٩) د. ماجد : نظم ـ ج١ ص١١٩ ، د. مشرفة : نظم ـ ص٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(١٠) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص١١٢ ، وهو تغير في شكل تعاطي الضرائب وليس ضريبة جديدة كما اعتقدت الباحثة .

وإلى جانب الضرائب على التجارة الخارجية عرفت أيضاً الضرائب على التجارة الداخلية الواردة إلى المدن والمخازن والأسواق والبضائع الصادرة من المدن وحراسة الغلات بالمقس ورسوم السمسرة والدلالة وأجور استخدام المعدِّيات على النيل[1] .

ويضاف إلى ذلك الضرائب التي كانت تؤخذ على بعض المنتجات من منابعها مثل صناعة النسيج ، فنعرف أن مدينة تنيس التي اشتهرت بهذه الصناعة كان خراجها في اليوم الواحد ألف دينار كما ذكر ناصر خسرو[2] .

وقد أثرت المجاعات المتوالية، ومانجم عنها من تحطم السلطة المدنية البيروقراطية وانهيار الاقتصاد القائم على الزراعة أساساً ، على إيرادات الدولة من الزراعة فاجتهد محصلو الضرائب لتعويض النقص الكبير في الداخل[3] . ونتج عن ذلك تزايد مقادير وأنواع المكوس على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ، فقد وجَّه الفاطميون إهتمامهم إلى هذه الضرائب غير المباشرة لتنمية مواردهم عند اتضاع الخراج[4] ، وساعد على ذلك ازدهار التجارة في نهاية العصر الفاطمي فاستطاعت أن تحتمل على هذه الأعباء الضريبية المتزايدة[5] . إلا أن المكوس تزايدت في الدولة الفاطمية بمرور الوقت حتى وصلت إلى حد لا يطاق في نهاية العصر الفاطمي، كما سنلاحظ من الضرائب التي أسقطها صلاح الدين ، ولا ينفي ذلك بعض المحاولات التي بذلت لإلغاء المكوس أثناء المجاعات عملاً على تخفيف العبء عن أفراد الشعب، فنعرف عن الحاكم بأمر الله أنه أمر بإلغاء بعض هذه المكوس غير الشرعية[6]. فيذكر المقريزي نقلاً عن المسبحي أن الحاكم أسقط في شهر رمضان عام ٣٨٧ هـ /٩٩٧م عن أهل مدينة القلزم ما كان يؤخذ من مكوس المراكب[7] وذلك أثناء أول مجاعة حدثت بمصر في عهد الحاكم وعندما توقفت زيادة النيل في مجاعة عام ٣٩٨ هـ /١٠٠٨ م . أمر الحاكم بإبطال عدة مكوس[8] ، وما أن انتهت هذه المجاعة في شعبان عام ٣٩٩ هـ /١١٠٩ م[9] ، حتى أعاد الحاكم المكوس التي كان قد رفعها[10] .

ومع بداية الانخفاض النسبي للفيضان والتوقع المبكر للمتاعب الاقتصادية التي حدثت أثناء

---

(١) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٢٠١ .

(٢) د. محمد عبد العزيز مرزوق : الزخرفة المنسوجة طبع دار الكتب١٩٤٢ ـ ص٥٧ .

(٣) Lewis (B) , The Camb . History Vol I. P. 188.

(٤) د. عطية مشرفة : نظم الحكم ـ ص٢١٧ .

(٥) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٢٠٢ .

(٦) د. ماجد : الحاكم ـ ص٦٣ . يذكر د. ماجد أن ذلك تم لاعتقاد الحاكم في عدم شرعية هذه المكوس وإن كانت حوادث التاريخ تبرهن على أن ذلك يتم لضرورات اقتصادية واجتماعية إذ أنه أعادها كما نلاحظ بعد ذلك.

(٧) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٢١٣ .

(٨) المصدر نفسه ـ ج٢ ص٢٨٦ .

(٩) انظر مجاعات الحاكم .

(١٠) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٧٩.

مجاعة عام ٤٠٢ هـ /١١ ـ ١٠١٢ م ، أمر الحاكم بإبطال عدة مكوس في جمادي الآخر عام ٤٠١ هـ /١٠١١ م[١] . وأدى استمرار هذه الأزمة الاقتصادية طوال العام التالي إلى عودة الحاكم إلى إلغاء المزيد من المكوس في شهري رجب وجمادي الأول عام ٤٠٤ هـ /١٠١٣ م[٢] . وفي عام ٤٠٦ هـ أسقط الحاكم مكوس الغلة والفاكهة ودار الضرب[٣] .

وعندما تفاقمت المجاعة التي بدأت عام ٤١٤ هـ /١٠٢٣ م وتظاهر الناس في الطرقات وصاحوا بوجه الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله واختفى القمح من الأسواق ، أمر الظاهر في ذي القعدة ٤١٥ هـ /١٠٢٥ م بإلغاء جميع مكوس الغلة المباعة بساحل مصر[٤] . ويبدو أن هذه المكوس قد أعيدت بعد ذلك، فعرف أن الخليفة الحافظ عندما ولِّي الخلافة حاول استرضاء مشاعر الناس فأمر في ثالث ربيع الأول ٥٢٦ هـ بإلغاء بواقي مكس الغلة[٥] . ومن المصادر المالية التي تأثرت بأحداث المجاعات المواريث الحشرية ، «وهي مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو لاء أو الباقي بعد الفرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا عاصب له[٦]» . فقد استولى الخليفة على أموال من ماتوا بالوباء أثناء مجاعة عام ٤٤٧ هـ وليس لهم وارث ، وكان مالاً جزيلاً على حد تعبير ابن أبي أصيبعة[٧] . وأضيف ذلك المال إلى إيرادات الدولة .

وشكلت المصادرات ، وخاصة منذ العصر الفاطمي الثاني ، جزءاً من مصادر الدولة المالية ، ففي أعقاب الشدة المستنصرية قام بدر الجمالي بمصادرة أموال القادة الأتراك وإيداعها ديوان المفرد[٨] .

وكان للدولة الفاطمية ضرائب لم تكن معروفة في الدولة الإسلامية التي سبقتها ، وهي « الفطرة » وهي شبيهة بضريبة الرؤوس ومقدارها درهم عن كل ولد من الرجال والنساء ، و« الهجرة » ومقدارها دينار عمن أدرك من النساء والرجال ، و« البلغة » وهي اختيارية يدفعها

---

(١) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٨٧ .

(٢) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٠٢ .

(٣) مؤلف مجهول : إنسان العيون ـ ص٤١٥ .

(٤) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦٦ ، وربما كان ذلك لقلة المعروض منها في الأسواق وتشجيعاً على ظهور الغلال .

(٥) المصدر نفسه ـ ج٣ ص١٤٦ .

(٦) القلقشندي : صبح الأعشى : ج٣ ص٤٦٤ .

(٧) ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء ـ ص٥٦٣ . ومنذ وزارة الأفضل بن بدر الجمالي مع أخذ شيء من التراكات وأمر بحفظها لأصحابها حتى يحضر من يثبت حقه فيها . انظر : إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص١١٤ . ولعل ذلك كان بسبب قلة المال المتحصل منها بعد انتهاء الشدّة ودخول مصر في طور من الاستقرار النسبي في عهد بدر الجمالي .

(٨) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ١١٧ ـ١١٨ . وقد نشأ ديوان المفرد ليس في العصر الفاطمي الثاني كما ظنت الباحثة بل إنه أنشىء في عهد الحاكم بأمر الله في صفر عام ٣٩٨هـ أثناء المجاعة التي مرت بمصر « برسم من يقبض ماله من المقتولين وغيرهم » . انظر : المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٨٧ .

القادرون ومقدارها ٧ دنانير و«الألفة» وتجمع أموالها في موضع واحد ويكونون فيه أسوة واحدة، أي يدفع كل منهم مبلغاً محدداً من المال، و«الزكاة» و«الخمس»، أي أن الرجل يخرج خمس ما يملك والمرأة خمس غزلها[١]. بالإضافة إلى «النجوى» ومبلغها ثلاثة دراهم وثلث الدرهم، تجمع من المؤمنين بالقاهرة ومصر وأعمالها لا سيما الصعيد[٢]. والثابت تاريخياً أن هذا النوع من الضرائب المذهبية قد تعرَّض للنقص بسبب المجاعات في بعض الأحيان، ففي صفر عام ٣٩٨ هـ أمر الحاكم بإبطال أخذ الخمس والنجاوى والفطرة[٣]، وكان ذلك بسبب المجاعة التي كانت في هذا العام، وعندما حاول بعض القضاة تحصيل هذه الضريبة في وقت لاحق أعاد الحاكم أوامره بوقف أخذ هذه الضرائب مرة أخرى عام ٤٠٠هـ[٤]، ذلك أن البلاد لم تكن قد أفاقت بعد من المجاعة التي وضعت أوزارها عام ٣٩٩ هـ، ودليل ذلك أن الحاكم عاد في عام ٤٠١ هـ فأمر بأخذ مال النجوى[٥]. وقد أدت الشدة المستنصرية إلى توقف تحصيل هذه الضرائب ويستفاد من أحد السجلات الموجهة من المستنصر بالله إلى حاكم اليمن علي بن محمد الصليحي أن اليمن لم ترسل طوال سنوات الشدة المستنصرية أي ضرائب سواء من الفطرة والزكاة والنجاوى أو أي ضرائب أخرى ولا درهم واحد وذلك «لموانع الطريق»[٦].

أما الجزية التي كانت تجبى من أهل الذمة في دار الإسلام جزاء المنعة لهم وأمنهم على أموالهم وحرياتهم[٧]، فكانت تدفع سنوياً وتجمع في المدن من المشتغلين بالتجارة أو الصناعة وغيرهم وكانت تدخل في خراج الأرض في الريف[٨]، ولا يعلم مقدارها طوال العصر الفاطمي، ونعلم فقط أنها كانت في عهد الآمر بأحكام الله تتراوح ما بين دينار وثلث ودينارين على كلّ رأس[٩]. ولا توجد إشارة في أي مصدر تاريخي إلى تعرض مقادر الجزية المفروضة على الرؤوس إلى أي تغيير أثناء المجاعات. مما يدل على حرص دولة الفاطميين على رعاياها من أهل الذمة وعدم غبنهم أو تجاوز حدود الشرع معهم. ورغم أن المقريزي قد أخطأ عندما ذكر أن المكوس التي كان قد بدأ أحمد بن المدبر فرضها على المصادر الطبيعية من المصايد والكلأ قد الغيت أيام

---

(١) د. عطية مشرفة : نظم الحكم - ص٥١، هوامش٥،٧،٨،٩،١٠.

(٢) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٩١.

(٣) المصدر نفسه - ج٢ ص٢٨٧.

(٤) أيمن فؤاد سيد : نصوص ضائعة ص٢٩.

(٥) المقريزي : الخطط - ج٢ ص٢٨٧.

(٦) د. ماجد : السجلات - ص١٨٨ -١٨٩، سجل بتاريخ ذي القعدة ٤٦٨هـ.

(٧) د. ضياء الريِّس : الخراج والنظم - ص١٣١.

(٨) د. راشد البراوي : حالة مصر - ص٣٢٩.

(٩) د. ماجد : نظم - ج١ ص١١٩ -١٢٠، ويقدرها د. ماجد و د. راشد بنحو ١٣٠,٠٠٠ دينار وهو مقدار جبايتها عام ٥٨٧هـ (١١٩١م) أي بعد عشرين عاماً من سقوط الدولة الفاطمية - انظر أيضاً : د. راشد : حالة مصر - ص٣٣٩ -٣٤٠، وعموماً فقد كانت هذه الضريبة آخذة في التناقص بسبب تحول أهل الذمة للإسلام، فنعرف أنها بلغت عام٨١٦هـ، مبلغ ١١,٤٠٠ دينار فقط - المقريزي : الخطط - ج١ ص١٠٧.

أحمد بن طولون ولم تعد إلا عندما ضعفت الدولة الفاطمية[١] ذلك أنها كانت موجودة ، كما رأينا أيام الحاكم بأمر الله ، إلا أنه يمكن القول أن هذه الضرائب قد تعددت واتسعت بسبب اتضاع الخراج في أواخر الدولة ولا شك أن زيادة هذه المكوس كان مطرداً مع محاولات تعويض نقص الخراج الناجم عن المجاعات ونتائجها ويمكن تبين مقدار هذه الضرائب غير المباشرة (المكوس) مما ذكره المؤرخون عن إسقاط صلاح الدين الأيوبي لبعض هذه الضرائب . فهو أولاً قد أمر بإسقاط متأخرات سنوات سابقة حتى عام ٥٦٤ هـ بلغت قيمتها مليون دينار و٢ مليون أردب غلة، وأبطل هذه الضرائب من الدواوين[٢] .

ثم أسقط ما كان يستأدى من الحجاج بالحجاز من المكوس[٣] ، وأبطل ما كان يؤخذ من المكوس بمصر والقاهرة وكان جملة ذلك في كل سنة مائة ألف دينار[٤] بالإضافة إلى ما كان يستخرج بالأعمال القبلية والبحرية وهو بنفس المقدار[٥] . وقد أورد أبو شامة نص السجل الذي ذكر المقريزي أن القاضي الفاضل هو الذي كتبه بشأن إسقاط هذه المكوس وفيه إشارة إلى عدم شرعية هذه الضرائب وثقلها على السكان «نطهر منها مكاسبنا ونصون عنها مطالبنا ونكفي الرعية ضرهم الذي يتوجه إليهم ونضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت عليهم[٦]» .

وقد أورد المقريزي قائمة تفصيلية بأنواع المكوس الملغاة ومقادر كل منها يتضح منها أنها قد فرضت على التجارة الخارجية مثل مكس البهار والبضائع والقوافل وعلى التجارة الداخلية مثل سمسرة التمر ورسوم العلبة المنسوبة إلى بلبيس وعلى أسواق الغنم بالقاهرة ومصر ، وعبور الأغنام بالجيزة وعلى المواد الخام ، كرسم فندق القطن والكتان والمصنوعات ، مثل خاتم الشرب والدبيق فضلاً عن المعديات على النيل والسلخانات، بل والدواجن التي يتم تربيتها[٧] . ويعود الفضل بهذه الضرائب المفروضة على التجارة والصناعة في تعويض نقص خراج الأرض، وخاصة في الفترة الأخيرة من حياة الدولة الفاطمية التي تعددت وزادت خلالها هذه الضرائب والمكوس التي ألغاها صلاح الدين .

فعلى الرغم من تدهور الحالة السياسية والاقتصادية في أواخر عهد الفاطميين إلا أن اقتصاد

---

(١) المقريزي : الخطط - ج١ ص١٠٤، ١٠٧ - ١٠٩ .
(٢) أبو شامة : الروضتين - ج١ ص١٧٤، المقريزي : الخطط - ج١ ص١٠٥ .
(٣) أبو شامة : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٤) المقريزي : الخطط - ج١ ص١٠٤ .
(٥) أبو شامة : الروضتين - ج١ ص١٧٤ .
(٦) المصدر نفسه - ص٢٠٥ ، ويبدو من صيغة السجل أنه خاص بإلغاء مكوس مصر والقاهرة فقط ولا يعني ذلك أن صلاح الدين قد أسقط جميع المكوس، فقد بقي مكس النطرون الذي استحدثه ابن المدبّر في العصر الأيوبي فيذكر القاضي الفاضل أن النطرون كان مضموناً إلى آخر سنة ٥٨٥هـ بمبلغ ١٥,٥٠٠ دينار . المقريزي : الخطط - ج١ ص١٠٩ - ١١٠ .
(٧) المقريزي : الخطط - ج١ ص١٠٤ - ١٠٥ .

مصر ظل قوياً بسبب حركة التجارة العالمية عبر أراضيها وإن كانت هذه الحركة قد تأثرت ولا شك بسبب الحروب الصليبية ونجاح الصليبيين في إقامة مملكة بيت المقدس[1] . فكانت لمصر علاقات تجارية واسعة في حوض البحر المتوسط بفضل السيطرة الكاملة التي فرضها الأسطول الفاطمي على البحر المتوسط وقد ظلت لهذا الأسطول قوته البحرية حتى عام ٥٥٦ هـ / ١١٦٠ م ورغم ضعف الدولة الفاطمية[2] .

ومنذ منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي عقدت مصر سلسلة من المعاهدات التجارية مع البندقية وجنوه وبيزا بشأن حماية تجار هذه الدول أثناء مزاولة نشاطهم التجاري في مصر ، وقد أشار بنيامين التطيلي إلى وجود سفن من ٢٩ دولة ومدينة أوروبية بميناء الإسكندرية عند زيارته لها عام ٥٥٥ هـ / ١١٦٠ م[3] .

ورغم المنازعات السياسية التي كانت بين مصر الفاطمية وبيزنطة إلا أن ذلك لم يحل دون قيام نشاط تجاري واسع بينهما، وخاصة بالنسبة لتجارة المنسوجات المصرية[4] ، وذكر ناصر خسرو أن كثيراً من السلع التي رآها وأعجب بها في أسواق الفسطاط كانت من واردات بلاد الروم[5] . كما أن مصر كانت تعتمد على بيزنطية أحياناً في استكمال احتياجاتها من القمح[6] . وقد تركزت الأنشطة التجارية الفاطمية في البحر الأحمر ، ويعزى صمود الاقتصاد المصري في عهد الخلافة الفاطمية الأخير إلى استمرار نشاطها التجاري في البحر الأحمر[7] .

وتعد تجارة الكارم أو الكارميه على الطريق البحري بين مصر وشرق إفريقيا والهند والشرق الأقصى أهم هذه الأنشطة التجارية على الإطلاق[8] .

وقد بدأت هذه التجارة في العصر الفاطمي واشترك فيها التجار اليهود إلى جانب المسلمين والمغاربة وأصبحت كلمة الكارم شائعة في القاهرة منذ بداية القرن ٦ هـ /١٢ م ، ولم يكن الكارم وحدهم في مجال التجارة مع الهند ، فحتى عام ٥٤٥ هـ / ١١٥٠ م لم يكن الكارم قد احتكروا بعد

---

(١) د. عطية القوصي : تجارة مصر ـ ص١٢٦ .

(٢) د. أحمد مختار العبادي ، و د. السيد عبد العزيز سالم : تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام ـ بيروت ١٩٧٢ ـ ص١٢٧ ، وتعدّ هذه السيطرة البحرية امتداداً للهيمنة العربية على المتوسط منذ القرن ٢هـ/٨م والتي استمرت حتى صعود المدن التجارية في إيطاليا مثل فينيسيا وجنوة . انظر :

Newbigin (M) The Mediterranean Lands , London . 1938 , P . 176 .

(٣) د. عطية القوصي : تجارة مصر ـ ص١١٠ ـ١١٣ .

(٤) د. إبراهيم العدوي : الدولة الإسلامية وأمبراطورية الروم ـ الأنجلو المصرية ـ القاهرة ط٢ ـ ١٩٥٨ ـ ص١٥١ ـ١٥٢ .

(٥) د. عطية القوصي : تجارة مصر ـ ص١١٢ .

(٦) د. ماجد : ظهور خلافة ـ ص٣٦٥ .

(٧) د. عطية القوصي : تجارة مصر ـ ص١٢١ .

(٨) لمزيد من التفاصيل عن تجارة الكارم وتطورها. ، انظر : صبحي لبيب : التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى ـ المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع العدد الثاني ـ مايو ١٩٥٢ .

هذه التجارة إذ كانت تشاركهم حوالي مائتي سفينة لا يملكها تجار الكارم[1] .

كما أن الازدهار الصناعي الذي شهدته البلاد بفضل تشجيع الصناع الأجانب والتسامح مع الأقباط الذين كان يعمل عدد كبير منهم في الصناعة . وتزايد الإقبال على المنتجات الترفية كالملابس الفاخرة[2] كان له الأثر في زيادة رصيد الدولة من الضرائب التي فرضت على هذه الصناعات حتى شملت المواد الخام بل وبيعت هذه المنتجات على أيدي السماسرة الذي كان وجودهم فيما يبدو عاملاً مساعداً على تقدير وجباية الضرائب[3] .

المصروفات في الدولة الفاطمية :

لم ترد في كتب المؤرخين إحصاءات دقيقة تبين أبواب المصروفات والإيرادات حتى يمكن موازنة النفقات بالدخل وتحديد الفائض أو العجز[4] .

وإن عرفنا أن المبدأ السائد في التنظيم المالي أن يخصص كل إيراد لنفقة معينة ، فكان الخراج مثلاً يخصَّص للإنفاق على الأجناد وغيرهم من أرباب الوظائف في الدولة حيث كانت رواتبهم من بين نفقات الدولة ، وكان على ديوان الرواتب أن يقوم بدفع العطاء إلى الأجناد والموظفين شهرياً ، كما كانت إيرادات المكوس وغيرها تسد نفقات بعض موظفي الدولة وأجنادها[5] .

وبديهي أن انخفاض إيرادات الدولة ، وخاصة الخراج ، أثناء المجاعات كان يؤثر سلباً على وفاء الدولة ببعض التزاماتها ، وخاصة بعض الرواتب التي كان يتأخر صرفها في أحسن الأحوال . كما كانت الدولة تعجز أثناء المجاعات عن سداد مستحقات فقراء مكة والمدينة ، مما أدى إلى خروجهما عن سلطة الخلافة في أثناء بعض المجاعات . ويحدث أثناء المجاعات أيضاً أن تتخلى الدولة عن بعض التزاماتها تجاه الفقراء وخاصة في ليالي شهور رجب وشعبان ورمضان .

إلَّا أن بعض الأحداث المصاحبة للمجاعات وما يترتب عليها من نتائج ، كان يؤدِّي إلى زيادة أوجه الإنفاق ، وخاصة نفقات إقرار الأمن والقضاء على المتمردين ، أو زيادة رواتب الثائرين من العسكر ، وقد كان من نتيجة الشدة المستنصرية وما أدت إليه من زيادة نفوذ وزراء التفويض

---

(١) د. عطية القوصي : تجارة مصر ـ ص٨٩ ـ ٩١. وقد بدأ احتكار الكارمية لهذه التجارة يأخذ شكله المكتمل في عصر المماليك حيث شكل تجّار الكارم قوة مالية تمويلية إلى جانب الحكومة .

(٢) انظر : Goitein : OP . cit . P . 349 .

(٣) المرجع نفسه ـ ص١٤٥ ـ ١٤٦.

(٤) د. عطية مشرفة : نظم الحكم ـ ص٢٢٨ .

(٥) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٢٣ ـ ١٢٤ .

والعسكريين ، أن تزايدت التزامات الدولة ونفقاتها تجاه هذه الفئات واستمر تزايد النفقات حتى نهاية الدولة الفاطمية .

تأثير المجاعات على المصروفات :

تشكل الرواتب العبء الأكبر على الخزانة الفاطمية، وما من شك في أن ما أورده د . ماجد نقلاً عن خطط المقريزي من تقدير لعطاء الأجناد وأرباب الوظائف بثلاثمائة ألف دينار سنوياً[1] يتسم بالتواضع الشديد خاصة إذا ما قورن مع ما أورده عمر طوسون عن الرواتب أيام كافور الإخشيدي والتي بلغت نحو نصف مليون دينار «خارجاً عن مرتبات الجيش والحاشية والمتصرفين في الأعمال»[2] .

وإذا كان بالإمكان اعتبار مبلغ الثلثمائة ألف دينار مبلغاً تقريبياً لعطاء الجنود وأرباب االوظائف فإنه قد يكون صحيحاً في بداية عصر الدولة الفاطمية، إلا أنه بتعاظم القوة العسكرية للخلافة وتعدد فرق الجند وازدياد نفوذ الوزراء وحواشيهم إزداد هذا المبلغ ، خاصة إذا ما أضفنا إلى هذه المرتبات ما كان يصرف من جرايات الطعام والكسوات لأرباب الوظائف . فمن المسلم به أن راتب الوزير كان خمسة آلاف دينار في الشهر ورغم ثبات هذا الرقم القريب من راتب الخليفة العباسي [3] ، إلاّ أن الامتيازات الأخرى المقررة كجرايات أو رواتب لحواشي الوزير وأولاده كانت متأثرة بمدى مكانة الوزير وقدرته على السيطرة على أمور الخلافة . ففي عهد الحاكم بأمر الله كان يصرف للوزير ابن عمار كلَّ شهر ما قيمته ٥٠٠ دينار شهرياً للحم والحيوان والتوابل والفاكهة علاوة على سلة من الفاكهة كلَّ يوم بدينار وعشرة أرطال شمع كل يوم وحمل ثلج كل يومين[4] . وهو ما يتضاءل أمام ما كان يحصل عليه وزير من وزراء العصر الفاطمي الأخير وهو المأمون البطائحي ، الذي كان يساق إلى مطابخه ٨ آلاف رأس «أما الحيوان والأحطاب وجميع التوابل فمهما استدعاه متولّي المطابخ يطلق له» ، وذلك خارج عن الإقطاعات ومقدارها في السنة ٥٠ ألف دينار وعشرون ألف أردب قمحاً وشعيراً، فضلاً عن مقرر كسوة الوزارة في العيدين وفصلي الشتاء والصيف وموسم عيد الغدير وفتح الخليج وغير ذلك من غرة شهر رمضان وأول العام وغيره[5] .

وليس بإمكاننا أن نقرر ما إذا كانت الدولة الفاطمية تلتزم بدفع رواتب لأقارب الوزير في بدايتها أم لا ، وذلك لعدم توافر أي إشارة تاريخية إلى ذلك وإنَّ جلَّ ما وصلنا، سواء عن طريق المقريزي أو القلقشندي، كان عن طريق ابن الطوير . وغاية ما يمكن أن نسوقه من أدلة على التشكك في وجود

---

(١) د. ماجد : نظم الفاطميين ـ ج١ ص١٢٥ .

(٢) عمر طوسون : مالية مصر ـ ص٥٣ .

(٣) د. محمد حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٨٢ ـ عدا حالة المأمون البطائحي الذي وصل راتبه إلى ٣ آلاف دينار .

(٤) المرجع نفسه ـ ص٨٣ .

(٥) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٤٢ ـ٤٤٣ .

هذا الالتزام هو ما أشارت إليه المصادر التاريخية من قيام العزيز بالله من تسديد ديون وزيره يعقوب بن كلس رغم ما عرف عنه من إتساع النفوذ وسعة الحال .

ومهما يكن من أمر فإن من يلي الوزير من ولد وأخ كان راتبه المقرر من ١٠٠ إلى ٢٠٠ دينار وإن كان شجاع بن شاور المنعوت بالكامل قد وصل راتبه إلى ٥٠٠ دينار بسبب تضعضع سلطة الخليفة . ثم حواشي الوزير مهما كان عددهم من خمسمائة إلى أربعمائة إلى ثلاثمائة خارجاً عن الإقطاعات [١] .

ولا شك أن إزدياد نفوذ وزراء التفويض منذ الشدة المستنصرية قد كلّف الخزانة العامة وأثقل كاهلها بالنفقات ، حيث عمل هؤلاء الوزراء على استمالة حواشيهم بالأموال لضمان ولائهم وكانت الإقطاعات التي لاحظنا تزايدها خلال النصف الأخير من حياة الخلافة الفاطمية أحد أهم وسائل التحايل على الرواتب المحددة بواسطة ديوان الرواتب، بل إن بعض الوزراء لجأ إلى تحبيس بعض الأراضي للإنفاق منها على ذويهم حتى بعد وفاتهم مثل الحبس الجيوش . مما كان يعني في المحصلة الأخيرة ضياع ريع هذه الأوقاف على الخزانة . ولم تقتصر زيادة النفقات على الأموال النقدية ، إذ ازدادت النفقات العينية كالكسوات والجرايات الغذائية ، تبعاً لمحاولات الوزراء استمالة قلوب حواشيهم ومؤيديهم ، فتذكرة الطراز كانت أيام الوزير الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي تشتمل على ٣١ ألف دينار ارتفعت في عهد خلفه الوزير المأمون البطائحي إلى ٤٣ ألف دينار ، تضاعفت بعد مقتله واستيلاء الخليفة الآمر بأحكام الله على السلطة [٢] . وقد ضاعف المأمون الكسوة الشتوية عما كانت عليه أيام الأفضل لتصل إلى ما دون العشرين ألف دينار بقليل [٣] .

وقد تحملت الخزانة العامة أيضاً متطلبات مظاهر الترف التي أحاط الوزراء العظام أنفسهم بها ، فعند مقدم بدر الجمالي لم يسكن بدار الديباج التي كانت دار الوزارة القديمة وأنشأ داراً أخرى لهذا الغرض. ولما أتى من بعده ابنه الأفضل أنشأ دار القباب التي عرفت بدار الوزارة الكبرى قريباً من رحبة باب العيد [٤] . ونقل المقريزي عن ابن ميسر أنَّ الأفضل أقام فيها خيمة سماها خيمة الفرج بلغت تكاليفها ١٠,٠٠٠ دينار [٥] يضاف إلى ذلك ما استحدثه المأمون من زيادة في نفقات الطيب حيث صار له راتب منها مستقل عمَّا للخليفة وهو ما لم يكن موجوداً قبل ذلك. كما أنَّه قرر تقديم شراب حلو في إيوانه فأضيف ذلك إلى نفقات خزانة الشراب [٦] .

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى - ج٣ ص٥٢٥ .

(٢) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٩٩ - مع ملاحظة أن ما ينفق في دار الطراز للاستعمالات الخاصة (الخليفة وحواشيه) في كل سنة عشرة آلاف دينار . انظر : المصدر نفسه - ج١ ص٣٩٨ .

(٣) المقريزي : الخطط - ج١ ص٤١ . وتفصيل ذلك ١٤,٣٠٥ قطعة مقارنة بـ ٨,٧٧٥ قطعة في عهد الأفضل .

(٤) المقريزي : الخطط - ج١ ص٤٦١ .

(٥) المقريزي : الخطط - ج١ ص٤٢٠ .

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

أمّا رواتب أرباب الوظائف فإن المقريزي والقلقشندي أوردا راتب كل وظيفة نقلاً عن ابن الطوير[١]، وإن كنا نجهل مدى تأثر هذه الرواتب بالمجاعات والنتائج التي نجمت عنها . ويلفت النظر ما أورده ابن الطوير من أن راتب قاضي القضاة كان في الشهر مائة دينار ومثله داعي الدعاة[٢] ، وهو ما يتناقض مع ما ذكره ناصر خسرو الذي زار مصر في النصف الأول من حكم المستنصر من أن راتب قاضي القضاة ألفا دينار مغربي في الشهر ومرتب كلّ قاضٍ على قدر مرتبته وذلك «حتى لا يطمع القضاة في أموال الناس أو يظلمونهم»[٣] .

وقد يكون هذا التخفيض الذي أجري على راتب قاضي القضاة وداعي الدعاة ناجماً عن تدهور الدعوة الدينية في آخر الدولة الفاطمية بفضل الوزراء العظام من المخالفين لمذهب الإسماعيلية ، فضلاً عن تلقّب الوزراء بألقاب : «كافل قاضي القضاة وهادي داعي الدعاة» وتحول من يتولّى هذين المنصبين إلى مجرد وكيل عن الوزير في إدارة القضاء والدعوة[٤] .

ولا شك أن الراتب الذي أورده ناصر خسرو يتناسب مع جلال المنزلة التي كان يشغلها قاضي القضاة وداعي الدعاة في أوائل الخلافة الفاطمية حيث كانوا على إتصال مباشر بالخليفة وبلغ بعضهم نفوذاً واسعاً .

وقد تأثرت نفقات الدولة الأخرى بالمجاعات نتيجة لانخفاض الإيرادات ، مما جعلها تتخلى عن بعض واجباتها في الإنفاق .

ففي أثناء مجاعة ٣٩٧ ـ ٣٩٨ هـ ونتيجة للفتنة التي أثارها أبو ركوة ، أنفق الحاكم بأمر الله الأموال الطائلة لأجل القضاء على الفتنة وإعادة حالة الاستقرار للبلاد حتى إن وزن الأكياس التي أنفق أموالها وهي فارغة بلغ ٢١ رطلاً"[٥] . ونتيجة لأحداث المجاعات اضطر الحاكم في شهر رجب عام ٤٠٢ هـ إلى قطع ما كان يصرف من الخبز والحلوى لمن يبيت بجامع القاهرة (الأزهر) في ليالي الجمع والأنصاف من شهور رجب وشعبان ورمضان[٦] .

وإن لم تمنع المجاعة عام ٤٠٣ هـ الحاكم من أن يقوم بإحصاء المساجد التي لا غلة لها فكانت ثمانمائة مسجد فأطلق لها في كل شهر من بيت المال ٦٢٢٠ درهماً[٧] .

---

(١) المصدر نفسه ـ ص٤٠١ ـ٤٢٠، القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٥٢٥ ـ٥٢٧، وقد عاش ابن الطوير في أوائل العصر الأيوبي ـ د. ماجد : ظهور خلافة ـ ص٢١.

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٥٢٦، د. عطية مشرفة : نظم ـ ص٢٥٨.

(٣) ناصر خسرو : سفر نامة ـ ص٦٥.

(٤) ظل وزراء السيوف يتولون منصب قاضي القضاة على الأقل حتى ولاية بهرام النصراني للوزارة في خلافة الحافظ فولّى قاضياً بدلاً منه لأنه كان نصرانياً . انظر : د. عطية مشرفة : نظم ـ ص٣٧٢.

(٥) مؤلف مجهول : إنسان العيون ـ ص٤١٠.

(٦) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٦٦.

(٧) أيمن فؤاد سيد : نصوص ضائعة ـ ص٣١. وفي نفس هذا العام قام الحاكم بإيقاف رباعاً وحوانيت على الجامع الأزهر وجامع

ويلاحظ إن الحاكم أقر مرتبات الفقهاء والمؤذنين بجوامع القاهرة كما هي دون نقصان ، وكان مقدارها في ٤٠٦ هـ ٧١,٧٣٠ دينار[1] ، ولعل ذلك يعطي بعداً جديداً لعقلية الحاكم بأمر الله وقوة إدارته التي جعلته يفرق بين الالتزام بالمصروفات الأساسية للدولة والمتعلقة بأعمال العبادات والرواتب وبين إمكانية التغاضي عن بعض المصروفات غير الملحّة كصرف الخبز والحلوى . ولما كان النظام المالي للدولة الفاطمية يرتكز على قاعدة تخصيص كل إيراد لنفقة معينة وما نعرفه عن تخصيص خراج الأرض وبعض المكوس لأجل سداد الرواتب فإن أحداث المجاعات كانت مصحوبة عادة بعجز الدولة عن سداد الرواتب أو تأخرها في أحسن الأحوال .

وكان مصدر التخوف الرئيسي في هذه الحالة يأتي من قبل فرق العسكر التي سرعان ما تلجأ إلى السلاح لأجل تعويض راتبها الموقوف .

ومن خلال ما ذكرته المصادر التاريخية نستطيع أن نقرّر باطمئنان أن ثورات العبيد واضطراب الأمن أثناء مجاعة ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ في عهد الظاهر مرجعه الأساسي ارتفاع الأسعار مع عدم وفاء الدولة بتسديد رواتب الجند وخاصة خلال عام ٤١٥ هـ . حيث اشتكت طوائف العسكر من الفقر والحاجة فلم يجابوا»[2] . وحتى التجريدة التي أرسلت إلى تنيس ثاروا على عاملها في شعبان ٤١٥ هـ لتأخر رواتبهم ، واستولوا على ١٥٠٠ دينار من إيرادات الدولة[3] . وعندما طلب من العميد محسن بن بدواس صاحب بيت المال أن يحمل المال لينفق في الرجال خشية الفساد اعتذر صاحب بيت المال بأنه ليس لديه «إلّا اليسير الموفور لخواص مهمات الخليفة» ، وعارض الجرجرائي اقتراحاً بمصادرة التجار لأن تجار مصر أصبحوا «هلكى من الغلاء» ولا مال لهم[4] ، واضطرت الدولة إلى الاستدانة ، ففي الخامس والعشرين من ذي الحجة عام ٤١٥ هـ حمل الأمير بهاء الدولة مظفر مبلغ عشرة آلاف دينار على سبيل القرض وطُلب من أبي طالب الحسني العجمي متولّي الصناعة قرضاً بنفس القيمة فساوم حتى وصل القرض إلى خمسة آلاف دينار بعد أن ضمن أبو القاسم الجرجرائي أن يعاد المبلغ إليه بعد ذلك[5] .

وتبعاً لتردي الحالة المالية عجز الظاهر عن تسديد كامل ما كان ينفق للحسنيين بمكة من أموال ، ففي ٥ ذي الحجة أطلق لهم ألف دينار يرتفقون بها وأمرت لهم أمُّ الظاهر أيضاً بشيء من عندها[6] .

المقس وجامع الحاكم وجامع راشدة ودار العلم بالقاهرة .

(١) د. عبد المنعم غاجد : الحاكم بأمر الله ـ ص٨١ ـ٨٢، د. صلاح البحيري : عالمية الحضارة الإسلامية ـ ص٧٨ ـ٨١.

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٤.

(٣) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٥٧.

(٤) المصدر نفسه ـ ص١٥٤، المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٤.

(٥) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٨٦.

(٦) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦٦ ، يبدو واضحاً من سياق كتابات المؤرخين أن مال الخليفة وأهله كان يعد مالاً خاصاً لا علاقة له

وانتظر الوفد المكي حتى ٢٥ من ذي الحجة فدفعت لهم الدولة النصف من واجباتهم ، إلّا أبا الفتوح حسن بن جعفر فإنه لم ينفذ إليه بشيء ووعد بأن يرسل له المال عن طريق البحر ، فعاد الوفد المكي إلى مكة ساخطاً على عجز الخليفة عن تحمل واجباته المالية تجاه بلادهم[١] .

وقد ارتبطت المجاعات في الغالب بعجز الخلافة عن تسديد أموال الحجاز التي كانت عاملاً رئيسياً في الحفاظ على ولاء حكام الأراضي المقدسة للفاطميين ، وظهر ذلك بجلاء أثناء الشدة المستنصرية وخاصة مع تعاظم قوة السلاجقة ودخولهم حلبة المنافسة في الإنفاق على الحرمين ، فاستطاعوا أن يحولوا ولاء الحجاز لصالح العباسيين أيام الشدة المستنصرية كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

كما أن الخزانة الفاطمية أرهقت قبل الشدة بنفقات حروب العبيد والأتراك ، فقد تكلف الأتراك في عبورهم إلى الجيزة لمحاربة العبيد عام ٤٥٩ هـ مليون دينار[٢] .

وفي أثناء الشدة العظمى كان الإنفاق يتم على خلاف قواعد الرواتب ، فقد أنفقت الخزانة العامة في غير استحقاق ٣ ملايين دينار خلال خمسة عشر شهراً أولها شهر صفر عام ٤٦٠ هـ[٣] .

ولعل الحالة الوحيدة التي زادت فيها الرواتب أثناء إحدى المجاعات كانت تلك الزيادة التي أقرها ابن حمدان أثناء الشدة المستنصرية حيث أجبر الخليفة على زيادة رواتب الأتراك بالجيش حتى نفذت الخزائن[٤] ، فرفع راتبهم عام ٤٦٠ هـ من ٢٨ ألف دينار إلى ٤٠٠ ألف دينار[٥] والمعروف أن الجنود استوفوا حقوقهم عن طريق بيع محتويات خزائن المستنصر عندما عجزت الخزانة الخاوية عن دفع رواتبهم[٦] .

وقد احتفظ لنا المقريزي بنص توقيع للخليفة الحافظ لدين الله على استمرار الرواتب ، جاء به : «إن أمير الؤمنين لا يستكثر في ذات الله كثيراً الإعطاء، ولا يكدره بالتأخير له والتسويف والإبطاء . ولمّا انتهى إليه ما أرباب الرواتب عليه من القلق للامتناع من إيجاباتهم وحمل خروجاتهم قد ضعفت قلوبهم وقنطت نفوسهم وساءت ظنونهم، شملهم برحمته ورأفته وآمنهم مما كانوا وجلين من مخافته . . . إلخ [٧]» .

بمال الدولة ، والإنفاق منه كان يتم على سبيل المنح والمنّ .

(١) المسبحي : أخبار مصر - ج٤٠ ص٨٦ .

(٢) المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص٢٧٣ .

(٣) المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص٢٧٧ .

(٤) أبو المحاسن : النجوم - ج٥ ص١٣ .

(٥) المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص٢٧٥ ، د. راشد : حالة مصر - ص٩٠، وكان ذلك عام ٤٦٥هـ وكان الراتب ٢٨ ألف دينار وليس ٢٠ ألفاً كما ذكرت الباحثة إنصاف رياض . انظر : الحالة الاقتصادية - ص١٣٠ .

(٦) انظر كتاب الذخائر والتحف .

(٧) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٩٨، نقلاً عن ابن الطوير .

ويظهر من توقيع الخليفة الذي أنهاه بإقرار الجميع على رواتبهم دون نقص ، أن الدولة قد تأخرت في سداد الرواتب ، ولعل ذلك كان بسبب إحدى المجاعات التي مرت بمصر أثناء حكم الحافظ لدين الله ، وربما كان هذا التوقيع أثناء سنوات المجاعة الهائلة التي عصفت بالبلاد خلال الأعوام من ٥٣٦ ـ ٥٣٨ هـ /١١٤١ ـ ١١٤٣ م .

وقد تسبب الضعف المالي للدولة الناجم عن المجاعات في قلة الاهتمام بمشروعات الري الكبيرة إذ لم تشر المصادر التاريخية إلى مشروعات ري كبيرة في العصر الفاطمي الأخير .

الأسعار

تكاد ظاهرة تحرك الأسعار أن تكون القاسم المشترك الأعظم بين مختلف أحداث المجاعات التي وقعت بمصر مهما اختلفت الأسباب التي وقفت خلف هذه المجاعات، سواء كانت طبيعية أو سياسية أو اقتصادية .

ومن خلال الدراسة التفصيلية لأسباب وحوادث المجاعات يمكن القول بأن العوامل الطبيعية ، كالفيضان وانتشار الآفات والرياح ، لم تكن هي العوامل المؤثرة في اختفاء السلع الغذائية .

ويعد التحكم في عرض السلع ـ لا ندرتها ـ أهم العوامل على الإطلاق في ارتفاع الأسعار ، خاصة وأن إنتاج مصر من الحبوب في حالة وفاء الفيضان كان يكفيها لمدة عامين ويمكن تتبع حالات التحكم في عرض الحبوب ، منذ قيام تجار الجملة بشراء الحبوب وهي بعد لا تزال محصولاً في الأرض عن طريق تسديد ثمنها ـ أو معظمه ـ مقدماً للفلاح حتى يتسنَّى له شراء البذور ودفع الضرائب المقررة عليه ، ويقوم هؤلاء التجار بخزن الغلال حتى إذا ما ارتفعت الأسعار قاموا ببيعها[1] .

ويحدثنا ناصر خسرو عن تاجر قبطي من أثرياء مصر ، إلتجأ إليه الخليفة الفاطمي عند انخفاض الفيضان ليعطيه ما يستطيع من الغلة ، إما نقداً وإمّا قرضاً ، فقال له التاجر إن لديه من الغلة ما يكفي إطعام أهل مدينة مصر ست سنوات[2]. ومع الضرب صفحاً عمّا قد يكون في قول ناصر خسرو من مبالغة فإنه لا يمكن أن نغض الطرف عن قدرة كبار التجار على خزن الغلال ، بل واحتكارها ، بحكم قوتهم التمويلية الضخمة . وتتضح أهمية الإحتكار فيما سبق ذكره من قيام الوزير اليازوري بالاستيلاء على مخازن الغلال الخاصة بالتجار وبيعها للجمهور بسعر يعادل حوالي ثلث السعر الذي كان يباع به في الأسواق مع إعطائهم هامش ربح قليل[3] ، وهذا الإجراء من الناحية الفقهية لا غبار عليه، حيث نهى الرسول الكريم (ص) عن الإحتكار فقال (لا يحتكر إلاّ

---

(١) المقريزي : إغاثة ـ ص١٩ ـ ٢٠ .

(٢) ناصر خسرو : سفر نامة ـ ص٦٢.

(٣) كان ذلك خلال أعوام ٤٤٧ ـ ٤٤٨هـ ـ انظر الفصل الأول .

خاطىء) والمحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم[1] .

وبجانب إجراء المصادرة لجأت الدولة الفاطمية إلى أسلوب آخر لكبح جماح ارتفاع الأسعار أثناء المجاعات . وقد سبقت الإشارة إلى الأهراء السلطانية والمتجر السلطاني الذي كان يشتري في كلِّ عام ما قيمته مائة ألف دينار من الحبوب ليوزع وقت الحاجة على الطحانين والخبازين[2] ، ودخول الدولة كتاجر مشارك في السوق يكاد يقارب فكرة تدخل الحكومات في تجارة الجملة أو تقديم السلع المدعمة للجمهور . ومن شأن هذه السياسة أن تحدَّ من ارتفاع الأسعار أثناء الأزمات بحيث يصبح التضخم السعري مكبوتاً بهذه القيود[3] .

ولم يكتف الفاطميون بالتدخل في تجارة الجملة بل لجأوا إلى إقامة متاجر بيع الغلال ودكاكين الخبز المملوكة للدولة بقصد تثبيت سعرهما أو ترخيصهما[4] . وتجدر الإشارة إلى أن الدولة كانت تلجأ في حالات كثيرة إلى إلغاء الوسطاء في عملية تداول وبيع الدقيق والقمح ، فلم تكن تسمح ببيع القمح إلَّا للطحانين ولا يخرج الدقيق من المخازن إلَّا إلى المخابز . ومن الملاحظ أن الخوف من المستقبل المجهول كان يساعد على تفاقم الأزمات الاقتصادية ، فما أن يستشعر الناس توقف النيل عن الزيادة حتى يقوموا بخزن الغلال ويحجموا عن عرضها في الأسواق توهماً بحدوث المجاعة أو طلباً لمزيد من الكسب[5] .

وكان الفاطميون يواجهون ذلك ، إما بمحاولة إخفاء أمر الفيضان عن طريق منع المناداة بزيادته ، كما أمر المعز لدين الله ، أو عن طريق التهديد بعقاب من يخزن الغلال ، مثلما فعل الحاكم بأمر الله ، وعلى الرغم من هذه الإجراءات إلَّا أن ذلك لم يحل دون قيام الناس بخزن الحبوب .

أما لجؤ الدولة إلى سياسة التسعير فلم نسمع عنه في عصر الفاطميين قبل خلافة الحاكم بأمر الله . فعلى الرغم من ارتفاع الأسعار عند فتح جوهر لمصر ووعده في أمانة للمصريين بإرخاص الأسعار وتوفير الأقوات[6] ، إلَّا أنه لم يلجأ إلى التسعير وأكتفى بضبط ما يرد إلى الساحل من غلال منعاً للإحتكار[7] . ويرجع تخوف جوهر من اللجؤ إلى التسعير إلى معارضة معظم الفقهاء لإجراءات

---

(١) ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ص١١ .

(٢) د. ماجد : امرأة تتزعم ـ ص٣٥ .

(٣) د. رمزي زكي : مشكلة التضخم في مصر ـ الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٠ ـ ص٢٣ .

(٤) د. ماجد : امرأة مصرية ـ ص٣٥ .

(٥) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٨١ .

(٦) د. عطية مشرفة : نظم الحكم ـ ص٣٩٥ .

(٧) المقريزي : اتعاظ ـ ج١ ص٧١، ١٦٩ .

التسعير، ولم يشأ جوهر فيما يبدو أن تستثار حفيظة رعاياه المصريين ضد الدولة الفاطمية الناشئة، ويستند الفقهاء في ذلك إلى ما روي عن الرسول (ص) عندما طلب منه أن يسعر للمسلمين بسبب ارتفاع الأسعار فقال «إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبن أحد لمظلمة ظلمتها إياه في درهم ولا مال»[1] ولا يمكن أن يعدَّ لجؤ الحاكم للتسعير تحدياً للدين الإسلامي أو خروجاً على تعاليمه ، إذ أن جمهور العلماء اشترطوا «قيام الناس بالواجب» أي قدرتهم على الدفع حتى لا يحدَّ لأهل الأسواق حدّ لا يتجاوزونه في السعر[2] ، وهو ما لم يكن قائماً مع تزايد الأسعار الجنوني وعدم وفاء دخول وثروات عامة الناس بشراء احتياجاتهم من السلع الغذائية ، وفضلاً عن ذلك كان الحاكم يجمع التجار ويتفق معهم على تسعير كلِّ صنف من الغلال بثمن معين لا يزيد ولا ينقص[3] ، ولعل في ذلك محاولة لتحقيق السعر العادل Foter Price الذي كان سائداً في أوروبا في العصور الوسطى وبلاد المسلمين وهو السعر الذي ليس فيه غبن على التاجر أو إرهاق للمستهلك[4] .

ولا يمكن اعتبار السعر الذي يقرره أبناء الطائفة فيما بينهم وبين المحتسب بواسطة عريفهم نوعاً من أنواع التسعير بل هو أقرب إلى التسعيرة الودية التي تحاول الاقتراب من فكرة السعر العادل ، ويذكر ناصر خسرو أن التجار في مصر كانوا يبيعون بأسعار محددة[5] ، ويؤيد ذلك حادثة عريف الخبازين الذي ضرب خبازاً لأنه باع بأقل من السعر المتفق عليه بين أبناء الطائفة والمحتسب[6] وهو ما استنكره اليازوري في حينه مع أن ذلك جائز شرعاً لأن في الحفاظ على ذلك السعر العام مراعاة لمصلحة الجمهور والعبرة بهذه المصلحة[7] .

ولم تكن سياسة التسعير هذه تؤتي ثمارها المرجوة في جميع الأحوال ، فنعرف أنها نجحت على عهد الحاكم بأمر الله لشدة رعب الناس منه وسطوته[8] ، وفشلت في أثناء مجاعة ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ /١٠٢٣ ـ ١٠٢٤ م بسبب التواطؤ بين رجال الدولة والتجار ، ولم تنجح عام ٥٣٢ هـ /١١٣٧ م بسبب سعي رضوان بن ولخشي إلى تأليب الرعية على الخليفة الحافظ لدين الله .

ومهما يكن من أمر ارتفاع الأسعار ومحاولة التغلب على ذلك فإن بداية الشعور بالضائقة

---

(١) ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ـ ص١١٠ .
(٢) نفسه ص٢٠ .
(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ـ ج١ ص٢٥٥ ، وتراضي أهل السوق مع الإمام على السعر جائز عند ابن حبيب . انظر : ابن تيمية : الحسبة ـ ص٢٠ .
(٤) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٢٧٣ .
(٥) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٢٧٣ .
(٦) المقريزي : إغاثة ـ ص١٧ ـ١٩ .
(٧) ابن تيمية : الحسبة ـ ص١٩ ـ٢٠ .
(٨) ابن إياس : بدائع ـ ج١ ص٥٥ .

الاقتصادية وارتفاع الأسعار يكون عادة في الفسطاط والقاهرة، وذلك بسبب اعتمادها على غلات الأقاليم وخاصة الوجه القبلي [1] ، وإن كانت الفسطاط تظل أرخص في السعر بسبب قرب النيل من لفسطاط ، فالمراكب التي تصل بالمحاصيل ترسو هناك ويباع ما يصل فيها بالقرب منها «وليس يتفق ذلك في ساحل القاهرة لأنه بعيد عن المدينة» [2] .

ويلاحظ من كتابات المؤرخين أن الغلاء لم يكن يشمل الريف إلا عند تضافر عوامل نقص الفيضان وانتشار الأوبئة واختلال الأمن مثلما حدث في الشدة المستنصرية .

وقد شملت حركة الأسعار كافة السلع، سواء الغذائية أو غيرها من السلع المعيشية كالأمتعة والملابس وإن اتسمت كل منهما بالتحرك في اتجاهين متباينين تماماً ، فبينما ترتفع أسعار السلع الغذائية تنحدر قيمة الأمتعة وما شابهها ، وذلك بتأثير قوانين العرض والطلب ، وهو طلب بطبيعته غير مرن فترتفع الأسعار ، وبالمقابل تتجه كميات النقود الموجودة بأيدي الناس إلى شراء الأغذية ويعرض الناس أمتعتهم لأجل تأمين النقود اللازمة للغذاء ، وأمام كثرة المعروض من الأمتعة وقلة الطلب عليها تنخفض أسعارها ، تلك العلاقة العكسية هي أول ما يميز حركة الأسعار أثناء المجاعات .

١ ـ السلع الغذائية

تشمل قائمة السلع الغذائية كلَّ ما يحتاجه الإنسان لغذائه من مأكل وشراب ، في كافة صوره سواء كانت محاصيل تحصل من الأرض أو حيوانات أو يدخل فيه العمل الإنساني بالصنعة والتحويل ، ويمتد أيضاً إلى الأشربة وخاصة الماء وما قد يستعمل كدواء أثناء حالات انتشار الأوبئة .

أولاً : تطور سعر القمح ومشتقاته :

يعد القمح الغذاء الرئيسي للسكان وخاصة في المدن ، وهو أول السلع التي تختفي عند استشعار حدوث المجاعة ، وطبيعي أن يمتد ذلك إلى مشتقات القمح من الدقيق والخبز .

ويعنينا بداية أن نصل إلى تحديد سعر تقريبي للقمح في خلال العصر الفاطمي في غير أوقات المجاعات ، إذ لم تشر المصادر التاريخية إلى سعر القمح في الأوقات العادية ، وإن كان لدينا ثلاثة أسعار للقمح ، أحدها قبل العصر الفاطمي والثاني في العصر الأيوبي والأخير في العصر المملوكي . السعر الأول ورد في بردية نشرها Grohmann وترجع إلى صفر عام ٢٨٨ هـ /٩٠١ م ، وهي تتضمن بعض الأسعار الخاصة بسلع اشتراها كاتب البردية ، يهمنا منها أن متوسط سعر القمح

---

(١) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٨١.

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٦٧.

كان ١ /٣ ٢ أردب لكل دينار[١] ، وباستخدام القياس المتري[٢] ، نجد أن هذه الكمية توازي ٤٠٠ , ١٧٠ كيلو جرام .

أما السعر الثاني فقد أورده المقريزي نقلاً عن القاضي الفاضل الذي ذكر أن سعر القمح أثناء الرخاء الذي عمَّ البلاد عام ٥٨٧ هـ بلغ مائة أردب بثلاثين دينار[٣] . ومعنى هذا أن الأردب الواحد كان بثلث دينار أي بنحو ٠٠٤٥ , ٠ من الدينار للكيلو جرام . والسعر الأخير ينقله القلقشندي عن كتاب : مسالك الأبصار ـ للمقر الشهابي ابن فضل الله[٤] ، الذي ذكر أن أواسط سعر أردب القمح أيامه ١٥ درهماً[٥] .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار استمرار ارتفاع قيمة الذهب (الدنانير) مقارنة بالفضة (الدراهم) نتيجة لعامل الندرة ، حيث بلغ سعر الدينار بعد موت الناصر فرج ثلاثين درهماً[٦] ، نجد أن سعر الأردب الواحد حوالي نصف ديناز ، أي أن ثمن الكيلو جرام هو ٠٠٦٨ , ٠ من الدينار .

فإذا اعتبرنا من الناحية الحسابية فقط أن الدينار يوازي مائة قرش فإن هذه الأسعار تكون على النحو التالي :

١ ـ سعر عام ٢٨٨ هـ ــــ ٥,٨ مليم للكيلو جرام (سعر للأجل)

٢ ـ سعر عام ٥٨٧ هـ ــــ ٤ , ٥ مليم للكيلو جرام .

٣ ـ سعرها قبل عام ٧٤٩ هـ ــــ ٦ , ٨ مليم للكيلو جرام

ويكون متوسط هذا السعر ٥,٧٣ مليماً للكيلو جرام الواحد ، وهو لا يبتعد كثيراً عن سعر عام ٢٨٨ هـ وهو ما اتخذناه أساساً للسعر العادي أثناء العصر الفاطمي ، كما هو مبين بلوحة الأسعار . وباعتبار أن سعر الدينار بالدراهم تراوح ما بين ١٥,٥ درهماً و١٦ درهماً فإن السعر المعتاد للقمح بالدراهم بالنسبة للكيلو جرام يكون ٠,٠٩ من الدرهم .

---

(١) Grohman (A) , Arabic Papyri in the Egyptian Library . Vol . VI , Cairo 1962 , PP . 35 -36 , PLS . III - IV .
ففي السطر ١٧ بـ ٢ ١/٣ أردب لكل دينار ، وفي السطرين ٢٠ , ٢١ (٣ ١/٢) دينار عن ثمن ٨ أردب وهو ما يعني أن كل دينار يشتري ٢,٢٨ أردب أي ٢ ١/٣ أردب .

(٢) انظر : هنتس (فالتر) : المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمه عن الألمانية :
د. كامل العسلي : عمان ١٩٧٠ ـ ص٥٤، الأردب يوازي ٧٣,١٢٥ كيلوغراماً .

(٣) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٤ .

(٤) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى فضل الله العمري المتوفى ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٩ م ومؤلفه هو مسالك الأبصار في ممالك الأمصار . انظر : د. أحمد عبد الرازق : دراسات في المصادر المملوكية المبكرة ـ القاهرة ١٩٧٤ ـ ص٤٧ .

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٤٤٧ .

(٦) المقريزي : إغاثة ـ ص٧٢ .

وإذا ما بدأنا دراسة تطور سعر القمح قبل العصر الفاطمي فإننا سنجد أن سعر الكيلو جرام منه بلغ ٠,٤٩٧ من الدرهم عام ٣٤٣ هـ[١] . ثم ارتفع بعد تسعة أعوام أي عام ٣٥٢[٢] هـ إلى ٦١٦ ، من الدرهم وتضاعف في المدة من ٣٥٦ ـ ٣٥٧ هـ[٣] ليبلغ ١,٢٣٥ من الدرهم ، وما أن أصبحت مصر على أعتاب الغزو الفاطمي حتى بلغ سعر الكيلوجرام عند فتح جوهر لمصر عام ٣٥٨ هـ[٤] ٢,٣٢٥ درهماً .

أما في خلافة الحاكم فإن أقصى سعر وصل إليه القمح كان خلال عام ٣٩٧ هـ/١٠٠٦ م[٥] حيث بلغ سعر الكيلو جرام ٠,٧٣٨ من الدرهم ، وكان سعر التسعير الذي قرره الحاكم في عام ٣٩٧ هـ[٦] للكيلو جرام هو ٢٣٥, . من الدرهم أي أقل قليلاً من الثلث . ويهمنا هنا أن نذكر بعبارة للمقريزي وردت عند حديثه عن مجاعات العصر الإخشيدي (٣٥٢ هـ) من أن الأسعار تضاعفت ثلاث مرات عما هي عليه[٧] ، ومع ذلك يبقى هذا التسعير دون مستوى السعر العام حيث أن نسبة التضخم به تبلغ نحو ٢٦٥ ٠/٠ من السعر العادي ، ومعنى ذلك أن معدل التخضم في سعر القمح خلال عصر الحاكم يصل إلى ٨٢٠ ٠/٠ من السعر العادي ، واتخذ التضخم في سعر القمح شكل التضخم الزاحف Greeping Inflation[٨]، بمعنى تزايد السعر من فترة لأخرى في خلال المجاعة التي وقعت في عهد الظاهر ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ /٢٣ ـ ١٠٢٤ م ، ففي خلال جمادي الآخر ٤١٤ هـ[٩] بلغ سعر الكيلو جرام ٠,١٦٤ من الدرهم وتضاعف بعد نهاية هذا الشهر[١٠] إلى ٠,٣٢٨٢ من الدرهم ثم تضاعف للمرة الثالثة في ربيع الأول[١١] ليصل إلى ٠,٤٩٥ من الدرهم ، أي أن السعر تضاعف بنسبة ٣٠٠ ٠/٠ في المدة من جمادي الآخر ٤١٤ إلى ربيع الأول ٤١٥ هـ ، أي خلال ٩ شهور فقط ، وقد ظل هذا السعر قائماً حتى ١٧ من ذي القعدة[١٢] فوصل سعر الكيلو

---

(١) ٢,٥ ويبة بدينار . المقريزي : إغاثة ـ ص١١ .
(٢) ٢ ويبة بدينار . المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٣) ويبة بدينار : المصدر نفسه ـ ص١٢ .
(٤) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦٨ (٩ أقداح بدينار) .
(٥) المقريزي : إغاثة ـ ص١٦ .
(٦) المقريزي : إغاثة ـ ص١٥ .
(٧) المصدر نفسه ـ ص١١ .
(٨) د. رمزي زكي : التضخم في مصر ـ ص٢٣ .
(٩) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص١٢ ـ١٣ .
(١٠) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(١١) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٤٢ .
(١٢) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٨٦ .

جرام إلى ٠,٥١٢ من الدرهم ليقفز في ذي الحجة[١] إلى ٠,٧٠٧ من الدرهم . ومعنى ذلك أن نسبة التضخم في سعر القمح خلال عهد الظاهر وصلت إلى ٧٨٥ ٠/٠ من السعر العادي أما التسعير الذي عمل به لمدة يوم واحد وهو ١٦ ذي القعدة عام ٤١٥ هـ[٢] فقد جعل سعر الكيلو جرام ٠,٤١٠ من الدراهم ، أي بنسبة تضخم ٤٥٥ ٠/٠ .

أما في خلافة المستنصر بالله فإن سعر القمح سجل أعلى معدلات التضخم المعروفة في العصر الفاطمي ، وربما في مصر الإسلامية على الإطلاق . ففي مجاعة عام ٤٤٦ ـ ٤٤٧هـ [٣] /١٠٥٤ ـ ١٠٥٥ م بلغ سعر الكيلو جرام ١,٣١٢ درهماً أي بنسبة تضخم قدرها ١٤٥٧ ٠/٠ في حين أن التسعير الذي طالبت الدولة أن يبيع التجار على أساسه جعل سعر الكيلو جرام ٠,٤٩٥ [٤] من الدرهم أي أن نسبة التضخم به بلغت ٥٥٠ ٠/٠ .

يبدو أن نسب التضخم هذه تتضاءل بجانب ما كان عليه الحال أثناء الشدة المستنصرية (٤٥٧ ـ ٤٦٤ هـ /١٠٦٤ ـ ١٠٧١ م) وإن كانت هذه الأسعار تؤخذ بجانب من الحذر لما في بعضها من مبالغات واضحة خاصة من قبل المؤرخين المتأخرين . وأقل تقدير لسعر القمح كان عام ٤٦٤ هـ [٥] حيث بلغ سعر الكيلو جرام ٤,٠٦٣ درهماً أي نسبة تضخم قدرها ٤٥١٤,٤ ٠/٠ يليه تقدير آخر في نفس العام[٦] يجعل سعر الكيلو جرام من ١,١٢٦ درهماً إلى ١٢,١٩٠ درهماً . أما تقديرات الأسعار خلال عام ٤٦١ هـ فمتباينة، أقلها[٧] يصل بسعر الكيلو جرام إلى ١٥,٣١٦ درهماً ، وقريب منه تقدير ابن الزيات[٨] لسعر الكيلو خلال الشدة المستنصرية بـ ١٥,٥٣٥درهماً، أي بنسبة تضخم تصل إلى ١٧٠٧٣ ٠/٠ ، ثم تقدير آخر[٩] يجعل سعر الكيلو ١٧,٥٠٤ درهماً، وبالتالي ترتفع نسبة التضخم إلى ١٩٤٤٨ ٠/٠ ، وأعلى سعر لنفس العام ورد في النجوم الزاهرة[١٠] وهو ٢١,٨٨ درهماً للكيلو جرام ، أي بنسبة تضخم قدرها ٢٤٣٢٠ ٠/٠ أما أقصى سعر للكيلو

---

(١) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦٩ .

(٢) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٧٤ ـ٧٥، المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦٥ .

(٣) ابن منجب الصيرفي : الإشارة ـ ص٤٣، المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ص٢٢٦ .

(٤) المقريزي : إغاثة ـ ص٢٠ ـ٢١ .

(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٣٠٧ .

(٦) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٣٠٧ .

(٧) المصدر نفسه ـ ص٢٩٩ .

(٨) ابن الزيات : الكواكب السيارة ـ ص١٧٧ .

(٩) المقريزي : اتعاظ ـ ج ٢ ص ٢٦٧ ، كذلك ورد نفس السعر عند الحديث عن سعر القمح أثناء الشدة في المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص ٢٣ ، الخطط ـ ج١ ص ٣٣٧ ، نقلاً عن الجواني ، ابن إياس : بدائع ـ ج ١ ص ٦٠ ، وهو نفس التقدير الذي أورده أبو المحاسن النجوم ـ ج٥ ص ٧٩ .

(١٠) أبو المحاسن : النجوم ـ ج٥ ص٨٣ .

جرام من القمح فقد وصل في تقديرات البعض[1] إلى ٤٣,٧٦٠ درهماً للكيلو جرام الواحد، أي بنسبة تضخم ٤٨٦٤٠ ٠/٠ .

وهذه الأسعار حتى في حدها الأدنى تشكل أكبر نسب التضخم في أسعار العصر الفاطمي وهي ولا شك تتناسب مع حالة الانحدار والشلل الكامل الذي أصاب اقتصاد البلاد والتحلل الذي اكفَّ يد الإدارة عن التدخل في الأسعار أو القضاء على الفتن والثورات واضطرابات الأمن الداخلي .

في مجاعة ٣٩٧ هـ /١١٠٣ م بلغ سعر الكيلو ٦,٥٦٤ درهماً لمدة ٦ أشهر[2] ، أي أن نسبة التضخم وصلت إلى ٧٢٩٣ ٠/٠ وهو رقم يبعث على التشكك خاصة وأن البلاد لم تكن في حالة قحط شديد، يضاف إلى ذلك البعد الزمني لابن إياس عن العصر الفاطمي ، ولدينا تقدير آخر لسعر القمح خلال هذه السنة أورده العلامة المقريزي[3] وهو ٠,٢٨٤ من الدرهم لكل كيلو جرام وتكون نسب التضخم في هذه الحالة ٣١٥,٥ ٠/٠ فقط ، أي نحو ثلاثة أضعاف السعر الطبيعي .

وقد نزل التسعير بثمن الكيلو إلى ما دون السعر العادي فبلغ سعر الكيلو ٠,٠٦٥ من الدرهم[4]، والغريب أنه بعد أن تمّ البيع على أساس هذا السعر للطحانين فقط منعاً للوساطة، تسربت كميات إلى أيدي الناس فباعوها في السوق السوداء على أبواب المخازن بسعر ٠,٢١٨ من الدرهم[5] للكيلو جرام ، أي بأكثر من ثلاثة أضعاف سعر الشراء . وذات السعر كان للكل جرام من القمح أثناء مجاعة ٥٢١ هـ /١١٢٧ م[6] . ثم تضاعف ذلك الرقم ثلاث مرات في عام ٥٣٣ هـ فبلغ سعر الكيلو ٠,٦٥٦٤ من الدرهم[7] ووصل الأمر إلى حد بيع الغلال الفاسدة في نفس العام مع اشتداد الأزمة بسعر ٠,٠٨٧٥٢ درهماً للكيلو جرام[8] .

وواصل التضخم الزاحف لسعر القمح نموَّه ، فبلغ سعر الكيلو جرام عام ٥٣٦ هـ[9] /٤١ ـ ١١٤٢ م ١,٢٣٠ درهماً أي نسبة تضخم قدرها ١٣٦,٦ ٠/٠ ، وانخفض عام ٥٥١ هـ إلى ١,٠٩٤٠ درهماً للكيلوجرام[10] وقلّت بالتبعية نسبة التضخم إلى ١٢١,٥ ٠/٠ .

---

(١) وهو ٢٠٠ دينار للأردب . انظر : ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٣٤، د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص٩٤، نقلاً عن النويري .
(٢) ابن إياس : بدائع الزهور : ج١ ص٦٣.
(٣) المقريزي : إغاثة ـ ص٢١.
(٤) المصدر نفسه ـ ص٢٦ ، وهو يماثل تقدير القاضي الفاضل لسعر القمح في عصره . انظر : المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٤.
(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٣ ص٦٦ ـ٦٧ ـ هامش ٤ .
(٦) المصدر نفسه ـ ص١٣٣.
(٧) المصدر نفسه ـ ص١٦٨.
(٨) المقريزي : اتعاظ ـ ج٣ ص١٦٨.
(٩) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٨٥.
(١٠) المقريزي : إغاثة ـ ص٢٧.

سعر الدقيق :

الدقيق هو طحين القمح ، ولذا فإن ارتفاع سعر القمح أثناء المجاعات يؤدي إلى رفع سعره بالتبعية ، إضافة إلى تزايد أجور الطحانين ، باعتبار العمل المبذول في الطحن سلعة خاضعة للتغيير ، ولدينا إشارة واضحة لقيام الطحانين برفع أجور الطحن إذ أخذ الطحانون في ذي القعدة عام ٤١٥ هـ /١٠٢٤ م «في طحين القفة القمح خمسة دراهم[(١)]» وهو ما يعادل سعر أكثر من ١٠ كيلو جرامات من القمح وقتها (٠,٥٢١٨ من الدرهم لكل كيلو) .

وإذا كانت الدولة تستطيع أن تتحكم في سعر القمح عن طريق محاصرة السواحل التي ترد إليها الغلة أو البيع من مخازنها بالسعر الذي تحدده ، فإن التحكم في سعر الدقيق ـ مرحلة ما قبل الخبز ـ كان يتم عن طريق قصر بيع القمح للطحانين والتشديد عليهم بالبيع بالسعر المنخفض[(٢)] . ولم تشر المصادر التاريخية إلى سعر للدقيق قبيل أو خلال العصر الفاطمي في الأوقات العادية ، وأول ما وصلنا عن أسعار الدقيق كان في عهد الحاكم بأمر الله عندما استشعر الناس توقف زيادة النيل عام ٣٩٧ هـ ولجؤ الحاكم إلى أخذ ما في مخازن الغلال والمطاحن والمخابز وتفريغه بالسعر الرسمي ، فبلغ سعر الكيلو جرام من الدقيق في البداية ٠,٣٧٧ من الدرهم [(٣)] . وسرعان ما ارتفع في نفس السنة[(٤)] ليصل إلى ٠,٨ من الدرهم . واستمر نفس السعر خلال عام ٣٩٨ هـ[(٥)] .

إن العلاقة بين سعر القمح والدقيق خلال هذين العامين تتميز بثبات سعر كل منهما ، سعر الكيلو جرام من القمح كان ٠,٧٣٨ من الدرهم ، ومعنى ذلك أن سعر العمل اللازم للطحن لكل وحدة (كيلو جرام) كان ٠,٠٦٢ من الدرهم ، أي أن الزيادة في السعر أقل قليلاً من $\frac{1}{12}$ من سعر القمح . وبلغ سعر الدقيق أقصى ارتفاع له في خلافة الحاكم بأمر الله عام ٤١٠ هـ[(٦)] /١٠١٩ م فبلغ سعر الكيلو جرام من الدقيق ٢,٣٠٦ درهماً وهو سعر مرتفع للغاية ولكننا فيه أسرى للمقريزي الذي لم يورد أحد من المؤرخين غيره شيئاً آخر عن مجاعة هذا العام .

ولدينا فيض من الأسعار الخاصة بالدقيق نقلها إلينا مؤرخ قريب عهد بالمجاعة التي وقعت في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله فيما بين عاميّ ٤١٤ ، ٤١٥ هـ وهو المسبحي ، ففي جمادي الآخر ٤١٤ هـ[(٧)] بلغ سعر الكيلو جرام من الدقيق ٠,٢٦٦ من الدرهم مقابل ٠,١٦٤ من الدرهم

---

(١) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٧٣.

(٢) مثلما حدث في عهد المعز لدين الله عام ٣٥٩هـ والحاكم بأمر الله عام ٣٩٧هـ، ٣٩٨هـ ـ انظر : المقريزي : إغاثة ـ ص١٢ ـ١٧ .

(٣) المقريزي : إغاثة ـ ص١٦ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٧٤.

(٦) المصدر نفسه ـ ص١١٥ .

(٧) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص١٢ ـ١٣ .

للكيلو جرام من القمح أي بزيادة قدرها ٠,١٠٢ من الدرهم ، أي أن سعر العمل اللازم لطحن كيلو جرام من القمح كان $\frac{٥}{٨}$ سعر القمح ، ثم ارتفع سعر الكيلو في شوال ٤١٥ هـ [١] إلى ٠,٩١٤ من الدرهم مقابل ٠,٤٩٥ من الدرهم لكيلو القمح في نفس الشهر ، وكان سعر العمل ٠,٤١٩ من الدرهم ، أي ما يوازي ٨٤,٦ ٪ من سعر القمح ثم انخفض سعر الدقيق في ١٣ ذي القعدة [٢] عام ٤١٥ هـ فبلغ سعر الكيلو جرام ٠,٥٥٥ من الدرهم مقابل ٠,٤٩٥ من الدرهم للكيلو جرام من الدقيق وهو نفس سعر القمح في شهر شوال ، مما يعني انخفاض سعر العمل ليصل إلى ٠,٠٦٠ من الدرهم لكل كيلو جرام من القمح ، أي بنسبة $\frac{١}{٨}$ من سعر القمح ، إلا أنه نتيجة لمصادرة مخازن الغلال وقلة المعروض في الأسواق ارتفع سعر الدقيق في ١٥ ذي القعدة[٣] إلى ١,٥٢٣ درهماً لكل كيلو جرام وإن لم يرد لدينا سعر للقمح في هذا اليوم ، ولعل ذلك كان بسبب عدم بيع القمح على الإطلاق في الأسواق[٤] .

أما السعر الذي قررته الدولة كتسعيرة لبيع الدقيق في ١٦ ذي القعدة[٥] فقد جعل سعر الكيلو جرام من الدقيق ٠,٤٧٤ من الدرهم مقابل ٠,٤١٠ من الدرهم لنفس المقدار من القمح ، أي أنه سعّر قوة العمل ضمناً بما يوازي ٠,٠٦٤ من الدرهم لكل كيلو جرام ، أي نحو $\frac{١}{٧}$ من سعر القمح .

إلّا أن ثمن التسعير هذا لم يعبأ به أحد طويلاً ، فواصلت الأسعار ارتفاعها حتى وصل سعر الكيلو جرام من الدقيق في شهر ذي الحجة ٤١٥ هـ /١٠٢٤ م[٦] إلى ٠,٧١١ من الدرهم مقابل ٠,٧٠٧ من الدرهم لنقل الكمية من القمح ويلاحظ هنا انخفاض سعر العمل إلى ٠,٠٠٤ من الدرهم ، أي حوالي $\frac{١}{١٧٥}$ من سعر القمح .

أما أسعار الدقيق خلال الشدة المستنصرية فلدينا منها تقديران متباينان وكل منهما لا يتعلق بسعر متداول نقدياً بالسوق وإنما بسعر مقايضة ، الأول ورد في حادثة المرأة التي باعت عقداً من الجوهر قيمته ١٠٠٠ دينار لتشتري به ٩٧,٥ كيلو جرام من الدقيق (تليس)[٧] وسعر الكيلو جرام في هذه الحالة يبلغ ١٦٤,١٠٢ درهماً ، أما السعر الثاني فنجده في واقعة المقايضة بمنزل قيمته ٩٠٠

---

(١) المقريزي : اتعاظ -ج٢ ص١٦١ -١٦٢ .
(٢) المسبحي : أخبار مصر -ج٤٠ ص٧٢.
(٣) المصدر نفسه - ص٧٤.
(٤) يذكر المسبحي أن الطحّانين أخذوا في طحين القفة من القمح في شهر ذي القعدة خمسة دراهم -ج٤٠ ص٧٢، ولعل ذلك يفسر سر ارتفاع أجر العمل في هذا الشهر .
(٥) المقريزي : اتعاظ -ج٢ ص١٦٥ .
(٦) المسبحي : أخبار مصر -ج٤٠ ص٨٦، المقريزي : اتعاظ -ج٢ ص١٦٩ .
(٧) المقريزي : إغاثة - ص٢٤ .

دينار بعشرين رطل من الدقيق[١] (٨,٧٥٠ كيلو جرام)[٢] ، أي أن سعر الكيلو جرام ١٦٤٥,٧١ درهماً . وهي كما نرى أرقام ضخمة تتناسب مع حجم التضخم الهائل في أسعار القمح التي أشرنا إليها خلال الشدة المستنصرية . والتقدير الوحيد لسعر الدقيق أثناء الشدة العظمى كان لعام ٤٦٢ هـ وهو يقدر سعر الحملة من الدقيق (١٣٥ كيلو جرام) بثلاثمائة دينار[٣] . ومن شأن هذا التقدير أن يجعل سعر الكيلو جرام ٣٥,٥٥٥ درهماً .

وآخر أسعار الدقيق في العصر الفاطمي ورد عند ذكر مجاعة عام ٥٣٦هـ / ١١٤١ م ، حين بلغ سعر الحملة (١٣٥ كيلوجرام)[٤] ١٥٠ درهماً ، أي إن سعر الكيلوجرام من الدقيق كان ١,١١١ درهماً مقابل ١,٢٣٠ درهماً للكيلوجرام القمح ، وهو ما يدفعنا إلى التشكك في صحة هذه الأرقام ، إذ ليس من المعقول أن ينخفض سعر الدقيق عن سعر القمح ، اللّهم إلاّ إذا وضعنا في الاعتبار أن سعر بيع القمح كان يشمل العبوة أو الجوال الذي يوضع فيه[٥] .

الخبز :

كان اختفاء الخبز هو أقبح مظاهر المجاعة التي تمس الناس مباشرة ، حيث يتزاحم الناس على الأفران بغية الحصول على احتياجاتهم ويكثر التلاعب في أسعاره عن أي سلعة أخرى وذلك لتعدد هذه الطرق ، فانتقال الخبز من الأفران إلى دكاكين[٦] بائعي الخبز كان يزيد من كلفته نتيجة لزيادة هوامش الربح الخاصة بتجار الخبز ، فضلاً عن أجرة الأفران ، ولما كان الخبز يباع وقتها بالوزن فإن الأفران كانت تلجأ إلى الغش عن طريق إخراج الخبز قبل نضجه مما يزيد من نسبة الماء به فيزيد وزنه[٧] ، وفي بعض الأحوال كان الخبازون يخلطون الخبز بالطفل[٨] فيزداد سواده . مستغلين في ذلك تكالب الناس على الخبز وسرعة شرائه بعد خروجه من الأفران مباشرة ، إذ أن غشّ الخبز كان يظهر بشكل واضح بعد أن يبرد الخبز[٩] ، ولذا فإن سعر الخبز «البايت» كان دوماً أرخص سعراً كما

---

(١) أبو المحاسن : النجوم - ج٥ ص١٧ .

(٢) هنتس (فالتر) : المكاييل والأوزان الإسلامية - ص٢١ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم - ج٨ ص٢٥٧ .

(٤) ابن ميسر : أخبار مصر - ج٢ ص٨٥ .

(٥) ذكر المسبحي أن سعر القمح في شوال ٤١٥ هـ كان ثلاثة دنانير للتليس غير ثمن التليس - ج ٤٠ ص ٦٧ - ٦٩ . ويستبعد هنا أن يكون سبب ارتفاع سعر القمح عن الدقيق هو عادة أهل مصر في استعمال القمح لعمل المزر الأبيض الأمر الذي كان يؤدي إلى ارتفاع أسعاره ، إذ أن ارتفاع السعر رهن بقوانين العرض والطلب وليس الاستخدام . انظر : المقريزي : الخطط - ج ١ ص ٣٦٨ .

(٦) كان للخبز دكاكين يباع فيها وكان لبائعي الخبز عريف يعاون المحتسب . انظر : المقريزي : إغاثة - ص١٨ -١٩ .

(٧) المسبحي : أخبار مصر - ج٤٠ ص١٥ -١٦ ، المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص١٣٥ ، وكانت الأفران تجد في ازدحام الناس وتكالبهم سبباً يدعوهم إلى ذلك .

(٨) المسبحي : أخبار مصر - ج٤٠ ص٢٧٦ ، المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص١٦٦ .

(٩) المقريزي : إغاثة - ص١٨ .

يتضح مما أورده المقريزي نقلاً عن القاضي الفاضل[1] .

ويلاحظ من كتابات المؤرخين أن الخبز في مصر كان على نوعين رئيسيين :

النوع الأول : أسمر اللون وهو من دقيق أسمر أقل نقاوة وهو أرخص الأنواع سعراً ويسمونه بالخبز الأسود[2] ، أو الخشكار[3] أو خبز الأفران[4] .

النوع الثاني : وهو الخبز الأبيض وهو على نوعين : الحواري ثم السميذ[5] الأكثر جودة وثمنه أكثر ارتفاعاً من سابقه الأسمر ، ويمكن اعتبار أسعار الخبز الواردة في المصادر التاريخية مشيرة إلى خبز الأفران الأسمر ما لم ينص صراحة على أنها تتعلق بالأنواع الفاخرة من الخبز كما في بعض الحالات .

أما السعر العادي للخبز في غير أوقات المجاعات خلال العصر الفاطمي فإنه كما أوردم المقريزي ١٦ رطلاً بدرهم ، وذلك عند حديثه عن الأسعار في حالة رخاء البلاد عام ٣٩٠ هـ[6] / ١٠٠٠ م ، أي أن المستوى الطبيعي لسعر الكيلو جرام من الخبز هو ١,٤٢٨ من الدرهم .

تطور سعر الخبز في العصر الفاطمي :

عندما دخل جوهر مصر عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م كان سعر الكيلو جرام من الخبز يبلغ ٤,٥٧١ درهماً[7] ، أي بزيادة عن السعر العادي تقدر بنحو ٣٢٠٠ ٠/٠ . وإذا ما قارنا هذا السعر بسعر الكيلو جرام من القمح[8] في هذه السنة وهو ٢,٣٢٥ درهماً سنجد أن طحن هذه الكمية ثم خبزها تكلف تقريباً مثل هذا السعر أي ١٠٠ ٠/٠ .

أما أسعار الخبز التي وردتنا عن مجاعات الحاكم بأمر الله فأولها سعر الخبز عام ٣٨٧هـ[9] الذي يصبح بمقتضاه سعر الكيلو جرام ٠,٥٧١ من الدرهم أي بنسبة تضخم قدرها ٤٠٢,١ ٪ وخلال المجاعة التي استمرت خلال أعوام ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ هـ اتخذ ارتفاع أسعار الخبز شكل التضخم الزاحف المطرد . ففي بداية المجاعة عام ٣٩٦ هـ /٥ ـ ١٠٠٦م[10] بلغ سعر الكيلو جرام ٠,٢٢٨ من الدرهم ، أي بنسبة تضخم قدرها ٦٠ ٠/٠ فقط ، إلاَّ أن هذا السعر سرعان ما

---

(١) ذكر القاضي الفاضل أن الخبز البايت في عام ٥٨٧هـ كان يباع بسعر ستة أرطال بدرهم ، المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٤ .

(٢) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٧٤.

(٣) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٤٧ ـ٤٨.

(٤) المصدر نفسه ـ ص٤٨ .

(٥) المصدر نفسه ـ ص٤٨ ـ٧٢.

(٦) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٢٥ .

(٧) ابن الأثير : الكامل ـ ج٧ ص٣١.

(٨) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦٨.

(٩) المقريزي : إغاثة ـ ص١٣ .

(١٠) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٦٢.

واصل تضخمه ليصل في نفس العام[1] إلى ٠,٣٨٠ من الدرهم للكيلو جرام ، أي بنسبة تضخم قدرها ٢٦٧ ٠/٠ من السعر العادي .

وحاول الحاكم أن يوقف هذا التسارع في ارتفاع الأسعار فقرَّر في عام ٣٩٧ هـ[2] تسعير الخبز فانخفض نصيب الكيلو جرام من الدراهم إلى ٠,١٩٠ من الدرهم ، أي نصف السعر الذي في عام ٣٩٦ هـ بنسبة تضخم ١٣٣,٥ ٠/٠ وجدير بالملاحظة أن هذا السعر ينخفض عن تسعير نفس وحدة الوزن من القمح في هذا العام وهو ٠,٢٣٥ من الدرهم وهو التسعير الذي أقرَّ فيما بعد بسبب استمرار انخفاض النيل وارتفاع الأسعار[3] . ويبدو أن هذه التسعيرة لم يعمل بها طويلاً ، فقد عاد سعر الكيلو جرام من الخبز إلى ما كان عليه في عام ٣٩٦ هـ وهو ٠,٣٨٠ من الدرهم في نفس عام ٣٩٧ هـ[4] وكان سعر الدقيق في هذه الفترة ٠,٣٧٧ من الدرهم للكيلو جرام ، أي أن الفارق لم يتعد ٠,٠٠٣ من الدرهم ومع اقتراب نهاية عام ٣٩٧ هـ تضاعف السعر ليصل نصيب الكيلو جرام من الدرهم ٠,٧٦١٩ [5] من الدرهم بنسبة تضخم ٥٣٥,٩٠ ٠/٠ وهو نفس السعر الذي استمر التعامل به في عام ٣٩٨ هـ[6] . وبشكل عام فإن الثبات في أسعار الخبز في نهاية ٣٩٧ هـ ، وعام ٣٩٨ هـ نجده كذلك في أسعار كلّ من القمح والدقيق إلاَّ أن الملفت للنظر هو انخفاض سعر الكيلو من الخبز (٠,٧٦١ من الدرهم) عن سعر الكيلو من الدقيق وهو ٠,٨ من الدرهم ، ولعل ذلك الأنخفاض يفسر سوء حالة الرغيف وزيادة نسبة الماء فيه أو خلطه بمواد أخرى حتى اسودَّ لونُه حسبما يذكر المقريزي[7] . ولعلَّ ذلك هو الذي دفع الدولة إلى القيام بدور إيجابي في حصر كميات القمح وتحديد وصولها إلى الطحانين على أن يقوم كل تاجر بأداء قطعية أو فريضة للمطاحن والمخابز التي قدرت حاجاتها في كل يوم[8] .

وكما هو الحال في أسعار القمح والدقيق فقد أمدنا المسبحي بفيض من الأرقام حول تطور سعر الخبز خلال مجاعة عام ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ . بدأها بسعر ٩ رجب عام ٤١٤ هـ[9] عند بداية استشعار انخفاض النيل إذ بلغ سعر الكيلو جرام من الخبز (المبلول) غير كامل النضج ٠,٧٦١ من الدرهم وانخفض هذا السعر في جمادي الآخر[10] ليبلغ ٠,٦٤٢ من الدرهم ، أي بنسبة تضخم

---

(١) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٦٢ .
(٢) المقريزي : إغاثة ـ ص١٥ .
(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه ـ ص١٦ .
(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٦٩ .
(٦) المصدر نفسه ـ ص٧٤ .
(٧) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٧٤ .
(٨) المقريزي : إغاثة ـ ص١٧ .
(٩) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص١٥ ـ١٦ .
(١٠) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٣٥ . المسبحي : ج٤٠ ص١٢ ـ١٣ .

قدرها ٤٥٢ ٠/٠ من السعر العادي وبفارق ٠,٣٧٦ من الدرهم عن سعر الكيلو جرام من الدقيق في نفس الشهر .

في ربيع الأول ٤١٥ هـ ارتفع سعر الكيلو جرام[(١)] إلى ٠,٩١٤ من الدرهم ، أي نسبة التضخم ارتفعت ٦٤٣ ٠/٠ من السعر الطبيعي وبفارق ٠,٤١٩ من الدرهم عن سعر الكيلو جرام من القمح في نفس الشهر . ومنذ رجب ٤١٥ هـ يبدأ المسبحي في التمييز بين أسعار أنواع الخبز الرديئة والفاخرة ، ففي ٤ رجب[(٢)] نجد أن سعر الكيلو جرام من الخشكار (الأسمر) ٠,٤٥٧١ من الدرهم مقابل ٠,٥٧١٤ من الدرهم للخبز الحواري ، أي أن الفارق بين كلا النوعين هو ٠,١١٤٣ من الدرهم واستمر سعر الخبز الخشكار أو خبز الأفران على ما هو عليه حتى يوم ٦ رجب[(٣)] ليرتفع بعد ذلك إلى ٠,٧٦١٩ من الدرهم[(٤)]، بينما يصل سعر الكيلو جرام من الخبز الفاخر (السميذ) إلى ٠,٩١٤٥ ومعنى ذلك ارتفاع الفارق بين السعرين إلى ٠,١٥٢٦ من الدرهم . وفي شوال واصل التضخم الزاحف في أسعار الخبز نموَّه فوصل سعر الكيلو جرام[(٥)] ١,١٤٥٨ درهماً (ولعل ذلك كان في خبز الأفران الأسود) وبنسبة تضخم قدرها ٨٠٦ ٠/٠ من مستوى السعر العادي . وبزيادة قدرها ٠,٢٣١ من الدرهم عن سعر الكيلو جرام من الدقيق في هذا الشهر .

وفي ١٣ ذي القعدة ٤١٥ هـ سجل السميذ الفاخر ارتفاعاً جديداً في سعره فوصل سعر الكيلو جرام إلى ١,٤٢٨ درهماً في حين طرأ على الخشكار انخفاض طفيف هبط بالسعر إلى ١,١٤٢ درهماً[(٦)] . إلا أن الخشكار أبى سعره إلَّا أن يلحق بالسميذ بعد يومين في ١٥ ذي القعدة فأصبح ١,٤٢٨ درهماً[(٧)] للكيلو جرام ، أي بنسبة تضخم قدرها ١٠٠٥ ٠/٠ من السعر العادي وإن كان يقل عن سعر الكيلو جرام من الدقيق في نفس اليوم بمقدار ٠,٠٩٥ من الدرهم ولعل في وصف المسبحي للخبز بأنه أسود إشارة كافية لسؤ حالة الرغيف وخلط دقيقه بمواد أخرى .

ولم يتمخض جبل سعر التسعير في اليوم التالي ١٦ ذي القعدة[(٨)] إلّا عن فأر ، فأضحى سعر الكيلو جرام ٠,٩١٤ من الدرهم ، أي بنسبة تضخم قدرها ٦٤٣ ٠/٠ من السعر العادي . وقد استثنيت الأنواع الفاخرة من التسعير فبلغ سعر الكيلو غرام من السميذ ١,٤٢٨ درهماً ومن الحواري ١,١٤٢ درهماً في ١٧ ذي القعدة[(٩)] . ويبدو أن الالتزام بسعر الخبز الخشكار لم يستمر طويلاً

---

(١) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٤٢ .

(٢) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٤٧ ـ ٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ـ ص٤٨ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها « كلُّ الأنواع عدا السميذ وهو أفضل من الحواري » .

(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦١ ـ ١٦٢ .

(٦) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٧٢ .

(٧) المصدر نفسه ـ ص٧٤ .

(٨) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦٥ .

(٩) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٧٥ .

فنعرف أن في ذي الحجة[1] وصل سعر الكيلو جرام من الخبز إلى ١,٨٢٨ درهماً ونسبة تضخم ١٢٨٧ ٠/٠ وبفارق ١,١١ درهماً عن سعر الكيلو جرام من الدقيق في هذا الشهر .

إلا أن هجوم العبيد على الأسواق أدّى إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى في نفس الشهر[2] فبلغ سعر الكيلو جرام ٢,٢٨٥ درهماً وارتفعت بالتبعية نسبة التضخم إلى ١٦٠٩ ٠/٠ وهي أعلى نسبة في هذه المجاعة .

وفي أثناء الشدة أوردت مصادر تاريخية عدة واقعة بيع رغيف خبز وزنه رطل واحد كبيع الطرق عن طريق المزايدة وإن اختلفت في تقدير ثمنه ما بين ١٤[3] درهماً أو ١٤ [4] ديناراً أو ١٥[5] ديناراً ، ومعنى ذلك أن سعر الكيلو جرام يكون على التوالي ٣٢ درهماً ، ٥١٢ درهماً ، ٥٢٨ درهماً .

وقد أورد أبو المحاسن سعراً للخبز عام ٤٦٣ هـ أثناء حصار ابن حمدان للقاهرة[6] يصبح بمقتضاه سعر الكيلو جرام من الخبز ٢,٨١٣ درهماً أي بنسبة تضخم قدرها ١٩٨٠ ٠/٠ من السعر العادي .

وآخر تقديرات أسعار الخبز في العصر الفاطمي ترجع إلى عام ٥٣٦ هـ[7] حيث بلغ سعر الكيلو جرام من الخبز ٠,٧٦١ من الدرهم ، أي بنسبة تضخم ٥٣٥ ٠/٠ ويلاحظ على تقديرات الأسعار الخاصة بهذا العام استمرار تناقص نصيب الكيلو جرام من الدرهم من القمح ١,٢٣٠ إلى الدقيق ١,١١١ إلى الخبز ٠,٧٦١

الخلاصة :

أولاً : القمح والدقيق والخبز :

١ ـ إن قوائم الأسعار التي تتعلق بمجاعات الحاكم بأمر الله ومجاعة ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ تتسم في مجملها من حيث النسب بين أسعار القمح والدقيق والخبز بقدر من الواقعية يجعلنا أكثر اعتقاداً بصحتها مما يشير إلى اقترابها من الحقيقة التاريخية .

٢ ـ إن نسب التضخم في الأسعار في عصر الحاكم بأمر الله أقل عن مثيلاتها في عصر الظاهر لإعزاز دين الله وذلك يعد انعكاساً دقيقاً لقوة الإدارة المركزية في عهد الحاكم بأمر الله وسطوتها

---

(١) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦٩ .
(٢) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٨٨.
(٣) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٣٤.
(٤) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٣٧.
(٥) المقريزي : إغاثة ـ ص٢٣ ، ابن إياس : بدائع الزهور ـ ج١ ص٦٠.
(٦) أبو المحاسن : النجوم ـ ج٥ ص١٥.
(٧) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٨٥.

وقدرتها على التأثير في الحد من ارتفاع الأسعار ، وفي ذات الوقت تأكيداً لروايات المؤرخين عن ضعف الظاهر وانصرافه إلى اللهو عن رعاية مصالح المسلمين ، فضلاً عن إتجاه رجال دولته إلى الاتجار بأقوات الشعب .

رغم أن أعلى نسبة تضخم في سعر القمح في عصر الحاكم كانت ٨٢٠ ٠/٠ من السعر العادي مقابل ٧٨٥ ٠/٠ في عهد الظاهر نجد أن أعلى نسبة تضخم في سعر الخبز في عصر الحاكم كانت ٥٣٥,٩ ٠/٠ من السعر العادي مقابل ١٦٠٩ ٠/٠ في عهد الظاهر .

إن هذه النسب المتباينة في سعر القمح وسعره في صورته النهائية (الخبز) يعكس طبيعة السياسات التي اتبعها الحاكم بأمر الله والتي ارتكزت على منع الوسطاء من السماسرة والتجار وفرض الرقابة على المطاحن حتى لا يخرج الدقيق منها إلّا إلى المخابز وقد أدَّت هذه السياسة الرشيدة إلى تقليص هامش الربح الناتج عن دخول أكثر من تاجر في عملية تداول السلعة . ويتضح ذلك من الجدول (١) إذ لم تتعد نسبة تكلفة تحويل القمح إلى خبز وهوامش الربح التجاري ٣٢ ٠/٠ من سعر القمح في خلال عصر الحاكم. وعلى العكس من ذلك نجد أن هوامش الربح قد ازدادت في مجاعة ٤١٤ هـ ـ ٤١٥ هـ وخاصة في عام ٤١٥ حيث توالى ارتفاعها من ١١٨ ٠/٠ ، ١٣١ ٠/٠ ، ١٨٨ ٠/٠ ثم انخفضت إلى ١٥٨ ٠/٠ إلّا أنها سرعان ما عادت إلى الارتفاع إلى ٢٢٢ ٠/٠ ويدل ذلك التضخم الزاحف على مدى شراسة الدور المخرب الذي لعبه الوسطاء والسماسرة .

٣ ـ إن التسعير الذي قرره الحاكم بأمر الله وإن لم يعد بالسعر إلى مستواه العادي إلّا أنه كان في حدود أقل من ثلاثة أضعافه وهو سعر الاختناق الأول في المجاعات والناجم عن الاحجام عن عرض السلع لمجرد استشعار خطر المجاعة ، وتسعير الحاكم كان سعياً لخدمة المستهلكين في حين نجد أن التسعير في عهد الظاهر وإن لم يستمر طويلاً كان مجرد تعديل بسيط في الأسعار لم يقدم شيئاً فعالاً على طريق رفع المعاناة عن الشعب ، فضلاً عن تراخي الحكومة وازدياد سطوة التجار الذين نجحوا في فرض أسعارهم .

ويلاحظ أن الحاكم لم يسعر الدقيق لأنه كان غير قابل للتداول في الأسواق بالمرة، إذ كان يخرج من المطاحن إلى المخابز بإشراف الحكومة، ويظهر من الجدول (٢) أن نسبة السعر العادي في القمح إلى تسعير الحاكم كانت ١ :٢,٦ وفي الخبز ١ :١,٣ في حين أنها في ٤١٥ هـ بالنسبة للقمح ١ : ٤,٥ والخبز ١ :٦,٤٣.

٤ ـ أن التسعير كان نهاية لمجاعة الحاكم في عام ٣٩٨هـ[١] في حين أنه لم يعن شيئاً بالنسبة لمجاعة الظاهر ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ .

---

(١) المقريزي : إغاثة ـ ص١٧ ، وإن لم يورد المقريزي الأسعار .

جدول (١) الأسعار بالكيلو جرام للدرهم والفارق ونسبة التضخم بين سعر القمح وسعر الخبز .

التاريخ	سعر القمح	سعر الدقيق	سعر الخبز	الفارق	نسبة التضخم
٣٩٧ هـ ـ ٣٩٨	٠,٧٣٨	٠,٨	٠,٧٦١٩	٠,٠٢٣	٣٢٪
جمادي الآخر ٤١٤ هـ	٠,١٦٤	٠,٢٦٦	٠,٦٤٢٨	٠,٤٧٨	٢٩١٪
ربيع الأول ٤١٥ هـ	٠,٤٩٥	—	٠,٩١٤٣	٠,٤١٩	١١٨٪
شوال ٤١٥ هـ	٠,٤٩٥	٠,٩١٤	١,١٤٥٨	٠,٦٥٠	١٣١٪
١٣ ذو القعدة ٤١٥هـ	٠,٤٩٥	٠,٥٥٥	١,١٤٥٨	٠,٦٥٠	١٣١٪
١٤ ذو القعدة ٤١٥ هـ	٠,٤٩٥	١,٥٢٣	١,٤٢٨	٠,٩٣٣	١٨٨٪
ذو الحجة ٤١٥ هـ	٠,٧٠٧	٠,٧١١	١,٨٢٨	١,١٢٠	١٥٨٪

جدول (٢) أثمان التسعير بالكيلوجرام للدرهم ونسب التضخم بها

التاريخ	السعر للقمح نسبة تضخمه للسعر العادي	السعر للدقيق نسبة تضخمه للسعر العادي	السعر للخبز نسبة تضخمه للسعر العادي
٣٩٧ هـ	٠,٢٣٥ ٢٦٠٪	— —	٠,١٩٠ ١٣٠٪
١٦ ذو القعدة ٤١٥ هـ	٠,٤١٠ ٤٥٥٪	٠,٤٧٤ —	٠,٩١٤ ٦٤٣٪

ثانياً : الشعير والأرز :

كان للأرز الذي يزرع في دلتا وادي النيل ، أهمية خاصة في غذاء المصريين في المدن كما يتضح من اهتمام المؤرخين بإيراد أسعار الأرز وقت الأزمات خاصة وأنه كان يمثل بديلاً مقبولاً للقمح وخاصة في صورته الأولى قبل عملية التذرية وهو الشعير . والأرز بطبيعته يحتاج إلى ماء وفير لأجل زراعته ولذا فإن انخفاض الفيضان كان يعني في التحليل النهائي انحسار مساحة الأراضي المزروعة به .

وأقرب سعر للشعير ورد في بردية عربية ترجع إلى عام ٢٨٨ هـ / ٩٠١ م وهو يجعل سعر $2\frac{1}{2}$

أردب ديناراً واحداً وثلث الدينار[1] وهي كمية توازي بالقياس المتري ١٨٢,٨١٢ كيلوجراماً ويكون سعر الكيلو جرام ٠,٠٠٧٤٩ من الدرهم . ولم يرد إلينا سعر الأرز في الأوقات العادية إذ لم يتزامن سعر الأرز مع آخر للشعير حتى تتسنى لنا المقارنة .

وفي عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م والبلاد تعاني من ضائقة شديدة[2] كان سعر الكيلو جرام من الشعير ١,٤٧٩ درهماً أي أن نسبة التضخم تعادل أكثر من ١٩٧ ضعفاً .

أما في خلافة الحاكم فقد وصلنا سعر للشعير يرجع إلى عام ٣٩٧ هـ[3] . وهي ضمن التسعير الذي قام به الحاكم . وهذا التسعير يجعل سعر الكيلو جرام ٠,١٣١٤ من الدرهم ونسبة التضخم ١٠٧٥ ٪ ووصلنا من نفس السنة سعر آخر للأرز بعد انهيار هذا التسعير[4] يصبح بمقتضاه سعر الكيلو من الأرز ٠,٣١٤٥ درهماً . وهو نفس السعر الذي كان قائماً مع بداية عام ٣٩٨ هـ[5] .

وفي خلال مجاعة ٤١٥ هـ بلغ سعر الكيلو جرام من الشعير في ربيع الأول ٤١٥ هـ[6] ٠,٣٢٨٧ من الدرهم وانخفض في شوال[7] إلى ٠,١٦٤ من الدرهم ليعاود الارتفاع بعد شوال[8] إلى ٠,٢١٩١ من الدرهم وآخر سعر للأرز يرجع إلى عام ٥٥٣ هـ[9] / ١١٥٨ م وهو أرز فاسد وصل سعر بيع الكيلو جرام منه إلى ٠,٠٢١ من الدرهم . وبالمقابل فإن آخر سعر للشعير في العصر الفاطمي يعود إلى عام ٥٣٦هـ[10] وعلى أساسه فإن سعر الكيلو جرام يبلغ ٠,٢٧٥٢ من الدرهم .

---

(١) Grohmann (A) ; OP . Cit , Vol . VI . PP . 37 - 38 .
ترجع البردية فيما يبدو لبيع بالأجل وهو ما يعني ارتفاع السعر نوعاً ما وقد استبعدنا سعر ورد في بردية ترجع إلى القرن ٤ هـ ، تجعل سعر الخمس ويبات يتراوح ما بين دينار ونصف وقيراط ويكون سعر الكيلوغرام على ذلك ٠,٢٦٢ من الدرهم وهو رقم يرتفع عمّا ورد من أسعار في بعض المجاعات ، بل إنه يرتفع عن ثمن الشعير في أوائل العصر المملوكي التي أوردها العمري ، حيث كان سعر الأردب من الشعير ١٠ دراهم (القلقشندي : صبح الأعشى - ج ٢ ص ٤٤٧) وهو ما يجعل سعر الكيلوغرام ٠,١٣٦ من الدرهم ويبدو أن بردية القرن ٤ هـ ترجع إلى إحدى سنوات المجاعة أو ربما تكون متعلقة ببيع بالأجل وهو ما يعني ارتفاع السعر عن المعتاد .

(٢) ابن الأثير : الكامل - ج٧ ص٣١ .

(٣) المقريزي : إغاثة - ص١٥ .

(٤) المقريزي : المكان نفسه والصفحة نفسها .

(٥) المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص٧٤ .
(وهي نفس ظاهرة استقرار أسعار ٣٩٧هـ، ٣٩٨هـ في أسعار القمح والخبز في هذه السنة) .

(٦) المسبحي : أخبار مصر - ج٤٠ ص٣٢ .

(٧) المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص١٦١ -١٦٢ .

(٨) المسبحي : أخبار مصر - ج٤٠ ص٦٧ .

(٩) المقريزي : اتعاظ - ج٣ ص١٦٨ .

(١٠) ابن ميسر : أخبار مصر - ج٢ ص٨٥ .

ثالثاً : أسعار اللحوم والحيوانات :

يعد البروتين الحيواني أحد المصادر المهمة لغذاء الإنسان ، بل إن معدلات استهلاكه يمكن أن تومىء إلى مستوى الدخل في دول العالم[1] ويأتي البروتين الحيواني من حيوانات كالبقر والغنم أو من الطيور كلحوم الدواجن وبيضها[2] . وتتأثر أسعار الحيوانات واللحوم أثناء المجاعات بعدة عوامل :

أ ـ قلّة الكلأ الناجم عن عدم وفاء الفيضان أو زيادته المفرطة مما يؤدي إلى موت الماشية[3] .

ب ـ انتشار الأوبئة بين الحيوانات ووفاء أعداد هائلة منها حتى إننا نجد الحاكم بأمر الله يأمر بعدم ذبح الإناث من الأبقار للحفاظ على نسلها [4] . وكذلك ابنه الظاهر لإعزاز دين الله [5] . وذلك للحفاظ على الحيوانات التي كانت تعد أداة رئيسية من أدوات العمل في الحقول .

جـ ـ مع تفاقم أزمة المواد الغذائية المزروعة ، تتجه الأنظار إلى الثروة الحيوانية ويزداد الطلب عليها فترتفع الأسعار. ويظهر من أسعار اللحوم أنها كانت تشمل بالأساس لحوم الأبقار ولحم الضأن، وأن سعر الأخير كان أكثر ارتفاعاً بعض الشيء[6] .

ولم يرد في المصادر أسعار للحوم في العصر الفاطمي في حالة الرخاء، وإنما لدينا سعر يرجع إلى العصر المملوكي نقله القلقشندي عن العمري (ت ٧٤٩ هـ) وهو يجعل أقل سعر للحم «الرطل بنصف درهم وفي الغالب أكثر من ذلك»[7] .

وفي خلافة الحاكم ومع اشتداد المجاعة عام ٣٩٧ هـ وصل سعر الكيلو جرام من لحم البقر ١,٥٢ درهماً ومن لحم الضأن إلى ٢,٢٨ درهماً [8]. فسارع الحاكم إلى استخدام سلاح التسعير ليصل بسعر الكيلوجرام إلى ١,١٤ ، أي إلى النصف من سعر لحم الضأن [9]. واستمر هذا السعر ثابتاً ، كبقية السلع خلال عام ٣٩٨ هـ[10]، ويبدو أن ذلك كان بالنسبة للحم

---

(١) مورلابيه (فرانسيس) وكولينز (جوزيف): صناعة الجوع ترجمة أحمد حسان : سلسلة عالم المعرفة ـ العدد ٦٤ ـ الكويت ١٩٨٣ ـ ص٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٢) كان في مصر الفاطمية تربية للدواجن بالمنازل ويبدو أنها كانت على نطاق واسع إذ كانت تفرض عليها المكوس . انظر : المقريزي : الخطط ـ ج١ حيث ذكر ضريبة بيوت الفروج ٣٠ ديناراً .

(٣) كان في استئجار جزء من الأرض ضرر للحيوانات لعدم المراعي . انظر : أحمد الغزالي : تحفة الخليل ـ ورقة ١٢٣ .

(٤) د. ماجد : الحاكم ـ ص٦٤ .

(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٤٩ .

(٦) المقريزي : إغاثة ـ ص١٦ .

(٧) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٤٤٧ .

(٨) المقريزي : إغاثة ـ ص١٦ .

(٩) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٦٩ .

(١٠) المقريزي : المصدر نفسه ـ ص٧٤.

الضأن ، إذ أن لحم البقر كان يباع في عام ٣٩٨ هـ بواقع ٠,٥١٦ من الدرهم للكيلو جرام [١] . أي أن النسبة بين سعر لحم البقر والضأن ظلت ثابتة وهي تقريباً نسبة ١ : ٢ وهو ما يعطي مصداقيّة أكثر لصحة هذه الأسعار .

أما في أثناء مجاعة ٤١٠ هـ والتي رجحنا أن يكون سببها الزيادة المفرطة للنيل الأمر الذي كان يؤدي إلى غرق أراضي الكلأ الخاصة بالمواشي فقد ارتفعت أسعار اللحوم نظراً لندرة غذاء الحيوانات فوصل سعر الكيلو جْرام منها إلى ٦,٦٧ درهماً [٢] .

ونظراً لانخفاض النيل عام ٤١٤ هـ وتفشي الأوبئة بين الحيوانات في نفس العام والعام التالي له فإن أسعار اللحوم سجلت ارتفاعاً ملحوظاً أثناء المجاعة التي حدثت في عهد الظاهر . فبلغ ثمن الرأس من البقر ٥٠ ديناراً [٣] . في شوال من عام ٤١٥ هـ في حين أن سعر الكيلو جرام من اللحم في هذا الشهر [٤] ٦,٨٥ درهماً انخفض قليلاً في ١٣ ذي القعدة [٥] ليبلغ ٦,٦٧ درهماً الكيلو جرام .

وخلال الشدة المستنصرية سجلت أسعار اللحوم أقصى ارتفاع لها فبلغ سعر الكيلو جرام منها عام ٤٦٤ هـ ٢٦,٧٠ درهماً في ذات الوقت اضطر الناس إلى طبخ جلود البقر وبيع الكيلو جرام منها بما يوازي ٤,٥٧ درهماً [٦] .

وقد قدر المقريزي سعر بيض الدجاج عام ٤٦١ هـ بعشرة قراريط للواحدة [٧] ، في حين جعل أبو المحاسن سعر الواحدة ديناراً كاملاً [٨] .

والجأت المجاعة الناس إلى أكل الكلاب والقطط ، بل وبيعها حيث وصل سعر الكلب إلى ٥ دنانير والقط ثلاثة [٩] ، ولما كان الجبن من منتجات الألبان فإن سعرها كان يتأثر أيضاً بالمجاعات . ففي أثناء مجاعة ٣٩٧ هـ وصل سعر الكيلو جرام من الجبن إلى ٣,٣٣٨ درهماً [١٠] وفي خلال مجاعة ٥٣٦هـ/١١٤١م [١١] وصل سعر الكيلو جرام إلى ٤,٥٧ درهماً .

---

(١) المصدر نفسه ـ ص٧٤.

(٢) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١١٥ .

(٣) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٤.

(٤) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦١ ـ١٦٢ .

(٥) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٧٢.

(٦) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٣٠٧.

(٧) المقريزي : المصدر نفسه ـ ج٢ ص٢٩٦ .

(٨) أبو المحاسن : النجوم ـ ج٥ ص١٧ ، ويذكر د. راشد البراوي نقلاً عن السلامي أنّ سعر البيضة كان عشرة دراهم ـ انظر : حالة مصر ـ ص٩٤.

(٩) المصدر نفسه ـ ص١٦ .

(١٠) المقريزي : إغاثة ـ ص١٦ .

(١١) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٨٥، وكان الجبن ضمن الصناعات التي يحصِّل عليها ضريبة تعرف بمكس دار الجبن=

رابعاً : أسعار الزيوت :

تأتي الزيوت سواء المستخدمة في الأكل أو الوقود من بذور نباتات كبذر الكتان ومن السمسم ومن نبات الخس والزيتون وقد تعرضت كلها للتغيير بسبب أزمات الغذاء .

سجل سعر الكيلو جرام من زيت الطعام عام ٣٩٧ هـ سعراً يبلغ حوالي ٣,٣٣٨ درهماً في حين كان سعر الكيلو جرام من زيت الوقود ٢,٢٨٥ درهماً[١] ، ونعلم من نص وقفية الحاكم بأمر الله على جامع الأزهر عام ٤٠٠ هـ أنه رصد لهذا الجامع من زيت الوقود في العام ألف رطل ومئتا رطل ثمنها مع أجرة الحمل سبعة وثلاثون ديناراً ونصف الدينار[٢] ، ومعنى ذلك أن مجمل الوزن ٥٢٥ كيلو جراماً ثمنها ٦٧٥ درهماً أي أن ثمن الكيلو جرام بأجرة حمله تبلغ ٠,٧٧ من الدرهم وبذلك تكون نسبة التضخم في سعر زيت الوقود ٢٩٤ ٪ .

وبلغ سعر الزيت (زيت الطعام فيما يبدو) سعراً خيالياً في عام ٤٦٤ هـ[٣] أثناء الشدة المستنصرية حيث وصل إلى ٥٣,٤١ درهماً . ولدينا من عام ٥٣٦ هـ سعر للزيت الطيب (زيت الزيتون) يجعل ثمن الكيلو جرام ١٦ درهماً في الوقت الذي يصل فيه سعر الزيت الحار (بذرة الكتان) ٣,٤٢ درهماً[٤] .

خامساً : أسعار خضروات ومنتجات نباتية :

بلغ سعر البصل خلال عام ٣٩٧ ـ ٣٩٨ هـ /١٠٠٦ ـ ١٠٠٧ م ٢,٢٨٥ درهماً للكيلو جرام[٥] ، أما القلقاس (وهو نبات درني) فلدينا تقديران مختلفان لسعره خلال عام ٥٣٦ هـ أولهما يجعل سعر الكيلو جرام ٢,٢٨٥ درهماً[٦] والثاني ينخفض به إلى ١,١٤ درهماً[٧] .

أما السكر وهو أحد المنتجات النباتية ، فقد ذكر ابن الجوزي أنه كان يباع بوزن الدراهم[٨] ، أثناء الشدة المستنصرية وإن كان ذلك القول به بعض المبالغة لأن السكر ليس طعاماً أساسياً كالخبز أو اللحم إلاّ أنه يدل على مدى ارتفاع سعر السكر ، خاصة إذا ما عرفنا أن متوسط سعر الكيلو جرام

= وكان مقدارها ألف دينار . المقريزي : الخطط ـ ج١ ص١٠٤ .

(١) المقريزي : إغاثة ـ ص١٦ .

(٢) د. صلاح البحيري : عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون ـ حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت الحولية الثالثة ١٩٨٢ .

(٣) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٣٠٧ .

(٤) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٨٥ .

(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٧٤ ، إغاثة ـ ص١٦ .

(٦) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٨٥ .

(٧) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٧٦ .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ـ ج٨ ص٢٥٧ .

من السكر في منتصف القرن الثامن الهجري[1] في مصر المملوكية كان ٣,٤٢ درهماً . ولم تنج مخلفات النباتات كالأحطاب والتبن الذي يستعمل في إطعام الحيوانات من موجة الغلاء أثناء المجاعات حتى إن الحاكم أمر في عام ٣٩٧ هـ بتسعير الحطب[2] . على أساس دينار واحد للعشر حملات أي بواقع ٠,٠٠٦٤ درهماً للكيلو جرام .

أما التبن فقد وصل سعر الكيلو جرام منه في جمادي الآخر ٤٦٤ هـ[3] إلى ٠,٠٨ من الدرهم وانخفض قليلاً في ربيع الأول ٤١٥ هـ[4] فبلغ ٠,٠٦٤ من الدرهم وقد أفادتنا وقفية الحاكم على الجامع الأزهر (٤٠٠ هـ) بأن عشرمائة وخمسين حمل تبن ونصف حمل يبلغ ثمانية دنانير ونصف وثلث دينار[5] ، ومعنى ذلك أن السعر العادي للكيلو جرام من التبن ٠,٠٠٤٢ من الدرهم أي أن نسبة التضخم تبلغ نحو ١٢٠٠ ٪ من السعر العادي .

وفي الأوقات التي كانت المجاعات مصحوبة بالوباء ، كانت أسعار الأغذية التي تستعمل كدواء للمرضى تسجل ارتفاعاً خاصاً من حيث إنها غذاء ودواء بذات الوقت . فالرمان بلغت الثمرة الواحدة منه في شوال ٤١٥ هـ ٣ دراهم[6] مع أننا نعرف مما ذكره القاضي الفاضل عن أسعار عام ٥٧٨ هـ أن المائة حبة من الرمان كانت بدرهم واحد[7] . وفي ذات الشهر شوال ٤١٥ هـ وصل سعر البطيخة البرلس الواحدة إلى ٣٠ درهم، وأوقية الشراب (الدواء) إلى درهم واحد[8].

سادساً : سعر الماء :

حتى ماء الشرب كانت أسعاره تتعرض للارتفاع أثناء المجاعات متأثرة في ذلك بثلاثة عوامل قد تجتمع سوياً في مجاعة واحدة هي :

١ ـ أولها انخفاض منسوب مياه النيل مما يعني زيادة الجهود المبذولة لرفع الماء .

٢ ـ قلة حيوانات الحمل كالجمال والبغال بسبب نفوقها أو ذبح بعضها للأكل .

٣ ـ إن الارتفاع العام في أسعار المأكولات كان يؤدي إلى ارتفاع الأجور حتى يتمكن الأجراء من شراء غذائهم .

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٤٤٧ .
(٢) المقريزي : إغاثة ـ ص١٥ .
(٣) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤ ص١٢ ـ ١٣ .
(٤) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٤٢ .
(٥) د. صلاح البحيري : عالم الحضارة ـ ص٨١ .
(٦) المسبحي : أخبار مصر ـ ج٤٠ ص٦٩ .
(٧) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٤ .
(٨) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٦٢ .

في عام ٤١٥ هـ ارتفعت أسعار الماء وذلك على الأرجح يرجع إلى العاملين الأخيرين لأن الفيضان كان وفىّ في هذا العام فبلغ سعر راوية البغل (المحمولة على البغل) درهمين وراوية الجمل ثلاثة دراهم(١) .

وارتفعت أسعار الماء خلال الشدة العظمى فبلغ سعر الراوية عام ٤٦١ هـ ديناراً واحداً(٢) ، وبلغ أثناء عام ٤٦٣ هـ ١٣ قيراطاً(٣) .

(ب) انخفاض أسعار العقارات والسلع غير الغذائية :

على عكس حال السلع الغذائية كان ما عداها من الأملاك والسلع التي كانت تعد مخزناً للقيمة كالجواهر والعقارات ، يتعرض سعرها للانخفاض السريع في قيمته حتى إذا ما رغب أصحابه في عرضه للبيع من أجل النقود لشراء الغذاء لم يجدوا من يشتريه .

ففي إبان مجاعة ٤١٤ هـ - ٤١٥ هـ كانت الثياب.والأمتعة تعرض في الأسواق وينادى عليها فلا يوجد من يدفع درهماً فما فوقه(٤) . وفي خلال الشدة المستنصرية تعرضت قيمة العقارات للهبوط العنيف ، فأصبح المنزل يباع مقابل عشرين مكيال من القمح(٥) . وبيعت في عام ٤٦١ هـ دار ثمنها ٩٠٠ دينار بأقل من تليس دقيق (التليس ٩٧,٥ كيلو جرام) وفي العام نفسه بيعت حارة بمصر (الفسطاط) بطبق خبز حساباً عن كل دار رغيف فصارت تعرف بحارة الطبق حتى دثرت فيما دثر من خطط مصر(٦) . ويذكر أن امرأة خرجت تروم بيع جواهرها فلم تجد من يشتريها فألقت بها في الطريق فلم يلتفت إليها أحد(٧) .

وتحفل مصادر تاريخية شتى بأوصاف لا حصر لها لما أخرج من خزانة المستنصر من كنوز على يد ابن حمدان بأسعار نورد منها أن سبعة أمداد من الزمرد تقدر قيمتها بـ ٣٠٠,٠٠٠ دينار(٨) بيعت بخمسمائة ، أي $\frac{١}{٦٠٠}$ من قيمتها ، وبيع عقد جوهر تقدر قيمته بحوالي ٨٠,٠٠٠ دينار بألف دينار(٩) ، أي بما يعادل $\frac{١}{٨٠}$ من قيمته الحقيقية .

---

(١) المقريزي : الخطط - ج١ ص٣٥٤ .
(٢) المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص٢٩٦ .
(٣) أبو المحاسن : النجوم - ج٥ ص١٥ .
(٤) المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص١٦٢ ، الخطط - ج١ ص٣٥٤ .
(٥) د. محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية - ص١٠٥ .
(٦) المقريزي : اتعاظ - ج٢ ص٢٩٦ -٢٩٧ .
(٧) أبو المحاسن : النجوم - ج٥ ص١٧ .
(٨) المقريزي : الخطط - ج١ ص٤١٤ .
(٩) ابن الزبير : الذخائر والتحف - ص٢٥٣ .

علاقة الأسعار بالمرتبات :

من خلال الاستعراض السابق لأسعار المواد الغذائية فإننا يمكن أن نطمئن إلى أن الأسعار المعطاة في عهدي الحاكم والظاهر تتسم بقدر كبير من التناسق فيما بينها وخاصة ما بين القمح والدقيق والخبز وعلى الأخص أرقام مجاعة ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ حيث إن مصدرها الرئيسي كان تاريخ المسبحي قريب العهد بأحداثها .

ولما كانت المصادر التاريخية قد أمدتنا برواتب لبعض الموظفين في الدولة ، فإنه بإمكاننا تلمس مستوى الحياة الاقتصادية لبعض أفراد الطبقات الوسطى والصغيرة في المجتمع المصري لمعرفة مدى تأثر قوتها الشرائية بأسعار المجاعات وتحديد مستوى معيشتها خلال هذه الأوقات ، وسنجعل من القمح مرجعنا الرئيسي للأسعار حيث إنه أكثر المواد تداولاً في غذاء الشعب الأساسي .

وبداية ، فإن متوسط ما يحتاجه الإنسان من الحبوب ليبقى على قيد الحياة يقدر برطل واحد من الحبوب[1] وهو ما يعادل ٤٣٧,٥ جرام . وإذا ما افترضنا أن الموظف الواحد يعيل أسرة تتكون من زوجة وابنين ، أي أربعة أفراد ، فإن ما يحتاجه يومياً من الحبوب لتأمين حياتهم يبلغ ١,٧٥٠ كيلوجراماً ، أي أن حصيلة الكمية الشهرية تبلغ ٥٢,٥ كيلوجراماً .

وسنبدأ برواتب الموظفين بالجامع الأزهر الذين حددتهم وقفية للحاكم بأمر الله عام ٤٠٠ هـ[2] ، ولا نعتقد أن هذه المرتبات قد تعرضت للزيادة حتى نهاية العصر الفاطمي ، حيث إنها كانت محددة في وقفية .

أولاً : خطيب الجامع[3] :

وهو على قمة السلم الوظيفي ويعد من الشرائح العليا للطبقة المتوسطة وراتبه الشهري ٧ دنانير ، أي ما يوازي ١٦٢ درهماً ، حسب الإصلاح النقدي الذي أصبح بمقتضاه سعر الدينار ١٨ درهماً في عهد الحاكم ، ١١٢ درهماً حسب سعر الصرف ١٦ درهماً للدينار منذ عام ٤٣٦ هـ حتى

---

(١) وهو ما يعادل ١٥٠٠ سعر حراري . انظر : مورلابيه (فرانسيس) : صناعة الجوع ـ ص١٨ ـ٢٦ ، وحسب إحصاءات الأمم المتحدة الأخيرة فإن نصيب الفرد من الحبوب في الدول الفقيرة يوازي ١٣٦ كيلوغراماً في العام ، أي ٣٧٧ غراماً يومياً .
انظر : د. محمد علي الفرا : مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي : سلسلة عالم المعرفة ـ العدد ٢١ ـ الكويت ١٩٧٩ ـ ص٢٢ .

(٢) د. صلاح البحيري : عالمية الحضارة ـ ص٧٩ ـ٨١ .

(٣) عن الخطيب في العصر الفاطمي . انظر : د. حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، دار النهضة العربية ١٩٦٥ ـ ج١ ص٤٨٢ .

عام ٤٤١ هـ عندما ضربت دراهم جديدة كل ٣٥ منها بدينار[١] ، إلاّ أن سعر الدينار عاد إلى ١٦ درهماً أيام الشدة[٢] .

في خلال أعوام ٣٩٧ ـ ٣٩٨ هـ يكون سعر ٥٢,٥ كيلو جرام يوازي ٣٨,٦٧ درهماً من مجمل ١٦٢ درهماً هي راتبه الشهري ، ومعنى ذلك أن خطيب الجامع الأزهر كان في مجاعة ٣٩٧ ـ ٣٩٨ هـ فوق خط الفقر والحاجة .

أما في مجاعة الظاهر لإعزاز دين الله فإن سعر القمح في جمادي الآخر ٤١٤ هـ يجعل ثمن ٥٢,٥ كيلو جرام يوازي ٨,٦١ درهماً وبعد جمادي الآخر يتضاعف السعر إلى ١٧,٢٢ درهماً وفي ربيع الأول ٤١٥ هـ يبلغ سعر هذه الكمية ٢٦ درهماً . وفي أقصى ارتفاع للسعر في هذه المجاعة في ذي الحجة ٤١٥ هـ يصل سعر الكمية اللازمة للأسرة شهرياً إلى ٣٧,١٤ درهماً ، وبذا يظل خطيب الجامع الأزهر فوق خط الفقر في عهد الظاهر لإعزاز دين الله حتى وقت اشتداد الأزمات ، وإذا ما توغلنا إلى عهد المستنصر بالله فإن مرتب الخطيب ينخفض إلى ١١٢درهماً، لأن سعر صرف الدينار صار ١٦ درهماً ، في مجاعة ٤٤٦ هـ بلغ سعر ٥٢,٥ كيلو جرام ٦٨,٨٨درهماً، أي إن غذاء الحد الأدنى من الحبوب وحده يلتهم أكثر من ٦٠ ٪ من الراتب الشهري لخطيب الجامع الأزهر ، إلّا أن مجاعة المستنصر الكبيرة أدخلت خطيب الجامع الأزهر في دوامة الفقر ودفعت به إلى أسفل خط الفقر ، فأقل تقدير لسعر القمح وهو في عام ٤٦٤ هـ[٣] يجعل ثمن هذه الكمية من القمح يوازي ٢١٣,٣ درهماً، ناهيك عن التقديرات المرتفعة الأخرى ، ومعنى ذلك أن راتبه يشتري ما يقدر وزنه بـ ٢٧,٥٦ كيلو جرام ، أي أحتياجات ١٦ يوماً فقط ، وفيما عدا الشدة المستنصرية ومجاعة عام ٤٩٧ هـ ، التي يبلغ سعر ما يحتاجه من القمح خلالها ٣٤٤,٦١ درهماً ، أي أكثر من ثلاثة أضعاف راتبه الشهري ، يظل في مقدور خطيب الجامع الأزهر أن يقوم بأعبائه الأسرية في شراء الغذاء ، هذا إذا لم تتأخر الدولة أو تنقطع عن تسديد راتبه الذي يأتي من أوقاف ، بعضها أطيان زراعية ، خلال المجاعات والأزمات .

ثانياً : إمام الصلاة بالجامع الأزهر[٤] :

وراتبه ديناران و $\frac{٢}{٣}$ دينار + $\frac{١}{٨}$ دينار شهرياً ، فإذا كان سعر الصرف ١٨ درهماً يكون راتبه ٥٠,٢٥ درهماً ، وفي حالة سعر الصرف ١٦ درهماً يكون ٤٤,٦٦ درهماً ، مع أقصى سعر

---

(١) Balog (P) . History of The Dirham in Egypt from the Fatimid conquest until the collapse of the Mamluk Empire , R .N . Vie Série 1976, p 115.

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤١٦ .

(٣) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٣٠٧ .

(٤) إمام الصلاة هو الذي يؤم المصلين في الجامع ، وكانت توليته للوظيفة تصدر عن الخلفاء . انظر : د. حسن الباشا : الفنون والوظائف ـ ج١ ص١٠٨ .

لمجاعـات عام ٣٩٧ ـ ٣٩٨ هـ يكون ثمن الـ ٥٢,٥ كيلو جـرام ٣٨,٦٧ درهماً ، أي يتبقى له من راتبه ١١,٥٨ درهماً لمتطلبات الحياة الأخرى . ويظل إمام الصلاة في عهد الظاهر لإعزاز دين الله أفضل حالاً حيث يصل سعر الكمية المطلوبة لعيش أسرته الصغيرة ٣٧,١٤ درهماً في حالة أقصى سعر وصل إليه القمح في مجاعة ٤١٤ هـ ٤١٥ هـ ، وفي مجاعة ٤٤٦ هـ كان مرتب إمام الصلاة كافياً فقط لشراء احتياجات ٢٠ يوماً من القمح تقريباً .

وبالنسبة لأدنى سعر للقمح في الشدة العظمى فـإن راتب إمام الصـلاة يكفي فقط لشراء ١١ كيلو جراماً تقريباً ، أي احتياجات أقل من أسبوع . وفي بدايات ٤٩٧ هـ لم يعد يكفي راتب إمام الصلاة إلّا لشراء ٦,٨ كيلو جرام ، أي احتياجات أربعة أيام فقط ، وبعد ذلك يفلت إمام الصلاة من خط الحاجة والعوز في المجاعات الأخرى ، عدا عاميّ ٥٣٦ هـ ، ٥٥١ هـ ، ففي عـام ٣٥٦ هـ يبلغ سعر احتياجاته من القمح ٦٤,٦ درهماً ويغطي مرتبه فقط ما يزن ٣٦,٢٨ كيلوجراماً، أي احتياجات ٢٠ يوماً تقريباً من الشهر . أما في عام ٥٥١ هـ فإن ثمن ما يحتاجـه لأسرتـه من القمح يبلغ ٥٧,٤٣ درهماً، بينما يغطي راتبه ما يزن ٤٠,٨ كيلو جـراماً ، أي احتيـاجات ٢٣,٣ يـوماً من الشهر .

ثالثاً : المؤذنون والقومة والمشرف على الجامع :

ويحدّد راتبهم بدينارين شهرياً ، أي من ٣٦ إلى ٣٢ درهماً . لم يفلت أي من هؤلاء الموظفين خلال مجاعات الحاكم من خط الفقر حيث يبلغ سعر ما تحتاجه أسرة كل منهم من القمح ٣٨,٦٧ درهماً ، بينما يكفي مرتب كلّ منهم لتأمين ما يزن ٤٨,٧٥ كيلو جراماً ، أي احتياجات ٢٧,٨ يوماً وتعد هذه الفئات مستفيدة رئيسية من سعر التسعير الذي قرره الحاكم عام ٣٩٧ هـ وحيث يجعل هذا السعر ما يحتاجونه من القمح يقدر بـ ١٢,٣٧ درهماً .

وخلال مجاعة ٤١٤ ـ ٤١٥ هـ لم تدفع الأسعار بالقوة الشرائية للمؤذنين والقومة إلى قرب خط الفقر إلا بعد شهر ذي الحجة عام ٤١٥ هـ حيث بلغ سعر احتياجاتهم ٣٧,١٤ درهماً وأصبح راتبهم قادراً على الوفاء باحتياجات أسرهم لمدة ٢٩ يوماً من أيام الشهر .

وفي مجاعة ٤٤٦ هـ في خلافة المستنصر لم يعد المؤذنون والقومة بقادرين على شراء أكثر من ٢٤,٣٩ كيلوجراماً، أي احتياجات ١٣,٩٣ يوماً من الشهـر . وفي ظلّ أدنى تقـدير لأسعـار القمح خلال الشدة العظمى لم يعد هؤلاء الموظفين بقادرين على شراء أكثر من ٧,٨٧ كيلو جراماً وهو ما يمثل احتياجات ٤,٥ أيام .

وكان الحال أكثر سوءاً بالنسبة لهم في النصف الأول من عام ٤٩٧ هـ ، وحيث أصبحت القوة الشرائية لراتبهم غير قادرة على الوفاء بأكثر من ٤,٨٧ كيلو جراماً ، أي احتياجات ٢,٧٨ يوماً . ولم يكـونوا أحسن حـالاً في عام ٥٣٦ هـ ، فقـد تقلصت قـوتهم الشـرائيـة إلى ٢٦ كيلو جـرام ، أي

احتياجات ١٤,٨٥ يوماً ولم يتغير الأمر كثيراً في ٥٥١ هـ الذي بلغت قدرتهم فيه على شراء القمح ٢٩,٢٥ كيلو جراماً ، أي احتياجات ١٦,٧١ يوماً .

رابعاً : قيِّم الميضأة :

وراتبه كما حددته وثيقة الحاكم دينار واحد في الشهر (١٨ -١٦ درهم) وهو يقبع في آخر السلم الوظيفي بالجامع الأزهر . وطوال مجاعة ٣٩٧ - ٣٩٨ كان قيم الميضأة أسفل خط الفقر ، حيث لم يكن راتبه بقادر على شراء أكثر من ٢٤,٣٧ كيلو جراماً ، أي احتياجات ١٣,٩ يوماً ، ويعد قيِّم الميضأة معنياً بالتسعيرة التي أقرها الحاكم ، حيث تجعل بمقدوره شراء كل احتياجاته من القمح بمبلغ ١٢,٣٧ درهماً ، وكذا تسعير ٤١٥ هـ في عهد الظاهر ، حيث بلغ ثمن احتياجاته ما يوازي ٢١,٥٣ من مجمل راتبه ٢٢,٥ درهماً (سعر الصرف ١٨ درهم) .

وباستثناء سعر عام ٥٢١ هـ فإن قيِّم الميضأة منذ عهد الظاهر لإعزاز دين الله كان غير قادر على تأمين احتياجات أسرته الأساسية من القمح .

ولدينا رواتب الخازن والفراش بدار العلم التي أنشأها الحاكم في القاهرة والتي أقر رواتبها منذ عام ٤٠٣ هـ ، ويعطي للخازن بهذه الدار ٤ دنانير شهرياً وللفراش ١ $\frac{1}{4}$ دينار شهرياً[1] .

أ ـ الخازن[2] :

ظل راتب خازن دار العلم يفي باحتياجاته من القمح حتى الشدة العظمى ، فإن أقل سعر للقمح وقتها كان يتيح له شراء ما يزن ١٥,٧٥ كيلو جراماً من القمح وهو ما يغطي احتياجات الأسرة الصغيرة في ٩ أيام فقط . ولم يلحق الضرر بعدها بخازن دار العلم إلاّ في النصف الأول من عام ٤٩٧ هـ ، إذ تقدر قوة راتبه الشرائية خلاله بما يعادل ٩,٧٥ كيلو جراماً ويفي ذلك القدر باحتياجات ٥,٥٧ أيام .

ب ـ الفرَّاش :

يظل راتب الفراش غير كافٍ لمواجهة متطلبات أسرته من القمح طوال الأزمات والمجاعات التي عصفت بمصر الفاطمية باستثناء :

١ ـ أسعار التسعير في ٣٩٧ هـ ذي القعدة ٤١٥ هـ .

٢ ـ أسعار عام ٥٢١ هـ .

---

(١) أيمن فؤاد سيد : نصوص ضائعة ـ ص٣١ . المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٣٥٩ .

(٢) عن وظيفة الخازن . انظر : د. حسن الباشا : الفنون والوظائف ـ ج١ ص٤٤٧ .

ولم يستفد الفراش من تسعير عام ٤٤٦ هـ حيث لم يكن راتبه يكفي لشراء أكثر من ٤٠,٦٥ كيلو جراماً ، أي احتياجات ٢٢,٢٣ يوماً .

تلك كانت شريحة من الطبقات الوسطى للمجتمع المصري في العصر الفاطمي ومدى تأثرها بالمجاعات ، ونلاحظ أنه كلما اقترب الموظف من الأعمال البدنية أو غير الذهنية قلّ راتبه.

على أنه لا ينبغي أن يتبادر إلى الذهن أن ذلك كان حال كل العاملين بمساجد مصر ، فقد كان بمصر عام ٤٠٣ هـ ثمانمائة مسجد أحصاها الحاكم كانت لا تتلقى نفقات من الدولة[١] .

وقد ورد في أحد البرديات التي ترجع إلى ٣٥٦ هـ /٩٧٦ م إشارة إلى خادم بمسجد[٢] أجره في السنة ثلاثة دنانير ونصف الدينار[٣] لا يستبعد أن يظل هذا الراتب قائماً بالنسبة لقومة صغار المساجد في العصر الفاطمي (٥,٢٥ درهماً بسعر ١٨ درهماً للدينار) .

أما الصنّاع والحرفيون فإن أجورهم كانت تتفاوت بحسب العمل الذي يؤدونه ، فالخياط كان أجره عن عمل ثوب $\frac{1}{8}$ دينار (درهمان) وعن خياطة غلالة امرأة أربعة دراهم وربع الدرهم[٤] .

ويستفاد من بردية عربية ترجع إلى القرن ٣ ـ ٤ هـ أن أجرة بنائين كانت تبلغ ستة دراهم في اليوم وغداهم درهم واحد وأن ستة من أعوانهم (رقاصين يعملون مقابل غذاء لهم بدرهم ونصف الدرهم)[٥] .

وغني عن البيان مدى ما يمكن أن يصيب هؤلاء الحرفيين من ضرر من جراء ارتفاع الأسعار خاصة وأنهم لم يكونوا يعملون في حرفهم بشكل يومي وكانت أعمالهم وخاصة غير المتعلقة بالغذاء ، تتعرض للتوقف أثناء المجاعات .

تأثير المجاعات على السكة الفاطمية

ظلّت السكة المستخدمة في مصر طوال عصر الولاة هي ذات السكة الإسلامية المتداولة في أرجاء الخلافة الإسلامية[٦] .

---

(١) أيمن فؤاد سيد : نصوص ضائعة ـ ص٣١.

(٢) عن وظيفة خادم المسجد . انظر : د. حسن الباشا : الفنون والوظائف ـ ج١ ص٤٤٦ .

(٣) Grohmann (A) . OP . Cit . Vol . II . P . 104 , PL . XIII .

(٤) د. راشد البراوي : حالة مصر ـ ص١٥٠ .

(٥) Grohmann (A) . OP . Cit . Vol . VI . PP . 81 - 82 , PL . XII .

(٦) د. سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ـ سلسلة الألف كتاب ـ العدد ٢٤١ ـ القاهرة ـ بدون تاريخ ـ ص٤٨. ويقصد بالسكة « الدينار والدرهم المضروبين ، سمّي كلّ منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المعلّمة ، ويقال لها السكة وكل مسمار عند العرب سكّ ، وقال الفارابي في ديوان الأدب : « السك المسمار والسكة (بكسر السين) سكة الدراهم » ، المقريزي : الأوزان والأكيال الشرعية ـ نشرة Lychsen ; Rostocku 1800 ص ٣٩ .

وكانت قاعدة النقد Etalon Monétaire بعد الفتح العربي هي الذهب ، أي إن مصر كانت تسير على نظام المعدن الفردي Monometallisme حيث كان للذهب قوة إبراء غير محدودة [١] ، حتى إن المقريزي يذكر أن نقد مصر كان دوماً الذهب ، وأن أول ذكر للدراهم الفضيّة بمصر كان في أيام الحاكم بأمر الله [٢] ، وهو ما يخالف الحقيقة ، إذ أن هناك أدلّة تثبت عكس ذلك سواء في أوراق البردي العربية أو صنج السكة الزجاجية في عصر الانتقال [٣] . فقد كانت قاعدة النقد هي الذهب ، مع استعمال الفضة والنحاس كعملات مساعدة وخاصة في الصفقات والمعاملات الصغيرة .

ومنذ خلافة هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣ هـ) كان اسم والي مصر يظهر على السكة وتدعم ذلك الحق بصورة أكثر قوة في عهد والي مصر أحمد بن طولون الذي نقش اسمه على السكة بجانب اسم الخليفة العباسي [٤] .

ومع استيلاء جيوش الفاطميين على مصر عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م ، دخلت سكة مصر طوراً جديداً ، فمن الناحية السياسية حلّ اسم الخليفة الفاطمي محل اسم الخليفة العباسي ، ومن الناحية الدينية ظهرت العبارات التي تشير إلى عقيدة الفاطميين مثل « عليّ أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين [٥] ، أمّا من الناحية الشكلية فقد اتسمت النقود الفاطمية بكمال استدارتها [٦] .

ويعد الفتح الفاطمي لمصر تدشيناً جديداً وتأكيداً لعصر سيادة الذهب الذي كان النقد الرئيسي منذ ما قبل الفتح العربي وحتى قدوم الفاطميين [٧] ، وإن لم يستمر ذلك طويلاً وقد أفاد الفاطميون من سيطرتهم على طرق الذهب الآتي من بلدان السودان الغربي أثناء سيطرتهم على المغرب ، فحصلوا على رصيد ذهبي ضخم أعانهم على أعمال الدعوة في مصر ثم غزوها حتى إنّهم حملوا معهم عدداً ضخماً من الدنانير المغربية عند فتحهم مصر [٨] . وتروي المصادر التاريخية أن المعز

---

(١) د. عبد الرحمن فهمي : النقود العربية ، ماضيها وحاضرها ـ المكتبة الثقافية ـ القاهرة ١٩٦٤ ـ ص٢٠ ـ٢١ .

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص٦٤ .

(٣) د. عبد الرحمن فهمي : مجموعة النقود العربية وعلم النميات ـ فجر السكة العربية ـ دار الكتب ـ القاهرة ١٩٦٥ ـ ص٦٦ .

(٤) د. عبد الرحمن فهمي : النقود العربية ـ ص٥٠ ـ٥٥ .

(٥) Ziya (Ahmed) Catalogue of Islamic Coins . Constantinople - 1910 . P . 140 .

(٦) Porteous (John) : Coins in History London 1969 . P . 36.

(٧) يرجع بعض المؤرخين الاقتصاديين ظاهرة توفر النقد الذهبي ببلدان الشرق عامة إلى أن ميزان المدفوعات كان يميل لصالح الشرق الذي كان يحصل على مبالغ كبيرة من النقود الذهبية خلال عملية التبادل التجاري مع الغرب . انظر:
Ashtor (E) Les Metaux Précieux et la Balance des Payements du Proche orient à la Basse Epoque . Paris 1971 . P . 65 .

(٨) لومبار (موريس): الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية ـ الذهب الإسلامي منذ القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي ـ ترجمة توفيق إسكندر ، ضمن بحوث في التاريخ الاقتصادي ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ـ القاهرة ١٩٦٦ ـ ص٦٣ .

لدين الله لما خرج من المغرب قاصداً مصر سبك من الذهب ثمانمائة رحاة وحملها بأحمال على أربعمائة جمل ، بل وإنه حمل أربعة عشر حملاً من الإكسير الجيد الذي إذا وضع منه قليل على قناطير نحاس صار ذهباً (١) .

ويدلّ الأمان الذي أعطاه جوهر للمصريين على اضطراب حالة النقد بالبلاد عند الفتح ، إذ وعد جوهر بتجويد العملة ومنع الغش منها (٢) . وفي سبيل ذلك خصصت الدولة مكاناً محدداً للصيرفة يسهل الإشراف عليه سمّي برحبة الصيارفة بجوار جامع عمرو بالفسطاط (٣) ، وكان المحتسب يتولّى معاقبة الصيارفة عند وقوع أي خطأ منهم ، وعندما حاول الصيارفة إثارة الشغب عام ٣٦٢ هـ لتأديب المحتسب لبعضهم ، هدّد جوهر بإحراق رحبة الصيارفة (٤) .

وقد أكّد الفاطميون سيادتهم السياسية بمنع تداول الدينار الراضي العباسي ، الذي انخفض سعره نتيجة لإصرار الدولة على جباية الخراج بالدينار المعزي وحده (٥) .

المجاعات وظاهرة الاكتناز :

ليس الاكتناز إلّا نوعاً من أنواع الطلب على النقود (٦) ، وذلك باعتبار أن الذهب والفضة سلعاً لها سعر للتداول في السوق .

وقد كان من جراء ما يصاحب المجاعات من ارتفاع لأسعار السلع الغذائية وهو ما يعني من ناحية أخرى انخفاض القوة الشرائية للنقود فإن الناس كانت تسارع إلى اختزان الذهب (الدنانير) خوفاً من خسارته وطمعاً في الاستفادة من قيمته بعد انتهاء المجاعات ، وهو ما يشبه ما يحدث الآن أثناء الحروب من اختزان المعادن النفيسة رغم ارتفاع أثمانها خوفاً من قيمة النقد الورقي بعد انتهاء الحرب (٧) .

وقد ساعد على تفاقم ظاهرة الاكتناز تلك الأرباح الهائلة التي كان يجنيها تجّار السلع الغذائية ـ على وجه التحديد ـ من جرّاء ارتفاع الأسعار ، فقد كانوا يحوزون حجماً ضخماً من النقد الذهبي

---

(١) ولعلّ في هذه المبالغة الأخيرة ما يشير إلى ضخامة كميات الذهب . انظر : مجهول : إنسان العيون ـ ص٤٠٦ ـ٤٠٧ .
وقد قدّر بعض المؤرخين هذه السبائك الذهبية بثلاثة وعشرين مليون دينار ـ د. حسن الباشا (وآخرون) القاهرة ـ ص٥٣٩ .

(٢) د. عطية مشرفة : نظم الحكم ـ ص٣٩٥ .

(٣) د. عبد الرحمن فهمي : النقود العربية ـ ص٦٥ .

(٤) د. حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر ـ ص١٨٦ .

(٥) المقريزي : شذور العقود في ذكر النقود ـ تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم ـ العراق ط٥ ـ ١٩٦٧م ـ ص٢٧ ، وكانت عملة الفاطميين تضرب من الدينار وأجزاء الدراهم بها ـ انظر : Lane - Pool (S) The Coinage of Egypt . London . 1869 , P . VII .

(٦) د. رمزي زكي : مشكلة التضخم ـ ص٥٠ .

(٧) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٣٠٧ .

الذي يضطر أصحابه للتخلّي عنه من أجل شراء الطعام ، وبعد انتهاء الأزمة الاقتصادية تستعيد النقود قوتها الشرائية وترتفع قيمتها ، وإذا انطلقت المكتنزات التي كونها الأفراد في الماضي نحو الإنفاق ، لأي سبب من الأسباب ، فإنها بلا شك تمثل إضافة حقيقية لكمية النقود المتداولة (١) ، ولكن درجة تطور المجتمع في فترة الدراسة وطبيعة احتياجات السكان واتجاهات الاستهلاك لم تكن بقادرة على فك جزء كبير من هذه المكتنزات التي ظلّت على حالتها كنقود ، ومنها ما وصلنا من نقود الفاطميين ، أو في حالات أخرى تحولت إلى حلي عن طريق ثقبها (٢) ، أو سكبها وإعادة صياغتها حليّاً، كما أن ارتفاع الأسعار كان يدفع أصحاب المكتنزات الصغيرة إلى فكّها Dishoordings وتداولها في السوق مما يزيد الطلب على المعروض من السلع فترتفع أسعارها (٣) . وكانت هذه المكتنزات الصغيرة تؤول لصالح أصحاب المكتنزات الكبيرة من التجار .

وكانت كل مجاعة تحدث تدفع بمزيد من الذهب إلى ظلام الاكتناز خاصة وأن الذهب كان يعتبر بالنسبة للدراهم «عملة جيدة» وطبقاً لقانون غريشام فإن العملة الرديئة (الفضة) طردت العملة الجيدة (الذهب) من السوق وأخرجتها من دائرة التعامل الدائم (٤) .

وقد أدّى ازدهار التجارة الخارجية إلى تدعيم مركز التجار المالي ومكّنهم من الاحتفاظ بثرواتهم وتنميتها حتى إنهم كانوا يعدّون قوة تمويلية ضخمة يمكن أن تقوم بتمويل الخليفة نفسه في وقف الأزمات حتى إن بعض رجال الدولة اقترح مصادرة التجّار أثناء مجاعة الظاهر عام ٤١٥ هـ (٥) .

وليس من المستغرب أن تكون بداية ظهور قاعدة المعدنين في مصر تالية لسلسلة المجاعات التي وقعت في عهد الحاكم بأمر الله (٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٨هـ) فبعد ارتفاع الأسعار كان يزداد الطلب على الذهب، وكلّما بلغت المجاعة حداً خطيراً ارتفع سعر الدرهم (٦) وما ارتفاع سعر صرف الدراهم مقارنة بالدينار إلى ٣٤ درهماً في عام ٣٩٧ هـ (٧) إلاّ الوجه الآخر لارتفاع سعر الدينار نتيجة لزيادة

---

(١) د. رمزي زكي : مشكلة التضخم ـ ص٥٠.

(٢) توجد قطع عديدة بها ثقوب مثال ذلك دينار ضرب مصر عام ٣٦٠هـ ومحفوظ بدار الكتب المصرية سجل ١٣٣٨ (لوحة ٥) ودينار من نفس المجموعة سجل ١٣٧٨ مؤرخ بعام ٣٧٣هـ ضرب مصر (لوحة ١٣) ودينار ثالث نشره Miles من ضرب الإسكندرية عام ٥٤٧هـ. انظر : Miles. (G): Fatimid coines, New york - 1951, p. 48.

(٣) د. رمزي زكي : المرجع السابق ـ ص٥٠.

(٤) Ehrenkreutz (A) , Arabic Dinars struck by the Crusaders , Journal of Economic and Social History of Orient Vol VII Part II . 1964 P 179.

(٥) المسبحي : المصدر السابق ـ ج٤٠ ص٨٦.

(٦) Balog (P) , OP . Cit . P . 115 .

(٧) كان سعر الصرف في عام ٣٩٥هـ عندما بدأت المجاعة ٢٦ درهماً ارتفع عام ٣٩٧ هـ إلى ٣٤ درهماً . المقريزي : إغاثة الأمة ـ ص١٤.

الطلب عليه ، ولم تكن محاولة الحاكم إقرار سعر صرف رسمي للدراهم وضرب الدراهم الجديدة الجيدة إلاّ محاولة لوقف الطلب على الذهب عن طريق إدخال قاعدة المعدنين وهو ما سيأتي لاحقاً عند الحديث عن النقود الفضية .

ولا شك أن توالي المجاعات في العصر الفاطمي وانخفاض القوة الشرائية للنقود غير مرة أن يدفع بمزيد من الأرباح إلى جيوب التجار، وهنا تتجاوز النقود وظيفتها من مجرد وسيط للتبادل لتصبح مخزناً للقيمة وأداة من أهم الأدوات التي يستخدمها المجتمع كشكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة (١) وإضافة إلى مكتنزات التجار فإن ظهور الوزراء العظام والعسكريين كقوة حاكمة في البلاد واتساع عددهم هم وحواشيهم عند الخليفة وآل بيته واتجاه هؤلاء إلى زيادة ثرواتهم بطرق شتى سعياً وراء توطيد نفوذهم ، قد أدّى إلى زيادة المكتنزات وهو ما تكشف عنه تركات الوزراء وأملاكهم من الذهب والفضة .

وقد خلّف الأفضل بن بدر الجمالي ٦ مليون دينار عيناً و٢٥٠ أردباً دراهم من نقد مصر (٢) واستغرق نقل تركته أربعين يوماً ووجد بها أيضاً ثلاثون رحاة ذهباً ومائة مسمار ذهب زنة كلّ مسمار مائة مثقال وقناديل مذهبة (٣) ، هذا فضلاً عمّا تركه من أواني الذهب والفضة والتي كان من بينها سبعمائة طبق ما بين ذهب وفضة (٤) . وصندوقان كبيران فيهما إبر ذهب برسم النساء ودواة ذهب فيها جوهر باثني عشر ألف دينار (٥) .

وعندما ألقي القبض على المأمون البطائحي وزير الآمر بأحكام الله عام ٥١٩ هـ وجد له سبعون سرجاً من ذهب مرصّع ووجد لأخيه المؤتمن سرج محلّى ذهباً (٦) .

ورغم تدهور سلطان الخلفاء إلاّ أنهم ظلّوا محتفظين بثروات ضخمة كان من ضمنها المصوغات الذهبية والأواني الفضية والنقود وذلك حتى عهد آخر خلفائهم العاضد (٧) .

ولم يكتف التجار بما حصلوا عليه من مكاسب نتيجة لارتفاع الأسعار بل حصلوا أيضاً عن طريق الشراء على ما أخرج من خزانة المستنصر من التحف والذخائر ، وخاصة من الذهب

---

(١) د. رمزي زكي : مشكلة التضخم ـ ص٥٠ .

(٢) ابن خلكان : المصدر السابق ـ ج٢ ص١٦٢ ، ويذكر د. المناوي أن وزن الدراهم كان خمسين أردباً فقط ، وأن الدنانير كانت ٦,٣٥٠٠٠٠ مليون . انظر : الوزارة والوزراء ـ ص٩٠ .

(٣) مؤلف مجهول : إنسان العيون ـ ص٤٢٨ ـ ٤٢٩ ، ويذكر المؤلف أن الأفضل حصل كل هذه التحف من كنز وجده !!

(٤) د. المناوي : المرجع السابق ـ ص٩١ .

(٥) السيوطي : المصدر السابق ـ ج٢ ص١١٧ .

(٦) د. المناوي : الوزارة والوزراء ـ ص٩٢ .

(٧) أبو شامة : المصدر السابق ـ ج١ ص١٩٤ .

والفضة ، والتي كانت تباع بثمن بخس[1] ، فزدادت بذلك مكتنزاتهم . كما حصل العسكريون على جزء من هذين المعدنين حيث كانت الآلات المصوغة المجرّاة بالذهب تسبك وتفرّق عليهم[2] . وكان من نتيجة الشدة العظمى أن مكتنزات الذهب والفضة التي جمعها الخلفاء الفاطميون خرجت من حوزة الخليفة إلى فئات كانت قادرة على الإكتناز مما حرم السوق من هذه الأرصدة حيث كان في مكنة الخليفة سبكها ودفعها إلى الأسواق طالما كانت بحوزته . وما ازدهار صياغة الحلى في القرنين الخامس والسادس بعد الهجرة ١١/١٢ م إلّا صورة أخرى للتعبير عن مكتنزات الذهب والفضة[3] .

الإنفاق الترفي :

يعد الإنفاق الترفي تعبيراً عن تزايد حجم مكتنزات مياسير التجار والوزراء وحواشيهم ورجال الجيش الذين أفادوا من ضعف سلطة الخليفة وتراخي قبضة السلطة المركزية من بعد خلافة الحاكم بأمر الله .

فقد تركزت ثروات البلاد من عوائد الأراضي والمكوس في أيدي الوزراء وحواشيهم والجنود في صورة رواتب نقدية وعينية وإقطاعات، بينما أفاد التجار من استثمار أموالهم في تجارة العبور المزدهرة ومن المضاربة بأقوات الشعب، بل إن بعض الوزراء مارس الإحتكار في السلع الغذائية، مثل أفضل الصالح طلائع بن رزيك .

وقد ازداد إنفاق الدولة على الملابس أو الكسوات وخيوط الذهب التي كانت تحلى بها هذه المنسوجات إلى ٤٣ ألف دينار في خلافة الآمر بأحكام الله[4] .

مجاعات الحاكم بأمر الله والتحوّل إلى قاعدة المعدنين :

عرف الفاطميون ضرب نقود فضية منذ تأسيسهم خلافتهم في إفريقيا[5] ، وهو ما يخالف ما ذهب إليه المقريزي من أن تداول الدراهم الفضية في عصر الحاكم بأمر الله[6] ، ويؤكد ما عثر عليه

---

(١) ابن إياس : المصدر السابق - ج١ ص٦١.

(٢) المقريزي : الخطط - ج١ ص٤١٥.

(٣) تعود معظم الأمثلة الفاطمية للحلي، الموجودة بمتحف الفن الإسلامي إلى القرن ٥ -٦هـ. انظر :
أحمد ممدوح حمدي : معدات التجميل بمتحف الفن الإسلامي ، القاهرة ١٩٥٩م.

(٤) إنصاف رياض: الحالة الاقتصادية - ص٥١، بما أن أول من فطن إلى خطورة التوسع في استعمال الثياب الذهبية على رصيد البلاد من الذهب فأمر بإلغاء ما يصنع منها سواء أكان في خزائن الكسوات أم مصانع النسيج الحكومية المعروفة بالطراز الشريف. انظر : د. عبد المنعم ماجد: ظهور خلافة - ص ٤٠.

(٥) انظر ما نشره Balog عن الدراهم وأجزائها في خلافة كل من المهدي بالله والقائم بأمر الله والمنصور بالله PP . 116 - 118 ، وما نشره Miles عن سكة المعز لدين الله الفضية قبل فتح الفاطميين لمصر ، OP . cit . P . 12 .

(٦) المقريزي : إغاثة الأمة - ص٦٤.

من مسكوكات فاطمية قيام الخلافة الفاطمية في مصر بإصدار عملات فضية منذ عام ٣٦٤ هـ على الأقل [١] .

وقد أصدر الفاطميون عملاتهم الفضية على أساس الدرهم وأجزائه من نصف الدرهم وربع الدرهم وثمن الدرهم ، وكان معظم التداول في أنصاف الدراهم لا الدراهم[٢] ، وكانت قيمة الدرهم منخفضة عند الفتح الفاطمي حيث كان سعر صرف الدينار المصري ١٥ $\frac{١}{٣}$ درهماً[٣] مما يدل على أنه كان في حكم العملة المساعدة ، وظلّ الأمر كذلك حتى عام ٣٧١ هـ فانخفض سعر الدرهم ليصل إلى عشرين درهم بدينار[٤] . وكانت هذه الدراهم تعرف بالقطع ، أي أنها دراهم غير كاملة لذهاب جزء منها بسبب القطع والمزايدة عن الدراهم الجيدة في الحجم وليس في الوزن[٥] .

وكنتيجة لزيادة الطلب على اختزان الذهب بعد مجاعات الحاكم بأمر الله ارتفع سعر الدينار في مواجهة الدرهم منذ بداية المجاعة في عام ٣٩٥ هـ / ٤ ـ ١٠٠٥ م فبلغ في رمضان عام ٣٩٥ هـ سنة وعشرين درهماً بدينار[٦] . ومع تفاقم المجاعة وامتدادها في عام ٣٩٧ هـ /٦ ـ ١٠٠٧ م (أي تزايد الطلب على الذهب) تدهور سعر الدراهم ليصل إلى ٣٤ درهم بدينار في ربيع الأول من هذه السنة [٧] .

وقد حاول الحاكم بأمر الله أن يعالج أزمة النقد الذهبي عن طريق تحسين وضع الدراهم الرديئة حتى لا تطرد الدنانير من التعامل بشكل نهائي ، فأمربسحب الدراهم القديمة من التعامل ، والتي ربما يكون قد داخلها شيء من الغش في الوزن والعيار ، وأنزل من القصر عشرين صندوقاً فيها دراهم جدد فرقت في الصيارفة وقريء سجل بمنع المعاملة بالدراهم الأولى وترك لمن في يده شيء منها مهلة ثلاثة أيام ليورده إلى دار الضرب ، وأدى ذلك الإجراء إلى انخفاض سعر الدراهم القديمة بالنسبة للدراهم الجديدة فبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد[٨] . وقرّر الحاكم أن يكون سعر صرف الدراهم الجديدة ١٨ درهماً بدينار[٩] .

---

(١) نصف درهم من ضرب مصر . انظر : . Miles : OP . Cit . P . 12

(٢) محمد أبو الفرج العشي : المرجع السابق ـ ص٤٢ .

(٣) المقريزي : شذور ـ ص٢٧ ، انستاس الكرملي : المرجع السابق ـ ص٥٨ .

(٤) . Balog : OP . Cit . P . 115

(٥) المقريزي : إغاثة ـ هامش (٢) ـ ص٢٦٥ .

(٦) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٥٨ .

(٧) المقريزي : إغاثة ـ ص٢٦٥ اتعاظ ـ ج ٢ ص٦٩ ، وليس في عام ٣٩٩هـ كما يذكر Balog : OP . Cit . P . 115 الذي اعتمد فيما يبدو على كتاب شذور العقود حيث ورد فيه هذه الأسعار منسوبة إلى عام ٣٩٩هـ ولعل تصحيف كلمة سبع إلى تسع كان خطأ من الناسخ أو ناشر الكتاب . انظر : المقريزي : شذور ص٢٧ .

(٨) المقريزي : شذور العقود ـ ص٢٧ ـ٢٨ ، إغاثة ـ ص٦٥ .

(٩) د. راشد البراوي : المرجع السابق ـ ص٣٠٥ .

وكان من شأن هذا الإصلاح النقدي الذي رفع من سعر الفضة في مواجهة الدينار، بل وقنّن هذا السعر، أن أصبحت مصر تعتمد في نقدها على قاعدة المعدنين Bimetallic System[1] ولعل الحاكم أراد بهذا الإجراء مواجهة تيار اختزان الذهب وحتى يصبح للبلاد نقد شرعي من الفضة تواجه به أي ازدياد في إتجاهات اكتناز الذهب[2] ، ومن المستبعد أن يكون سبب هذا الإصلاح النقدي هو تيسير التعامل في السلع القليلة الثمن[3] إذ أنه من الملاحظ أن الأزمة النقدية كانت في انخفاض نسبة إبدال الدراهم الناشيء عن تزايد الطلب على الدنانير .

وينقل المقريزي عن المسبحي الذي توفي عام ٤٢٠ هـ[4] / ١٠٢٩ م ، أي في عهد الظاهر ، أن الدراهم أصبحت هي نقد مصر والقاهرة والإسكندرية وأنه أدرك الإسكندرية وأهلها لا يتعاملون إلّا بها ويسمونها الورق [5] .

ولعلَّ في تلك العبارة ما يؤكد تحول مصر إلى قاعدة المعدنين وازدياد تداول الدراهم وتراجع الدنانير من المعاملة ، خاصة بعد مجاعة ٤١٥ هـ / ١٠٢٤ م .

ورغم ما تشير إليه المصادر من أن مقادير العملة وتغييرها كان يتم على حسب رأي الإمام[6] ، إلّا أن عامل زيادة الطلب على الذهب كان يؤدي في الواقع إلى تحسين وضع الدرهم في مواجهة الدينار . ففي عام ٤٣٦ هـ / ١٠٤٤ م كان سعر الفضة ستة عشر درهماً بدينار[7] ، وإن ذكره Quatremére أنه $١٦\frac{١}{٤}$[8] .

وقد ظلَّ الدرهم حتى عام ٤٤١ هـ / ١٠٤٩ م محافظاً على سعر صرف تراوح ما بين ١٦ و١٨ درهماً للدينار وبمتوسط وزن متقارب (كان الوزن يقل بنسبة ١٠ ٪ عن الوزن الشرعي) ، ويرجع ذلك الثبات في الوزن ونسب الإبدال إلى عدم وجود إشارات إلى مجاعات حدثت خلال هذه الفترة [9] .

ثم قام المستنصر في عام ٤٤١ هـ / ١٠٤٩ م بإصدار نوع جديد من الدراهم كل ٣٥ منها بدينار واحد . ولم يفسِّر المؤرخون سبب هذا الانخفاض المفاجيء في قيمة الدرهم ، ولكن ذلك

---

(١) د. حسن الباشا (وآخرون) : القاهرة ـ ص٥٤١ .
(٢) د. راشد البراوي : المرجع السابق ـ ص٣٠٥ .
(٣) د. محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية ـ ص١٦٠ .
(٤) د. عبد المنعم ماجد : المرجع السابق ـ ص٢١ .
(٥) المقريزي : إغاثة ـ ص٦٥ ـ٦٦ .
(٦) د. المنعم ماجد : نظم ـ ج١ ص١٢٩ .
(٧) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٧٩ .
(٨) Balog : OP . Cit . P . 115 .
(٩) Ibid : PP . 122 - 3 .

بلا شك قد سبب خسارة كبيرة للعامة[1] . وقد يكون سبب هذا الانخفاض هو العيار السيء لهذه الدراهم (كما نلاحظ في هذا الجدول) . إلاّ أن دراهم المستنصر ضعيفة العيار سرعان ما ارتفع سعرها أثناء الشدة العظمى ليبلغ ١٦ درهماً بدينار[2] ، وذلك بسبب تزايد الإتجاه إلى اكتناز الذهب والفضة معاً .

عيار الدرهم وأجزائه نقلاً عن Balog : Op. Cit. P. 122

الخليفة	١/٤ درهم	١/٢ درهم	درهم
العزيز	٨١ ٪	٨٦ ٪	٨٨ ٪
الحاكم	٦٦ ٪	٦٦ ٪	٧٠ ٪
الظاهر		٤٨ ٪	
المستنصر [1] قبل ٤٤١ هـ		٤٦,٦ ٪	٤٨ ٪
المستنصر [2] بعد ٤٤١ هـ		٣٤ ٪	
العاضد	٢٥ ٪	٢٨,٨ ٪	٣١ ٪

وباطراد زيادة الطلب على النقود الذهبية وانخفاض عيار هذه النقود ، خاصة في عهد الآمر ، قام الآمر بضرب الفضة السوداء المشهورة بالآمرية[3] وهي ضعيفة العيار[4] حيث كان معظمها من النحاس وفيها اليسير من الفضة ، وظلت هي المتعامل بها حتى استولت دولة بني أيوب على مملكتي مصر والشام[5] .

والخلاصة أن تحول مصر إلى قاعدة المعدنين جاء نتيجة لاكتناز الذهب أثناء مجاعات الحاكم المتتالية ، وأن سعر الذهب حقق ارتفاعاً واضحاً بالقياس للدراهم التي قلّت بها نسبة الفضة منذ الشدة العظمى ، وأن الفضة زاد التعامل بها حتى أصبحت هي نقد البلاد كما لاحظ المسبحي .

تأثير المجاعات على النقد الذهبي (الدينار وأجزاؤه) :

كان ذهب المعز كفيلاً بأن يعطي إيحاءً قوياً بأن التعامل النقدي في مصر سيظل يعتمد على قاعدة المعدن الواحد Monometallisme التي كان الذهب ركنها الركين منذ ما قبل الفتح الإسلامي إلاّ أن رياح الأحداث جاءت بما لا تشتهي السفن ، إذ سرعان ما تخلّت البلاد عن قاعدة المعدن

(١) Balog : OP . Cit . P . 115 .

(٢) المقريزي : الخطط - ج١ ص٤١٦ .

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة - ج٢ ص١٥٤ .

(٤) محمد أبو الفرج : المرجع السابق - ص٤٧ .

(٥) المقريزي : إغاثة - ص٦٦ ، الخطط - ج١ ص١١٠ .

الواحد ، وأصبح التعامل يتم على أساس معدني الذهب والفضة منذ تحولت مصر إلى قاعدة المعدنين Bimetallic System في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الذي ضرب دراهم جديدة حددت قيمتها بالنسبة للدينار ، فاكتسبت الدراهم بذلك الصفة القانونية[١] .

وقد أخذ هذا التحول الجنيني في النمو طوال العصر الفاطمي ، وعندما سقطت خلافة الفاطميين كانت الدراهم السود التي فيها قليل من الفضة ، معظمهما من النحاس ، هي السائدة في التعامل ، وظلّت كذلك حتى ضرب محمد الكامل بن العادل الأيوبي الدرهم الكاملي في ذي القعدة عام ٦٢٢ هـ[٢] .

ورغم ذلك فإن Hennequin يعتقد أن العصر الفاطمي كان عصر سيادة الذهب في التعامل النقدي[٣] ، كما يرى د . عطية القوصي أن «الدينار الفاطمي ظلّ محتفظاً بمركزه ولم يتأثر بالشدة العظمى أو بالحروب الصليبية» وهذا يرجع في المقام الأول إلى قوة اقتصاد مصر الذي كان يرتكز على تجارة الشرق[٤] .

ورغم الاعتراف بأن الشدة المستنصرية وغيرها من الأزمات لم تؤثر كثيراً في وزن الدينار الفاطمي حيث ظلّ محافظاً على وزن قريب من وزن الدينار الشرعي[٥] ، كما نلاحظ في الدنانير المحفوظة بدار الكتب المصرية وترجع في تواريخ ضربها إلى سنوات مجاعات أو سنوات لاحقة لها ، والملحقة بهذا البحث ، إلاّ أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لعيار الدنانير الفاطمية .

ويستفاد مما ذكره Ehrenkreutz أن الدنانير الفاطمية المضروبة في مصر فيما بين ٣٥٨ هـ و٤٨٧ هـ / ٩٦٩ م - ١٠٩٤ م تتسم في مجملها بارتفاع العيار ، فمن بين ١٢٦ قطعة تم فحصها كان هناك ٣ قطع فقط عيارها دون ٩٠ ٪[٦] أي بنسبة ٢,٣٨ ٪ من عدد القطع التي فحصت . أمّا دنانير المستنصر المضروبة في مصر فإن ٣ قطع من بين ٧٣ قطعة منها يقل عيارها عن ٩٠ ٪[٧] (بنسبة ٤,١ ٪) .

وتدهور العيار بشكل واضح في دنانير المستعلي بالله والآمر بأحكام الله التي تعتبر من أردأ

---

(١) د. حسن الباشا (واخرون) : القاهرة - ص٥٤١ .

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة - ص٦٦ ، وكانت الدراهم الفاطمية تعرف بالعتق (القديمة) والورق ، أما الكاملي « فقد كان ثلثه من النحاس والثلثين من الفضة » . انظر المقريزي : الخطط - ج١ ص١١ .

(٣) Hennequin (G) , Points de vue sur L'Histoire Monetaire de L'Egypte Musalmane au Moyen Age . (A 113 , 1977) p. 2.

(٤) د. عطية القوصي : تجارة مصر - ص١٢٢ -١٢٣ .

(٥) الوزن الشرعي للدينار هو ٤,٢٥ غرام - د. عبد الرحمن فهمي : مجموعة النقود العربية - ص٣٠ .

(٦) Ehrenkreutz (A) OP . Cit . P . 174 .

(٧) Ibid . P . 177 .

الدنانير التي ضربت في العصر الفاطمي [1] . وآية ذلك أن ١٥ قطعة من مجموعة ٩١ قطعة تم فحص عيارها (أي حوالي ١٦,٥ ٪) كان عيارها دون الـ ٩٠ ٪ [2] .

وإجمالاً فإن من بين ١٤٢ عيِّنة فاطمية ضربت في مصر قبل عام ٤٨٧ هـ /١٠٩٣ م كان هناك ١٢١ قطعة (بنسبة ٨٥,٢ ٪) تبين أن دقة عيارها يزيد على ٩٨ ٪ بينما نجد أن نسبة ما يزيد عياره عن ٩٨ ٪ ، من بين ٩١ قطعة ، ترجع إلى عهد الآمر بأحكام الله لا تزيد عن ٦٣,٧ ٪ [3] .

إن هذا الانخفاض التدريجي في عيار الدنانير الفاطمية كان أمراً ملحوظاً من قبل الحكومة ، التي حاولت فيما يبدو التغلب على هذه المشكلة ، فقد حاول الأفضل بن بدر الجمالي أن «يحرِّر» عيار الدينار في المحرم من عام ٤٩٠ هـ [4] /١٠٩٦ م ، إلَّا أن تلك المحاولة وغيرها قد ذهبت أدراج الرياح كما يبدو من هذا الجدول [5] . الذي يوضح نتيجة فحص عيار دنانير الآمر .

التاريخ	مكان الضرب	نسبة العيار
٥٠٨ هـ	مصر	٨١ ٪
٥١٠ هـ	مصر	٨٠ ٪
٥١٠ هـ	مصر	٨٢ ٪
٥١٤ هـ	الإسكندرية	أقل من ٥٠ ٪
٥١٨ هـ	القاهرة	٧٧ ٪

إن ظاهرة انخفاض عيار الدنانير في النصف الأخير من حكم الفاطميين وسيادة النقد الفاطمي المتداول في الأسواق ، يعكس قلة ما يرد إلى دور الضرب من الذهب ، وقد حاولت دراسات محتلفة أن تتصدَّى لتفسير هذه الظاهرة على أساس تأثر مصادر الذهب الفاطمي بعوامل طبيعية وسياسية ، مثل نضوب مناجم التعدين [6] المصرية ، أو قلة الذهب الوارد لمصر من شمال إفريقيا بسبب الانقسام الحاصل بين الفاطميين والزيريين وقتذاك أو بسبب الغزوات الهلالية وقطعها طرق

---

(١) Ashtor (A) , OP . Cit . P . 17 .

(٢) Ehrenkreutz (A) , OP . Cit . P . 177 .

(٣) Ibid . PP . 174 - 177 .

(٤) إنصاف رياض : الحالة الاقتصادية ـ ص١٣٦ .

(٥) نقلاً عن : Ehrenkreutz (A) , OP . Cit . PP . 180 - 181 ..

(٦) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٣٠٧ .

القوافل بين الشمال الإفريقي وجنوب السودان[1] . ولذا فإنه من المفيد أن نشير بشكل موجز إلى علاقة مصادر الذهب الفاطمي بنقص كميات الذهب اللازمة لضرب الدنانير .

أ ـ المصادر المحلية

اعتمد الفاطميون على جماعات الأرقاء المشتغلين باستخراج الذهب في إعادة العمل إلى بعض المناجم المصرية ، وذلك تحت إشراف عمّال الخليفة ، فعادت المناجم إلى ما كانت عليه من ازدهار استغلال ذهبها في عهد البطالمة[2] . وقد ظلّت مناجم وادي العلاقي بالصحراء الشرقية تدر كميات من الذهب حتى القرن ٤ هـ /١٠ م ، ولم تقل أهميتها إلا منذ القرن ٧ هـ /١٣ م ، وأصبحت المناجم الأخرى في مصر العليا غير منتجة أيضاً[3] .

ومعنى ذلك أن مناجم الذهب المصرية، وإن قلّ إنتاجها في القرن ٤هـ/١٠م، إلاّ أنها لم تتوقف عن الإنتاج طوال العصر الفاطمي .

المصدر الثاني للذهب المصري كان كنوز فراعنة مصر القديمة . منذ عهد أحمد بن طولون أصبحت أعمال البحث عن الكنوز تتولاها السلطة الحاكمة[4] . وفي عهد الحاكم بأمر الله كان الخليفة يأمر باستخراج كنوز مصر من الآثار القديمة لصرفها على الناس [5].

ويبدو أن كميات الذهب التي كان يعثر عليها بلغت حداً رأت معه الدولة تنظيم عمليات البحث ، فتكونت طائفة للمطالبين يترأسها رجل يعرف بأمير المطالبين . ويمدنا ناصر خسرو بمعلومات مهمة عن هذه الطائفة ورئيسها عام ٤٤١ هـ /١٠٤٩ م ، فيذكر أن أمير المطالبين كان يعرف بلقب عمدة [6] الدولة ، وأنه أوفد على رأس جيش في هذا العام إلى حلب ، وأن أمير المطالبين كان عظيم المال والجاه حتى إنه لما قتل استغرق نقل خزائنه إلى خزائن الخليفة شهرين ، ويستفاد مما ذكره الرحالة الفارسي أيضاً أن رجال المطالب من المغرب وديار مصر والشام كانوا مغامرين يتحملون المشاق وينفقون المال الكثير في تلال مصر ومحاجرها لأجل الحصول على الذهب ، الذي كان الخليفة يحصل على خمسه [7] .

---

(١) لويس (أرشيبالد) القوى البحرية والتجارية في البحر المتوسط ـ ترجمة أحمد محمد عيسى ـ النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٦٠ ـ ص٣٨٧.

(٢) لومبار (موريس) الأسس النقدية ـ ص٦٢ .

(٣) Ashtor . OP . Cit . P . 16 .

(٤) لومبار : المرجع السابق ـ ص٦٠ ، وتذكر الروايات التاريخية أن أحمد بن طولون ضرب دنانيره الأحمدية عالية العيار مما عثر عليه من الذهب في أحد المطالب الفرعونية إنستاس الكرملي : النقود العربية وعلم النميات ـ القاهرة ١٩٣٩ ـ ص٧٤ ـ ٧٥.

(٥) د. عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله ـ ص٦٢ .

(٦) العمدة في اللغة ما يعتمد عليه ، وقد أضيف إلى هذا اللفظ بعض كلمات لتكوين ألقاب مركبة مثل « عمدة الأحكام » و « عمدة الإمام » و « عمدة الأنام » و« عمدة الملوك والسلاطين ». انظر : د. حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ـ ص٤٠٨ .

(٧) ناصر خسرو : سفر نامة ـ ص٦٩ .

ولا ينبغي أن نقلِّل من قدر ذهب المطالب ، خاصة وأن مقدار ما عثر عليه من الذهب في مقبرة توت عنخ أمون ، وهو من الفراعنة الضعاف ، كان يقدر بضعف الغطاء المعدني في البنك الأهلي المصري عند اكتشاف هذه المقبرة في بدايات هذا القرن(١) .

ب ـ المصادر الخارجية :

كان المعين الأساسي للذهب الفاطمي هو ذهب السودان الغربي ، من غانا وسلجماسة ، وكان ذلك الذهب يأتي عن طريق التجارة من الجنوب الغربي لمراكش(٢) .

وكانت تجارة الذهب تمر عبر عدة طرق رئيسية تخترق الصحراء من مراكش وتونس وطرابلس وليبيا إلى أعالي السنغال والنيجر وبحيرة تشاد(٣) . وأهم هذه الطرق ثلاثة طرق رئيسية ، الطريق الأول : يمر بمدينة سجلماسة التي أسست بإقليم تافيللت . والطريق الثاني : من ورجلة إلى منحنى نهر النيجر ماراً بتيديكلت . أما في الشرق إلى هذين الطريقين فقد قامت الطرق التي تربط ما بين الجريد وطرابلس من ناحية وغدامس وعاير والسودان من ناحية أخرى . وقد سيطرالفاطميون على هذه الطرق منذ تأسيسهم الخلافة بإفريقيا ، وقضوا على إمارة تهرت واحتلوا سجلماسة فأصبحوا سادة طرق الذهب كلها إلى أن تمكن الأمويون في الأندلس من استعادة الإشراف على الطريق الصحراوي الغربي (طريق سجلماسة) في القرن ٤ هـ / ١٠ م(٤) ، ثم فقد الفاطميون في منتصف القرن ٥ هـ / ١١ م سيطرتهم على طريق الصحراء الشرقية الكبرى والجريد وطرابلس الذي كانوا ينقلون عبره ذهب السودان الغربي إلى مصر ، ووقع هذا الطريق في قبضة الزيريين(٥) .

إلَّا أن صلة مصر لم تنقطع نهائياً بغانا وغيرها من بلاد السودان الغربي والأوسط ، لأن مصر كانت تقع على طريق الحج ، وظلت أهمية مصر قائمة بالنسبة لبلاد غربي إفريقيا رغم اضطراب أحوال الشرق منذ أواخر القرن ٥ هـ / ١١ م(٦) . وظلَّت غانا المصدر الرئيسي للذهب الذي تضرب منه الدنانير المصرية حتى عصر القلقشندي وابن خلدون في العصر المملوكي(٧) . وكان الحجاج من مناطق غرب إفريقيا يحملون معهم الذهب ، وليس من المستبعد أن يقوموا ببيعه في مصر ، وقد

---

(١) لومبار : الأسس النقدية ـ ص٦٠ .

(٢) Ashtor (A) , OP . Cit . P . 17 .

ولم تكن غانا هي المنتجة للذهب بل كانت هي الوسيط في نقل الذهب بين منتجيه في أعالي السنغال وبين شمال أفريقيا ، وكان الغانيون يحصلون عليه عن طريق التجارة الصامتة Silent - Trade بتبادل الذهب مع الملح والمسابح . انظر : د. إبراهيم طرخان : امبراطورية غانة الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٠ - ص ٧٠ .

(٣) Lewis (B) , The Camb . History . Vol . I . P . 345 .

(٤) لومبار : الأسس النقدية ـ ص٦٢ ـ ٦٣ .

(٥) Ashtor (A) , OP . Cit . P . 17 .

(٦) د. إبراهيم طرخان : إمبراطورية غانة ـ ص٨٤ .

(٧) Ashtor (A) , OP . Cit . P . 18 .

قام سلطان مالي منسا بن موسى بإهداء بعض من ممتلكاته الشخصية من الذهب للسلطان المملوكي أثناء مروره بمصر في طريقه للحج عام ٧٢٦ هـ / ١٣٢٥ م[١] .

وتشكل التجارة الخارجية مصدراً مهماً من مصادر الذهب في العصر الفاطمي ، حيث ازدهرت تجارة العبور (الترانزيت) التي كانت تمر بمصر وخاصة تجارة الكارم حتى أصبحت هذه التجارة تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي للبلاد ، وخاصة في أواخر الدولة الفاطمية ، ومن المعروف أن ميزان المدفوعات التجاري كان يميل لصالح بلدان الشرق العربي على حساب الأطراف الأخرى وبخاصة الدولة البيزنطية حيث كان هناك نزيف مستمر من الذهب البيزنطي لصالح الشرق الإسلامي[٢] .

والخلاصة أن مصادر الذهب طوال العصر الفاطمي لم يطرأ عليها تغييرات جوهرية تؤدي إلى نقص كميات الذهب بشكل مؤثر ، خاصة وأن الذهب المضروب لم يكن سلعة تستهلك طالما كان يعاد ضربه في دور الضرب الفاطمية التي تقوم بصهر الذهب وضربه لحساب أصحابه نظير أجر رمزي[٣] .

لقد كانت كمية الذهب المتداولة في السوق المصرية ، وما حمله الفاطميون من ذهب غرب إفريقيا، وماكانوا يحصلون عليه عبر طرق الذهب ، بجانب ما يستخرج من ذهب المناجم المصرية وكنوز الفراعنة ، وحاصل الفائض في ميزان التبادل التجاري ، كل كميات الذهب هذه ، كانت كفيلة بإبقاء مصر على قاعدة المعدن الواحد (الذهب) . ولذلك فإنه من المستبعد أن يكون نضوب مصادر الذهب الفاطمي السبب الرئيسي وراء تراجع الدينار الذهبي عن موقعه كقوة إبراء غير محدودة ليفسح المجال لظهور الفضة إلى جواره، خاصة وأن تحول مصر إلى قاعدة المعدنين تمَّ في نهاية القرن ٤ هـ / ١٠ م وقبل الغزوات الهلالية بوقت كبير .

ولذا، فإن البحث يجب أن يتجه إلى عوامل داخلية ، أثَّرت على مركز الدينار الذهبي ، وهي عوامل تتعلق بالمجاعات وما ترتب عليها من ظواهر اقتصادية أهمها اختزان الذهب واستعماله في أدوات الترف والزينة[٤] ، إضافة إلى العوامل السياسية التي نجمت عن المجاعات وعلى رأسها تزايد نفوذ الوزراء والعسكريين .

---

(١) Lewis (B) , Islam , Vol . II . P . 22 .

(٢) لومبار (موريس) : الأسس النقدية ـ ص٦٨، Ashtor (A) , OP . Cit . P . 65 .

(٣) د. عبد الرحمن فهمي : إضافات جديدة في مسكوكات الفاطميين مستخرج من مجلة المجمع العلمي المصري للمجلد ٥٢ ـ موسم ٧٠/١٩٧١م ـ ص٢٠.

(٤) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٣٠٧.

أثر العملات التذكارية على الطلب على الذهب :

ابتدعت الدولة الفاطمية في القاهرة نقوداً تذكارية من معادن وأحجام مختلفة قصد الإنعام بها على الشعب في بعض المواسم والأعياد وذلك لامتصاص سخط أعدائهم وكسب مودّة شعوبهم[1] . فمن هذه النقود دنانير الغرة التي كانت تضرب في العشرة الأخيرة من ذي الحجة بتاريخ السنة التي ركب بها الخليفة ، وتشمل جملة من الدنانير والرباعية والدراهم المدورة، ويذهب جزء من ذلك للوزير وأولاده وإخوته وبلغت الغرة التي ينعم بها في أول العام من الدنانير والرباعية والقراريط ما يقرب من ثلاثة آلاف دينار[2] .

كما كان من جملة رسوم الدولة الفاطمية في خميس العدس ضرب خمسمائة دينار ذهباً ، عشرة آلاف خروبة تفرقها على جميع أرباب الرسوم[3] ، ثم ارتفع مقدار ما يضرب من هذه الخراريب إلى ألف دينار في عهد المأمون البطائحي تضرب ٢٠,٠٠٠ خروبة[4] .

وكانت هذه النقود التذكارية التي تضرب سنوياً تخرج من دائرة التعامل النقدي لتضاف إلى رصيد الاكتناز، سواء أكانت بدافع الاحتفاظ بهبة الخليفة على سبيل التبرك[5]، أم بهدف الانتفاع بقيمتها الذهبية ، خاصة وأن هذه النقود كانت تذهب إلى أرباب الوظائف ممن يحوزون مكتنزات ذهبية ، أي أنهم لم يكونوا بحاجة إلى فك اكتناز هذه النقود التذكارية .

فعندما كانت قيمة ما يضرب في خميس العدس ٥٠٠ دينار كان الأفضل بن أمير الجيوش يحمل منها للخليفة مائتي دينار ويحتفظ هو بالباقي ، وعند تضاعف هذا المقدار إلى ١٠٠٠ دينار لم يزد ما يحصل عليه الخليفة عن ثلاثمائة دينار[6]، وكان الوزير يحصل من نقود الغرة على ٣٦٠ ديناراً و٣٦٠ رباعياً و٣٦٠ قيراطاً وإلى أولاده وأخوته من كل صنف من ذلك خمسون[7] .

وكان من نتيجة ازدياد الإتجاه نحو اكتناز الذهب في النصف الأخير من عمر الخلافة الفاطمية وقلة كمية الذهب المتداول في الأسواق أن عجزت الخلافة عن الاستمرار في ضرب هذه النقود التذكارية ، فلم تضرب في فترة خلافة الحافظ لدين الله غير سنة واحدة ونسي ذكرها بعد ذلك[8] .

كما كان سقوط أي جزء من ممتلكات الخلافة في أيدي الصليبيين أو السلاجقة أو النورمانديين

---

(١) د. حسن الباشا (وآخرون) : القاهرة ـ ص٥٤١ .

(٢) المقريزي : الأوزان والمكاييل ـ ص٥٠ ـ٥١ .

(٣) المقريزي : المصدر نفسه ـ ص٥٣، الخطط ـ ج١ ص٢٦٦ .

(٤) إنصاف رياض : المرجع السابق ـ ص١٤١ .

(٥) د. حسن الباشا (وآخرون) : القاهرة ـ ص٥٤٢ .

(٦) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٥٠ .

(٧) المقريزي : الأوزان والمكاييل ـ ص٥٠ ـ ٥١ .

(٨) المقريزي : المصدر نفسه ـ ص٥٢ .

يؤدي إلى فقدان الدولة لجزء من ذهبها المتداول في هذه الممتلكات سواء استولى عليها الأعداء أو قام السكان هناك باكتنازها[1] .

وإضافة إلى تلك العوامل التي أدت إلى ضعف الوارد إلى دور الضرب المصرية من الذهب ، فإن ضعف الخلافة الفاطمية العام منذ ما بعد الشدة العظمى أدَّى إلى استنزاف جزء من رصيدها الذهبي ، سواء في شكل أعباء مالية متزايدة في نفقات مواجهة الحملات الصليبية أو دفع غرامات للصليبيين[2] ، كما أدى إلى فقدان الدولة جزءاً من مواردها الذهبية التي كانت تحصل عليها من بيع منسوجات تنيس للبيزنطيين والتي كانت تبلغ ٢٠ ألف دينار سنوياً وذلك بعد قيام الصليبيين بتدمير المدينة ونهبها[3] .

والخلاصة أن نتائج المجاعات الاقتصادية (ارتفاع الأسعار والاكتناز) والنتائج السياسية (تزايد نفوذ وزراء التفويض والعسكريين) وضياع أملاك الخلافة ، وخاصة في الشام ، كلها عوامل أدت مجتمعة إلى قلة الذهب المتداول في الأسواق .

تأثير المجاعات على دور الضرب الفاطمية :

كانت دار الضرب بمصر ـ الفسطاط ـ هي دار الضرب الرئيسية في مصر الفاطمية ، وإلى جانبها دار الإسكندرية القديمة . ويظهر أن دار الضرب بالفسطاط كانت معطلة عند دخول جوهر لمصر ، إذ أنه أمر بفتح هذه الدار وضرب بها مسكوكات المعز لدين الله[4] .

وإلى جانب دار الضرب بمصر ودار الإسكندرية أنشأ الفاطميون دار ضرب بقوص وأخرى بالقاهرة في أواخر خلافتهم[5] . فقد رأى الوزير الفاطمي المأمون البطائحي أن تقام بالقاهرة دار الضرب فتم تشييدها في شوال عام ٥١٦ هـ بالقشاشين قبالة بمارستان قلاوون وعرفت بالدار الآمرية[6] . ورغم أن هذه الرواية قد توحي بأن النقود الفاطمية لم يرد عليها اسم القاهرة قبل عام ٥١٦ هـ[7] ، إلَّا أن الواقع يثبت عكس ذلك ، فلدينا دينار مؤرخ بعام ٣٦٢ هـ من ضرب «مدينة

---

(١) مثلما حدث عند استيلاء النورمانديين على جزيرة صقلية . د. عبد الرحمن فهمي : إضافة جديدة ـ ص١٩ ـ٢٠ .

(٢) د. حسن الباشا (وآخرون) : القاهرة ـ ص٥٤٢ .

(٣) المرجع نفسه : ص٥٤٣ .

(٤) د. حسن الباشا (وآخرون) : القاهرة ـ ص٥٥٢ .

(٥) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص١١٠ ، ويذكر المقريزي أن الإشراف على دار الضرب في العصر الفاطمي كان من مهام متولِّي وظيفة قاضي القضاة ، أو من يستخلفه أما عن وظائف دار الضرب وطريقة العمل بها فانظر :

تحقيق ونشر الدكتور عبد الرحمن فهمي لكتاب ابن بعرة الذهبي الكاملي : كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ـ القاهرة١٩٦٦م .

(٦) المقريزي : الأوزان والأكيال ـ ص٤٩ ـ٥٠ .

(٧) د. راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية ـ ص٣٠٨ .

المعز» وهي القاهرة ، وهو أول دينار ضربه المعز بعد انتقاله من المنصورية[1] . كما ظهر اسم المعزية على درهم مؤرخ بعام ٤٧٠ هـ ، وورد اسم المعزية القاهرة على دينار ضرب في عام ٥٠٨ هـ[2] .

أما مدينة قوص[3] بصعيد مصر فقد أنشئت بها دار ضرب في عام ٥١٦ هـ بعد أن تولى ولايتها الأمير مؤيد الملك[4] ، وبدأت إنتاجها بعد تأسيس دار القاهرة بنحو عام[5] .

وإذا كانت الروايات التاريخية تقرن رغبة المأمون في إنشاء دار ضرب القاهرة بضرورة وجود دار في عاصمة الخلافة وموطن الإمامة[6] . فإن ذلك التبرير يمكن مواجهته بأن القاهرة كانت موطناً للإمامة منذ عام ٣٥٨ هـ ، كما أن قوص لم تكن قط عاصمة للخلافة .

والواقع أن الفاطميين قاموا بإنشاء دار ضرب القاهرة وضرب قوص لتعويض خسارة دور الضرب السورية [7] . وحتى تقوم هذه الدور الجديدة بتزويد ولايات الخلافة بالنقود، وقد سبق الإشارة إلى تقلص أملاك الدولة الفاطمية في أوقات المجاعات نتيجة للضغط السلجوقي والغزو الصليبي للشام . فخرجت دمشق عام ٤٦٨ هـ نهائياً وأصبحت بحوزة السلاجقة[8] ، وخطب للعباسيين في حلب منذ عام ٤٩٢ هـ[9] ، كما أن طبرية لم تعد خاضعة للفاطميين منذ الشدة المستنصرية[10] . أما عكا فقد خرجت من يد الفاطميين على يد تتش السلجوقي عام ٤٨٣ هـ[11] .

---

(١) د. عبد الرحمن فهمي : إضافات جديدة في مسكوكات الفاطميين ـ مستخرج من مجلة المجمع العلمي المصري المجلد ٥٢ ـ موسم ١٩٧٠/١٩٧١ ـ ص١٥ .

(٢) محمد أبو الفرج العشي : مصر ، القاهرة على النقود العربية الإسلامية ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ـ القاهرة ١٩٧١ ـ ص٦ .

(٣) عن مدينة قوص وتاريخها في العصر الإسلامي . انظر : محمد عبده الحجاجي : قوص في التاريخ الإسلامي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٢ .

(٤) المقريزي : اتعاظ ـ ج٣ ص٩٣.

(٥) Miles (G) , Fatimid Coins - New York 1951 , P . 51 .

(٦) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٤٥ .

(٧) Ehrenkreutz (A) , Arabic Dinars Struck by the Crusaders . Journal of Economic and Social History of Orient Vol VII . part II . 1964 . P . 179 .

(٨) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ـ ص٣٣٤ . وكانت بدمشق دار للضرب ظهر اسمها على النقود الفاطمية ـ انظر : Miles , Fatimid Coins P . 50.

(٩) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ـ ص٩٠ ـ ٩٣، وقد ظهر اسم دار ضرب حلب على نقود الفاطميين . انظر : Casanova (P) . Inventaire Somme de la Collection des Monnaies Musulmans . Paris 1890 , P . 57 .

(١٠) ابن ميسر : أخبار مصر ـ ج٢ ص٢٣ ، وكان بها دار ضرب . انظر : Miles , Fatimid Coins . P . 50 .

(١١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص١٢٨ ـ ١٣٠ ، وكانت مكان دور الضرب الفاطمية . انظر : Lavoix (H) , Catalogue de Monnaies Musulmanes de la Bibliotheque National . Paris 1890 . Vol III , P . 155 .

وسقطت أيضاً طرابلس الشام ودار الضرب بها في أيدي الصليبيين عام ٥٠٢ هـ[1] ، كما أن الفاطميين خسروا بعد إنشاء دار ضرب القاهـرة دار الضرب بمـدينة صـور التي خضعت للصليبيين عام ٥١٨ هـ / ١١٢٤ م[2] .

ويضاف إلى ضياع دور الضرب بالشـام ، أن مدينـة المهديـة بالمغـرب لم يضرب بهـا نقود فاطمية منذ الشدة المستنصرية[3] .

وقد أدّى فقدان هذه الدور إلى إنشاء دار القاهرة ودار قوص لسدّ احتياجات ممتلكات الخلافة من النقود . وإذا كانت القاهرة باعتبارها دار الخلافة قد اختيرت ليكون بها إحدى الدور الجديدة فإن قوص اكتسبت جدارتها بهذه الدار بحكم النشاط التجاري الكثيف الذي كان بها بعد تحول طـرق الحج والقوافل إليها منذ الشدة العظمى ، فحلّت من حيث الأهمية مكان مدينة قفط التي اضمحلت نتيجة لذلك[4] . وقد زوّدت هذه الدار عند بداية إنتاجها بعشرين ألف دينار وعشرين ألف درهم ، وفضلاً عن أن دار قوص كان منوطاً بها ضرب ما يصل من اليمن والحجاز من الدنانير العدنية على طراز السكة الفاطمية[5] . ولعل في ذلك ما يوحي إلى قلة الذهب المتداول في الأسواق المصرية حتى إن الدولة حاولت زيادة كميته عن طريق إعادة ضرب الدنانير العدنية (أي المضروبة في عدن) ويبدو أن قلة الذهب وفشل دار الضرب في امتصاص الدنانير العدنية كان وراء إغلاق هذه الدار بعد وقت يسير[6] .

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ ج٤ ص٣٨٤، وكان بها دار الضرب ـ انظر : Casanova (P) , Inventaire S . P . 58 .

(٢) Ehrenkrentz (A) , OP . Cit . P . 179 . Lane - Pool (S) Catalogue of the Collection of Arabic Coins London 1897 . P . 150 .

(٣) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين ـ ص٢٧١ ـ٢٧٣ ، والمهدية من أقدم دور الضرب الفـاطمية . انـظر : Miles . OP . Cit . P . 51 .

(٤) د. عطية القوصي : تجارة مصر ـ ص١٠٨ .

(٥) Ehrenkreutz (A) , OP . Cit . P . 179 .

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ ص٩٣ ـ ٩٤ .

الفصل الرابع

تأثير المجاعات على العمارة والفن

يعد تاريخ العمارة الإسلامية في مصر الفاطمية ، المرآة التي عكست بصدق كل تضاعيف وملامح صورة الحياة السياسية والاقتصادية وإلى مدى ارتباطها الشديد بالمجاعات ، وليس من قبيل المبالغة أن ننظر لدراسة عمائر الفاطميين من نفس منظور دراسة تطور سلطات الخليفة ومنازعته الوزراء إياها ، والتي لعبت المجاعات وما صاحبها من أحداث دوراً رئيسياً في نقل غالبية هذه السلطات إلى الوزراء .

وبصورة عامة فإنه يمكن التمييز بين فترتين متباينتين في تاريخ العمارة الفاطمية ، أولاهما تشمل فترة ما قبل الشدة المستنصرية والثانية تستوعب الفترة التي أعقبت الشدة حتى سقوط الخلافة الفاطمية .

وتوضح عمائر الفترة الأولى مدى ما كانت تتمتع به مصر من رخاء وازدهار قبل أن تدهمها أحداث مجاعة السبع سنوات العجاف في خلافة المستنصر ، وأيضاً مقدار نفوذ الخلفاء وتعاظم ثرواتهم ، فقد كانوا هم الذين تنشأ المباني بأوامرهم وبأسمائهم وهي مبانٍ تميزت في مجملها بالضخامة من حيث المساحة وبالفخامة ودقة البناء وتركزت هذه العمائر ـ غالباً ـ في محيط القاهرة والفسطاط ورغم أنها شملت أنواعاً عديدة من المباني الدينية والمدنية ، إلاَّ أن المباني ذات الوظائف الدينية كان لها الغلبة .

أما الفترة الثانية فقد عكست حالة البلاد سياسياً واقتصادياً بعد أحداث الشدة المستنصرية . فمن الناحية السياسية أصبح الوزراء هم أصحاب اليد الطولى في التشييد والبناء ، وقلَّت مباني الخلفاء . وظهر الاهتمام بالعمائر الحربية نتيجة لضعف الخلافة وعجزها عن حماية ممتلكاتها خارج مصر ، كما عبر الوزراء العظام من السنيين عن رغبتهم الكامنة في إزالة المذهب الشيعي بإنشاء المدارس السنيَّة . وعلى عكس الحال في الفترة الأولى صغرت أحجام المباني ، وخاصة المساجد ، نتيجة لضعف الحالة المالية للدولة بعد الشدة ، وتفتت ثروة البلاد بين الخلفاء والوزراء

والعسكريين وكانت معظم الأعمال المعمارية عبارة عن تجديدات في مبانٍ قائمة . ويلاحظ في هذه الفترة أيضاً ميل الوزراء إلى تقليد الخلفاء في إنشاء القصور والمناظر .

وكما عبرت المركزية في الفترة الأولى عن نفسها بتمركز معظم الإنشاءات في حدود القاهرة والفسطاط ، عبرت حالة اللامركزية التي ميزت ما بعد الشدة المستنصرية عن نفسها في تزايد حركة التشييد والبناء في الأقاليم التي تمتع حكامها بقدر أكبر من الاستقلالية والنفوذ حتى تولى بعضهم منصب الوزارة، وتنطق النصوص التأسيسية التي ترجع إلى ما بعد الشدة العظمى بمدى التغير الذي تركته هذه الأزمة الطاحنة على خريطة القوى السياسية في الدولة الفاطمية إذ صار أمر التشييد منسوباً في معظم الأحوال إلى الوزراء وتضاءلت ألقاب الخلفاء إلى جوار الألقاب التي تسمَّى بها الوزراء .

عمائر الخلفاء الأقوياء قبل الشدة المستنصرية :

وتمتد فترة إنشاء هذه العمائر فيما بين الفتح الفاطمي لمصر عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م ونهاية عصر الخليفة الحاكم بأمر الله (٤١١ هـ / ١٠٢٠ م) .

فقد كان لعصر الخلفاء الأقوياء (المعز - العزيز - الحاكم) سماته الخاصة التي تميزه عن عصر الوزراء العظام التي بدأت بوادره منذ خلافة الظاهر لإعزاز دين الله وكانت الشدة المستنصرية وما سبقها من اضطراب داخلي تتويجاً له .

فمن الناحية السياسية كانت السلطة المركزية وعلى رأسها الخليفة الفاطمي تسيطر بشكل كامل على كافة أجزاء الخلافة ، كما كانت الحالة الاقتصادية للدولة الفاطمية في عنفوان قوتها ، معتمدة على إيرادات الأرض الزراعية (الخراج) وما تحصل عليه من ضرائب التجارة الخارجية والداخلية (المكوس) ، وتمتعت البلاد في عصر الخلفاء الأقوياء بحالة من الاستقرار مكنتهم من القيام بإنشاء عمائر ضخمة تعكس هذه الأحوال السائدة. فكان الخلفاء (الدولة) هم الذين يقومون بتمويل إنشاء العمائر ، ولا يخفى مدى تأثير رخاء الدولة على حجم الإنتاج الفني وأنواعه وقيمه [1] .

ويمكن تصنيف العمائر التي وصلتنا من بناء هؤلاء الخلفاء (سواء آثار باقية أو مندثرة) حسب أغراض نشأتها إلى :

أ - العمائر الحربية :

يعد سور القاهرة الذي بناه جوهر الصقلي من اللبن عند بدء تأسيسه لمدينة القاهرة عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م [2]، المشروع الحربي الكبير في عهد الخلفاء الأقوياء ، وإن لم تكن كل أغراضه

---

(١) د. فريد شافعي : العمارة العربية في مصر الإسلامية - المجلد الأول - عصر الولاة - القاهرة ١٩٧٠ - ص٢٣٣ .

(٢) د. حسن الباشا : المدخل إلى الآثار الإسلامية - القاهرة ١٩٧٩ - ص١٨٧ .

دفاعية ، فقد كان السور يقوم بوظيفة عزل الخليفة وجنوده ورجال البلاط عن عامة الشعب حيث كان الدخول من أبواب السور الثمانية التي أنشأها جوهر يتم وفق تصريح خاص [١] .

ب ـ العمائر المدنية :

تأتي القصور الفاطمية وعلى رأسها القصر الشرقي الكبير الذي أسسه جوهر القائد في مقدمة عمائر الفاطميين المدنية ، ليس فقط باعتبار الأسبقية التاريخية [٢] ، ولكن أيضاً لاتساع مساحاتها وروعة بنيانها . فقد اشتمل القصر الشرقي على عدة مناظر وقاعات وقصور صغيرة أهمها قاعات وقصور الذهب والإقبال والظفر والشجرة وقصر الشوك والنسيم والبحر والحريم ، وأضاف إليه العزيز بالله قاعة الذهب والديوان الكبير [٣] ، وقد أضيف إلى هذه القصور إضافات كثيرة في كل عهود الخلفاء الفاطميين ، كانت كلها أعمالاً فنية رائعة ، فيذكر ناصر خسرو أن جدران القصر الفاطمي كانت من الحجر المنحوت بدقة كما لو كانت قطعة صخر واحدة [٤] . وليس هناك ما هو أدّل على ما بلغته هذه القصور من شأن ،مما نقله غليوم رئيس أساقفة صور عن زيارة رسولي الملك عموري للقاهرة عام ٥٦٢ هـ /١١٦٧ م ، وعن مدى اعجابهما بقصور الفاطميين [٥] .

ومن المباني المدنية أيضاً قصر اللؤلؤة الذي بناه العزيز بالله على النيل [٣] ومنازل العز وهي من بناء السيدة أم العزيز بالله على النيل ، فكان لا يحجبها عنه شيء ، وكان الخلفاء الفاطميون يتخذونها متنزهاً لهم [٧] . ويذكر ابن خلكان في ترجمته للعزيز أنه أنشأ قصوراً بعين شمس [٨] .

جـ ـ المباني الدينية :

١ ـ المساجد : وهي تمثل الجزء الأكبر من منشآت الخلفاء ، وإن كانت قد تركزت في إطار القاهرة والفسطاط وما حولهما .

ويأتي الجامع الأزهر في طليعة المساجد الفاطمية ، إذ بدأ جوهر القائد في تشييده يوم السبت لستٍ بقين من جمادي الأول عام ٣٥٩ هـ وأتم بناءه لسبعٍ خلون من رمضان سنة ٣٦١ هـ [٩] ، ثم

---

(١) د. حسن الباشا (وآخرون) : القاهرة ـ ص٤٦٩ .

(٢) د. عبد الرحمن زكي : الأزهر وما حوله من الآثار ـ القاهرة ١٩٧٠ ـ ص١٣ .

(٣) د. عبد الرحمن زكي : القاهرة ـ تاريخها وآثارها ـ القاهرة ١٩٦٦ ـ ص١٩ .

(٤) ناصر خسرو : سفر نامة ـ ص٤٩ .

(٥) د. زكي محمد حسن : كنوز الفاطميين ـ القاهرة ١٩٣٧ ـ ص٧٤ ـ٧٥ .

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٣ ص٨١ ، هامش (١) وإن كان أبو المحاسن يذكر خطأ أن الظاهر هو الذي بناه وقد ذهب هذا القصر ضمن ما ذهب من محاسن القاهرة أيام الشدة المستنصرية ـ النجوم الزاهرة ـ ج٥ ص٢٥٤ ـ٢٥٥ .

(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٢٣١ ـ هامش (٢) .

(٨) ابن خلكان : وفيات الأعيان ـ ج٤ ص٨ .

(٩) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١٣٨ .

أدخل الخلفاء من بعد ذلك إضافات عديدة على الجامع ، وقد قدرت مساحته وقت الفراغ منه عام ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م بنحو ٦١٦٠م٢ [١] .

ويبدو أن المعز لدين الله قد أنشأ مسجداً آخر خارج القاهرة على النيل إذ يعدده ناصر خسرو ضمن أربعة جوامع تقام بها الخطبة وقت زيارته لمصر، وقد سمّاه جامع المعز[٢] . وينسب للسيدة تغريد زوجة المعز وأم العزيز بالله بناء جامع القرافة[٣] ، وقد عرف هذا الجامع الذي بني عام ٣٦٦ هـ بهذا الاسم في العصر المملوكي ، وقبل ذلك كان يعرف بمسجد القبة وجامع الأولياء [٤]وتولى بناءه يحيى بن طلحة مولى عامر بن لؤي [٥] .

أما العزيز بالله فقد مات قبل أن يتم مسجده الضخم الذي بدأ في بنائه خارج السور الشمالي للقاهرة ، وأكمله بعده ابنه الحاكم بأمر الله الذي أطلق اسمه على الجامع [٦] . وكان الجامع يعرف أولاً بجامع الخطبة وعرف أيضاً باسم الجامع الأنور، وقد أوقف الحاكم عليه عدة قياسر وأملاك بباب الفتوح[٧] . وقدرت نفقات إتمام البناء في عهد الحاكم بأربعين ألف دينار[٨] .

ويعد الجامع الحاكمي أضخم مساجد مصر بعد جامع ابن طولون[٩] ، إذ تبلغ مساحته نحواً من ١٤ ألف متر مربع ويتوسطه صحن مستطيل تبلغ مساحته ٥١٤٨ م٢ فقط وباقي المساحة مشغولة بالجدران والدعامات الضخمة[١٠]. ورغم أن الجامع في مجموعه مبني من الطوب الأحمر ، إلاّ أنه أقدم مساجد مصر الباقية والتي استخدم الحجر في بنائها ، حيث استخدم في بناء السور والمدخل الغربي للجامع[١١]. ومن الملاحظ أن الحجر كان مستخدماً أيضاً في جدران القصر الفاطمي .

ومن منشآت الحاكم بأمر الله المهمة في مصر جامع راشدة جنوبي الفسطاط الذي بدأ في إنشائه في ١٧ ربيع الآخر عام ٣٩٣ هـ /١٠٠٢ م وكان متولّي البناء الحافظ أبو محمد عبد الغني

---

(١) د. حسين مؤنس : المساجد ـ سلسلة عالم المعرفة ـ العدد ٣٧ ـ الكويت يناير ١٩٨١ ـ ص٢٠٤، راجع تجديدات المسجد في : د. عبد الرحمن زكي : الأزهر وما حوله من الآثار .

(٢) ناصر خسرو : سفر نامة ـ ص٥١ .

(٣) ابن خلكان : المصدر السابق ـ ج٤ ص٨.

(٤) ابن الزيات : الكواكب السيارة ـ ص١٧٤، ويذكر المقريزي أن موقع المسجد كان به مسجداً أقدم وهو مسجد بني عبد الله بن مانع بن مودع ويعرف بمسجد القبة ـ الخطط ـ ج٢ ص٣١٨.

(٥) د. سعاد ماهر : مساجد مصر وأولياؤها الصالحون ـ القاهرة ١٩٧١ ـ ص٢٩٥ .

(٦) Hautecoeur (L) , et Wiet (G) . Les Mosqueés du Caire Paris 1932 . Tome I , P . 220 .

(٧) السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٣٩ .

(٨) أيمن فؤاد سيد : نصوص ضائعة من المسبحي ص ٢٠ .

(٩) د. أحمد فكري : مساجد القاهرة ومدارسها ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٥ ـ ج ١ ص ٦٣ ـ ٦٥ .

(١٠) Berntjes (B) , Die Arabic . West Germany 1971 . S . 136 .

(١١) Hautecoeur (L) . et Wit (G). Op. Cit. P.221.

ابن سعيد، والمصحِّح لمحرابه علي بن يونس المنجم[1] . وكان في موقع المسجد ، كنيسة حولها مقابر لليهود والنصارى[2] . وقد عرف بجامع راشدة لأنه كان بالمكان الذي أنشأ به عرب نازلة يقال لهم «بنو راشدة» ، اختطوا بهذا المكان جامعاً وبنى الحاكم جامعة على أثره فسمِّي بجامع راشدة[3] ، بينما نجد القلقشندي يذكر أن جامع راشدة الذي بنته قبيلة تعرف بهذا الاسم كان على مقربة منه فعرف جامع الحاكم بنفس الاسم[4] .

وقد فرش هذا الجامع في رمضان عام ٣٩٥ هـ[5] وصلَّى فيه ، وخطب الحاكم في المسجد في رمضان ٣٩٨ هـ[6] ، وبعد ذلك بعامين في رمضان عام ٤٠٠ هـ علقت بجامع راشدة قناديل وتنور من فضة[7] ، إلاَّ أن الحاكم هدم المسجد في عام ٤٠١ هـ وأعاد بناءه بالحجر بعد أن كان مبنياً بالطوب[8] ، وفي شهر رمضان عام ٤٠٣ هـ صلَّى الحاكم بأمر الله صلاة الجمعة في جامعه الجديد[9] .

ويبدو أن الحاكم قد وجَّه عناية خاصة لهذا الجامع . فبناه بالحجر ووضع فيه قناديل الفضة وأقام الخطبة فيه رغم وجود جامع عمرو بالفسطاط أيضاً . ومن المستبعد تفسير اهتمام الحاكم بهذا الجامع على أنَّه محاولة للقضاء على مركز جامع عمرو بن العاص ، إذ أننا نعرف أن الحاكم اشترى جامع عمرو من أبناء عمرو بن العاص بمائة ألف دينار وأدخل عليه عمارات كثيرة وعجيبة منها ثريًا من الفضة ، أطنب في وصفها ناصر خسرو[10] .

كما ينسب إلى الحاكم بناء ثلاثة مساجد معلقة[11] ، وجامع بمدينة الإسكندرية أمر ببنائه عام ٤٠٤ هـ[12] / ١٠١٣ م .

---

(١) ابن خلكان : المصدر السابق ـ ج٤ ص٣٨٢ .

(٢) أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق ـ ص١٩ .

(٣) ابن الزيات : الكواكب السيارة ـ ص١٨٣ ، ويستبعد ابن الزيات أن يكون قد سمِّي براشدة نسبة إلى خطبة للحاكم بينما يذكر د. ماجد أن راشدة كانت عمة للحاكم وتوفيت في أيامه وخلفت ثروة هائلة ـ الحاكم بأمر الله ـ ص٨١ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٣٤٥ .

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص٥٨ .

(٦) أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق ـ ص٢٥ .

(٧) المرجع نفسه ـ ص٢٩ .

(٨) ابن دقاق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ـ ج٤ ص٧٨ ـ ٧٩ .

(٩) أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق ـ ص٣١ .

(١٠) ناصر خسرو: المرجع السابق ـ ص٥٩ .

(١١) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ـ ج٤ ص٥٤ ، ويذكر علي مبارك أنها كانت بخط ابن طولون منها مشهد محمد الأصفر والمسجد المعروف عند العامة بمسجد الشيخ عبد الرحمن الطولوني ؛ أما الثالث لعله كان بالقرب منهما .
علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة ـ بولاق ١٣٠٥هـ ـ ج٢ ص٤٢ .

(١٢) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٠٠ .

وللحاكم بأمر الله جامع عرف بجامع المقس على شاطيء النيل بدأ في بنائه عام ٣٩٣ هـ [١] /١٠٠٣ م وأوقف على هذا الجامع أوقافاً عديدة وقد جدد هذا المسجد في العصر المملوكي عام ٧٧٠ هـ[٢]/١٣٦٨ م .

وقد شيد الحاكم دار العلم بالقاهرة بجوار القصر الغربي وافتتحت في جمادي الآخر عام ٣٩٥ هـ /١٠٠٥ م [٣] ويضاف إلى ذلك أن الحاكم كان يتحمل نفقات ٣٦ ألف مسجد بمصر ويحمل إليها القناديل والثنانير والمصاحف والبخور والستور والحصر والإضاءة الخاصة في شهر رمضان في مواكب شعبية[٤] .

وبانتهاء عصر الحاكم بأمر الله انتهى عصر الخلفاء المشيدين ، إذ تكاد تخلو فترة خلافة الظاهر والنصف الأول من عصر المستنصر (قبل الشدة) من مبانٍ ذات خطر ، وكما كان عصرهما فترة إنتقال مهدت من الناحية السياسية لعصر الوزراء العظام ، كان الأمر كذلك من الناحية المعمارية .

فلم يرد في المصادر التاريخية ذكر عن منشآت للظاهر لإعزاز دين الله الّلهم إلاَّ حظير دائر على مقياس النيل بالجزيرة في ربيع الأول ٤١٥ هـ /١٠٢٤ م ووكّل به الشريف «أبو طالب محمد بن العجمي» متولي الصناعة فبناه بالحجر الأبيض وأنفق عليه مالاً كثيراً ونقل إليه الحجر من حظير كبير كان مبنياً على الشاطىء[٥] .

عمائر الخلفاء بعد الشدة :

أما المستنصر بالله فإن سجله المعماري خال من الأعمال المهمة فلا يحوي إلَّا تجديد قصر الذهب بالقصر الكبير عام ٤٢٨ هـ /١٠٣٦ م وقبله تجديد بالجامع الأزهر في عام ٤٢٧ هـ /١٠٣٥ ـ ١٠٣٦ م[٦] .

ويتميز العصر الفاطمي بعد الشدة العظمى بقلة منشآت الخلفاء ويلاحظ أن معظم منشآتهم تركزت في فترات حكموا فيها بدون وزراء. فالحقيقة أن الآمر بأحكام الله بنى قصراً بالروضة لزوجته البدوية حتى لا تبتعد عن جو الصحراء [٧]، وبنى أيضاً منظرة من خشب ببركة الحبش كانت مزوّقة

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٣٦٥ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ـ ج٢ ص١٣٩ .

(٣) د. عبد الرحمن زكي : القاهرة ـ ص٢٠ ، وقد أشرنا إلى وقفيتها عند الحديث عن الرواتب .

(٤) د: عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله ـ ص٨١ .

(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص١٤٢ .

(٦) د. عبد الرحمن زكي : القاهرة ص١٣ ـ٢٥ ،ذهبت آثار القصر الكبير الآن ولا زالت بقايا تجديد الأزهر قائمة .

(٧) إنصاف رياض : المرجع السابق ـ ص١٦٨ ، وقد أندثر هذا القصر .

بصور شعراء وأبيات لهم[1]، وربما يكون الأمر قد شيد هذه المنشآت في الفترة التي تولّى فيها الأمور بالبلاد بدون وزراء [2]وهي عامة ليست بالمنشآت الضخمة .

ويرجع إنشاء الجامع العتيق بسوهاج إلى المحرم عام ٥٢٩ هـ /١٠٣٧ م ، كما يدل على ذلك لوح تذكاري من الرخام (٨٠ × ٥٠ سم) وينسب البناء إلى «وليّ عهد أمير المؤمنين ابن الإمام الحافظ لدين الله أمير المؤمنين»[3] . وهي فترة كان الحافظ يحكم بها بدون وزراء من ٢٦ ذي الحجة ٥٢٦ هـ إلى ١١ جمادي الآخرة ٥٢٩ هـ[4] /١٠٣٨ م .

ويذكر ابن الزيات أن الحافظ أنشأ مشهد النور الذي دفنت به الشريفة مريم ابنة عبد الله بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن القاسم الرس بن طباطبا ، وبنى أيضاً مشهد السيدة رقيَّة وهو مشهد رؤيا ، وبنى أيضاً مشاهد ومساجد أخرى[5] وربما كان ذلك في فترات الحكم المنفرد .

وليس من قبيل المصادفة أن آخر منشآت القاهرة التي تنسب إلى خليفة فاطمي وهو الجامع الظافري يرجع تاريخ بنائه إلى عام ٥٤٣ هـ [6] /١١٤٨ م وهي فترة حكم فيها الظافر بدون وزراء من بعد وفاة الحافظ لدين الله [7] .

وقد بنى الظافر بأعداء الله إسماعيل مسجده الذي وقف عليه أوقافاً كثيرة[8] داخل باب زويلة على الشارع الأعظم بالقرب من حارة الديلم [9]، وقد عرف الجامع باسم الجامع الأفخر ويعرف منذ عصر المماليك على الأقل بجامع الفاكهيين[10]، ومكانه الآن على رأس حارة خوش قدم بالجزء الجنوبي من شارع المعز لدين الله ولا يعود بناؤه الحالي للعصر الفاطمي .

عمائر عصر الوزراء العظام (بعد الشدة المستنصرية) :

ويعد عصر الوزراء المشيدين انعكاساً صادقاً لكل سمات عصر الوزراء العظام التي تتلخص في :

١ ـ تزايد نفوذ الوزراء من العسكريين حتى أصبحوا هم الحكام الفعليين للبلاد وأصحاب أكبر

---

(١) د. حسن الباشا : فنون التصوير الإسلامي في مصر ـ القاهرة ١٩٧٣م ـ ص٥٧، وهي أيضاً منظرة مندثرة .

(٢) تبدأ هذه الفترة بمقتل المأمون عام ٥١٩هـ وحتى وفاة الآمر عام ٥٢٤ هـ ـ انظر : د. المناوي : الوزارة والوزراء ـ ملحق ٣ ـ ص٣١٢ .

(٣) سعاد ماهر : محافظات ـ ص٢٤١ ـ لوحة ١٦ . والمسجد مجدد ولا يرجع بناؤه الحالي للعصر الفاطمي .

(٤) د. المناوي : ص٣١٢ . وفترة أخرى من ٥٤٢ هـ إلى ٥٤٣هـ.

(٥) ابن الزيات : المصدر السابق ـ ص١٨٤ . الباقي منها هو مشهد السيدة رقية .

(٦) القلقشندي : صبح الأعشى ـ ج٣ ص٣٦٥.

(٧) د. المناوي : المرجع السابق ـ ص٣١٢.

(٨) ابن خلكان : المصدر السابق ـ ج١ ص٢١٥، عبد الله الشرقاوي : تحفة الناظرين ـ ص٣٥.

(٩) أبو المحاسن : المصدر السابق ـ ج٥ ص٢٩٠ .

(١٠) المقريزي : الخطط ـ ج٢ ص٢٩٣ .

الثروات ، ومنهم من كان على مذهب السُنّة وعمل على إزالة الخلافة .

٢ ـ الضعف العام للدولة الفاطمية وقلة متحصلها من خراج الأرض (الإيرادات) .

٣ ـ تعرض مصر لأطماع القوى الخارجية التي شجعها ضعف مصر .

٤ ـ تزايد أهمية حكام الأقاليم ، وخاصة حاكم قوص الذي كان يعد الرجل الثاني بعد الوزير وقوي بعض حكام هذا الإقليم بمنصب الوزارة .

ولذا فإننا نجد أن معظم المنشآت التي قام بها الوزراء وحكام الأقاليم كانت عبارة عن تجديدات أو ترميمات في مبان قائمة سواء في المساجد أو القصور والمناظر ، وتميزت منشآتهم بضآلة الحجم بالقياس إلى مباني الخلفاء الأول ، وقد أعطى الوزراء أهمية متزايدة لحركة البناء في الأقاليم .

وشهدت العمارة الحربية اهتماماً مكثّفاً إلى جانب تزايد أعداد المدارس السنّية التي أنشئت لمقاومة مذهب الدولة الشيعي وخاصة في أواخر العصر الفاطمي .

أ ـ العمارة الحربية :

كان من نتيجة الضعف الذي انتاب الخلافة بعد الشدة أن استطاع الصليبيون والسلاجقة الاستيلاء على معظم ممتلكات الفاطميين بالشام ، بل وزحفوا بجيوشهم صوب مصر مقر الخلافة نفسها ، ومن المعروف أنه في أوقات الحرب والتهديد بها فإن العمارة والفنون تخضع للإتجاه نحو خدمة الأغراض الحربية[1] .

ولا غرو أن كانت أسوار القاهرة وبواباتها هي أهم المنشآت المعمارية للوزير بدر الجمالي ، فما أن استقر له الأمر في مصر واستعادت البلاد بعض قوتها الاقتصادية ووحدتها السياسية التي فقدتها أثناء الشدة العظمى حتى بدأ بدر الجمالي في بناء السور الجديد للقاهرة عام ٤٧٧ هـ[2] / ١٠٨٤ م .

وقد أقام بدر الأسوار الجديدة سوازية لأسوار جوهر القديمة ، وإن زاد في رقعة مساحة القاهرة بمقدار ١٥٠ متراً إلى شمال السور القديم ، وحوالي ٣٠ متراً إلى الشرق ومثلها إلى الجنوب[3] .

وقد استعمل بدر في بناء السور الطوب واللبن، بينما كانت الأبواب من الحجارة[4] ولا زالت أجزاء من أسوار بدر والبوابات الثلاثة الرئيسية باقية للآن كشاهد عيان على عظمة بنائها وكثرة

---

(١) د. فريد شافعي : العمارة العربية ـ ص٢٣٣ .

(٢) المقريزي : اتعاظ ـ ج٢ ص٣٢١.

(٣) د. حسن الباشا (وآخرون) : القاهرة ـ ص٤٧٢.

(٤) د. حسن الباشا : المدخل ـ ص١٨٧.

النفقات التي مولت هذا المشروع الحربي الضخم والذي استمر بناؤه نحواً من ثماني سنوات ، إذ انتهى السور الشمالي وبوابتيه باب الفتوح وباب النصر ، عام ٤٨٠ هـ /١٠٨٧ م[١] ، بينما تمَّ بناء السور الجنوبي وباب زويلة عام ٤٨٥ هـ [٢]/١٠٩٢ م ويظهر في الأسوار والبوابات تأثير العمائر السورية[٣] .

وعندما تولّى صلاح الدين الوزارة للعاضد ، آخر خلفاء الفاطميين ، عام ٥٦٤ هـ /١١٦٩ م كانت مصر قد مرّت بأحداث عاصفة عرضتها لخطر الصليبيين غير مرة . وإزاء استمرار التهديد الصليبي للخلافة المحتضرة بدأ صلاح الدين في تجديد سور القاهرة ليضم الفسطاط داخله حتى يتسنى له الدفاع عن العاصمة الممتدة ضد الهجمات المحتملة من الصليبيين[٤] ، وبدأ عمله ذلك في عام ٥٦٦ هـ ، أي قبيل سقوط الخلافة الفاطمية[٥] .

وحظيت الإسكندرية أيضاً بعناية الوزراء من الناحية الحربية ، إذ كانت أهم موانيء مصر التجارية على المتوسط وكانت تتعرض لهجمات الصليبيين من البحر .

ففي أواخر عهد الآمر عام ٥١٧ هـ /١١٢٣ م تولّى أبو تراب حيدرة أخو الوزير المأمون الإسكندرية فقام بتعمير سور الإسكندرية وتجديده[٦] .

وفي أواخر العصر الفاطمي عام ٥٥٧ هـ شيد الوزير أبو الأشبال ضرغام بن سوار البرج عند باب البحر بالإسكندرية فعرف ببرج ضرغام ، وقد لعب هذا البرج دوراً كبيراً في الدفاع عن المدينة ضد كل المغيرين الذين حاولوا الهجوم عليها[٧] .

أما عمائر عصر الوزراء العظام الدينية والمدنية فإنها غالباً ما كانت منشآت صغيرة لا ترتقي إلى مستوى المشاريع المعمارية الضخمة ، وكثير منها كان مجرد تجديدات في آثار قائمة ، وتعكس المباني المدنية ميل الوزراء إلى الترف ومحاكاة الخلفاء الأول في بناء المنازل الضخمة والمناظر ، وتوميء كثرة منشآت الوزراء المدنية في مدن الأقاليم إلى اللامركزية التي ميزت العصر الفاطمي الأخير والأهمية المتزايدة التي اكتسبها حكام وولاة الأقاليم ، وقد أدّى تسلط وزراء من السنّة على الخلفاء وسعيهم نحو إضعاف الخلافة الشيعية إلى تزايد حركة إنشاء المدارس السنية ، خاصة وأن

---

(١) Répertoire Chronologique d'Epigraphie Arabe , Tome 6 , Le Caire MC M XXXVI , P . 238 .

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص٢٩ .

(٣) Hautecoeur et Wiet : OP ' Cit . P . 232 .

(٤) د. أحمد فكري : مساجد القاهرة ومدارسها ـ القاهرة ١٩٦٩م ـ ج٢ ص٧ .

(٥) المقريزي : اتعاظ ـ ج٣ ص٣٢١ .

(٦) د. السيد عبد العزيز سالم : تاريخ الإسكندرية ـ ص٢١٤ .

(٧) د. جمال الدين الشيال : تاريخ مدينة الإسكندرية ـ ص ٤٥ .

الأفضل بن بدر الجمالي كان قد أغلق دار العلم التي أنشأها الحاكم بأمر الله[1] .

ب ـ العمائر المدنية :

عمل الوزراء العظام على محاكاة حياة الخلفاء ، فلم تعد تقنعهم إلّا الدور الفاخرة ، وقد سكن بدر الجمالي في دار عرفت بدار المظفر بحارة برجوان . ولم تشيد دار للوزارة يسكنها الوزراء على تعاقبهم إلّا في عهد الأفضل بن بدر الجمالي ، ولم تكن دار الوزارة إلّا قصراً كبيراً، حيث كانت تشتمل على عدة قاعات ومساكن وبستان وغيره وكان فيها مائة وعشرون مقسماً للماء الذي يجري في بركها ومطابخها[2] .

وبنى الأفضل داراً أخرى على شاطىء النيل بالفسطاط عرفت بدار الملك ، وانتهى من بنائها عام ٥٠١ /١١٠٧ م وسكن بها وقد مدحها الشعراء لحسنها[3] ، وللأفضل تنسب أيضاً منظرة الخمس وجوه والمنتزه المعروف بالتاج[4] .

ولم يكن خلف الأفضل الوزير المأمون البطائحي بأقل حماسة لبناء المناظر والقصور من سلفه، فبنى ثلاثة مناظر بالقاهرة اندثرت جميعها الآن ، احداهن بين باب الذهب وباب البحر ، والأخرى على قوس باب النصر ، ومنظرة ثالثة تعرف باسم الزاهرة أو الفاخرة أو الناضرة ، وكان يجلس الخليفة في إحداها لعرض العساكر يوم عيد الغدير ، ويقف الوزير في قوس باب الذهب[5] . وفي عام ٥١٦ هـ /١١٢٢ م أنشأ المأمون منظرة بجزيرة مصر بعد أن نقل المراكب الحربية من الصناعة التي بها إلى الصناعة القديمة بساحل مصر[6] .

كما أعاد المأمون بناء منظرة اللؤلؤة[7] التي كانت من إنشاءات العزيز بالله وتشعثت أثناء الشدة العظمى .

ولم يخل سجل المأمون المعماري من مبانٍ ذات أغراض تجارية ، فقد أمر في عام ٥١٦ هـ /١١٢٢ م ببناء دار وكالة بالقاهرة لمن يصل من العراق والشام من التجار[8] . ومما يؤسف له أن الزمن لم يبق على أي من هذه المنشآت المدنية .

---

(١) د. عبد الرحمن زكي : القاهرة ـ ص٢٠ .

(٢) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٣٨ ـ ٤٣٩ . اندثرت هذه الدار أيضاً .

(٣) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص٤٢ ، ويذكر أنها أصبحت دار متجر في أيام الملك الكامل محمد الأيوبي ، ثم عملت وكالة في أيام الظاهر بيبرس ، ولا أثر لها الآن .

(٤) المقريزي : اتعاظ ـ ج٣ ص٧٤ ، زالت معالم هذه المنظرة ولا وجود لها .

(٥) المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٠٤ .

(٦) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص٦٣ .

(٧) المقريزي : اتعاظ ـ هامش (١) ـ ج٣ ص٨١ .

(٨) ابن ميسر : المصدر السابق ـ ج٢ ص٦٢ ، كانت هذه الوكالة بجوار دار الضرب التي أنشأها المأمون بالقشاشين ، وقد حدد

جـ ـ العمائر الدينية :

لم تذكر المصادر التاريخية منشآت دينية للوزير بدر الجمالي في إطار القاهرة ومصر إلّا مسجد الجيوشي الذي شيد على هضبة المقطم في عام ٤٧٨ هـ / ١٠٨٥ م ، وبالرغم من صغره إلّا أنه يعتبر من أجمل الآثار الفاطمية[١] ، وهو فريد في تصميمه وبناء قبته عمّا هو معروف بمصر الفاطمية[٢] . وعدا ذلك فإن أعمال بدر الجمالي المعمارية تقع كلها خارج القاهرة ، وكلها تقريباً أعمال إضافات وترميمات بآثار قائمة .

جامع العطارين :

تكاد المصادر التاريخية التي أشارت إلى الوزير بدر الجمالي أن تجمع على أنه قد بنى هذا الجامع بالإسكندرية عام ٤٧٧ هـ / ١٠٨٤ م بعد أن نجح في الاستيلاء على المدينة والقضاء على تمرد ابنه الأوحد وأخذه أسيراً[٣] ، وأنه بنى هذا الجامع من أموال أخذها من الإسكندرانيين وفرغ منه في شهر ربيع الأول من عام ٤٧٧ هـ[٤] / ١٠٨٤ م ، أي أنه لم يتفق على عمارته وقد ظلت الخطبة بالإسكندرية تقام بهذا الجامع حتى دخل صلاح الدين الأيوبي فنقل الخطبة منه[٥] .

ورغم تأكيدات المؤرخين بأن منشىء هذا الجامع هو بدر الجمالي فإن النص التأسيسي يكذب ما ذهبوا إليه ، فأعمال بدر في الواقع كانت تجديدات قرر إقامتها «عند حلول ركابه بثغر الإسكندرية ومشاهدته هذا الجامع خراباً ، فرأى بحسن ولائه ودينه تجديده زلفى إلى الله تعالى» وذلك كما ورد في لوح من الرخام لا زال في الجامع إلى اليوم أسفل المئذنة إلى يسار الداخل من الباب الشمالي الشرقي ، وكان المسجد القديم قد أنشيء على أنقاض كنيسة قديمة[٦] . وقد بلغ ما جمعه بدر من أهل الإسكندرية ـ على سبيل الغرامة فيما يبدو ـ ١٢٠ ألف دينار خصّصها للإنفاق على الجامع[٧] . والبناء الحالي للجامع لا يرجع إلى العصر الفاطمي .

المقريزي مكانها في عصره بأنها على يمنة السالك من رأس الخراطين إلى سوق الخيميين والجامع الأزهر . المقريزي : الخطط ـ ج١ ص٤٥١ .

(١) د. عبد الرحمن زكي : قلعة صلاح الدين وما حولها من الآثار . القاهرة ١٩٧١ ص ١٠٦ .

(٢) Répertoire : Op. cit. Tome I. p. 230.

Hautecoeur (L.) et Wiet (G.) Op. cit. p. 232,

Glück (H.) Und Diz (E.) : Die Kunst des Islam, Berlin 1925, S. 163.

(٣) أبو المحاسن : المصدر السابق ج ٥ ص ١١٩ .

(٤) ابن ميسر : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٦ ـ ٢٧ ، ويذكر ابن خلكان خطأ أنه بنى جامع العطارين عام ٤٧٩ هـ . وفيّات ج ٢ ص ١٦٠ .

(٥) المقريزي : اتعاظ ج ٢ ص ٣٢١ .

(٦) د. جمال الدين الشيال : تاريخ الإسكندرية ص ٤٢ .

(٧) د. السيد عبد العزيز سالم : تاريخ مدينة الإسكندرية ص ٢٢٠ .

ولبدر الجمالي عدة أعمال تجديدية في صعيد مصر ، منها المسجد العتيق بأسنا الذي تهدم وجدِّد عدة مرات حتى ذهبت معالمه الأصلية[1] . ويشير النص التأسيسي المثبت على لوح رخامي إلى يمين المحراب إلى أن بدر الجمالي أمر بعمارة الجامع ، فأسس على يد القاضي أبي الحسن علي بن أحمد بن النضر في ذي الحجة سنة ٤٦٩ هـ ، وكمل سقفه عام ٤٧٠ هـ /١٠٧٧ م . إلاَّ أن حوادث التاريخ تثبت أن الذي عمر هذا الجامع هم بنو النضر عام ٤٢٠ هـ ، ثم زادوا في عمارته عام ٤٥٩ هـ /١٠٦٧ م ، ولذلك فإن أعمال بدر الجمالي لا تعدو أن تكون بعض التجديدات[2] .

ومئذنة الجامع الباقية إلى الآن في ركن منه ترجع إلى عهد بدر الجمالي[3] ، وإن كان منشئها ، كما جاء في النص التأسيسي الخاص بها ، هو «الأجل المنتخب فخر الملك سعد الدولة تاج المعالي ذو العز بن حسام أمير المؤمنين أبو منصور سارتكين الجيوشي» في عام ٤٧٤ هـ[4] /١٠٨١ م ، وعلى أساس طراز هذه المئذنة فإن د . فريد شافعي يرجع مئذنة جامع أبي الحجاج بالأقصر التي شيدت باللبن فوق السطح العلوي لأعمدة معبد الأقصر ومئذنة المشهد القبلي بأسوان إلى عصر بدر الجمالي[5] .

ينسب للأفضل بن بدر الجمالي بناء مسجدين بمصر ، أولهما مسجد الفيلة بالقرافة الكبرى[6] ، وهو بسطح الجرف المطل على بركة الجيش ، وبناه في شعبان عام ٤٧٨ هـ وبلغت نفقات بنائه ستة آلاف دينار ، وهو ما يدل على صغر حجمه ، وسمي بجامع الفيلة لأن في قبلته تسع قباب في أعلاه ذات قناطر إذا رآها الإنسان من بعيد شبهها بمدرعين على فيلة كالتي كانت تعمل في المواكب أيام الأعياد ، وكان هذا المسجد خراباً في أيام المقريزي[7] .

أما المسجد الثاني فيعرف بمسجد الرصد ، وكان أفضل من جامع الفيلة ، وقد أكمله عندما صار مخصَّصاً لرصد الكواكب[8] وهو مسجد مندثر .

وتشمل أعمال الأفضل خارج مصر والقاهرة مسجد الغمري بمدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية[9] ، وقد أمر الأفضل ببنائه في المحرم عام ٥٠٨ هـ / ١١١٤ م على يد القاضي «أبو الفتح

---

(١) د. سعاد ماهر : المحافظات ص ٣٠.

(٢) د. سعاد ماهر : مساجد مصر ص ٢٧٤ ، ٢٧٦ .

(٣) د. فريد شافعي : المرجع السابق ص ٣٣٠.

(٤) د. سعاد ماهر : المرجع السابق ص ٢٧٦ .

(٥) د. فريد شافعي : المرجع السابق ص ٣٣٠.

(٦) ابن الزيات : المصدر السابق ص ١٨٣ .

(٧) المقريزي : الخطط ج ٢ ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ . ويذكر ابن خلكان أن المأمون أكمل هذا المسجد في وزارته . المصدر السابق ج ٤ ص ٣٨٦ .

(٨) المقريزي : الخطط ج ١ ص ١٢٧ .

(٩) د. سعاد ماهر : المحافظات ص ٩٤ ـ ٩٥.

المسلم بن علي بن الحسن متولّي الحكم الشريف في الغربية» ، كما تدلّ على ذلك لوحته التأسيسية التي لم يبق غيرها من المسجد الأصلي [١] . كما ينسب إليه أيضاً بناء جامع الجيزة [٢] .

وليس في سجل إضافات وتجديدات الأفضل سوى ثلاثة مآذن بناها لجامع عمرو بن العاص هي المئذنة الكبيرة والمئذنة السعيدة والمئذنة المستجدة [٣] ، وتجديد آخر بمسجد ابن طولون سجله على محراب به [٤] .

ورغم أن المأمون البطائحي قد ولّي الوزارة ٤ أعوام فقط (شوال ٥١٥ هـ - ٤ رمضان ٥١٩ هـ) [٥] ، إلّا أنّ سجله المعماري حافل بأعمال الإنشاءات والتجديدات ، فبلغ ما أنشأه في وزارته وفي أيام الأفضل ٤١ مسجداً مع ما أمر بتجديده بعد وزارته بالقاهرة ومصر وأعمالها ما يناهز مائتي مسجد [٦] .

ويأتي الجامع الأقمر في طليعة منشآته الدينية ، فقد بدأ في بنائه في نفس العام الذي ولّي فيه الوزارة وأتمه عام ٥١٩ هـ [٧] ، وكان مكان الجامع دكاكين علافين [٨] ، ويقال إن المأمون اشترى له حمّام شمول ودار النحاس بمصر وحبسهما على سدنته ووقود مصابيحه ومن يتولى أمره ويؤذن فيه [٩] وبلغت نفقاته مائتي ألف دينار [١٠] . ولم تكن الخطبة تقام بهذا المسجد طوال العصر الفاطمي ، وإنما جددت به خطبة على يد الأمير يلبغا السالمي أحد أمراء الظاهر برقوق عام ٨٠١ هـ [١١] .

وجامع الأقمر هو أول مسجد يراعي اتجاه خط تحديد الطريق ، ولذلك جاءت واجهته منحرفة بالنسبة لاتجاهات واجهات الصحن [١٢] .

---

(١) د. سعاد ماهر : مساجد مصر ص ٢٩١ .

(٢) المقريزي : اتعاظ ج ٣ ص ٧٢ وإن كان محقق الكتاب ينقل عن الخطط أن جامع الجيزة بني عام ٣٥٠ هـ زمن علي بن عبد الله بن الأخشيد ، ولم يورد المقريزي في الخطط ذكر لدور الأفضل فيه ، هامش ٤ . ولا أثر لهذا الجامع الآن .

(٣) المقريزي : اتعاظ ج ٣ ص ٧٢.

(٤) Répertoire : Op; cit. Tome 8, p. 4.

(٥) د. حمدي المناوي : الوزارة ص ٣١٢ .

(٦) المقريزي : اتعاظ ج ٣ ص ٩٢.

(٧) المقريزي : الخطط ج ٢ ص ٢٩٠ اتفق المقريزي (اتعاظ ج ٣ ص ٧٧) وابن خلكان (ج ٤ ص ٣٨٦) وابن ميسر (ج ٢ ص ٦٢) وأبو المحاسن (ج ٥ ص ٢٢٩) على أن باني الجامع الأقمر هو الوزير المأمون ، بينما يذكر ابن إياس أن الآمر هو المنشىء (ج ١ ص ٦٣) ويزيد القلقشندي أن الآمر بناه بوساطة وزيره المأمون البطائحي (ج ٣ ص ٣٦٥) وتثبت النصوص التأسيسية أن الذي أمر بعمل الجامع الوزير المأمون . انظر د. سعاد ماهر / مساجد مصر ص ٣٢٣.

(٨) ابن ميسر : المصدر السابق ج ٢ ص ٦٢.

(٩) المقريزي : الخطط ج ٢ ص ٢٩٠.

(١٠) ابن إياس : المصدر السابق ج ١ ص ٦٣.

(١١) القلقشندي : المصدر السابق ج ٣ ص ٣٦٥.

(١٢) توفيق عبد الجواد : تاريخ العمارة القاهرة ١٩٦٩ م ج ٢ ص ٣٠٥.

وقد بنيت واجهته بالحجر الذي استعمل في القصور الفاطمية وبوابات بدر الجمالي ، ولعل ذلك جاء نتيجة الرغبة في الاعتماد على صلابة الحجر وقدرته على البقاء وتوفير المادة الملائمة للزخرفة المنحوتة بشتى أنواعها من نباتية وهندسية وكتابية والتي أبدع الفنان فيها فجاءت آية من آيات الفن الجميل (١) . وكانت الواجهة الحجرية تتكون من ثلاثة أقسام ضاع الأيمن منها (٢) .

وتبدو هذه المبالغة الزخرفية في الواجهة ، كما لو كانت محاولة لإثارة إعجاب الناس ، وذلك كبديل للهيبة التي كانت تعطيها المباني ذات النسب الضخمة التي ميزت مباني الخلفاء الأقوياء ، إذ أن هذا المسجد مساحته الداخلية (٢٨ × ١٧,٣٤ م) تعادل نحو ٤٨٥ م٢ ليست جميعها مبنية إذ يتوسطها صحن أوسط مساحته (٣٦,٩٩م٢) (٣) .

ومن المساجد التي أنشأها مسجد الكافوري في البستان والكافوري بالقاهرة أسسه عام ٥١٦هـ/١١٢٢م ومتولي عمارته ووكيله أبو البركات محمد بن عثمان، وكتب اسمه عليه وقد ظلّ قائماً حتى شاهده المقريزي (٤) ، وينسب إليه أيضاً بناء مسجد أمام باب الخوخة على يد وكيله وكان الصناع يعملون فيه ليلاً ونهاراً حتى إنه تصدع واحتيج إلى تجديده (٥) .

ومن مبانيه خارج القاهرة مسجد أبي بكر الطرطوشي الذي أنشىء عام ٥١٦ هـ بظاهر الثغر على البحر ، وقد أمر المأمون قاضي الإسكندرية ابن حديد ببنائه في موضع يتخيره الفقيه وأن يبالغ في إتقانه (سرعة إنجازه) وتكون النفقة عليه من مال ديوانه دون مال الدولة (٦) . وقد ضاعت معالم هذا المسجد الآن (٧) .

وأنشأ المأمون في عام ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م مسجداً بالبهنسا لتقام فيه الخطبة «وأقيم فيه خطيب وإمام وقومة ومؤذنون وأطلق لهم ما هي عادة أمثالهم» (٨) . وقد زالت معالم هذا المسجد الآن .

وفي شوال من عام ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م بلغ المأمون أن جزيرة قويسنا ومنية زفتى ليس فيهما

---

(١) انظر : Creswell (K.A.C.): The Muslim Architecture of Egypt. Oxford 1952, Vol. I, P I. 49, 65.

(٢) د. محمد عبد العزيز مرزوق : مساجد القاهرة قبل عصر المماليك ، الطبعة الثانية . القاهرة (بدون تاريخ) ص ٨٣ - ٩٢ .

(٣) د. كمال الدين سامح : العمارة الإسلامية في مصر القاهرة ١٩٧٠ م شكل ٥٨ .

(٤) المقريزي : الخطط ج ٢ ص ٤١٠ .

(٥) المصدر نفسه ص ٤١٢ .

(٦) المقريزي : اتعاظ ج ٣ ص ٩٢ وكان الطرطوشي قد حضر من الإسكندرية إلى القاهرة في نفس العام ليقدم للمأمون كتابه : سراج الملوك - اتعاظ ج ٣ ص ٨٨ . انظر ترجمته في د. سعاد ماهر : المرجع السابق ص ٣٣٠ - ٣٣٢ .

(٧) د. السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٨) المقريزي : اتعاظ ج ٣ ص ٩٢ .

جامع فتقدم المأمون إلى بعض خواصه وخلع عليه فسار وبنى جامعاً على شاطىء النيل بمنية زفتى وقرر فيه خطيباً وإماماً ومؤذنين[(١)] .

ومن المساجد التي بنيت في عهده مسجد الذخيرة بميدان القلعة الآن ، تجاه شبابيك مدرسة السلطان حسن ، أنشأه ذخيرة الملك جعفر متولِّي الشرطة عام ٥١٦ هـ ولِّي القاهرة والحسبة من نفس العام ، واستعمل السخرة في بناء المسجد حيث كان يقبض على الناس للعمل فيه بدون أجرة ، وكان الناس يحلفونه ويقولون له ، لا بالله ، فعرف لذلك بمسجد ؛ لا بالله[(٢)] .

وقد بنى أخو المأمون المعروف بالمؤتمن سلطان الملوك نظام الدين أبو تراب حيدرة مسجداً بالإسكندرية عرف بجامع المؤتمن وكان والياً على الإسكندرية والأعمال البحرية منذ عام ٥١١ هـ ، وبنى هذا المسجد أثناء مقامه في هذا الثغر[(٣)] .

أما التجديدات التي تمت في وزارة الآمر فأهمها قيامه في عام ٥١٦ هـ بتجديد مسجد القرافة التي بنته تغريد أم العزيز بالله وعمر بجانبه طاحوناً للسبيل ليحمل عن الضعفاء كلفة الطحن . وظل الجامع على عمارته حتى احترق عام ٥٦٤ هـ أثناء حريق الفسطاط[(٤)] .

وفي نفس العام أمر المأمون بتجديد المشاهد السبعة التي بين الجيل والقرافة ، وأولها مشهد السيدة زينب وآخرها مشهد السيدة أم كلثوم ، وإصلاح ما تهدم منها وإثبات تاريخ ذلك التجديد على لوح من الرخام[(٥)] .

يضاف إلى ذلك إكماله لعمارة مسجد الرصد الذي بدأه الأفضل وأنشأ منبراً بهذا المسجد[(٦)] وبنى الوزير أبو الفتح يانس الأرمني الذي ولِّي الوزارة لعام واحد فقط (٥٢٦ هـ)[(٧)] مسجداً بظاهر باب السعادة ، إلاّ أنه توفي قبل إتمامه فكمّله أولاده بعد وفاته[(٨)] .

ويعد جامع الوزير الصالح طلائع بن رزيك خير ختام لجوامع الوزراء بالقاهرة إذ بناه عام ٥٥٥ هـ[(٩)] وهو بحق قمة جوامع الوزراء من حيث المساحة ، حيث بلغت مساحته

---

(١) المصدر نفسه ص ٨٨.
(٢) المقريزي : الخطط ج ٢ ص ٤١١ وهو جزء من أرض مسجد الرفاعي الآن . د. سعاد ماهر : المرجع السابق ص ٣٠٧.
(٣) د. جمال الدين الشيال : المرجع السابق ص ٤٤.
(٤) المقريزي : الخطط ج ٢ ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.
(٥) ابن ميسرة : المصدر السابق ج ٢ ص ٦٣.
(٦) ابن منجب : الإشارة ص ٦٣ ـ ٦٤.
(٧) د. المناوي : الوزارة ص ٣١٢.
(٨) المقريزي : الخطط ج ٢ ص ٤١٢.
(٩) حسن عبد الوهاب : تاريخ المساجد الأثرية . القاهرة ١٩٤٦ ج ١ ص ٩٩.

١٥٢٢ م[٢] [(١)] وهو بذلك أكبر جوامع عصر سيادة الوزراء ، وتدلّ بقايا زخارفه بالواجهة وداخل المسجد ، بالإضافة إلى بابه الذي يعد أقدم باب نحاس بمصر [(٢)] ، على مدى ثراء هذا الوزير وتعاظم نفوذه حتى إنه أراد نقل رأس الحسين التي كانت بعسقلان خوفاً من الصليبيين إلى هذا الجامع ، إلّا أن الخليفة الفائز بنصر الله لم يمكِّنه من ذلك حيث بنى المشهد المعروف بمشهد الحسين بجوار قصره ونقل الرأس إليه في عام ٥٤٩ هـ ، ولم يكن بهذا الجامع خطبة حتى عام ٦٥٢ هـ [(٣)] / ١٢٥٤ م .

وإلى جانب هذا المسجد الفخم أنشأ الصالح طلائع مسجداً آخر بالقرافة إلى جوار جامع القرافة أو الأولياء وبجواره تربة ليدفن بها [(٤)] . ويذكر أبو صالح الأرمني أن الصالح طلائع حمل إلى مسجده بالقرافة بعض الأعمدة من بيعة قبطية [(٥)] .

وقد أجريت عدة إصلاحات في الجامع العتيق بقوص بقي منها منبر خشبي يرجع إلى عام ٥٥٠ هـ[(٦)] / ١١٥٥ م .

د - المدارس السنِّية :

عمد الوزراء السنِّيون إلى إنشاء المدارس السنِّية لإضعاف مذهب الدولة ، وكان ذلك التدعيم هو السمة المميزة لعصر الوزراء العظام .

وقد بدأت هذه المدارس في الظهور بمدينة الإسكندرية حتى انتقلت إلى حاضرة الخلافة في القاهرة على يد صلاح الدين الأيوبي .

ففي عام ٥٣٢ هـ أنشأ الوزير رضوان بن ولخشي ، وكان مالكي المذهب [(٧)] ، مدرسة لتدريس المذهب المالكي قرّر فيها الحافظ أبا الطاهر بن عوف شيخ المالكية بالثغر وكانت تقع بشارع المحجة [(٨)] .

أما المدرسة الثانية فقد أنشأها أبو الحسن علي بن السلار بالإسكندرية للحافظ أبي طاهر

---

(١) د. سعاد ماهر : المرجع السابق ص ٤٠٥ .

(٢) حسن عبد الوهاب : المرجع السابق ص ٩٩ .

(٣) القلقشندي : المصدر السابق ج ٣ ص ٣٦٦ . ويذكر المقريزي أن الصالح طلائع لما حضرته الوفاة ندم على بناء هذا المسجد حيث إنه كان خارج باب زويلة ومن الممكن استغلاله من الناحية الحربية ضد بوابة القاهرة الجنوبية . الخطط ج ٢ ص ٢٩٣ .

(٤) أبو المحاسن : المصدر السابق ج ٥ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٥) أبو صالح الأرمني : تاريخ الكنائس ص ٥٣ - ٥٤ .

(٦) د. سعاد ماهر : المحافظات ص ٣٣ .

(٧) د. المناوي : الوزارة ص ٣٠٣ .

(٨) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ ، د. المناوي : المرجع السابق ص ١٠٧ - ١٠٨ ، وإن كان د. الشيال : يرجع تاريخها إلى عام ٥٣٣ هـ . انظر د. الشيال : المرجع السابق ص ٤٤ .

السلفي [١] في عام ٥٤٤ هـ / ١١٤٩ م ، أي في خلافة الظافر الفاطمي [٢] ، وأثناء ولاية ابن السلار على الإسكندرية [٣] وعرفت بالسلفية .

وجاءت الطفرة في بناء هذه المدارس على يد صلاح الدين الأيوبي وزير العاضد الذي أقبل على إنشائها لإضعاف نفوذ مذهب الدولة [٤] ، فأنشأ عدة مدارس بمصر الفسطاط خصصت عند بداية تأسيسها لتدريس مذهب واحد [٥] .

في أول المحرم عام ٥٦٦ هـ هدم صلاح الدين حبس المعونة بمصر وعمّره مدرسةً للشافعية وعرفت بالمدرسة الشريفية بمصر الفسطاط [٦] .

وفي المحرم من نفس العام هدم صلاح الدين دار الغزل [٧] بمصر وحوّلها إلى مدرسة للمالكية عرفت بدار الغزل ، ثم عرفت بالقمحية لأن «معلومها كان يصرف للمدرسين والطلبة قمحاً» [٨] .

هـ ـ النصوص التأسيسية :

تدلّ النصوص التأسيسية لمباني العصر الفاطمي الأخير على تزايد نفوذ الوزراء وتضاؤل نفوذ الخلفاء ، حيث احتلت أسماء وألقاب الوزراء الصدارة ، بينما تراجع نصيب الخليفة منها . وظهر أيضاً في هذه الكتابات أسماء لولاة أقاليم ومحتسبين وقضاة ما كان لها أن تظهر لولا تراخي قبضة الدولة المركزية وتضاؤل نفوذ الخليفة .

ففي النص التأسيسي لباب الفتوح بسور القاهرة الشمالي والمؤرخ بالمحرم ٤٨٠ هـ تشير الكتابات الكوفية إلى أن منشىء الأسوار هو الوزير الأجلّ بدر الجمالي الذي عدّدت ألقابه [٩] .

وفي النص التأسيسي لتجديدات بدر الجمالي بالجامع الطولوني [١٠] يرد اسم الخليفة المستنصر في سطر واحد ، بينما يجيء أمر البناء منسوباً إلى بدر الجمالي والدعاء له في سطرين . وفي النص التأسيسي لتجديد جامع العطارين لم يرد اسم المستنصر بالله وحازت ألقاب ونعوت بدر الجمالي كلّ اللوح الرخامي [١١] .

---

(١) أبو شامة : الروضتين ج ١ ص ٩١ وكان كردياً شافعي المذهب د. المناوي : المرجع السابق ص ٣٠٣ .
(٢) د. جمال الدين الشيال : المرجع السابق ص ٤٤ .
(٣) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ص ٢١٩ .
(٤) فريد شافعي : العمارة العربية ص ٢٤٨ .
(٥) د. حسن الباشا : المدخل ص ١٥٦ .
(٦) أبو شامة : الروضتين ج ١ ص ١٩١ المقريزي : اتعاظ الحنفا ج ٣ ص ٣١٩ .
(٧) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة : ج ٥ ص ٣٨٥ .
(٨) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٤٦ .
(٩) Répertoire. Op. cit. Tome 7, p. 238.
(١٠) محمود عكوش : المرجع السابق لوحة ١٦ ، Répertoire : Op. cit. p. 199.
(١١) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ص ٢٢٧ ، د. الشيال : المرجع السابق ص ٤٤ . Répertoire : Op. cit. p. 225.

وفي اللوح التأسيسي لتجديدات جامع إسنا العتيق يشار إلى اسم المستنصر في صيغة دعائية، بينما يقترن أمر البناء ببدر الجمالي ، ويرد اسم القاضي علي بن أحمد النضر الذي كان ناظراً للأحباس بالأعمال القوصية [(١)] ، بينما يخلو نص بناء المئذنة الذي كان باسم سارتكين المنسوب إلى الجيوشي (بدر) من أي ذكر للمستنصر [(٢)] .

وفي مشهد السيدة نفيسة الذي جدِّد عام ٤٨٢ هـ في وزارة بدر الجمالي ورد اسم الأفضل ابنه معه على النص التأسيسي الخاص بأعمال التجديد [(٣)] .

أمّا الجامع الغمري بالمحلة الكبرى فليس به إشارة إلى اسم الخليفة وإنما حوى فقط اسم الوزير والقاضي «أبو الفتح المسلم بن علي بن الحسن» متولّي الحكم الشريف في الغربية [(٤)] .

ويأتي أمر إنشاء الجامع الأقمر مقروناً باسم الآمر بأحكام الله الذي ذكر ألقابه والدعاء له في ٢٨٧ حرفاً ، بينما جاء ذكر المأمون والدعاء له في ٣٧٨ حرفاً [(٥)] .

وحتى عندما كان الحافظ لدين الله يحكم بدون وزير وأجرى تجديدات في الجامع الطولوني سجلها نص تأسيسي ، فإن نصيب قاضي القضاة سراج الدين أبو الثريا بن جعفر كان هو الأوفى منها [(٦)] .

ويبدو البون أكثر اتساعاً بين نصيب الخليفة في الكتابات التأسيسية ونصيب الوزراء في النص التأسيسي لجامع الصالح طلائع بن رزيك الذي حازت ألقابه والدعاء له باعتباره منشيء هذا الجامع ٢٥٩ حرفاً مقابل ١٠٢ حرفاً للفائز بنصر الله [(٧)] .

تأثير المجاعات على الفنون التطبيقية

ليس الباحث هنا بصدد الحديث عن أثر كلِّ مجاعة بمفردها على الفنون التطبيقية ، إذ أن المجاعة ، كحدث تاريخي ، ليست إلَّا حدثاً عابراً ، محدود الأثر ، زمانياً ، على حركة الصناعات والفنون . فتطور هذه الفنون أو تدهورها لم يكن ليحدث طفرة واحدة ، فضلاً عن أن العوامل المؤثرة على الفنون التطبيقية تعدُّ بالأساس عوامل اقتصادية واجتماعية مستقرة ومتميزة بالثبات النسبي

---

(١) د. سعاد ماهر : المرجع السابق ص ٢٧٤ ـ ٢٧٦ .

(٢) Répertoire : Op. cit P. 202.

(٣) Ibid : P. 248.

(٤) د. سعاد ماهر : المرجع السابق ص ٢٩١ .

(٥) د. سعاد ماهر : المرجع نفسه ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

Répertoire: Op. cit. Tome 8, PP. 146 - 8.

(٦) محمود عكوش : المرجع السابق ص ٩٠ . Répertoire: Op. cit. Tome 9, PP. 175 - 6.

(٧) حسن عبد الوهاب : المرجع السابق ص ٩٩ . Répertoire : Op.. cit, P. 21.

ولذا فإن النتائج التي تمخضت عنها المجاعات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، هي التي أثرت بشكل مباشر على هذه الفنون ، فالتغيرات الكمية التي تنتج عن كل مجاعة كانت تتراكم لتتحوَّل في النهاية إلى فوارق كيفية [1] ، بلغت ذروتها في أعقاب الشدة المستنصرية التي كانت علامة فارقة في تاريخ الخلافة الفاطمية ، وآية ذلك أننا يمكن أن نميِّز بين منتجات مرحلتين مختلفتين في تاريخ الفنون الفاطمية ، إحداهما تشمل القرن ٤ هـ والنصف الأول من القرن ٥ هـ (١٠ ـ ١١ م) أي قبل الشدَّة العظمى ، والثانية تمتد من النصف الثاني من القرن ٥ هـ حتى سقوط خلافة الفاطميين في القرن ٦ هـ / ١٢ م ، أي بعد الشدَّة المستنصرية .

وترتكز دراسة أثر نتائج المجاعات على الفنون التطبيقية بعد الشدَّة العظمى على مفهومين رئيسيين :

١ ـ إن ما خلفته المجتمعات البشرية من آثار ثابتة ومنقولة كانت تعبيراً حضارياً عن حالة هذه المجتمعات ، اتخذ من طريق الصناعة والتشييد والفن سبيلاً من سبله المتنوعة للإفصاح عن نفسه [2] .

٢ ـ إن منتجات الفنون التطبيقية في معظمها سلع ذات طابع فني سواء أكانت للاستخدام الشخصي أو المنزلي ، كالخزف والزجاج والنسيج ، أو كانت سلعاً ترفيهية ، كالحلي والمعادن والبلور الصخري ، وهي في ذلك تخضع في إنتاجها وذوقها الفني لطبيعة «الطلب» عليها ، وبديهي أن الطلب على هذه «السلع» يرتبط إلى حد كبير بنظم توزيع الثروة التي تترك أثرها على منتجات العمارة والفنون وتوضح في الوقت نفسه المستويات المختلفة لمعيشة كل طبقة من طبقات الأمة [3] .

وقد أوجدت نظم توزيع الثروة في المجتمع المصري بعد الشدة ، نمطين مختلفين من الطلب نتيجة لتغير موازين القوى الشرائية :

١ ـ نمط الطلب الأعلى :

وهو الذي يشمل القوة الشرائية الكبيرة التي حاز أفرادها القسط الأكبر من ثروات البلاد بعد الشدّة العظمى . والقوى الاجتماعية صاحبة هذا النمط من الطلب تشمل رجال العسكر ، الذين كانوا يتولون الوزارة ومناصب ولاة الأقاليم ، كما أن الأجناد كانوا هم المقطعين الذين حازوا معظم

---

(١) عن العلاقة بين التغيرات الكمية والكيفية راجع : بليخانوف (ج) : تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ ـ ترجمة محمد مستجير مصطفى ـ القاهرة ١٩٦٩ ـ ص ١١٦ .

(٢) د . صلاح الدين سيد البحيري : نحو منهج تحليلي وإنساني في دراسة الأركيولوجيا ـ مقال بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ العدد الرابع المجلد الأول ـ الكويت ١٩٨١ ـ ص ١٥ .

(٣) د . فريد شافعي : العمارة العربية ص ٢٣٣ .

.قبالات الأراضي الزراعية ، وقد لعبت ثروات هذه الفئات وميولها الترفية لتقليد الخلفاء أثراً بعيداً في تشكيل نمط الطلب الترفي الذي ساد المجتمع بعد الشدَّة .

ويضاف إلى فئات العسكريين ، كبار التجار ، سواء عملوا في تجارة السلع الغذائية أو ارتبطوا بازدهار تجارة العبور (الترانزيت) ، ويلحق بهذه القوى موظفو الدواوين الذين أفادوا من تراخي القبضة المركزية للدولة ، وخاصة الذين كانت أعمالهم تتعلق بأقاليم البلاد كالمساحين ومحصلي الضرائب . وقد تمتع الأقباط بمركز متميز بين الفئات الأخيرة ، لأن الدولة كانت تعوِّل عليهم في مسح الأراضي الزراعية وتقدير الخراج [١] . ولا نجد وصفاً لمركزهم المميَّز أبلغ تعبيراً أو أشمل مما أورده المقريزي عن حالهم في عهد الحافظ لدين الله بعد أن ولِّي الدواوين الأخرم بن زكريا الذي أعاد «كتَّاب النصارى أوفر ما كانوا عليه ، وشرعوا في التجبر ، وبالغوا في إظهار الفخر ، وتظاهروا بالملابس العظيمة ، وركبوا البغلات الرائعة والخيول المسوَّمة بالسروج المحلاة واللجم الثقيلة ، وضايقوا المسلمين في أرزاقهم ، واستولوا على الأحباس الدينية والأوقاف الشرعية ، واتخذوا العبيد والمماليك والجواري من المسلمين» [٢] . والحق أن أهل الذمة احتلوا طوال عصر الفاطميين مكانة بارزة ، سواء اشتغلوا بالتجارة أو خدموا في دواوين الدولة ، أو يمكن ترسم أثرهم على الفنون في ظهور رموز مسيحية على بعض المنتجات الفنية .

٢ ـ نمط الطلب الأدنى :

ويشمل القوى الاجتماعية ذات المقدرة الشرائية الضعيفة ، التي يأتي الفلاحون في مقدمتها باعتبار تأثرهم باضمحلال الزراعة وانتشار الأوبئة الفتاكة أثناء المجاعات التي نشرت الفقر بين صفوف الفلاحين ، فلم يعودوا بقادرين على الدخول في مزايدات قبالة الأراضي ، وظلّوا حتى نهاية العصر الفاطمي مجرد أجراء في الأرض .

وإلى هذه القوى المحدودة الدخل ينتسب فقراء المدن الذين أرهقوا من جراء تزايد المكوس التي شملت جميع أوجه النشاط التجاري والصناعي .

وقد توجّه «طلب» هذه القوة الشرائية المنخفضة نحو السلع الرخيصة التي تلبي احتياجاتهم المعيشية الأساسية .

وإزاء وجود هذين النمطين المتباينين من الطلب ، نشأ نمطان مقابلان من «العرض» يوفِّر كل منهما سلعاً تستجيب لهذه القدرات الشرائية المتناقضة ، ورغم أن المنتجات أو السلع المرتفعة

---

(١) سجل لنا المقريزي محاولة أحد الكتاب الأقباط في عهد الحافظ لدين الله تقرير ضريبة أطيان على ضامن المعدية الذي أصرَّ على تحصيل أجر تعدية الكاتب ، رغم أن ضامن المعدية لا يملك أراضٍ زراعية ـ الخطط ج ١ ص ٤٠٥ .

(٢) المقريزي : اتعاظ ج ١ ص ٤٠٦ .

الثمن تميزت بذوق فني رفيع ، إلاّ أن الذوق الفني لم يتخل عن المنتجات الرخيصة الثمن ، لأن منتجات العصر الفاطمي الأخير تميزت في مجملها بطابع عام مميَّز ، كما سنرى على منتجات الخزف بشكل خاص .

تأثير المجاعات على منتجات الخزف والفخار :

يعد الخزف والفخار أكثر منتجات الفنون التطبيقية تأثراً بحالة المجتمع وأبلغ تعبير عنها في ذات الوقت ، ويرجع ذلك ليس فقط إلى قابليته للكسر بسهولة ، مما يجعل الطلب عليه في تجدد مستمر ، بل وأيضاً إلى أن الخزف كان مادة شائعة الاستعمال بين كل طبقات المجتمع ، حتى إن الخزف يعد سجلاً صادقاً لحالة المجتمع المصري قبل وبعد الشدَّة ، حافلاً بالإشارات إلى مستويات المستهلكين المادية وذوقهم الفني .

أ ـ الخزف ذو البريق المعدني :

وهو نوع من الخزف ابتكره الخزّاف المسلم ، ربما ليكون بديلاً عن الأواني الذهبية والفضية التي حرّم الإسلام استعمالها [١] . وفي هذا النوع تستعمل الأكاسيد المعدنية للرسم على البطانة البيضاء المعتمة التي تكسى بها طينة الإناء ، وذلك بعد حرق الأواني حرقاً أوليّاً ، ثم تحرق بعد الرسم حرقاً بطيئاً جداً تحت درجة حرارة أقل من الأولى ، وعندئذ تتحول الأكاسيد المعدنية باتحادها مع الدخان إلى طبقة معدنية رقيقة جداً [٢] .

ولا شك أن المواد المستخدمة في صناعة هذا النوع تضعه في مصاف المنتجات المرتفعة الثمن التي تقبل على شرائها القوة الشرائية الأكبر في المجتمع ، خاصة وأن هذا النوع كان يحرق في الفرن ثلاث مرات [٣] ، قابلة للزيادة عند استخدام طلاءات مختلفة يلزم حرقها [٤] .

وتظهر استجابة صنّاع أواني الخزف ذي البريق المعدني «لطلب» الأغنياء الجدد الترفي أول ما تظهر في طريقة صناعة هذه الأواني، فمنتجات هذا النوع التي تنتسب إلى ما قبل الشدَّة العظمى (٤ ـ ٥ هـ / ١٠ ـ ١١ م) تختلف عن منتجات بعد الشدَّة (٥ ـ ٦ هـ) (١١ ـ ١٢ م) التي تتميز بجمال أشكال أوانيها ورقة جدرانها [٥] .

---

(١) د. زكي محمد حسن : فنون الإسلام ـ القاهرة ١٩٤٨ ـ ص ٣٥٩ .

(٢) ديماند (م. س) الفنون الإسلامية : القاهرة ١٩٥٨ ـ ص ١٧٥ .

(٣) مرة لإكساب الطمي صلابة ، وثانية لتثبيت الطلاء الزجاجي ، والثالثة لتثبيت الأملاح المعدنية ـ انظر :
جمال محرز : الخزف ذو البريق المعدني في مجموعة د. علي إبراهيم : بحث مستخرج من مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ المجلد السابع عدد يوليو/ تموز ١٩٤٤ . ص ٢ .

(٤) د. حسن الباشا : المدخل إلى الآثار الإسلامية ص ٣٧٥ .

(٥) د. حسن الباشا (وآخرون) : القاهرة ص ٣١٥ .

ومن الناحية الزخرفية ، ازدادت العناية بزخارف أواني الخزف ذي البريق المعدني بعد الشدَّة ، ويعزي أوليج غرابار Grabar ذلك التطور الذي حدث في منتصف القرن ٥ هـ / ١١ م إلى الشدَّة العظمى عندما ظهر إلى النور عدد من التحف الفنية التي كانت حتى ذلك التاريخ محجوبة عن الأنظار ، نتيجة عمليات النهب التي جرت لخزائن المستنصرومن ثمَّ فإن الموضوعات الفنية التي كانت مقصورة على دوائر الخليفة والأمراء أصبحت متاحة أمام البرجوازية الثرية الجديدة في مدينة القاهرة وتحولت على أيديها إلى فن مصري جديد» [١] . والواقع أن زخارف الخزف تميزت بعد الشدَّة بتصميماتها المركبة ودقتها ، سواء كانت رسوماً تمثل الطيور والحيوانات وآدميين أو زخارف نباتية وكتابية وهندسية .

زخارف الخزف ذي البريق المعدني قبل الشدّة :

اعتمدت التصميمات الزخرفية في القرن ٤ ـ ٥ هـ / ١٠ ـ ١١ م على رسم عنصر زخرفي رئيسي يملأ المسطح المراد زخرفته ، وهذه سمة عامة لمنتجات هذه الفترة التي ينسب جزء منها للفنان مسلم ومدرسته [٢] . وتمتاز هذه الرسوم بالبساطة ، وكلها تقريباً مجرد موضوعات زخرفية قصد منها ملء فراغ الإناء بالرسوم ولم تخرج هذه الزخارف عن عناصر الزخرفة الإسلامية المعروفة .

ومن القطع التي زخرفت برسوم الحيوانات كموضوع زخرفي ، صحن من الخزف ذي البريق المعدني محفوظ بمتحف الفن الإسلامي ببرلين [٣] ، ملأ الفنان أرضيته برسم أرنب طويل الأذنين يخرج من فمه فرع نباتي يتشكل على هيئة أنصاف مراوح نخيلية ، تختلط مع جسم الأرنب لتكون موضوعاً زخرفياً واحداً . وتتضح في رسم الأرنب السمات نفسها التي ميزت رسم الحيوانات في هذه الفترة مع عدم مراعاة النسب التشريحية والميل إلى رسم أجسام ممتلئة للحيوانات [٤] .

ويشبه أسلوب رسم هذا الأرنب رسم لأرنب على صحن محفوظ بمتحف كلية الآثار بجامعة القاهرة (رقم السجل ١٩٣١) يتميز باستطالة الأذنين وامتلاء الجسم ، ويخرج من فمه فرع نباتي ينتهي بورقة ثلاثية ، ويحيط برسم الأرنب مناطق رسمت بها دوائر تتوسطها نقط داكنة (لوحة ٧٦) وكان رسم هذه المناطق شائعاً في الخزف ذي البريق المعدني العباسي [٥] . وقريب من ذلك

---

(١) جرابار (أوليج) : الفنون العالمية والمحلية في الإسلام (موضوع الفن في العصر الفاطمي) ـ ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٧٠ ـ ج ١ ص ٢٤٩ .

(٢) مسلم بن الدهان أحد الخزافين الذين وردت توقيعاتهم على القطع الخزفية الفاطمية ، وينسب إنتاجه إلى نهاية القرن ٤ هـ وبداية القرن ٥ هـ ـ انظر : د. محمود إبراهيم حسين : أعلام المصورين المسلمين وأشهر أعمالهم ، القاهرة ١٩٨٢ ـ ص ٤٨ .

(٣) Kleij (A.) Islamische Kermik, Berlin 1973, S. 90.

(٤) د. محمود إبراهيم : المرجع السابق ص ٥٠ .

(٥) د. زكي حسن : فنون الإسلام ص ٢٦٤ ، شكل ١٨٨ .

التصميم ما نجده على كسرة من الخزف محفوظة بمتحف الفن الإسلامي ببرلين تمثّل حصاناً تخرج من فمه ورقة نباتية ثلاثية ويحيط برسم الحصان المناطق نفسها التي تحوي الدوائر المنقوطة [١] .

وتمتاز زخارف الخزف قبل الشدَّة بوضوح الرسم وفخامته والانصراف عن التفاصيل [٢] ، وتتضح هذه المميزات في رسم لثور يتوسط صحناً من الخزف ذي البريق المعدني [٣] ، إلَّا أن عدم اهتمام الفنان بالتفاصيل أو تمثل الواقعية في رسمه لم يخف محاولته إظهار القوة والضخامة على نسب أجزاء الحيوان الذي أحيط بأفرع نباتية ملتوية تخرج منها أوراق ثلاثية وأنصاف مراوح نخيلية . وهذا الصحن محفوظ بمتحف كلية الآثار بجامعة القاهرة (رقم السجل ١٧١٥) ، لوحة (٧٧) وشبيه بأسلوب رسم هذا الثور ما نجده على كسرة من الخزف [٤] ذي البريق المعدني من رسم لجزء من جسم حيوان يتسم بالقوة وضخامة النسب (لوحة ٧٨) .

ومن أعمال الخزف ذي البريق المعدني التي ترجع إلى ما قبل الشدَّة المستنصرية صحن كان ضمن مجموعة د . على إبراهيم ، قوام الزخرفة فيه رسم فيل ضخم الجثة يحتل مساحة الصحن كلها تاركاً فراغاً بسيطاً مزيناً بأوراق نباتية من ثلاثة فصوص ، ويلاحظ أن الخزاف الذي وجد توقيعه على هذه القطعة مقروناً باسم مصر «عمل إبراهيم بمصر» [٥] جعل للفيل ذنباً طويلاً وهو ما يجافي الواقع .

والرسوم التي تجمع أكثر من حيوان على الأواني الخزفية التي ترجع إلى القرن ٤ ـ ٥ هـ / ١٠ ـ ١١ م قليلة ، ومن أمثلتها ، قدر من الخزف محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة تتألف زخرفته من ثلاث مناطق رئيسية وعريضة تفصل كلًا منها عن التالية منطقة ضيقة فيها رسوم أنصاف مراوح نخيلية ، أما المناطق الرئيسية الثلاثة فقوام الزخرفة في كل منها رسم حيوان ينقض على أرنب ليفترسه وحول هذا الرسم زخارف نباتية من فروع ووريقات [٦] .

ولا يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق برسوم الطيور التي زخرفت بها أواني الخزف ذي البريق المعدني قبل الشدّة العظمى ، فقد كان رسم الطائر يملأ معظم سطح الإناء محاطاً بالزخارف النباتية أو الكتابية . ومثلما نجد على كسرة من الخزف يتوسطها رسم لطائر يتدلّى من منقاره فرع نباتي وتحيطه الأفرع النباتية الحلزونية [٧] ، وقد رسم الطائر بشكل تخطيطي لا يهتم بمحاكاة الطبيعة أو

---

(١) Klein (A.), Op. cit. S. 92.

(٢) ديماند (م. س): الفنون الإسلامية ص ٢١٧ .

(٣) د. حسن الباشا : فنون التصوير الإسلامي في مصر ص ٦٨، شكل ١٧ .

(٤) Butler (A.), Islamic Pottery. London 1926 PI. IX - B.

(٥) جمال محرز : الخزف ذو البريق المعدني ص ٥ . وقد وجد اسم إبراهيم هذا فوق قاع إناء عليه زخرفة نباتية بالبريق المعدني ـ انظر : د . محمود إبراهيم ، المرجع السابق ص ٦٦.

(٦) د. زكي حسن : أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية ـ القاهرة ١٩٥٦ ص ١٢ شكل ٤٠ .

(٧) Butler (A.), Op. cit. PI. IX. A.

إظهار التفاصيل ، وقد رسمت عين الطائر على هيئة دائرة بداخلها نقطة داكنة (لوحة ٧٩) .

وفي متحف المتروبليتان بنيويورك سلطانية من إنتاج الخزاف مسلم يزينها رسم بالبريق المعدني الذهبي لنسر ناشر جناحيه فغطى فراغ الإناء [١] . وللفترة نفسها تنسب كسرة من الخزف عليها رسم بالبريق لطاووس[٢] تحيط به رسوم أوراق نباتية ثلاثية الفصوص (لوحة ٨٠) .

وقد نجد في بعض قطع الخزف التي تؤرخ بالقرن ٤ ـ ٥هـ/١٠ ـ ١١م تصميمات زخرفية تجعل من رسم الطائر موضوعاً أساسياً يتوسط الآنية وتحيط به زخارف نباتية، كما في صحن من الخزف محفوظ بمتحف الفن الإسلامي[٣] بالقاهرة ، يتوسطه رسم بالبريق لديك في منقاره ورقة نباتية ثلاثية ، والديك محصور داخل دائرة محاطة برسوم أشكال مراوح نصف نخيلية (لوحة ٨١). ورسم آخر على طبق لطاووس يمسك في منقاره فرعاً نباتياً ، ويضم الذيل كلمة بالخط الكوفي تصعب قراءتها ، ويحيط بالجامة التي تحصر رسم الطاووس كتابة كوفية وورقتان نباتيتان كبيرتان يتوسط كلاً منهما ثقب بيضاوي الشكل[٤] . وحتى في حالة رسم أكثر من طائر على الإناء ، فإن كل طائر كان يرسم باعتباره موضوعاً زخرفياً مستقلاً محصوراً داخل منطقة أو جامة ، مثلما نجد في قدر محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة[٥] .

وقد وصلتنا من فترة ما قبل الشدّة أوانٍ من الخزف ذي البريق المعدني ، اتخذت من الرسوم النباتية موضوعاً زخرفياً رئيسياً لها وأشهر هذه الأمثلة ثابتة التاريخ ، طبق محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة يؤرخ بحوالي عام ٤٠٤ هـ /١٠١٣ م، وهو يحمل اسم «غبن أستاذ الأستاذين» في عصر الحاكم بأمر الله ، وتقوم زخارف هذا الطبق ذات البريق المعدني الذهبي على أرضية بيضاء يتكون تصميمها العام من ثماني مناطق متساوية تمتد من حافة الطبق نحو المركز ، وقوام زخارف هذه المناطق وحدتان تتكرران بالتبادل حول الطبق أربع مرات باختلاف ضئيل ، وتتألف إحدى الوحدتين من مراوح نخيلية في أوضاع متناظرة وتتكون الأخرى من شجرة محورة تخرج منها أفرع نباتية متماثلة [٦] .

وتعد الزخارف النباتية التي رسمت على هذا الطبق معدومة النظير في الأواني المعاصرة ،

---

(١) ديماند (م. س): المرجع السابق ص ٢١٧ .

(٢) Butler (A.), Op. cit. Pl. X - A.

(٣) د. زكي حسن: فنون الإسلام ص ٣١٢.

(٤) أحمد حمدي (وآخرون) معرض الفن الإسلامي في مصر ـ القاهرة ١٩٦٩ ـ ص ١٠٥ ـ لوحة ٢٣ .

(٥) د. زكي حسن : أطلس الفنون ص ١٢ شكل ٤١ .

(٦) د. حسن الباشا (وآخرون) القاهرة ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤ ، شكل (٢٢) وعن أستاذ الأستاذين : انظر : د. حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ج ١ ص ٦٣.

سواء من حيث الدقة أو إتقان التصميم الزخرفي ، ولعل ذلك راجع إلى أن هذا الطبق صنع لأحد كبار رجال الدولة .

وقد تميزت الرسوم النباتية المستخدمة كموضوع زخرفي رئيسي بكبر حجمها ، مثل الزخارف الحيوانية ورسوم الطيور ، ونجد ذلك في قدر محفوظ بمجموعة كلكيان في متحف فيكتوريا وألبرت بلندن ، حيث تحتل أشكال المراوح النخيلية منطقة عرضية متسعة من بدن القدر[1] ، ويشبه ذلك القدر قدر آخر محفوظ بمتحف الكويت الوطني [2] ، قسمت زخارفه النباتية على أربعة أشرطة عرضية مزخرفة بأشكال مراوح نخيلية وأنصاف مراوح نخيلية بأحجام كبيرة تذكرنا سامرا من الطراز الثالث (لوحة ٨٢) .

ولم يهمل الفنان استخدام الزخارف الكتابية كموضوع رئيسي للزخرفة على أواني البريق المعدني قبل الشدة العظمى وتميزت الزخارف الكتابية أيضاً بضخامة الحجم وعدم الإتقان ، كما أنها قد تكون غير مقروءة في بعض القطع .

ومن القطع التي وردت عليها كتابات، صحن محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ، قوام زخرفته رسم ثلاث مناطق لوزية الشكل تفصلها ثلاث مناطق أخرى على هيئة شرافات ، تضم كل من هذه المناطق الستة شريطاً من كتابة كوفية على أرضية من الفروع والأوراق النباتية[3] .

وبنفس المتحف كسرة[4] من الخزف عليها بقايا كتابة كوفية يبدو أنها كانت تشكل الموضوع الزخرفي الرئيسي لصحن من الخزف ذي البريق المعدني (لوحة ٨٣) .

ومن أمثلة الزخارف الكتابية التي تتسم بعدم الدقة في رسمها ، كتابة على صحن محفوظ بمتحف الكويت الوطني[5] به كتابة تقرأ «بركة لصاحبه» (لوحة ٨٤) . وأخرى على صحن محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ، وبوسط الصحن رسم لإناء إلى يساره زخرفة بالخط الكوفي تقرأ «المن»[6] وكتابة تقرأ : «نعمة شاملة وبركة كاملة» على سلطانية كانت بمجموعة د . علي إبراهيم وترجع إلى القرن ٤ هـ / ١٠ م[7] .

ولم يكن الأمر أفضل من حال الزخارف السابقة فيما يتعلق باستخدام الرسوم الآدمية في زخرفة أواني البريق المعدني قبل الشدة العظمى .

---

(١) جنكينز (مارلين): الفن الإسلامي في متحف الكويت الوطني ـ لندن ـ ١٩٨٣ ص ٢٧ .

(٢) Du Ry (C.): Die Welt des Islam. West Germany 1970. S. 83.

(٣) د. زكي حسن : أطلس الفنون ص ١٥ شكل ٥١ .

(٤) Butler (A.), Op. cit. P1. X - B.

(٥) حنكينز (مارلين) المرجع السابق ص ٢٦ .

(٦) Musée de l'Art Arabe du Caire : La Ceramique Egyptinne de L'époque Musulman. Le Caire 1922. Pi. 28.

(٧) د. حمال محرز : الخزف ذو البريق المعدني شكل ٤ .

فقد اعتاد الخزافون في تلك الفترة استخدام رسم آدمي واحد يغطي الإناء بكامله على أرضية من زخارف نباتية أو زخرفة الدوائر المنقوطة ، ونرى ذلك في عدة أمثلة يرجع صحن منها إلى القرن ٤ هـ /١٠ م ومحفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ، يتوسطه رسم لراقصة لم تراع فيه النسب التشريحية[١] ، ويتجلّى عدم مراعاة النسب التشريحية بشكل أوضح في كسرة من الخزف ذي البريق المعدني ، كانت تمثل قاع إناء يتوسطها رسم لرجل يكاد[٢] طول الذراعين فيه يماثل حجم الجسم بكامله (لوحة ٨٥). وفي متحف كلية الآثار بجامعة القاهرة صحن من الخزف ذي البريق المعدني يرجع إلى القرن ٤ هـ /١٠ م (رقم السجل ١٩٣٠) يتوسطه رسم بالبريق لعازف على آلة تشبه العود ، تحيط به أوراق نباتية ثلاثية الفصوص ودوائر منقوطة ، ويظهر جلياً عدم اهتمام الخزاف بالنسب التشريحية ، وخاصة في رسم اليدين والوجه المرسوم بطريقة إصطلاحية ، فضلاً عن إهمال إبراز التفاصيل في ملابس العازف (لوحة ٨٦) .

وقريب شبه بهذا الرسم ما نجده على صحن آخر محفوظ بمتحف كلية الآثار بجامعة القاهرة (رقم السجل ١٩٣٩) وإن كان رسم الراقصة على هذا الصحن يتسم بقدر أكبر من الدقة وهو ما قد يرجح نسبته إلى القرن ٥ هـ /١١ م (لوحة ٨٧) .

وبشكل عام فإن الرسوم الآدمية تميزت في تلك الفترة بالجمود والبعد عن الطبيعة ، بل إن بعض هذه الرسوم كان يكتسب طابعاً زخرفياً محضاً ، كما في صحن محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة بوسطه رسم بالبريق لرجل يمسك في يديه كأسين في منظر شراب ، وقد زخرفت ملابسه بأوراق نباتية ضخمة وأفرع نباتية ، ويبدو واضحاً بعد الفنان عن محاكاة الطبيعة في الطريقة التخطيطية لرسم الوجه والرسم المشوه لأصابع اليدين[٣] .

زخارف أواني الخزف ذي البريق المعدني بعد الشدة :

تميزت زخارف الخزف ذي البريق المعدني في تلك الفترة (٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م) بكثرة الموضوعات الزخرفية المستمدة من رسوم الآدميين والحيوانات[٤] ، متأثرة في ذلك بالموضوعات الزخرفية التي كانت سائدة في التحف التي أخرجت من خزائن المستنصر بالله أثناء الشدة العظمى ، وأصبحت الموضوعات الزخرفية تتسم بالتصميم المركب الذي يجمع بين أكثر من عنصر زخرفي ، يمزج بينهم الخزاف في وحدة فنية متكاملة شديدة التعقيد في بعض الأحيان .

وأتاح صغر حجم الوحدات الزخرفية رسم أكثر من عنصر زخرفي ، وبديهي أن صغر حجم

---

(١) د. محمد مصطفى : متحف الفن الإسلامي ـ دليل موجز ـ القاهرة ١٩٧٩ ـ شكل ٦٤ .

(٢) . Butler (A.), Op. cit. Pl. IX. F.

(٣) أحمد حمدي (وآخرون) معرض الفن الإسلامي ـ لوحة ٢٤ .

(٤) جرابار (أوليج) الفنون العالمية والمحلية ص ٣٤٩.

الزخارف وتعددها يعني زيادة العمل المبذول في رسم زخارف الآنية وزيادة كمية مادة البريق المستخدمة ، والمحصلة النهائية لذلك كله ارتفاع ثمن الآنية .

وفي هذه الفترة قل الاعتماد على العناصر النباتية كموضوع زخرفي رئيسي وابتعدت الزخارف النباتية عن طابع البساطة والضخامة وبعدت الشقة بينها وبين زخارف طراز سامرا ، التي كانت سائدة في زخارف الخزف قبل الشدة العظمى .

ودليل ذلك رسوم أنصاف مراوح نخيلية وعناصر نباتية أخرى مرسومة على أرضية من البريق المعدني ، تتسم بقدر كبير من الإتقان وبراعة التنسيق وجمال التصميم المتوازن نجدها على صحن محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة[١] .

ومن أبدع أمثلة زخارف الخزف ذي البريق المعدني التي تجمع بين رسوم النباتات والطيور ما نجده على صحن من الخزف (لوحة ٨٨) . في مجموعة Cote في ليون بفرنسا ، تتألف زخارفه من رسم شجرة دقيقة والفروع محورة عن الطبيعة وعليها رسوم ستة عشر طائراً في أربعة صفوف ، وقد تطورت الزخرفة في هذا الصحن ، فازدادت الدقة وصغر قياس الرسم بالنسبة للطيور وقلت الفروع والسيقان والوريقات النباتية التي ميزت زخارف ما قبل الشدة وترجع هذه القطعة إلى القرن ٦ هـ /١٢ م[٢] .

وثمة طبق آخر من الخزف ذي البريق المعدني رسمت بوسطه نجمة سداسية تحيط بها مناطق هندسية بكل منها رسم لطائر ، وينسب Lane هذه القطعة إلى القرن ٦ هـ /١٢ م لما اتسمت به من تعقيد في تصميمها[٣] .

ولحق التطور نحو الدقة والواقعية أيضاً رسومُ الحيوانات ، ومن أمثلة ذلك كلاب الصيد التي التفت حول أشكال الجدائل التي تتوسط الإناء الذي غطيت أرضيته بالبريق المعدني ، بينما تركت الرسوم محجوزة بدون بريق ، والإناء محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة[٤] . وبنفس المتحف صحن من الخزف يرجع إلى القرن ٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م يعتمد في تصميمه على دائرتين متحدتي المركز ، الوسطى تضم رسم أرنب في فمه ورقة نباتية محورة ، والدائرة الأخرى تضم رسماً لخمسة أرانب تسير متتابعة وفي فم كل منها ورقة نباتية محورة[٥] ، ويلاحظ على رسوم هذا الصحن صغر حجم الحيوانات ودقة رسم الزخرفة النباتية .

---

(١) د. زكي حسن : أطلس الفنون ص ١٥ شكل ٥٢ .

(٢) Koechlin (R.), Migeon (G.) Islamische Kunstwerke - Berlin 1928. Tefel XVIII.

(٣) Lane (A.), Early Islamic Pottery, London. 1953 PI. 29 - A.

(٤) Musée de L'art Arabe du Caire, La Ceramique PI. 28.

(٥) د. زكي حسن : الأطلس شكل ٥٨ ص ١٧.

ولم تعد الزخارف الكتابية تمثل موضوعاً زخرفياً رئيسياً في الخزف ذي البريق المعدني الذي يرجع إلى القرن ٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م ، وقلّت أحجام هذه الكتابات التي اتخذت من الخط الكوفي المورق نمطاً سائداً في زخارف هذه الفترة ، مثلما نرى على كسرة خزفية محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة عليها كتابة متكررة تقرأ: العز[١]. وتحولت الكتابات الدقيقة وغير المقروءة في كثير من الأواني إلى مجرد عناصر زخرفية تستخدم في تحديد المناطق الزخرفية وحواف الأواني[٢] بعد أن كانت هذه الحواف تزخرف بزخارف بسيطة في أواني القرن ٤ ـ ٥ هـ /١٠ ـ ١١ م ، مثل أسنان المنشار (لوحة ٧٦) والنقط (لوحة ٧٩) أو أنصاف دوائر (لوحة ٨٤) .

أما الرسوم الآدمية فإن تأثرها بتحف الخلافة والإتجاه الترفي الذي ميز حياة الطبقات البرجوازية كان أبعد من أي نوع آخر من الزخرفة ، فازدادت العناية برسوم الآدميين التي حاول الفنان فيها إبراز السمات الشخصية وراعى الدقة في رسم تفاصيلها وخاصة رسم الوجه وأشكال العمامة والملابس ، مثلما نجد على كسرة من الخزف ذي البريق المعدني محفوظة بمتحف الكويت[٣] وترجع إلى القرن ٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م (لوحة ٨٩) .

وإلى جانب محاكاة الطبيعة وصغر نسب رسم الآدميين الذي استدعى تعدد الأشخاص في الإناء الواحد ، ظهرت الرسوم الآدمية في النصف الأخير من العصر الفاطمي كمناظر تصويرية تمثل موضوعات بعينها ، فسجل أحد الأطباق لعبة التحطيب ، وهو محفوظ بمتحف الفن الإسلامي ، وقوام زخرفته المرسومة على أرضية من البريق المعدني رسم لرجلين يرقصان ويتبارزان بالعصي ، ونلاحظ أن كلاً من الرجلين يبدو عاري الرأس وأن أحدهما رسم رسماً جانبياً بينما يبدو الآخر في وضعية ثلاثية الأرباع[٤] .

وقد انتشرت الرسوم التي تتعلق بحياة العسكريين والجند الذين أصبحوا يمثلون الحكام الفعليين للبلاد ، ونجد صدى سيطرتهم على صحن من الخزف رسم على أرضيته الملونة بالبريق المعدني صورة فارس يمتطي صهوة جواده وفوق يده اليسرى طائر من الطيور الجارحة التي تستخدم في الصيد[٥] .

---

(١) Musée de L'art Arabe du Caire, Op. cit. PI. 29.

(٢) د. زكي حسن: الأطلس، شكل ٥٥ .

(٣) جنكينز (مارلين): الفن الإسلامي في متحف الكويت ص ٥٠ .

(٤) د. حسن الباشا: المدخل ص ٦٨ شكل ١٠٣ .

(٥) د. زكي حسن : الأطلس شكل ٤٣ .

ويلاحظ أن كثرة رسوم العسكريين لم تكن ظاهرة قاصرة على الخزف ذي البريق المعدني إذ نجد صداها في الرسوم القليلة التي وصلتنا على الورق وترجع إلى العصر الفاطمي ، مثل قطعة من الورق عليها رسم بالحبر الأسود يمثل أميراً ومعه أحد قواده وفوق الرجلين شريط من كتابة كوفية مزهرة نصها «عز وإقبال للقائد أبي منـ» وهي محفوظة بمتحف الفن الإسلامي[١] ويمكن نسبتها إلى القرن ٥ هـ /١١ م .

وقد انعكس الوزن المتزايد لدور الأقباط بعد الشدة العظمى على منتجات الخزف الذي ينسب إلى القرن ٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م مثلما نجد في سلطانية من الخزف ذي البريق المعدني محفوظة في مجموعة كيلكيان عليها صورة قسيس يمسك مبخرة على هيئة مشكاة[٢] (لوحة ٩٠ ـ ٩١) وهي تحمل توقيع «سعد» الذي ينسب إنتاجه إلى نهاية القرن ٥ هـ والقرن ٦ هـ (١١ ـ ١٢ م)[٣] . كما أن هناك قطع خزفية عليها رسوم لرجال دين مسيحيين ، كما في كسرة من الخزف ذي البريق المعدني عليها رسم قسيس وحول رأسه هالة التقديس بداخلها شكل لصليب ، كما يشير القسيس بيده إلى علامة التثليث والقطعة ترجع إلى القرن ٥ هـ /١١ م[٤] .

ب ـ فخار الفيوم المطلي :

وهو من المنتجات الرخيصة الثمن ، وفيه تزخرف البطانات بألوان متعددة على شكل أشرطة تلتقي في مركز الأطباق ، أو تزخرف القدور طولياً ، ويشيع في زخارف هذا النوع البقع المرشوشة أو المنثورة التي تغطي سطح الإناء . وقد عثر على كسر وأوانٍ من هذا النوع في منطقة الفيوم فعرف لذلك بخزف أو فخار الفيوم[٥] . وقد صنع هذا الخزف في مصر منذ القرن ٣ هـ /٩ م تقليداً لخزف أسرة تانج الصينية[٦] . ومن الصعب تأريخ القطع التي تزخرف بالبقع أو الأشرطة نظراً لخلوها من العناصر الزخرفية الواضحة التي تساعد الباحث على نسبة التحف إلى أقرب التواريخ احتمالاً . ومن أمثلة هذا

---

(١) د. حسن الباشا : فنون التصوير ص ٦٤ ـ ٦٥ وإلى القرن ٥ ـ ٦هـ. تنسب بعض الرسوم الفاطمية على الورق التي تمثل مناظر حراسة أو معارك حربية تتصل جميعها بحياة العسكريين ، انظر : محمود إبراهيم حسن : التصوير الإسلامي في مصر في العصر الفاطمي على الورق والجدران والخزف والعاج : رسالة ماجستير ـ كلية الآثار ، جامعة القاهرة ١٩٧٥ ص ٢٨ ، لوحة ٦٧ شكل أ ، ب.

(٢) د. حسن الباشا : فنون التصوير الإسلامي ص ٧٨.

(٣) د. محمود إبراهيم حسين : أعلام المصورين ص ٦١ .

(٤) د. سعاد ماهر : أثر الفنون التشكيلية الوطنية القديمة على فن القاهرة في العصر الفاطمي . مقال ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس ـ أبريل ١٩٦٩) القاهرة ١٩٦٩ ج ٢ ص ٥٣٧، شكل ٩.

(٥) د. حسن الباشا وآخرون : القاهرة ص ٣١٧.

(٦) د. زكي حسن : أطلس شكل ٤ ، ٥، ٦ ص ٢ . حكمت أسرة تانج الصين حوالي ثلاثة قرون (٦١٨ ـ ٩٠٧م) انظر فهمي هويدي : الإسلام في الصين ـ عالم المعرفة ٤٣ ـ الكويت ١٩٨١ ص ٤٢ .

النوع طبق صغير محفوظ بمتحف كلية الآثار (رقم السجل ١٤٤٥) به بقع من ألوان متعددة تغطي سطح الطبق بكامله (لوحة ٩٢) . كما استخدم الخزّاف بطانة بعض الأواني لرسم بعض الزخارف إلى جانب تغطية سطح الإناء ببقع الألوان المتعددة، ومن أمثلة ذلك صحن محفوظ بمتحف كلية الآثار (رقم السجل ١٩٨١) يحوي زخارف محزوزة تشبه السائدة في العصر الطولوني وبداية العصر الفاطمي (لوحة ٩٣) .

وقد أثر الإتجاه الفني العام الذي ساد المنتجات الفنية بعد الشدة العظمى على هذا النوع من الفخار الرخيص ، حيث أبى ذوق الفنان المسلم إلاَّ أن يطبع هذه الأواني بطابع فنون الخلافة الفاطمية إستجابة لرغبات الناس في حيازة أوانٍ قريبة الشبه مما كان في خزائن الخلفاء ، فتخلت هذه الأواني الفخارية عن طابع التقليد الصيني وظهرت عليها الزخارف الكتابية والهندسية ، كما في في قدر محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة[1] ، قوام زخرفته مناطق نجمية في بعضها كلمتا «بركة شاملة» بالخط الكوفي ، وفي البعض الآخر رسم وريدة (لوحة ٩٤) ، ويتسم التصميم الزخرفي لهذه القطعة بنفس طابع الزخارف المركبة التي سادت بعد الشدة العظمى ويمكن نسبة هذا القدر إلى القرن ٦ هـ /١٢ م على أساس مشابهة أشكاله النجمية للزخارف الخشبية المجمعة التي أخذت في الظهور في نهاية العصر الفاطمي[2] .

وهناك قطع خزفية محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة تثبت إتجاه الخزافين في العصر الفاطمي إلى المزج بين ألوان البريق المعدني والألوان المستخدمة في فخار الفيوم ليكسبوا هذه الأواني الرخيصة ملامح أواني الأغنياء المصنوعة من البريق ، ومن أمثلة ذلك صحن قوام زخرفته زهرة ذات ثمانية فصوص تتوسط المساحة ويحيط بها رسم أربعة حيوانات متتابعة ويفصل كلاً منها عن الآخر منطقة غير منتظمة الشكل[3] .

وبنفس المتحف صحن آخر[4] تتضح فيه محاولة رسم زخارف البريق الشائعة من رسوم حيوانية ونباتية على أواني فخار الفيوم .

جـ ـ الخزف المحزوز تحت الطلاء :

وهو من أنواع الخزف التي عملت في مصر تقليداً للخزف الصيني الذي اشتهرت به أسرة

---

(١) Mostafa (M.) Moslem Ceramics, Cairo 1956, p. 1.

(٢) انظر : د. فريد شافعي ، مميزات الأخشاب المزخرفة في الطرازين العباسي والفاطمي في مصر . مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة. المجلد السادس عشر ـ الجزء الأول ـ مايو ١٩٥٤ ص ٨٣.

(٣) د. زكي حسن : الأطلس ص ١٦، شكل ٥٦ ، فنون الإسلام ص ٣١٦ شكل ٢٤٧ .

(٤) رقم السجل ٢٤٤٢٦ .

سونج الصينية[1] ، وتحز الزخارف في طين الإناء ثم تطلى بطلاء زجاجي من لون واحد وتبدو الزخارف أكثر دكنة من لون الإناء لترسب الطلاء في حزوز هذه الزخارف .

وقد ظهر هذا النوع في أواخر العصر الفاطمي القرن ٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م لتلبية حاجات الفقراء ، حيث إنه كان أقل نفقة من الخزف ذي البريق المعدني[2] ، ويدلُّ اسلوبها الضعيف على اضمحلال صناعة الخزف بصفة عامة في أواخر العصر الفاطمي[3] .

وقد اتسمت زخارف هذا النوع بالجمع بين أكثر من نوع من الزخرفة مثل الزخرفة الهندسية والجدائل النباتية[4] ، وظهرت عليه في بعض الأحيان الرسوم الآدمية ، وإن كانت الزخارف الحيوانية أكثر انتشاراً على هذا النوع من رسوم الآدميين ، فنجد على كسرة من الخزف محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة[5] ، رسماً يمثل فيلاً محزوزاً تحت طلاء زجاجي من لون واحد .

ويعد الفقر الذي انتشر بين قطاع عريض من السكان في الريف والمدن عاملاً مهماً في صناعة هذا الخزف في مصر منذ منتصف القرن ٥ هـ ، أي بعد الشدَّة العظمى حيث يلائم سعره الرخيص القدرات المالية لهذه الفئات .

د ـ الزجاج والبللور الصخري :

لم تختلف زخرفة الزجاج في بداية العصر الفاطمي عن زخرفته في عصر الإخشيديين وإن أخذت تتطور بعد ذلك تدريجياً لتحمل نفس طابع رسوم وزخارف العصر الفاطمي مع اختلاف الطرق الصناعية التي تستخدم في تزيين الزجاج[6] .

وتجدر الإشارة إلى ظاهرتين مهمتين في صناعة الزجاج في العصر الفاطمي ارتبطتا بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد قبل وبعد الشدة العظمى هما :

١ ـ إن البريق المعدني صار يستخدم في زخرفة الزجاج ، ومرَّت الزخارف المستخدمة في ذلك بنفس مراحل الخزف ذي البريق المعدني تقريباً ، فقبل الشدة كانت زخارف الزجاج ذي البريق المعدني بسيطة في تصميماتها وترسم في وحدات كبيرة تملأ سطح الآنية ، كرسوم الطائر الذي يحمل

---

(١) د. زكي حسن : فنون الإسلام ص ٣١٨ حكمت أسرة سونج الصين من ٩٦٧ إلى ١١٦٨ م فهمي هويدي : الإسلام في الصين ص ٥٢ .

(٢) د. زكي حسن : كنوز الفاطميين ص ١٧٤ .

(٣) د. حسن الباشا : فنون التصوير الإسلامي في مصر ص ٧٨ .

(٤) د. زكي حسن : الأطلس ص ١٩ شكل ٦٦ .

(٥) رقم السجل : ٢١٨٧٠ .

(٦) د. زكي حسن : فنون الإسلام ص ٥٨٧ .

(٧) د. حسن الباشا : فنون التصوير ص ٧٨ وشكل ٢٠ .

في منقاره ورقة نباتية ثلاثية والزخارف النباتية البسيطة التي تملأ سطح طبق محفوظ بمتحف الكويت الوطني [١] ، بل إن حواف أواني الزجاج المزخرف بالبريق المعدني كانت تحمل طابع زخرفة حواف الخزف في القرن ٤/٥ هـ ، كما نجد في حافة إناء زجاجي حيث زخرف بنقاط تشبه أسنان المنشار [٢] . ومما يؤسف له أن القطع الكاملة التي يمكن أن تعطي فكرة عن زخرفة البريق المعدني في أواخر العصر الفاطمي قليلة ونادرة ، ومعظم الذي وصلنا عبارة عن قطع صغيرة [٣] .

٢ ـ إن خروج تحف المستنصر المصنوعة من البللور الصخري وانتشار استخدام البللور الصخري بين الأغنياء تبعاً لذلك أدّى إلى محاولة صناع الزجاج تقليد منتجات البللور في أعمالهم ، وتنسب هذه القطع في مجموعها إلى النصف الثاني من القرن ٥ هـ والقرن ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م ، ولعل أشهر أمثلة الزجاج الذي صنع تقليداً للبللور الصخري الكؤوس الزجاجية التي تعرف باسم كؤوس القديسة هدويج وهي من زجاج سميك مزخرف بالقطع برسوم الطيور والحيوانات[٤] . وترجع هذه الأواني إلى القرن ٦ هـ /١٢ م (لوحة ٩٥) . وهي محفوظة بمتحف أمستردام بهولندة . وفي متحف برلين محبرة من الزجاج السميك الذي صنع تقليداً للبللور الصخري وهي ترجع إلى القرن ٦ هـ /١٢ م[٥] .

لقد ساعد تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن المجاعات المتعاقبة على تزايد ثروات العسكريين والتجار ، فاتجهوا إلى استعمال أواني البللور الصخري التي لم يعد استعمالها قاصراً على الخلفاء وحدهم بل جمع الوزراء وعليّة القوم أعداداً من أواني البللور التي أعتقدوا أن للشرب فيها فوائد[٦] . وإلى جانب ذلك العامل فقد ساعد على ازدهار صناعة البللور الصخري انخفاض اسعار مادته الخام نتيجة لاعتماد مصر ، منذ زيارة ناصر خسرو على الأقل ، على البللور المستخرج بالقرب من بحر القلزم بعد أن كانت مصر تستورده من المغرب . ويشير ناصر خسروا إلى ازدهار هذه الصناعة وقت زيارته لمصر[٧] .

ويتضح من الأمثلة المؤرخة وهي ترجع إلى عصر العزيز وعصر الظاهر[٨] أن زخارف القطع التي ترجع إلى النصف الأول من العصر الفاطمي تامة البروز وقطعها في البدن ظاهر ، بينما نرى في التحف التي ترجع إلى نهاية العصر الفاطمي أن بروز الزخارف بسيط لا يكاد يفصلها تماماً عن بدن

---

(١) جنكينز (مارلين) الفن الإسلامي في متحف الكويت الوطني ص ٢٩ .

(٢) Lamm (G.), Mittealterliche Glaser und Steinschnittarbeiten aus dem Nahen Osten, Band II, Berlin 1929. T. 43.

(٣) ديماند : الفنون الإسلامية ص ٢٣٥ .

(٤) Glück (H.) und Diz (E.) Op, cit. S. 433.

(٥) د. زكي حسن : أطلس ص ٢٥١ شكل ٧٤٠ .

(٦) د. زكي حسن : فنون الإسلام ص ٥٩٢ .

(٧) ناصر خسرو : سفر نامة ٥٩ ، ٦٠ .

(٨) د. حسن الباشا : المدخل ص ٤٢٧ .

التحفة أو أرضية الرسم[1] . وربما كان تخلي الفنان عن الزخرفة البارزة في نهاية العصر الفاطمي يرجع إلى محاولته تخفيض سعر القطع عن طريق تقليل الجهد المبذول في زخرفتها ، خاصة وأن قدرات الخلفاء الأقوياء على الشراء كانت كبيرة ، ومهما بلغت ثروات التجار وكبار العسكريين فإنها لم تكن لتوازي ثروات خلفاء الفاطميين في العصر الفاطمي الأول . ومن أمثلة قطع البللور الصخري التي ترجع إلى العصر الفاطمي إبريق محفوظ بمتحف اللوفر بباريس عليه رسم زخرفة من شجرة فيها مراوح نخيليّة يحف بها من الجانبين رسم ببغاء[2]، ويمكن أن ترجع إلى القرن ٥ هـ (لوحة ٩٦) . وإلى نفس الفترة ترجع قنينة يزينها رسم طائرين متقابلين يفصلهما رسوم فروع نباتية ومراوح نخيلية[3] (لوحة ٩٧) ، ويحتفظ متحف الكويت الوطني بقنينة صغيرة من البللور الصخري قوام زخرفتها أشكال بارزة تمثل مراوح نخيلية (لوحة ٩٨) وهي ترجع إلى مطلع القرن ٥ هـ / ١١ م[4] .

ومن أمثلة قطع البللور الصخري التي صنعت في نهاية العصر الفاطمي إبريق على هيئة كمثرى ولكنه ذو فصوص ، وكان محفوظاً بمتحف تاريخ الفن في فيينا بالنمسا[5] . ويلاحظ اختفاء الزخارف الفاطمية البارزة التي كانت تنفذ بالقطع في المتحف التي ترجع إلى العصر الفاطمي الأول (لوحة ٩٩) .

هـ - النسيج :

ازدهرت صناعة النسيج في العصر الفاطمي نتيجة لاهتمام الخلفاء بما كان متبعاً في العالم الإسلامي من إهداء الخلع المنسوجة في مراسم التشريف والتكريم التي وصلت درجة عالية من التنظيم والاتقان[6] ، ورغم ما حل بالبلاد من حوادث أثناء الشدة العظمى التي وصلت بالبلاد إلى أحط درجات الفقر إلَّا أن ذلك لم يقض على صناعة المنسوجات نهائياً[7] ، إذ عادت مصانع الطراز[8] تخرج إنتاجها من المنسوجات بعد الشدة وإن لم تصلنا قطع من نسيج الطراز تحمل تاريخ إنتاج من فترة الشدَّة العظمى (٤٥٧ - ٤٦٤ هـ)[9] ، وهو ما يشير إلى توقف مصانع الطراز عن الإنتاج ، ونستطيع أن نجد صدى سيطرة الوزراء على الخلفاء في ما ورد من كتابات على أنسجة

---

(١) د. زكي حسن : فنون الإسلام ص ٥٩٤ - ٥٩٥ - شكل ٤٨٨ .

(٢) Lamm (C.) Op. cit. T. 63.

(٣) Lamm (C.) Op. cit. T. 66.

(٤) جنكينز (مارلين): الفن الإسلامي في متحف الكويت ص ٦١ .

(٥) Glück (H.) and Diez (E.) Op. cit. T. XXVIII.

(٦) د. حسن الباشا : المدخل ص ٣٤٧.

(٧) د. محمد عبد العزيز مرزوق : الزخرفة المنسوجة ص ٦٤ .

(٨) عن الطراز انظر : د. حسن الباشا : المدخل ص ٣٤٧ .

(٩) راجع : Répertoire : Tome 7.

الطراز ، فطوال عصور الخلفاء الأقوياء (المعز والعزيز والحاكم) لم ترد أسماء الوزراء على نسيج الطراز باستثناء ما ذكرته المصادر التاريخية من أن يعقوب بن كلس كتب اسمه على الطراز في عهد العزيز بالله[1] ، وهو ما لم يصلنا على قطع من المنسوجات ، وباستثناء قطعة نسيج من عهد الحاكم ورد عليها اسم أمين الدولة أبو محمد الحسن بن عمار سنة ٣٨٦ هـ[2] وهي الفترة التي كان الحاكم فيها صغير السن ولم ينفرد بالأمور وإلى جانب اسم الحاكم ظهر اسم ولي عهده عبد الرحمن بن الياس على قطعة من نسيج الطراز في مجموعة Abemoyer مما عمل بطراز العامة بتنيس عام ٤١٠ هـ[3] .

وقد بدأ ظهور أسماء الوزراء بشكل متكرر منذ عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله الذي تعد خلافته والنصف الأول من خلافة المستنصر مرحلة إنتقالية بين «الخليفة المطلق النفوذ» وعصر «الوزراء العظام» ، وأقدم قطعة مؤرخة تحمل اسم الوزير الفاطمي علي بن أحمد الجرجرائي إلى جانب اسم الخليفة الظاهر نجده على قطعة نسيج من الكتان في مجموعة Tono مؤرخة بعام ٤٢٥ هـ ويلاحظ أن اسم الوزير جاء مسبوقاً بعبارة : مما أمر بعمله ، أي أن أمر العمل صار منسوباً إلى الوزراء[4] .

وبمتحف الفن الإسلامي ٤ قطع من نسيج الطراز يظهر عليها اسم الوزير علي بن أحمد الجرجرائي إلى جانب المستنصر بالله . وقطعة خامسة بمتحف المتروبليتان من عمل طراز العامة بتونة نصها : مما أمر بعمله الوزير الأجل الكامل . . علي بن أحمد في طراز العامة بتونة[5] . وقد تميزت كتابات الطراز في عصر سيادة الوزراء العظام بأن معظم الكتابات صارت تشير إلى ألقاب الوزير الذي أمر بنسج قطع الطراز مثل الوزير الأفضل بن بدر الجمالي الذي وردت ألقابه «سيف الإسلام ناصر الإمام كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين أبو القاسم شاهنشاه» على قطعة من نسيج الطراز عليها اسم المستعلي بالله[6] .

وكان سماح الخليفة بظهور اسم الوزير بالطراز تسليماً بالأمر الواقع وهو استيلاء الوزير على السلطة في البلاد[7] .

---

(١) د. زكي حسن : كنوز الفاطميين ص ١١٨ .

(٢) وعن أمين الدولة انظر : د. حسن الباشا : الفنون والوظائف ج ١ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ . Répertoire, T.6. P. 20.

(٣) وعن تنيس انظر : محمد عبد العزيز مرزوق : الزخرفة المنسوجة ص ٢٣ . Répertoire T.6. P.118.

وقد ظهر اسم عبد الرحمن بن الياس أيضاً على المسكوكات، انظر :

Nicol (N.) El - Nabarawy (R.), Bacherach (J.) Catalogue of the Islamic Coiens, Glass Weights, Dies and Medals in Egyptian National library, Cairo U.S.A. 1982. P. 58.

(٤) Répertoire, T. 7. P.2.

(٥) Ibid. PP. 64 - 67.

(٦) Ibid. Tome 8 P. 49.

(٧) د. زكي حسن : كنوز الفاطميين ص ١١٨ .

ويلاحظ على أقمشة النصف الأول من العصر الفاطمي أن الشريط الكتابي كان يحتل الجزء الأكبر من مساحة الزخرفة المنسوجة[1] ، مثلما نجد في قطعة باسم الحاكم بأمر الله وولي عهده محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ، حيث كانت الزخرفة تتألف من شريطين كتابين متعاكسين يحصران بينهما شريطاً يشتمل على وحدة زخرفية متكررة تتألف من طائرين متقابلين بينهما شجرة[2] ، ولعل ذلك كان تعبيراً عن أن كتابة اسم الخليفة كان هو الغاية من زخرفة الأقمشة التي كانت تمنح كهدايا يعتز بها رعايا الخليفة طالما كانت تحمل اسمه ، إلا أن أهمية الأشرطة الكتابية أخذت في التضاؤل منذ النصف الثاني من القرن ٥هـ . وتزايدت أعداد وأهمية الشرائط الزخرفية الأخرى ، ويمكن أن يعزى هذا التطور أيضاً إلى روح الترف التي سادت الجزء الأخير من حياة الخلافة ، ومن ناحية أخرى إلى تضاؤل نفوذ الخلفاء حتى أصبحت كتابة أسمائهم على الطراز أمراً لا يعني شيئاً بالنسبة للذين يستعملون هذه المنسوجات ، وربما كان ذلك محاولة من الوزراء ، وخاصة السنِّيون منهم ، لأجل القضاء على مركز الإمام الشيعي كما فعلوا ببناء المدارس السنِّية في أواخر الخلافة .

ومنذ القرن ٦ هـ /١٢ م أصبحت الزخارف المنسوجة بالحرير تغطي أكثر الأرضية الكتابية في الأقمشة[3] ، وأصبحت الأشرطة الكتابية مجرد شريط كتابي زخرفي غير مقروؤ في نهاية قطعة القماش ، ولا يحوي أي إشارة إلى الخليفة أو الوزير ، وكأنما حافظ النساج على وجود شريط كتابي حتى ولو كان لا يعني شيئاً ، وقد نجد بعض الأقمشة وقد خلت تماماً من الأشرطة الكتابية في نهاية العصر الفاطمي في القرن ٦ هـ /١٢ م[4] .

و ـ صياغة الحلي :

تدين صياغة الحلي بالفضل في ازدهارها في نهاية العصر الفاطمي لاكتناز العملات الذهبية التي كانت تزداد قوة بعد كل مجاعة ، كما لاحظنا عند دراسة المسكوكات . ونلاحظ في مجموعة النقود الفاطمية بدار الكتب المصرية المنشورة في هذا البحث وجود بعض الدنانير المثقوبة ، مما يحمل على الظن أنها استخدمت كحلي نظراً لجودة عيارها ، وترجع معظم الأمثلة التي وصلتنا من صياغة الحلي في العصر الفاطمي إلى الفترة ما بين النصف الأخير من القرن الخامس الهجري والنصف الأول من القرن السادس الهجري (١١/١٢ م)[5] .

أي بعد الشدَّة العظمى . ولا شك أن خروج تحف المستنصر وبيعها بثمن بخس كان من

---

(١) د. محمد عبد العزيز مرزوق : الزخرفة المنسوجة ص ١٠٢ .

(٢) د. حسن الباشا : فنون التصوير ص ٨٢.

(٣) د. زكي حسن : كنوز الفاطميين ص ١١١ .

(٤) KÜhnell (E.), Islamische Stoffe, Berlin 1927 - T. 12.

(٥) انظر ما نشره : د. أحمد ممدوح حمدي في : معدات التجميل بمتحف الفن الإسلامي .

العوامل المهمة في زيادة المكتنزات، كما كان في نفس الوقت حافزاً لصنّاع الحلي وعليّة القوم لأجل صياغة وحيازة حلي تماثل ما كان في خزائن الخلفاء .

ومن الأمثلة الرائعة لازدهار فن صياغة الحلي في العصر الفاطمي مشبك صغير من الذهب محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ، وهو عبارة عن قرص مستدير من الذهب ، وينسب إلى القرن ٥ هـ /١١ م وزخارف هذا القرص موزّعة في ثلاثة أقسام أفقية على سطحه ، الأوسط أعرضها وتشغله كتابة كوفية باللون الأبيض ومزخرفة باللون الأحمر . أما الأرضية التي تقوم عليها الكتابة فذات لون سنجابي ونص الكتابة الكوفية على القرص «الله خير حفظاً» أما القسم العلوي والقسم السفلي من القرص فيزخرف كلاً منهما فرع نباتي مرسوم باللون الأحمر على أرضية خضراء[١] (لوحة ١٠٠) .

وبمتحف الفن الإسلامي أيضاً مشبك من الذهب على هيئة مثلث يصلح أيضاً كدلاية مزخرف بالمنيا المتعددة الألوان ويفصل بين كل لون وآخر جدار رقيق من الذهب ، وفي وسط المثلث دائرة في شكل جامة تضم ما يشبه زهرة ذات أوراق أربعة بيضاء اللون على أرضية خضراء وثلاث مراوح نخيلية على هيئة قلب بلون أحمر محاط بالأبيض وفي حوافه شريط زخارف متعرجة باللون الأزرق على خلفية بيضاء[٢] .

وقد ازدهرت صياغة المعادن بشكل عام تلبية لإتجاهات ترف الطبقات الغنية في المجتمع ، ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بشمعدان من البرونز يرجع تاريخه إلى القرن ٦ هـ /١٢ م ، له ثلاثة أرجل فوقها قاعدة تزينها زخارف نباتية وكتابة بالخط الكوفي المورق، تتضمن بعض عبارات الدعاء والتبرك ، وللتحفة قرص علوي تفصله عن القاعدة رقبة جزؤها الأوسط مسدس الجوانب وفوقه وتحته كرة لها سطح مضلّع وفوق القرص العلوي كتابة كوفية نصها «عمل بن المكي»[٣] .

ومن أجمل وأشهر التحف المعدنية الفاطمية عقاب من البرونز قائم عند مدخل مقبرة بيزا بإيطاليا . عليه نقوش غاية في الدقة والإبداع[٤] . وعنق هذا العقاب وجناحاه مغطاة بريش مرسوم على هيئة تشبه فلوس السمك، وجسمه مغطى بزخارف محفورة فيه تضم رسوماً نباتية وهندسية وخطية ورسوم طيور وحيوانات ، وهو يعطي فكرة واضحة عن مدى تقدم وازدهار صناعة الأواني والتحف المعدنية في نهاية العصر الفاطمي .

---

(١) د. حسن الباشا (وآخرون): القاهرة ص ٥٦٩ .
(٢) د. أحمد ممدوح حمدي : معرض الفن الإسلامي ص ٣٣. (لوحة ١).
(٣) د. زكي حسن : فنون الإسلام ص ٥١٩ .
(٤) ديماند : فنون الإسلام ص ١٥٣ .

الخاتمة

وبعد ، فذلك كان بحثاً عن موضوع المجاعات التي حدثت في العصر الفاطمي والعوامل التي كانت وراء حدوثها ، والنتائج المباشرة وغير المباشرة التي ترتبت عليها .

انتهيت فيه إلى أن انخفاض الفيضان لم يكن سبباً حقيقياً في معظم هذه المجاعات ، وأن عوامل أخرى غير الجغرافيا كانت هي التي تدفع بالبلاد إلى حافة الفقر والمجاعة . وأهم هذه العوامل الإحتكار التجاري والإعراض عن طرح السلع الغذائية في الأسواق حتى ترتفع أسعارها ، وكان ضعف أداة الحكم المركزية منذ خلافة الظاهر لإعزاز دين الله إيذاناً بتعاظم تأثير هذا العامل ، خاصة وأن بعض رجال الدولة كانوا يقومون بالإتجار في الغلال .

وقد أدّى تكرار حوادث المجاعات إلى ضياع هيبة الخليفة رأس السلطة المركزية ، وبالمقابل تزايد الدور المؤثر لرجال الدواوين والعسكر ، وكانت كل مجاعة تقتطع جزءاً من صلاحيات الخليفة حتى انتهى الأمر إلى تركز سلطات الحكم الحقيقية في أيدي الوزراء العظام الذين أتوا إلى كرسي الوزارة من صفوف الجندية .

وانعكس اضطراب أداة الحكم على قوة الخلافة ، فخرجت أملاكها في الشام والمغرب وصقلية والحجاز من حوزتها أثناء المجاعات التي كان يصاحب انتهاءها استعادة الخلافة لهذه الأملاك ، وظلّت حركة المدّ والجزر هذه حتى أنهكت الخلافة وأصبحت مطمعاً للغزاة الصليبيين والسلاجقة والأكراد الطامعين الذين نجحوا في إسقاطها دون أن يشهر سيف بوجههم .

وقد أدت المجاعات إلى تغيير صورة الحياة في المجتمع المصري بسبب موت الكثيرين بالأوبئة ، واضمحلال الريف وفقر سكانه الذين أصبحوا غير قادرين على المزايدة لأجل الحصول على قبالات الأرض ، فتولّى العسكريون هذه القبالات ، إضافة إلى الإقطاعات الممنوحة لهم .

وتزايدت ثروات التجار لارتفاع الأسعار أثناء المجاعات ، فأصبحوا أثرياء المجتمع .

ولم يقتصر الإنحدار العمراني على الريف بل امتد إلى الفسطاط والقاهرة التي أصبحت منذ

الشدة المستنصرية مدينة مفتوحة يسكنها الناس بعد أن ظلّت حصناً ملكياً منذ تأسيسها .

ومن الناحية المالية ، أثرت المجاعات والأوبئة على الحياة الزراعية ، وانعكس ذلك على انخفاض الخراج ، المصدر الرئيسي للإيرادات ، واستمر مقدار الخراج في التناقص منذ الشدَّة العظمى ، وبالمقابل زادت الضرائب على الأنشطة التجارية والصناعية ، كتعويض لانخفاض الخراج ، وكان ارتفاع أسعار السلع الغذائية وانخفاض أسعار ما عداها ، أبرز الملامح الثابتة المتكررة في هذه المجاعات. وحاولت الدولة في عصر الخلفاء الأقوياء مواجهة ارتفاع الأسعار باتباع سياسة التسعير ، والقضاء على الوسطاء في تجارة هذه السلع ، وقد حاولت ترسم الخط البياني لمستوى معيشة بعض العاملين في الدولة من خلال ما وصلنا عن رواتبهم .

وإلى هذه المجاعات وما يصاحبها من أحداث يرجع سبب تحول مصر إلى التعامل النقدي على أساس معدني الذهب والفضة ، إذ أدّى ارتفاع الأسعار إلى انهيار قيمة العملة الذهبية السائدة في التعامل (الدنانير) ، مما دفع القادرين إلى اكتنازها ، وكان انخفاض سعر صرف الدراهم بالنسبة للدينار تعبيراً عن اختفاء الذهب من التعامل ، فاضطر الحاكم إلى تقرير سعر لصرف الدراهم فتحولت مصر بذلك إلى قاعدة المعدنين . ومع توالي المجاعات وارتفاع الأسعار ازداد إتجاه وقدرة التجار على اكتناز الذهب حتى أصبحت الفضة هي النقد الرئيسي للبلاد ، وارتفع سعرها أمام الدينار رغم سوء عيارها ، ومعنى ذلك أن عصر الفضة بدأ في عهد الفاطميين الذي لم يكن كلّه عهد سيادة الذهب في التعامل ، كما هو شائع في الكتابات الحديثة .

وقد أدت الشدة المستنصرية إلى بلورة نفوذ الوزراء ، وانعكس ذلك على حركة التشييد والبناء التي اتسمت في عصر سيطرة الخلفاء بكبر أحجام المباني الدينية (المساجد والجوامع) التي تركزت في مجال القاهرة ومصر ، بينما قلّت مساحات هذه المباني في عهد الوزراء الذين كانوا هم رعاة الفن المعماري في أواخر العصر الفاطمي . وكثرت إنشاءات الوزراء في الأقاليم واعتنى السُنّيون منهم بإنشاء المدارس السنّية المذهب ، وإزاء ضعف مركز مصر الحربي وجه الوزراء جهودهم نحو تدعيم الإنشاءات والعمائر الحربية . وكانت معظم الأعمال المعمارية للوزراء عبارة عن تجديدات في مبان قائمة .

وتظهر النصوص التأسيسية التي ترجع إلى ما بعد الشدة العظمى مدى ما تمتع به الوزراء من نفوذ وسلطان في هذه الفترة حيث احتلت ألقابهم معظم مساحة هذه الكتابات، مقرونة بالإشارة إلى أن أعمال الإنشاء أو الترميم كانت بأمر منهم .

وكان من أثر النتائج الاجتماعية التي نجمت عن المجاعات وخروج التحف والذخائر التي كانت في خزائن المستنصر أن تركز طلب الأغنياء على تحف الترف التي أصبحت تحمل طابع الزخارف التي كانت على تحف المستنصر، ويمكن ترسم هذا الطابع الزخرفي في المقارنة بين

الخزف ذي البريق المعدني الذي ينسب إلى ما قبل الشدة والخزف الذي ينسب إلى ما بعدها ، وقد أدّى الإتجاه الترفي في الاستهلاك إلى انتشار استعمال البللور الصخري وظهور نوع من الزجاج صنع تقليداً لأواني البللور الصخري. كما أن اكتناز الذهب الذي أشرنا إليه آنفاً وجد متنفساً له في صياغة الحلي التي ازدهرت في القرن ٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م .

ومن جهة أخرى، أدّى تزايد أعداد الفقراء في الريف والمدن ، نتيجة لتوالي المجاعات ، إلى ازدهار نوع جديد من الخزف المزخرف بالحزّ تحت طلاء زجاجي من لون واحد وهو المعروف كتقليد لخزف أسرة سنج الصيني ، وإن حملت زخارفه نفس طابع الزخارف الفاطمية في القرن ٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م ، وهو نفس زخارف تحف المستنصر ، وظهرت هذه الزخارف أيضاً على آواني الفخار التي صنعت تقليداً لخزف أسرة تانج الصيني والمعروف بفخار الفيوم .

أمّا زخارف وكتابات نسيج الطراز ، فقد أيدت ما أثبتته الدراسات التاريخية من انهيار لسلطات الخليفة منذ عهد الظاهر وصعود نجم الوزراء الذين سجلوا ألقابهم وأسماءهم مسبوقة بأمر العمل على هذه المنسوجات التي لم تعد تحمل أسماء الخلفاء في نهاية العصر الفاطمي .



الملاحق

قياس النيل في العصر الفاطمي منذ الشدة العظمى
حد الوفاء
استبحار
قياس النيل بالذراع والأصابع
٢٠
١٩
١٨
١٧
١٦
١٥
١٤
السنة الهجرية
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٨٢
٤٩٠
٤٩٣
٤٩٧
٥٢١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٥١
٥٥٥

(ملحق رقم ١) قياس النيل أثناء المجاعات

السنوات	حسب جدول كارتمير		حسب جدول أبي المحاسن		حسب جدول ابن أيبك		حسب المصادر التاريخية		المصدر
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٨٧ هـ	٢٠	١٦	٢٠	١٦	٢٠	١٦			الجداول الثلاثة نقلاً عن:
									أمين سامي: تقويم النيل ـ ص ٤ ـ ٢١
١٢٤ هـ	١٣	١٨	١٣	١٨	١٣	١٦			
١٤٧ هـ	١٩	١٤	١٩	١٤	١٩	١٤	١٦	١٢	ابن إياس ج ١ ص ٣١.
١٩٠ هـ	٧	١٧	٧	١٧	٧	١٧			
٣٢٩ هـ	١٣	١٥	١٣	١٥	١٣	١٥			
٣٣٨ هـ	١٨	١٧	١٨	١٧	٢	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣
٣٤١ هـ	١٠	١٦	١٠	١٦	-	١٨	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣
٣٤٢ هـ	-	١٨	-	١٨	٦	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٣ هـ	٧	١٦	٧	١٦	٦	١٧	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٤ هـ	٦	١٧	٦	١٧	٧	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٥ هـ	٧	١٦	٧	١٦	١٧	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٦ هـ	١٩	١٦	١٩	١٦	٢٠	١٧	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٧ هـ	٢٠	١٧	٢٠	١٧	١٩	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٨ هـ	٢٠	١٧	٢٠	١٧	١٩	١٧	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٩ هـ	-	١٧	-	١٧	-	١٨	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٥٢ هـ	١٦	١٥	١٦	١٥	٤	١٥	٤	١٥	المقريزي : إغاثة الأمة ص ١١.
٣٥٣ هـ	٤	١٥	٤'	١٥	١٥	١٦	٤	١٥	المقريزي: إغاثة الأمة ص ١١.
٣٥٤ هـ	١٥	١٦			١٩	١٤	أصابع	١٦	المقريزي: إغاثة ص ١٢.
٣٥٥ هـ	١٩	١٤			١٩	١٢	أصابع	١٤	المقريزي: إغاثة ص ١٢.
٣٥٦ هـ	١٧	١٢			١٤	١٧	أصابع	١٢	المقريزي: إغاثة ص ١٢
٣٥٧ هـ	١٤	١٧			٩	١٧			
٣٥٨ هـ	٩	١٧			٢٠	١٦			
٣٥٩ هـ	١٩	١٧			٢١	١٧			
٣٦٠ هـ	٢١	١٧			٢١	١٧			
٣٨٧ هـ	٧	١٦			٧	١٦	وأصابع	١٦	المقريزي: إغاثة الأمة ص ١٣
٣٩٥ هـ	٣	١٦			٣	١٦	وأصابع	١٦	المقريزي: إغاثة الأمة ص ١٤
٣٩٦ هـ	١٦	١٦			١٦	١٦	وأصابع	١٣	إغاثة ص ١٥
							-	١٥	إغاثة ص ١٦
							١٦	١٦	الخطط ج ٢ ص ٢٨٦
								ونزل	
٣٩٧هـ	١٦	١٤			١٦	١٤	وأصابع	١٣	إغاثة ص ١٤
٣٩٨ هـ	٩	١٤			٩	١٤	-	١٥	إغاثة ص ١٦ (انحط سريعاً)
٤٠٢ هـ	١٠	١٦			١٠	١٦			يتبع

السنوات	حسب جدول كارتمير		حسب جدول أبي المحاسن		حسب جدول ابن أيبك		حسب المصادر التاريخية		
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٤٠٣ هـ	١٢	١٧			١٢	١٧			
٤٠٦ هـ	٢	١٦			٩	١٦	٢	١٩	المقريزي :اتعاظ الحنفا ـ ج ٢ص ١١٢
٤١٠ هـ	٨	١٩			٨	١٩			
٤١٤ هـ	١٤	١٤			١٤	١٤			نقص بعد أن أوفى ـ المسبحي ج٤٠ ص١٢ اتعاظ ج٢ ص٤ ـ ١٣٥
٤١٥ هـ	-	١٦			-	١٦	٨	١٦	حسب اتعاظ ج ٢ ص١٧٢ ـ المسبحي يذكر أن النيل أوفى ج٤٠ ص٤٧
٤١٧ هـ	٧	١٦			٧	١٦			زيادة أدت إلى غرق ـ اتعاظ ج٢ ص١٧٥ الخطط ج٧ ص٣٥٥.
٤٢٢هـ	٦	١٧			٦	١٧			تأخرت الزيادة ٤ شهور اتعاظ ج٢ ص١٨٠ الخطط ج١ ص٣٥٥.
٤٢٦ هـ	١٥	١٦			١٤	١٧			كثر الفأر ولا علاقة بالفيضان اتعاظ ج٢ ص١٨٠ ـ الخطط ج١ ص٣٥٥.
٤٤٤ هـ	٥	١٧			٥	١٧			يذكر المقريزي أن سبب ذلك نقص النيل.
٤٤٥ هـ		١٧							
٤٤٦ هـ	٤	١٧			١٤	١٥			
٤٤٧ هـ	٤	١٦			٤	١٧			
٤٤٨ هـ	١٣	١٧			١٣	١٧			
٤٥٥ هـ	١٢	١٧			١٢	١٩			
٤٥٦ هـ	١٣	١٦			٣	١٦			
٤٥٧ هـ	١٠	١٦			١٠	١٦			
٤٥٨ هـ	١٧	١٦			١٧	١٦			
٤٥٩ هـ	١٧	١٦			٧	١٦			
٤٦٠ هـ	٦	١٥			١	١٥			
٤٦١ هـ	١٨	١٧			١٨	١٧			
٤٦٢ هـ		١٦				١٧			
٤٦٣هـ	٣	١٧			٣	١٦			
٤٦٤ هـ	١٠	١٦			١٠	١٦			
٤٦٥ هـ	٧	١٦			٧	١٦			
٤٦٦ هـ	٣	١٦			٩	١٥			
٤٦٧ هـ	٧	١٧			١٢	١٦			
٤٨٢ هـ	٩	١٦			١٥	١٧			
٤٩٠ هـ	١	١٧			٢١	١٦			
٤٩٣ هـ	١٥	١٨			١٥	١٥			
٤٩٧ هـ	١٣	١٧			١٣	١٧			يتبع

السنوات	كارتمير		حسب جدول أبي المحاسن		حسب جدول ابن أيبك		حسب المصادر التاريخية		المصدر
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٥٢١ هـ		١٧			١٥	١٦			
٥٣٢ هـ	١٢	١٨			٣	١٧			
٥٣٣ هـ	٥	١٨			٥	١٨			
٥٣٦ هـ	١١	١٦			١١	١٦			
٥٣٧ هـ		١٨				١٨			
٥٣٨ هـ	٩	١٦			٤	١٨			
٥٥١ هـ	٨	١٧			٨	١٧			
٥٥٥ هـ		١٨			٧	١٨			

(ملحق رقم ٢) تطور سعر القمح أثناء المجاعات

التاريخ	الوزن / الوحدة: الوحدة	الوزن / الوحدة: بالكيلو غرام	السعر: بالدينار	السعر: بالدرهم	المصدر	ملاحظات
٣٤٣ هـ/٩٥٤م	٢ ١/٢ ويبة	٣٠,٤٢	دينار	١٥	إغاثة الأمة ـ ص١١	الويبة تساوي ١٢١٦٧ كلغ هنتس (فالتر) ـ الموازين والمكاييل ص ٨٠
٣٥٢هـ/٩٦٣م	٢ ويبة	٢٤,٣٣٦	دينار	١٥	إغاثة الأمّة ص١١	
٥٦ ـ ٣٥٧هـ/ ٦٦ ـ ٩٦٨م	ويبة	١٢,١٦٨	دينار	١٥	إغاثة الأمّة ص١٢	
٣٥٨هـ/٩٦٩م	٩ أقداح	٦,٤٥١	دينار	١٥	اتعاظ الحنفا ـ ج٢ ص١٦٨	القدح يوازي ١/٤٨ من الإردب انظر هنتس: ص٥٨
٣٩٧هـ/١١٠٦م	تليس	٩٧,٥	ديناراً إلاّ قيراطاً	١٤,٣٧٥	إغاثة الأمّة ص١٥	تسعير التليس يساوي ٩٧,٥كلغ هنتس (فالتر): ص٦٠
٣٩٧هـ/١١٠٦م	تليس	٩٧,٥	٤ دنانير	١٣٦	إغاثة الأمّة ص١٦	
٣٩٨هـ/١٠٠٧م	تليس	٩٧,٥	٤ دنانير	٧٢	اتعاظ الحنفا ج ٢ ص ٧٤	
جمادى الأخر ٤١٤هـ ـ ١٠٢٣م	تليس	٩٧,٥	دينار	١٦	المسبحي: ج٤٠ ص١٢ ـ ١٣	
بعد جمادى الأخر ٤١٤هـ	تليس	٩٧,٥	دينارين	٣٢	المسبحي: ج٤٠ ص١٢ ـ ١٣	
ربيع الأول ٤١٥هـ ـ ١٠٢٤م	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير	٤٨	المسبحي: ج٤٠ ص٣٢ اتعاظ ج٢ ص١٤٢	
شوال ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	دينارين ثم ٣ دنانير	٣٢ثم٤٨	المسبحي: ج٤٠ ص٦٧ ـ ٦٩ اتعاظ ج٢ ص١٦١ ـ ١٦٢	غير ثمن التليس
١٣ ذي القعدة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير	٤٨	المسبحي: ج٤٠ ص٧٢	
١٤ ذي القعدة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير	٤٨	المسبحي: ج٤٠ ص٧٤	
١٦ ذي القعدة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	دينارين ونصف	٤٠	المسبحي ج ٤٠ ص٧٤ ـ ٧٥ اتعاظ ج٢ ص١٦٥	تسعير
١٧ ذي القعدة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير وربع	٥٠	المسبحي: ج٤٠ ص٧٥ اتعاظ ج٢ ص١٦٦	
ذو الحجة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	٤ ١/٣ دنانير	٦٩	المسبحي ج٤٠ ص٨٦ اتعاظ ج٢ ص١٦٩	

يتبع

التاريخ	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلو غرام	بالدينار	بالدرهم		
٤٤٦هـ/١٠٥٤م	تليس	٩٧,٥	٨ دنانير	١٢٨	اتعاظ ج٢ ص٢٢٦ الإشارة ص٤٣	في إغاثة الأمّة عام٤٤٧هـ ص٢٠ - ٢١
٤٤٦هـ	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير	٤٨	اتعاظ ج٢ ص٢٢٦	في إغاثة الأمّة عام ٤٤٧هـ تسعير
٤٥٩هـ/١٠٦٦م	الأردب	٧٣,١٢٥	٨٠ ديناراً	١٢٨	النجوم ج٥ ص٧٩	الإردب يوازي ٧٣,١٢٥كلغ هنتس (فالتر): ص٥٨
٤٦١هـ/١٠٦٨م	الإردب	٧٣,١٢٥	٨٠ ديناراً	١٢٨	اتعاظ ج٢ ص٢٩٧	اختفى القمح بعد ذلك.
٤٦١هـ	الإردب	٧٣,١٢٥	٧٠ ديناراً	١١٢٠	اتعاظ ج٢ ص٢٩٩	حادث نهب قمح المشتري
٤٦١هـ	الإردب	٧٣,١٢٥	١٠٠ دينار	١٦٠٠	النجوم ج٥ ص٨٣	
٤٦٤هـ/١٠٧١م	٩ أرطال	٣,٩٣٧٥	دينار نزاري	١٦	اتعاظ ج٢ ص٣٠٧	الرطل يساوي ٤٣٧,٥ غراماً هنتس (فالتر) ص٧٦
٤٦٤هـ	٩ أرطال	٣,٩٣٧٥	مثقالين ثم ثلاثة	٣٢ / ٤٨	اتعاظ ج٢ ص٣٠٧	
٤٥٧ - ٤٦٤هـ الشدة	الأردب	٧٣,١٢٥	٧١ ديناراً	١١٣٦	الكواكب السيارة - ص ١٧٧	
الشدّة	الأردب	٧٣,١٢٥	٨٠ ديناراً	١٢٨٠	إغاثة الأمّة - ص٢٣ الخطط (ص٣٣٧ عن الجواني ابن إياس -	أولاً ثم اختفى
الشدّة	الأردب	٧٣,١٢٥	٨٠ ثم ١٢٠ ديناراً	١٢٨٠ - ١٩٢٠	ابن إياس - ج١ ص٦٠	
الشدّة	الأردب	٧٣,١٢٥	١٠٠ دينار	١٦٠٠	النجوم - ج٥ ص١٧	أولاً ثم اختفى
الشدّة	الأردب	٧٣,١٢٥	٢٠٠ دينار	٢٢٠٠	راشد - ص٩٤ عن النويري	
الشدّة	الأردب	٧٣,١٢٥	٢٠٠ دينار	٣٢٠٠	ابن ميسر ج٢ ص٣٤	
٤٩٧هـ/١١٠٣م	الأردب	٧٣,١٢٥	٣٠ ديناراً	٤٨٠	ابن إياس ج١ ص٦٣	لمدة ٦ أشهر
٤٩٧هـ	مائة أردب	٧٣١٢,٥	١٣٠ ديناراً	٢٠٨٠	إغاثة الأمّة ص٢٦	
٤٩٧هـ	مائة أردب	٧٣١٢,٥	٣٠ ديناراً	٤٨٠	إغاثة الأمّة ص٢٦	تسعير
٤٩٧هـ	الأردب	٧٣,١٢٥	دينار	١٦	اتعاظ - ج٣ ص٦٦ - ٦٧ هامش (٤)	سعر تداول بعد الشراء بالتسعيرة
٥٢١هـ/١١٢٧م	الأردب	٣,١٢٥	دينار	١٦	اتعاظ ج٣ ص١٣٣	
٥٣٣هـ/١١٣٨م	الأردب	١٣,١٢٥	٣ دنانير	٤٨	اتعاظ ج٣ ص١٦٨	
٥٣٣هـ	مائة أردب	١٣١٢,٥	٤٠ ديناراً	٦٤٠	أتعاظ ج٣ ص١٦٨	غلال فاسدة
٥٣٦هـ/١١٤١م	الأردب	٧٣,١٢٥	٠	٩٠	ابن ميسر ج٢ ص٨٥ اتعاظ ج٣ ص١٧٦.	
٥٥١هـ/١١٥٦م	الأردب	٧٣,١٢٥	٥دنانير	٨٠	إغاثة الأمّة - ص٢٧	لم يذكر صراحة أنه القمح

(ملحق رقم ٣) تطور سعر الدقيق أثناء المجاعات

التاريخ	الوزن/ الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلو غرام	بالدينار	بالدرهم		
٣٩٧هـ	الحملة	١٣٥كلغ	دينار ونصف	٥١	إغاثة الأمّة ص١٦	حمل الطحين في مصر يوازي ١٣٥كلغ - راجع هنتس الأوزان والمكاييل ص ٧ وما بعدها
٣٩٧ هـ	الحملة	١٣٥ كلغ	٦ دنانير	٢٤	إغاثة الأمة ص ١٦	
٣٩٨هـ	الحملة	١٣٥كلغ	٦ دنانير	١٠٨	اتعاظ الحنفا - ج٢ ص٧٤	
٤١٠هـ	رطل	٤٣٧,٥جرام		درهم	اتعاظ - ج٢ ص١١٥	
جمادي الأخر ٤١٤ هـ	الحملة	١٣٥كلغ	٢ ١/٤ دينار	٣٦	المسبحي ج٤٠ ص١٢ - ١٣ اتعاظ ج٢ ص١٣٥	
شوال ٤١٥هـ	رطلين ونصف	١,٩٣٧٥كلغ		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٦٧ - ٦٩ اتعاظ - ج٢ ص١٦١ - ١٦٢	
١٣ ذي القعدة ٤١٥هـ	الحملة	١٣٥كلغ	٤ ١/٢ دينار وقيراطين	٧٥	المسبحي: ج٤٠ ص٧٢	
١٥ ذي القعدة ٤١٥هـ	رطل ونصف	٦٥٦,٢٥جرام		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٧٤	
١٦ ذي القعدة ٤١٥هـ	الحملة	١٣٥كلج	٤ دنانير	٦٤	المسبحي: ج٤٠ ص٧٤ - ٧٥ اتعاظ ج٢ ص١٦٥	تسعير
ذو الحجّة ٤١٥هـ	الحملة	١٣٥كلغ	٦ دنانير	٩٦	المسبحي: ج٤٠ ص٨٦ اتعاظ ج٢ ص١٦٩	
الشدّة	٢٠ رطلاً	٨,٧٥كلغ	٩٠٠ دينار	١٤٤٠٠	النجوم ج٥ ص١٧	ثمن دار اشتراها قبل الشدّة
الشدة	تليس	٩٧,٥كلغ	١٠٠٠دينار	١٦٠٠٠	إغاثة الأمّة ص٢٤	حادثة عقد المرأة والقُرْصَة
٤٦٢هـ	الحملة	١٣٥كلغ	٣٠٠ دينار	٤٨٠٠	ابن الجوزي: المنتظم ج٨ ص٢٥٧	
٥٣٦هـ	الحملة	١٣٥ كلغ		١٥٠	ابن ميسر ج٢ ص٨٥ اتعاظ - ج٣ ص١٧٦.	

(ملحق رقم ٤) تطور سعر الخبز أثناء المجاعات

التاريخ	الوزن / الوحدة: الوحدة	الوزن / الوحدة: بالكيلوغرام	السعر: بالدينار	السعر: بالدرهم	المصدر	ملاحظات
٣٥٨ هـ	رطل	٤٣٧,٥غ		درهمين	الكامل - ج٧ ص٣١	
المحرم ٣٨٧هـ	٤ أرطال	١,٧٥٠		درهم	إغاثة الأمّة - ص١٣ اتعاظ ج٢ ص٨	
٣٩٠ هـ	١٦ رطلاً	٧,٠٠٠		درهم	اتعاظ ج٢ ص٢٥	
قبل ٣٩٦هـ	١٠ أرطال	٤,٣٧٥		درهم	اتعاظ ج٢ ص٦٢	السعر العادي
٣٩٦هـ	٦ أرطال	٢,٦٢٥		درهم	اتعاظ ج٢ ص٦٢	
٣٩٧هـ	١٢ رطلاً	٥,٢٥٠		درهم جديد	إغاثة الأمّة ص ١٥	تسعير
٣٩٧ هـ	٦ أرطال	٢,٦٢٥		درهم	إغاثة الأمّة ص ١٦	
٣٩٧هـ	٣ أرطال	١,٣١٢٥		درهم	اتعاظ ج٢ ص٦٩	
٣٩٨هـ	٣ أرطال	١,٣١٢٥		درهم	اتعاظ ج٢ ص٧٤	خبز أسود
٩ رجب ٤١٤هـ	٣ أرطال	١,٣١٢٥		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص١٥ - ١٦ اتعاظ ج٢ ص١٣٥	مبلول
جمادى الآخر ٤١٤ هـ	٤ أرطال	١,٧٥٠		درهم (وثمن)	اتعاظ ج٢ ص١٣٥ المسبحي ج٤٠ ص١٢ - ١٣	أخطأ المقريزي في(ثمن)
ربيع الأول ٤١٥هـ	رطلين ونصف	١,٩٣٧٥		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٣٢ اتعاظ ج٢ ص٤٢	
٤ رجب ٤١٥هـ	٥ أرطال	٢,١٨٧٥		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٧ - ٨	خشكار
٤ رجب ٤١٥هـ	٤ أرطال	١,٧٥		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٤٧ - ٤٨	حواري
٦ رجب ٤١٥هـ	٥ أرطال	٢,١٨٧٥		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٤٨	خبز الأفران
بعد ٦ رجب ٤١٥ هـ	٣ أرطال	١,٣١٢٥		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٤٨	كل الأنواع عدا السميذ
بعد ٦ رجب ٤١٥هـ	رطلين ونصف	١,٩٣٧٥		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٤٨	السميذ
شوال ٤١٥هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٦٧ - ٦٩ اتعاظ ج٢ ص١٦١ - ١٦٢	
١٣ ذي القعدة ٤١٥ هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم وربع	المسبحي ٤٠ ص٧٢	السميذ
١٣ ذي القعدة ٤١٥هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٧٢	خشكار
١٥ ذي القعدة ٤١٥هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم وربع	المسبحي ج٤٠ ص٧٤	خبز أسود
١٦ ذي القعدة ٤١٥هـ	رطلين ونصف	١,٩٣٧٥		درهم درهم وربع	المسبحي ج٤٠ ص٧٤ - ٧٥ اتعاظ - ج٢ ص١٦٥	تسعير

يتبع

التاريخ	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلوغرام	بالدينار	بالدرهم		
١٧ ذي القعدة ٤١٥هـ	رطلين	٨٧٥ غ		درهم وربع	المسبحي: ج٤٠ ص٧٥ اتعاظ ج٢ ص١٦٦	سميذ
١٧ ذي القعدة ٤١٥ هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٧٥	حواري
ذو الحجة ٤١٥هـ	رطل وربع	٥٤٧ غ		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٨٦ اتعاظ ج٢ ص١٦٩	
ذو الحجة ٤١٥هـ	رطل	٤٣٧,٥غ		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٨٨ اتعاظ ج٢ ص١٧٠	بعد هجوم العبيد.
٤هـ	٤ أرطال	١,٧٥كلغ		درهم وثمن	إغاثة الأمة - ص١٨	في أزمنة المساغب
٤هـ	٥ - ١٠ أرطال	٢,١٨٧ غ ٤,٣٧٥ غ		درهم	إغاثة الأمة ص١٨ - ١٩	حادثة البازوري
٤٦٣هـ	١,٣ رطلاً	٥,٦٨٧ غ	دينار	١٦	النجوم - ج٥ ص١٥	وقت الحصار
الشدة المستنصرية	رغيف الخبز وزنه رطل	٤٣٧,٥ غ	١٤ ديناراً أو درهماً	١٤ أو ٢٢٤	ابن ميسر: ج٢ ص٣٤	
الشدة المستنصرية	رغيف	٤٣٧,٥ غ	١٤ ديناراً أو درهماً	١٤ أو ٢٢٤	راشد - ص٩٤	نقلاً عن النويري
الشدة المستنصرية	رغيف الخبز وزنه رطل	٤٣٧,٥غ	١٤ ديناراً	٢٢٤	الخطط ج١ ص٣٣٧	بيع الطرف في زقاق القناديل عن الجوابي
الشدة المستنصرية	رغيف الخبز	٤٣٧,٥غ	١٥ ديناراً	٢٤٠	إغاثة الأمة ص٢٣ ابن إياس: ج١ ص٦٠	بيع الطرف في زقاق القناديل
٥٣٦هـ	٣ أرطال	١,٣١٢		درهم	ابن ميسر: ج٢ ص٨٥ اتعاظ ج٣ ص١٧٦	

(ملحق رقم ٥) تطور أسعار الحيوانات واللحوم أثناء المجاعات

التاريخ	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلوغرام	بالدينار	بالدرهم		
٣٩٧هـ	رطل ونصف	٦٥٦,٢٥غ		درهم	إغاثة الأمّة ص١٦	لحم بقري
٣٩٧هـ	رطل	٤٣٧,٥ غ		درهم	إغاثة الأمّة ص١٦	لحم الضأن
٣٩٧هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم	اتعاظ ج٢ ص٦٩	تسعير
٣٩٨هـ	رطلين	٨٧٥ غ		درهم	اتعاظ ج٢ ص٧٤	
٣٩٨هـ	رطلين ونصف	١,٩٣٧٥كلغ		درهم	اتعاظ ج٢ ص٧٤	لحم بقري
٤١٠هـ	٤ أواق	١٤٩,٧٦غ		درهم	اتعاظ ج٢ ص١١٥	الأوقية في مصر تزن ٣٧,٥غ هنتس: ص١٩
شوال ٤١٥هـ	رطل	٤٣٧,٥غ		٣	المسبحي: ج٤٠ ص٦٧ - ٦٩ اتعاظ - ج٢ ص١٦١ - ١٦٢	
شوال ٤١٥هـ	رأس بقر		٥٠ ديناراً	٨٠٠	الخطط ج١ ص٣٥٤	
١٣ ذي القعدة ٤١٥هـ	٤ أواق	١٤٩,٧٦غ		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٧٢	
٤٦١هـ	البيضة		عشرة قراريط	٧	اتعاظ ج٢ ص٢٩٦	
٤٦٤هـ	أوقية	٣٧,٤٤غ		درهم	اتعاظ ج٢ ص٣٠٧	لحم
٤٦٤هـ	رطل	٤٣٧,٥غ		درهمين	اتعاظ ج٢ ص٣٠٧	جلود البقر المطبوخة.
الشدّة	البيضة		دينار	١٦	النجوم ج٥ ص١٧	
الشدّة	الكلب		٥ دنانير	٨٠	النجوم ج٥ ص١٦	
الشدّة	السنور		٣ دنانير	٤٨	النجوم ج٥ ص١٦	

(ملحق رقم ٦) تطوّر سعر الأرز أثناء المجاعات

التاريخ	الوزن/ الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلوغرام	بالدينار	بالدرهم		
٣٩٧هـ	ويبة	١٢,١٦٨كلغ	دينار	١٦	إغاثة الأمّة ص١٦	
ربيع ٣٩٨هـ	ويبة	١٢,١٦٨كلغ	دينار	١٦	اتعاظ ج٢ ص٧٤	
٥٣٣هـ	مائة أردب	٧٣,١٢٥كلغ	١٠ دنانير	١٦٠	اتعاظ ج٣ ص١٦٨	فاسد

(ملحق رقم ٧) تطور سعر الشعير أثناء المجاعات

التاريخ	الوزن/ الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلوغرام	بالدينار	بالدرهم		
٣٥٨هـ	ويبة	١٢,١٦٨كلغ	دينار وسدس	١٨	الكامل ج٧ ص٣١	
٣٩٧هـ	١٠ ويبات	١٢١,٦٨كلغ	دينار	١٦	إغاثة الأمّة ص١٥	تسعير
ربيع أول ٤١٥هـ	٤ ويبات	٤٨,٦٧٢كلغ	دينار	١٦	المسبحي: ج٤٠ ص٣٢ اتعاظ ج٢ ص١٤٢	
شوال ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥كلغ	دينار	١٦	المسبحي: ج٤٠ ص٦٧ اتعاظ ج٢ ص١٦١ - ١٦٢	
بعد شوال ٤١٥هـ	٦ ويبات	٧٣,٠٠٨كلغ	دينار	١٦	المسبحي: ج٤٠ ص٦٧ اتعاظ ج٢ ص١٦١ - ١٦٢	
٥٣٦هـ	الويبة	١٢,١٦٨كلغ		٧	ابن ميسر: ج٢ ص٨٥ اتعاظ - ج٣ ص١٧٦	

(ملحق رقم ٨) تطور أسعار الزيوت ـ الجبن ـ الخضروات ـ التبن ـ الماء ـ الحطب

	الوزن/ الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلوغرام	بالدينار	بالدرهم		
٣٩٧هـ	٨ أواق	٢٩٩,٥غ		درهم	إغاثة الأمّة ص١٦	زيت الأكل
٣٩٧هـ	رطل	٤٣٧,٥غ		درهم	إغاثة الأمّة ص١٦	في اتعاظ ٣٩٨ هـ ـ ج٢ ص٧٤ زيت الوقود
٣٩٧هـ	عشرة أرطال	٤,٣٧٥كلغ		درهم	اتعاظ ج٢ ص٧٤ إغاثة الأمّة ص١٦	في اتعاظ ٣٩٨هـ البصل
٣٩٧هـ	٨ أواق	٢٩٩,٥كلغ		درهم	اتعاظ ج٢ ص٧٤ إغاثة الأمّة ص١٦	في اتعاظ ٣٩٨هـ وأن الخبز الجبن.
٣٩٧هـ	١٠ حملات	٢٥٠٠كلغ	دينار	١٦	إغاثة الأمّة ص١٥	تسعير الحطب باعتبار القيمة التقريبية للحمل في غير الطحين ٢٥٠كلغ هنتس: ص٢٧
جمادى الآخر ٤١٤هـ	حمل	٢٥٠كلغ		٢٠	المسبحي ج٤٠ ص١٢ ـ ١٣	التبن
ربيع الأول ٤١٥هـ	حمل	٢٥٠كلغ	دينار	١٦	المسبحي: ج٤٠ ص٣٢ اتعاظ ج٢ ص١٤٢	التبن
٤١٥هـ	رواية البغل			درهمان	المسبحي: ج٤٠ ص٦٩، ٧٣ الخطط: ج١ ص٣٥٤	الماء
٤١٥هـ	رواية الحمار			٣	الخطط ج١ ص٣٥٤	الماء
٤٦١هـ	رواية		دينار	١٦	اتعاظ ج٢ ص٢٩٦	الماء
٤٦٢هـ	البيضة			١٠	راشد ـ ص٩٤	عن مختصر التواريخ للسلامي
٤٦٣هـ	الراوية		١٣ قيراطاً	٩	النجوم ج٥ ص١٥	وقت انحصار الماء
٤٦٤هـ	أوقية	٣٧,٤٤غ		درهمان	اتعاظ ج٢ ص٣٠٧	زيت
٥٣٦هـ	رطل	٤٣٧,٥غ		٣ ثم ٧	ابن ميسر ج٢ ص٨٥ اتعاظ ج٣ ص٧٦	زيت طيب
٥٣٦هـ	رطل	٤٣٧,٥غ		١ ـ $1\frac{1}{2}$	ابن ميسر ج٢ ص٨٥ اتعاظ ج٣ ص١٧٦	زيت حار
٥٣٦هـ	رطل	٤٣٧,٥غ		درهمان	ابن ميسر: ج٢ ص٨٥ اتعاظ ج٣ ص١٧٦	الجبن
٥٣٦هـ	رطل	٤٣٧,٥ج		درهم	ابن ميسر ج٢ ص٨٥	قلقاس
٥٣٦هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم	اتعاظ ج٣ ص١٧٦	قلقاس
الشدّة	لوز			بوزن بوزن الدراهم	ابن الجوزي المنتظم ج٥ ص٢٥٧	لوز
الشدّة	سكر			بوزن الدراهم	ابن الجوزي المنتظم ج٥ ص٣٥٧	سكر

(ملحق رقم ٩) تطور أسعار الأدوية وأغذية المرض

التاريخ	الوزن/الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلوغرام	بالدينار	بالدرهم		
شوال ٤١٥هـ	رمانة			٣	المسبحي : ج٤٠ ص٦٩.	مائة حبة بدرهم
					اتعاظ ج٢ ص١٦٢	الخطط ج٢ ص٢٤
شوال ٤١٥هـ	بطيخة برلس			٣٠	اتعاظ ج٢ ص١٦٢	
					اتعاظ ج٢ ص١٦٢	
شوال ٤١٥هـ	أوقية	٣٧,٤٤ج		درهم	اتعاظ ج٢ ص ١٦٢	
					اتعاظ ج٢ ص١٦٢	شراب

(أ) بيان لوحات المسكوكات

الرقم المستلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالغرام	قطر بالمليمتر	الوصف
١	١٣٢٩	دار الكتب المصرية بالقاهرة	ذهب	٤,٢٢	٢٣	(لوحة رقم ١) وجه هامش خارجي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. هامش أوسط: علي أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين هامش داخلي: لا إله إلّا الله محمد رسول الله. ظهر هامش خارجي: بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة ثمانٍ وخمسين وثلثمائة. هامش أوسط: دعا الإمام معد لتوحيد الإله الصمد. هامش داخلي: المعز لدين الله أمير المؤمنين
٢	١٣٣١	=	=	٤,٠٢	$22\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ٢) مثل رقم ١
٣	١٣٣٢	=	=	٤,٢٠	$22\frac{1}{2}$	(لوحة رقم٣) مثل رقم ١ ولكن التاريخ هو شعبان سنة ٣٥٩هـ.
٤	١٣٣٤	=	=	٣,٦٠	٢٢	(لوحة رقم ٤) مثل رقم ٣ ولكن التاريخ بدون شهر.

٥	١٣٣٨	=	=	٤,٠٥	٢٣	(لوحة رقم ٥) مثل رقم ٤ ولكن التاريخ هو المحرم سنة ٣٦٠هـ.
٦	١٣٤٠	=	=	٣,٩٩	٢١ $\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ٦) مثل رقم٥ ولكن التاريخ هو سنة ٣٦١هـ.
٧	١٣٤١	=	=	٤,١٨	٢١ $\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ٧) مثل رقم ٦ ولكن التاريخ هو جمادي الأول سنة ٣٦١هـ.
٨	١٣٤٢	=	=	٤,١٥	٢١ $\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ٨) مثل رقم ٧.
٩	١٣٤٥	=	=	٤,٠٩	٢١	(لوحة رقم٩) مثل رقم ٧ ولكن التاريخ جمادي الثاني سنة ٣٦٢ هـ .
١٠	١٣٤٨	=	=	٤,٢١	٢٢	(لوحة رقم ١٠) مثل رقم ٩ لكن التاريخ هو سنة ٣٦٣هـ .
١١	١٣٤٩	=	=	٤,١٥	٢٠ $\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ١١) مثل رقم ١٠

الرقم المتسلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالجرام	قطر بالمليمتر	الوصف
١٢	١٣٦٤	دار الكتب المصرية بالقاهرة	ذهب	٤,١٥	٢٣	(لوحة رقم ١٢) وجه هامش خارجي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. هامش داخلي: لا إله إلاّ الله عليّ خير صفوة الله. ظهر هامش خارجي: بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة سبع وستين وثلثمائة. هامش داخلي: الإمام العزيز بالله أمير المؤمنين عبد الله ووليه.
١٣	١٣٧٨	=	=	٣,٨١	٢٢	(لوحة رقم ١٣) وجه هامش خارجي: مثل رقم ١٢. هامش داخلي: لا إله إلاّ الله محمد رسول الله عليّ وليّ الله. ظهر هامش خارجي: بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة. هامش داخلي: مثل رقم ١٢.
١٤	١٣٧٩	=	=	٤,٠٩	$21\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ١٤) مثل رقم ١٣ ولكن التاريخ هو سنة ٣٧٤هـ.

١٥	١٣٨١	=	=	٤,١٨	٢٣	(لوحة رقم ١٥) مثل رقم ١٣ ولكن التاريخ هو سنة ٣٧٥ هـ.
١٦	١٤٠١	=	=	٤,١٧	٢٣	(لوحة رقم ١٦) وجه هامش خارجي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله. هامش داخلي: لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له. مركز: محمد رسول الله عليّ وليّ الله ظهر هامش خارجي: بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة ثمان وثمانين وثلثمائة. هامش داخلي: الإمام عبد الله... المنصور أبو عليّ. • مركز: الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين
١٧	١٤٠٢	=	=	٤,١٨	٢٢ $\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ١٧) مثل رقم ١٦ لكن التاريخ هو سنة ٣٩٨هـ.

الرقم المتسلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالغرام	قطر بالمليمتر	الوصف
١٨	١٤٠٩	دار الكتب المصرية بالقاهرة	ذهب	٤,١١	٢١ ١/٢	(لوحة رقم١٨) مثل رقم ١٦ لكن التاريخ هو سنة ٣٩٥هـ.
١٩	١٤١٢		=	٤,٢١	٢٢ ١/٢	(لوحة رقم ١٩) مثل رقم ١٦ ولكن الهامش الخارجي للوجه زاد عليه «ولو كره» والهامش الداخلي للظهر فنصه: الإمام عبد الله وليّه أبو عليّ المنصور والتاريخ هو سنة ٤٠٠ هـ.
٢٠	١٤١٦	=	=	٤,١٦	٢٣	(لوحة رقم ٢٠) مثل رقم ١٩ ولكن ينقص الهامش الداخلي للظهر كلمة «المنصور» أما التاريخ فهو سنة ٤٠٤ هـ.
٢١	١٤١٧	=	=	٣,٩٥	٢١	(لوحة رقم ٢١) وجه: هامش: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون. ظهر: هامش خارجي: بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة خمسين وأربعمائة.

						هامش أوسط: وعليٌّ أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين هامش داخلي: لا إلّه إلّا الله محمد رسول الله. هامش أوسط: دعا الإمام لمعد لتوحيد الإلّه الصمد هامش داخلي: المستنصر بالله أمير المؤمنين.
٢٢	١٤١٨	=	=	٤,١٧	٢٢	(لوحة رقم ٢٢) مركز: لا إلّه إلّا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله عليٌّ وليُّ الله. مركز: عبد الله ووليه الإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين وعبد الرحيم وليُّ عهد المسلمين.
٢٣	١٤١٩	=	=	٢,٠٩	٢١ $\frac{١}{٢}$	(لوحة رقم ٢٣) مثل رقم ٢٢ ولكن التاريخ هو سنة ٤٠٨ هـ ونصوص مركز الظهر: عبد الله ووليّه الإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين وعبد الرحيم وليّ عهد المسلمين.
٢٤	١٤٢٠	=	=	٤,٠٨	٢٢	(لوحة رقم ٢٤) مثل رقم ٢٣ ولكن التاريخ هو سنة ٤٠٩ هـ.

الرقم المتسلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالغرام	قطر بالمليمتر	الوصف
٢٥	١٤٤٧	دار الكتب المصرية بالقاهرة	ذهب	٤,٠٨	٢٢	(لوحة رقم ٢٥) وجه هامش خارجي: محمد رسول ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. هامش داخلي: لا إلّه إلّا الله وحده لا شريك له. مركز: محمد رسول الله عليٌّ وليّ الله ظهر هامش خارجي: بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة أربع عشر وأربعمائة. هامش داخلي: الإمام عبدالله ووليّه عليّ أبو الحسن. مركز: الظاهر لإعزاز دين الله أمير المؤمنين.
٢٦	١٤٤٨	=	=	٤,١٢	٢٢	(لوحة رقم ٢٦) مثل رقم ٢٥ ولكن التاريخ هو سنة ٤١٦ هـ .
٢٧	١٤٤٩			٣,٨٨	٢٣	(لوحة رقم ٢٧) مثل رقم ٢٦.

٢٨	١٤٨٥	=	=	٤,٠٤	٢١ $\frac{١}{٢}$	(لوحة رقم ٢٨) وجه هامش: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون. مركز: عليّ لا إلّه إلّا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله ولي الله ظهر هامش: بسم الله ضرب هذا الدينر بطرابلس سنة ست وثلاثين وأربعمائة. مركز: معد الإمام أبو تميم المستنصر بالله أمير المؤمنين
٢٩	١٥١٠	=	=	٤,٢٦	٢١ $\frac{١}{٢}$	(لوحة رقم ٢٩) وجه هامش خارجي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون. هامش أوسط: وعليّ أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين. هامش داخلي: لا إلّه إلّا الله. محمد رسول الله. ظهر هامش خارجي: بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة أربع وأربعين وأربعمائة. هامش أوسط: دعا الإمام معد لتوحيد الإلّه الصمد. هامش داخلي: المستنصر بالله أمير المؤمنين

الرقم المتسلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالغرام	قطر بالمليمتر	الوصف
٣٠	١٥١٥	دار الكتب المصرية بالقاهرة	ذهب	٤,٢٩	٢١	مثل رقم ٢٩ ولكن التاريخ هو سنة ٤٤٥ هـ. (لوحة رقم ٣٠)
٣١	١٥١٦	=	=	٣,٥٢	٢٠	مثل رقم ٣٠. (لوحة رقم ٣١)
٣٢	١٥١٨	=	=	٤,٢٥	٢١	مثل رقم ٣٠ ولكن التاريخ هو سنة ٤٤٦ هـ. (لوحة رقم ٣٢)
٣٣	١٥٢٢	=	=	٤,٢٣	٢١	مثل رقم ٣٠ ولكن التاريخ هو سنة ٤٤٧ هـ. (لوحة رقم ٣٣)
٣٤	١٥٢٤	=	=	٣,٩٦	$\frac{١}{٢}$ ٢٠	مثل رقم ٣٣. (لوحة رقم ٣٤)

٣٥	١٥٣١	=	=	٤,٢٨	٢١ $\frac{١}{٢}$	(لوحة رقم ٣٥) مثل رقم ٣٤ ولكن التاريخ هو سنة ٤٥٠ هـ .
٣٦	١٥٣٢	=	=	٤,١٨	٢٢	(لوحة رقم ٣٦) مثل رقم ٣٥ ولكن التاريخ هو سنة ٤٥١ هـ .
٣٧	١٥٣٣	=	=	٤,٢٠	٢١	(لوحة رقم ٣٧) مثل رقم ٣٥ ولكن التاريخ هو سنة ٤٥٢ هـ .
٣٨	١٥٣٤	=	=	٤,٢٨	٢١	(لوحة رقم ٣٨) مثل رقم ٣٧ .
٣٩	١٥٣٧	=	=	٤,٢٨	٢١ $\frac{١}{٢}$	(لوحة رقم ٣٩) مثل رقم ٣٧ ولكن التاريخ هو سنة ٤٥٣ هـ .
٤٠	١٥٣٨	=	=	٤,٢٣	٢١	(لوحة رقم ٤٠) مثل رقم ٣٩ .
٤١	١٥٣٩	=	=	٤,٢٣	٢١ $\frac{١}{٢}$	(لوحة رقم ٤١) مثل رقم ٤٠ لكن التاريخ هو سنة ٤٥٤ هـ .

الرقم المتسلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالغرام	قطر بالميلمتر	الوصف
٤٢	١٥٤٠	دار الكتب المصرية بالقاهرة	ذهب	٤,٣٠	٢١ ١/٢	(لوحة رقم ٤٢) مثل رقم ٤١ .
٤٣	١٥٤١	=	=	٤,٢٣	٢٢	(لوحة رقم ٤٣) مثل رقم ٤١ ولكن التاريخ هو سنة ٤٥٥ هـ .
٤٤	١٥٤٣	=	=	٤,١٩	٢٢ ١/٢	(لوحة رقم ٤٤) مثل رقم ٤١ ولكن التاريخ هو سنة ٤٥٧ هـ .
٤٥	١٥٤٤	=	=	٤,١٨	٢١	(لوحة رقم ٤٥) مثل رقم ٤١ ولكن التاريخ هو سنة ٤٥٩ هـ .
٤٦	١٥٤٥	=	=	٤,٣٣	٢٢ ١/٢	(لوحة رقم ٤٦) وجه ظهر هامش: محمد رسول الله هامش: بسم الله الرحمن الرحيم أرسله بالهدى ودين الحق ضرب هذا الدينر بمصر سنة ليظهره على الدين كله ولو ستين وأربعمائة. كره المشركون. مركز: عليّ مركز: معد لا إله إلاّ الله عبد الله ووليّه وحده لا شريك له الإمام أبو تميم محمد رسول الله المستنصر بالله

٤٧	١٥٤٦	=	=	٤,٢٤	٢٠ ١/٢	(لوحة رقم ٤٧) مثل رقم ٤١ لكن التاريخ هو سنة ٤٦١ هـ .
٤٨	١٥٥٠	=	=	٤,٢٣	٢١	(لوحة رقم ٤٨) مثل رقم ٤١ ولكن التاريخ هو سنة ٤٧٠ هـ .
٤٩	١٥٦٦	=	=	٤,٣٤	٢٢ ١/٢	(لوحة رقم ٤٩) وجه: مثل رقم ٤٦ . ظهر: هامش: بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينر بالإسكندرية سنة إحدى وثمانية وأربعمائة . مركز: معد عبد الله ووليّه الإمام أبو تميم المستنصر بالله أمير المؤمنين عليّ
٥٠	١٥٦٧	=	=	٤,٠٥	٢٢	(لوحة رقم ٥٠) مثل رقم ٤٩ ولكن التاريخ هو سنة ٤٨١ هـ .

الرقم المتسلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالغرام	قطر بالمليمتر	الوصف
٥١	١٥٦٨	دار الكتب المصرية بالقاهرة	ذهب	٤,٤٣	٢٠ ١/٢	(لوحة رقم ٥١) مثل رقم ٤٩ ولكن التاريخ هو سنة ٤٨٢ هـ .
٥٢	١٥٧٠	=	=	٤,٢١	٢٢	(لوحة رقم ٥٢) مثل رقم ٥١ ولكن ضرب مصر.
٥٣	١٥٧١	=	=	٤,١٥	٢٠ ١/٢	(لوحة رقم ٥٣) مثل رقم ٥١ .
٥٤	١٦٠٢	=	=	٤,٢٠	٢٢ ١/٢	(لوحة رقم ٥٤) وجه هامش خارجي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. ظهر هامش داخلي: بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينر بمصر سنة اثنين وتسعين وأربعمائة .

					$21\frac{1}{2}$	هامش داخلي: لا إله إلاّ الله محمد رسول الله عليٌّ وليّ الله. مركز: عال غاية — هامش داخلي: أبو القاسم المستعلي بالله أمير المؤمنين. مركز: الإمام أحمد
٥٥	١٦٠٣	=	=	٤,١١	٢١	(لوحة رقم ٥٥) مثل رقم ٥٤ ولكن التاريخ هو سنة ٤٩٣ هـ .
٥٦	١٦١٣	=	=	٤,٢٤	٢٢	(لوحة رقم ٥٦) وجه: مثل رقم ٥٤ . — ظهر: هامش خارجي: بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينر بمصر سنة خمسمائة. هامش داخلي: أبو عليّ الآمر بأحكام الله أمير المؤمنين . الإمام المنصور
٥٧	١٦١٤	=	=	٤,٠٩	٢٢	(لوحة رقم ٥٧) مثل رقم ٥٦ ولكن التاريخ هو سنة ٥٠١ هـ .

الرقم المتسلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالغرام	قطر بالمليمتر	الوصف
٥٨	١٦١٥	دار الكتب المصرية بالقاهرة	ذهب	٤,١١	٢٢	(لوحة رقم ٥٨) مثل رقم ٥٦ لكن التاريخ هو سنة ٥٠٢ هـ .
٥٩	١٦١٦	=	=	٤,٢٠	٢٢	(لوحة رقم ٥٩) مثل رقم ٥٨ لكن ضرب الإسكندرية .
٦٠	١٦١٩	=	=	٤,٢٩	٢١,٥	(لوحة رقم ٦٠) مثل رقم ٥٦ لكن التاريخ هو سنة ٥٠٣ هـ .
٦١	١٦٢٠	=	=	٤,١٣	٢٢	(لوحة رقم ٦١) مثل رقم ٦٠ لكن ضرب الإسكندرية .

٦١	١٦٥٨	=	=	٣,٤٢		(لوحة رقم ٦١) مثل رقم ٥٦ لكن التاريخ هو سنة ٥١٦ هـ .
٦٣	١٦٥٩	=	=	٤,٠١	٢٠ ١/٢	(لوحة رقم ٦٣) مثل رقم ٦٢ .
٦٤	١٦٦٦	=	=	٣,٧٦	٢٢	(لوحة رقم ٦٤) مثل رقم ٦٢ لكن التاريخ هو سنة ٥١٩ هـ .
٦٥	١٧٠٠	=	=	٤,١٥	٢٠ ١/٢	(لوحة رقم ٦٥) وجه مثل رقم ٦٤ ظهر هامش خارجي : بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينر بمصر سنة ست وثلاثين وخمسمائة . هامش داخلي : أبو الميمون الحافظ لدين الله أمير المؤمنين . مركز : الإمام عبد المجيد
٦٦	١٧٠١	=	=	٣,٦٥	٢١	(لوحة رقم ٦٦) مثل رقم ٦٥ لكن التاريخ هو سنة ٥٣٩ هـ.

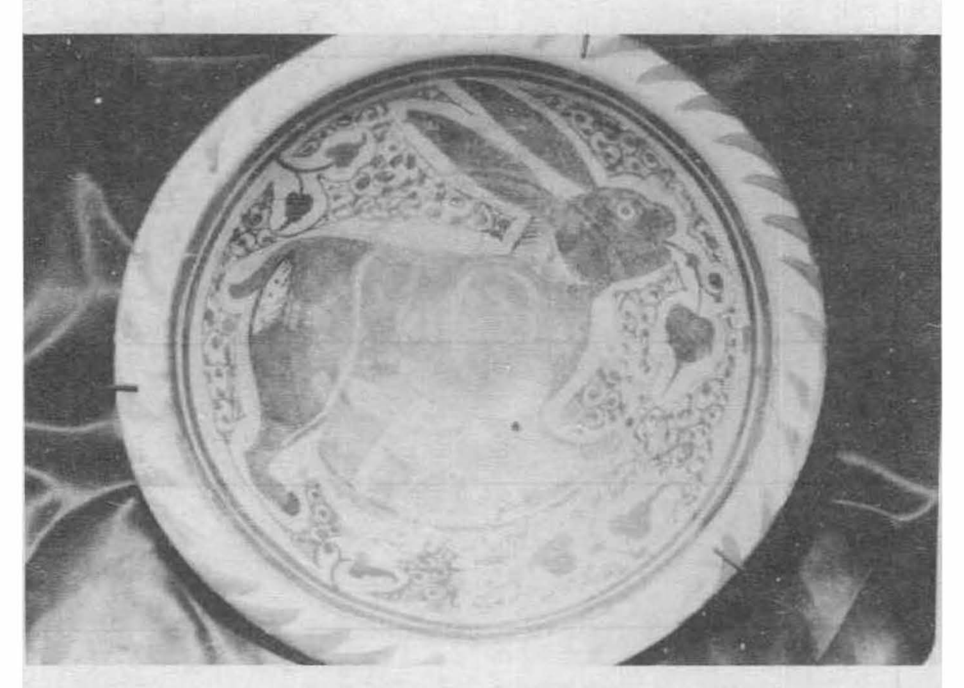
الرقم المتسلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالغرام	قطر بالمليمتر	الوصف
٦٧	١٧٠٢	دار الكتب بالقاهرة	ذهب	٣,٩٥	٢١	(لوحة رقم ٦٧) مثل رقم ٦٥ لكن التاريخ هو سنة ٥٤١ هـ .
٦٨	١٧٠٥	=	=	٤,٧٢	٢١	(لوحة رقم ٦٨) وجه: هامش: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. مركز: عليّ لا إله إلّا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله عليّ وليّ الله غاية ظهر هامش: بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينر بالإسكندرية سنة خمس وأربعين وخمسمائة. مركز: عبد الله وليّه إسماعيل أبو الإمام الظافر بأمر الله أمير المؤمنين
٦٩	١٧١٢	=	=	٤,٤٥	٢٠ $\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ٦٩) وجه هامش خارجي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. ظهر هامش خارجي: بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينر بالمعزية القاهرة سنة خمس وستين وخمسمائة.

						هامش داخلي: لا إلـه إلاّ الله محمد رسـول الله عليّ وليّ الله. مـركز: عال غاية هامش داخلي: أبو محمد العاضد لدين الله أمير المؤمنين. مركز: الله الإمام عبد
٧٠	٤٧٢١	=	=	٤,٣٥	٢٣	(لوحة رقم ٧٠) وجه هامش: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره عـلى الدين كله ولـو كـره المشركون. مركز: عليّ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له محمد رسول الله وليّ الله ظهر هـامش: بـسم الله الـرحمـن الرحيم ضرب هذا الدينـر بالإسكندريـة سنة إحـدى وثمانية وأربعمائة. مركز: معد عبد الله ووليّه الإمام أبو تميم المستنصر بالله أمير المؤمنين عال
٧١	٤٧٣٢	=	=	٤,١٨	٢١	(لوحة رقم ٧١) مثـل رقم ٢٩ لكن التاريـخ هو سنة ٤٥٣ هـ.

الرقم المتسلسل	رقم السجل	مجموعة	نوع	وزن بالغرام	قطر بالمليمتر	الوصف
٧٢	٤٧٤٠	دار الكتب المصرية	ذهب	٤,١٨	$21\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ٧٢) وجه هامش خارجي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. هامش داخلي: لا إلّه إلّا الله محمد رسول الله عليّ خير صفوة الله. ظهر هامش خارجي: بسم الله ضرب هذ الدينر بمصر سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة. هامش داخلي: عبد الله ووليّه الإمامَ العزيز بالله أمير المؤمنين.
٧٣	٤٧٤٨	=	=	٤,٠٧	$22\frac{1}{2}$	(لوحة رقم ٧٣) مثل رقم ٧٢ لكن التاريخ هو سنة ٤٥٥ هـ.

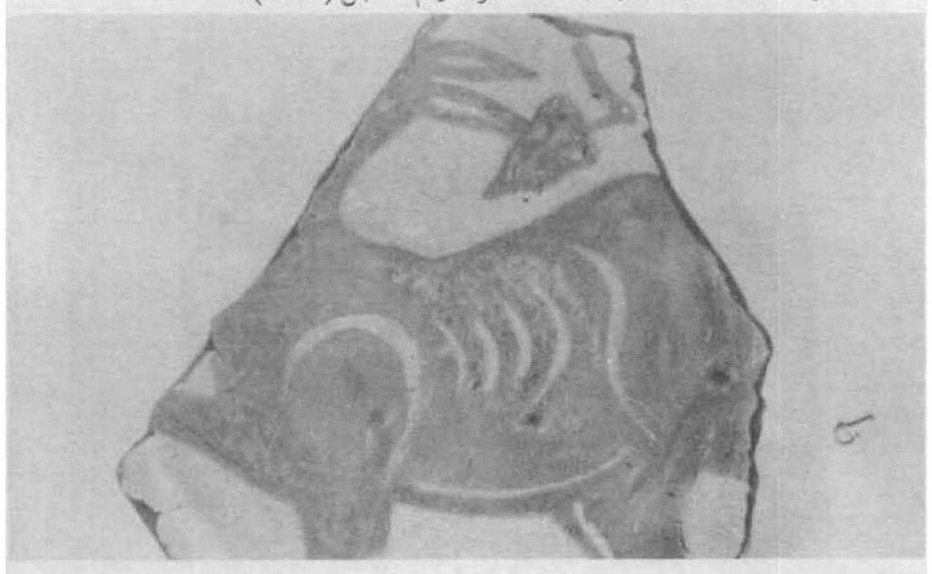
٧٤	٤٧٦١	=	=	٣,٩٦	٢٣	(لوحة رقم ٧٤) مثل رقم ٧١ لكن التاريخ هو سنة ٤٧٩ هـ .
٧٥	٤٧٦٢	=	=	٤,٢٢٠	٢٢	(لوحة رقم ٧٥) مثل رقم ٥٤ لكن التاريخ هو سنة ٤٩١ هـ .

(ب) بيان لوحات الفنون



(لوحة رقم ٧٦): صحن من الخزف ذي البريق المعدني: مصر القرن (٤هـ/١٠م) محفوظ بمتحف كلية الآثار ـ جامعة القاهرة. رقم السجل (١٩٣١).

(لوحة رقم ٧٧): صحن من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٤ ـ ٥هـ/ ١٠ ـ ١١م)
محفوظ بمتحف كلية الآثار ـ جامعة القاهرة. رقم السجل (١٧١٥).



(لوحة رقم ٧٨): كسرة من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٤ ـ ٥هـ/ ١٠ ـ ١١م) عن :
Butler (A.), Islamic Pottery. Pl. IX. - B.

(لوحة رقم ٧٩): كسرة من الخزف ذي البريق المعدني: مصر القرن (٤ ـ ٥هـ/ ١٠ ـ ١١م) عن:

Butler (A) op. cit Pl. IX. - A.



لوحة رقم ٨٠): كسرة من الخزف ذي البريق المعدني: مصر القرن (٤ ـ ٥هـ/ ١٠ ـ ١١م) عن:

Butler 5(A.), op. cit. Pl. XA.

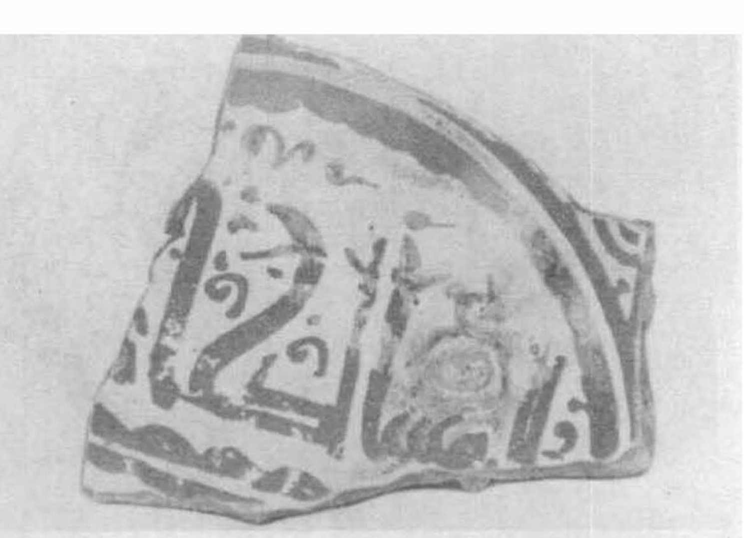


(لوحة رقم ٨١) : صحن من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٤ ـ ٥ هـ / ١٠ ـ ١١ م)
محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة عن :

Koechlin (R.), Migeon (G.), Islamische Kunstwerke, Berlin 1928 T. XVI.



(لوحة رقم ٨٢): قدر من الخزف ذي البريق المعدني: مصر القرن (٤ ـ ٥هـ/ ١٠ ـ ١١م) محفوظ بمتحف الكويت الوطني عن: جنكينز «مارلين»: الفن الإسلامي في متحف الكويت الوطني ص ٢٧.



(لوحة رقم ٨٣): كسرة من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٤ ـ ٥هـ/ ١٠ ـ ١١م) محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة عن:

Butler (A.), Islamic Pottery Pl. X - B.

(لوحة رقم ٨٤): صحن من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٤ ـ ٥ هـ/ ١٠ ـ ١١م) محفوظ بمتحف الكويت الوطني عن: جنكينز «مارلين». الفن الإسلامي في متحف الكويت الوطني ص ٢٦.



(لوحة رقم ٨٥): كسرة من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٤ ـ ٥هـ/ ١٠ ـ ١١م) عن :
Butler, Islamic Pottery, Pl. IX. F.

(لوحة رقم ٨٦): صحن من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٤هـ/ ١٠ م) محفوظ بمتحف كلية الآثار ـ جامعة القاهرة رقم السجل (١٩٣٠).

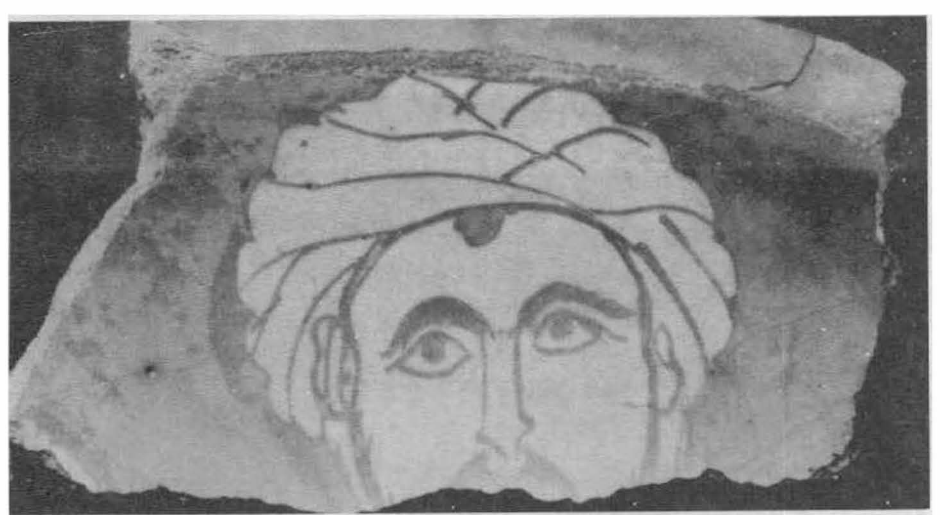


(لوحة رقم ٨٧): صحن من الخزف ذي البريق المعدني: مصر القرن (٤هـ/١٠م) محفوظ بمتحف كلية الآثار ـ جامعة القاهرة رقم السجل (١٩٣٩).



(لوحة رقم ٨٨) : صحن من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٦ هـ /١٢ م) كانت في مجموعة Cote في ليون بفرنسا عن :

Koechlin (R.) Migeon (G.) op. cit T . XVIII .

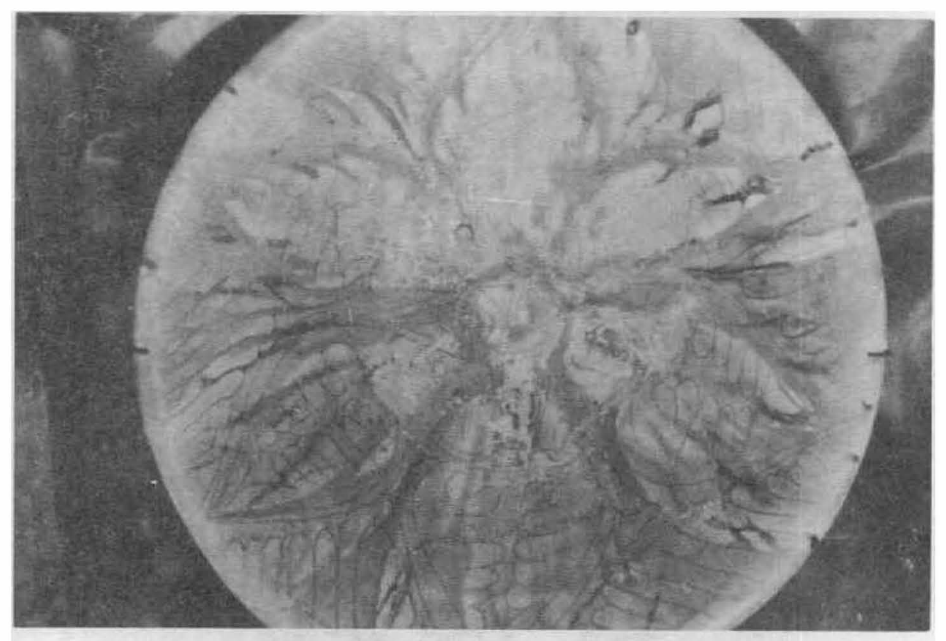


(لوحة رقم ٨٩) : كسرة من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م)
محفوظة بمتحف الكويت الوطني عن : جنكينز «مارلين» ، الفن الإسلامي في متحف الكويت ، صفحة ٥٠ .

(لوحة رقم ٩٠) : صحن من الخزف ذي البريق المعدني : مصر القرن (٥ ـ ٦ هـ /١١ ـ ١٢ م)
عن : Bulter (A.), op. cit, Pl. XI.

(لوحة رقم ٩١) : صورة جانبية للصحن السابق .

(لوحة رقم ٩٢): طبق صغير من فخار الفيوم المطلي . مصر (نهاية القرن ٤ هـ / ١٠م) محفوظ بمتحف كلية الآثار - جامعة القاهرة رقم السجل (١٤٤٥).



(لوحة رقم ٩٣) : صحن من فخار الفيوم المطلي . بداية العصر الفاطمي . مصر محفوظ بمتحف كلية الآثار - جامعة القاهرة رقم السجل (١٩٨١) .



(لوحة رقم ٩٤) : قدر من فخار الفيوم المطلي . مصر القرن (٦ هـ /١٢ م) . محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة عن : Mostafa (M .) , Moslem Ceramics , p.1.



(لوحة رقم ٩٥) : أحد الكؤوس الزجاجية المعروفة باسم كؤوس القديسة هيدوج مصر القرن (٦ هـ /١٢ م) عن : Gluck und Dirz , Die Kunst des Islam . 5 . 433 .



(لوحة رقم ٩٦) : إبريق من البللور الصخري . مصر القرن (٥ هـ / ١١ م) محفوظ بمتحف اللوفر بباريس عن : Lamm , Mitteal Terliche Glaser und steinschnittarbeiten aus dem Nahen Osten Band II , T . 65 .



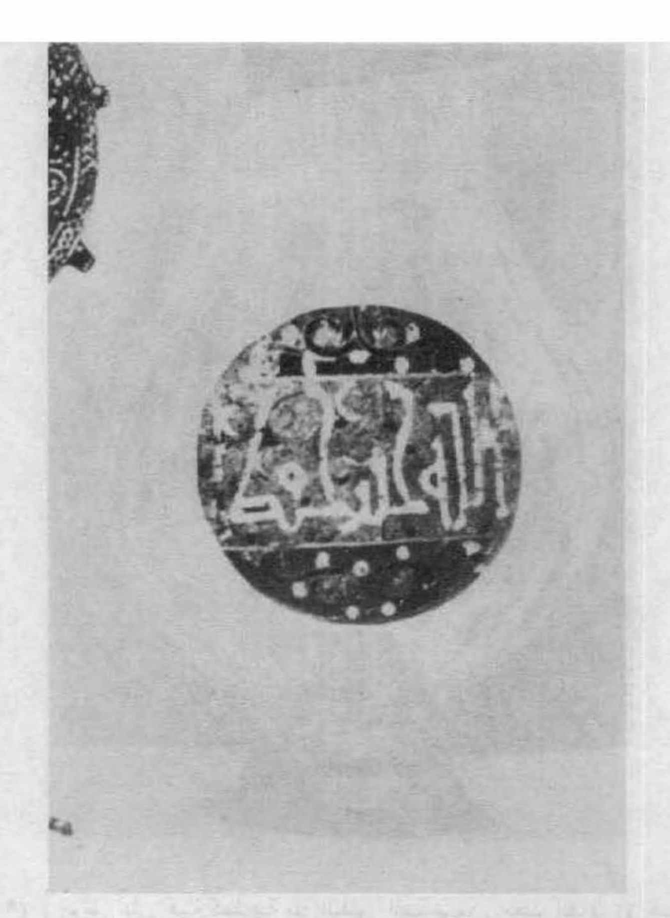
(لوحة رقم ٩٧) : قنينة من البللور الصخري . مصر القرن (٥هـ/١١ م) عن :
Lamm, op cit, T. 66.



(لـوحة رقم ٩٨) : قنينـة من البللور الصخري . مصـر القرن (٥ هـ /١١ م) . محفـوظة بمتحف الكويت الوطني عن : جنكينز «مارلين» : الفن الإسلامي ص ٦١ .



(لوحة رقم ٩٩) : إبريق على هيئة كمثرية من البللور الصخري . مصر القرن (٦ هـ /١٢ م) كان محفوظاً بمتحف تاريخ الفن في فيينا بالنمسا عن : Gluck and Diez, op. cit. T. XXVIII .



(لوحة رقم ١٠٠) : مشبك صغير من الذهب . مصر القرن (٥ هـ /١١ م) محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة عن : د . أحمد حمدي : معرض الفن الإسلامي في مصر سنة ١٩٦٩ . لوحة (١) .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية

- إبراهيم أحمد العدوي (دكتور) :

الدولة الإسلامية وأمبراطورية الروم.

الطبعة الثانية ـ مكتبة الإنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٥٨ .

- إبراهيم علي طرخان (دكتور) :

* نظام الإقطاع الإسلامي في العصور الوسطى إلى نهاية عصر الأيوبيين. رسالة لنيل درجة الماجستير ـ كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٤٩ .
* إمبراطورية غانة الإسلامية.

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ القاهرة ١٩٧٠ .

- ابن الأثير :

الكامل في التاريخ جـ ٧ تعليق عبد الوهاب النجار ـ دار الطباعة المصرية مصر ١٣٥٣ هـ .

جـ ٨ المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر ١٩٤٩ م .

- أحمد تيمور (باشا) :

المهندسون في العصر الإسلامي القاهرة ١٩٧٩م .

- أحمد حمدي وآخرون :

دليل معرض الفن الإسلامي في مصر، القاهرة ١٩٦٩ .

- أحمد عبد الرازق (دكتور) :

* دراسات في المصادر المملوكية المبكرة ـ القاهرة ١٩٧٤ .
* البذل والبرطلة في عصر سلاطين المماليك ـ الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٩ .

ـ **أحمد عزت عبد الكريم (دكتور):**
الأرض والفلاح في مصر.
مقال بكتاب الأرض والفلاح في مصر على مر العصور ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ـ القاهرة ١٩٧٤.

ـ **أحمد فخري (دكتور):**
مصر الفرعونية:
الطبعة الثالثة ـ الإنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٧١.

ـ **أحمد فكري (دكتور):**
مساجد القاهرة ومدارسها. جـ ١ القاهرة ١٩٦٥. ـ جـ ٢ القاهرة ١٩٦٩.

ـ **أحمد مختار العبادي (دكتور):**
في التاريخ العباسي والفاطمي ـ الإسكندرية ١٩٨٢.

ـ **ابن أبي أصيبعة:**
عيون الأنباء في طبقات الأطباء.
شرح وتحقيق: د. رخا نزار رخا ـ بيروت ١٩٦٥.

ـ **أمين سامي باشا:**
تقويم النيل ـ الجزء الأول ـ المطبعة الأميرية. القاهرة ١٣٣٤هـ / ١٩١٦م.

ـ **الأب إنستاس الكرملي:**
العقود العربية وعلم النميَّات ـ مطبعة الياس الحديثة ـ القاهرة ١٩٣٩ م.

ـ **انصاف رياض موسى عبد الهادي:**
الحالة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية في مصر في العصر الفاطمي الثاني. رسالة ماجستير مخطوطة ـ كلية الآداب ـ جامعة المنيا ـ ١٩٨٠.

ـ **ابن إياس:**
بدائع الزهور في وقائع الدهور ـ الجزء الأول ـ القاهرة ١٣١١ هـ.

ـ **أيمن فؤاد سيد:**
نصوص ضائعة من أخبار مصر للمسبحي.
مستخرج من حوليات إسلامية ـ المجلد ١٧ المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ١٩٨١.

ـ **بليخانوف (ج):**
تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ. ترجمة: محمد مستجير مصطفى. القاهرة ١٩٦٩.

- ابن تغري بردي :
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . الأجزاء : ١ ـ ٥ طبع دار الكتب .
- توينبي (أرنولد) :
مختصر دراسة التاريخ .
ترجمة : فؤاد محمد شبل جـ ١ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٦٦ .
- ابن تيمية :
الحسبة في الإسلام . المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٤٠٠ هـ .
- جاردنر (آلن) :
مصر الفراعنة .
ترجمة : د. نجيب ميخائيل إبراهيم ـ مراجعة : د. عبد المنعم أبو بكر . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ .
- جرابار (أوليج) :
الفنون العالمية والمحلية في الإسلام (موضوع الفن في العصر الفاطمي) أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس ـ أبريل ١٩٦٩) الجزء الأول ـ مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ .
- جمال الدين الشيال (دكتور) :
* مجموعة الوثائق الفاطمية ـ المجلد الأول ـ وثائق الخلافة وولاية العهد الوزارة ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ١٩٥٨ .
* تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي . دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٧ م .
- جمال حمدان (دكتور) :
* دراسات في العالم العربي . دار النهضة المصرية ١٩٥٨ .
* شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان ـ الجزء الأول ـ عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٨٠م .
- جمال محمد محرز (دكتور) :
* الخزف الفاطمي ذو البريق المعدني ، في مجموعة الدكتور علي إبراهيم باشا مستخرج من مجلة كلية الآداب ـ المجلد السابع ـ يوليو سنة ١٩٤٤ .
* منازل الفسطاط كما تكشف عنها حفائر الفسطاط .
أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس ـ أبريل ١٩٦٩) مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ١٩٧٠ .
- جنكينز (مارلين) :
الفن الإسلامي في متحف الكويت الوطني (مجموعة الصباح) لندن ١٩٨٣ .

- ابن الجوزي:
المنتظم في تاريخ الملوك والأمم.
الأجزاء: (٧، ١٠) مطبعة دارة المعارف العثمانية بعاصمة حيدرأباد. الدكن (١٣٥٨هـ).
الأجزاء: (٨، ٩) (١٣٥٩).

- حسن إبراهيم حسن (دكتور):
الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص. المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٢.

- حسن إبراهيم حسن (وآخرون):
المجمل في التاريخ المصري. القاهرة ١٩٤٢.

- حسن الباشا (دكتور):
* الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية جـ ١ القاهرة ١٩٦٥.
* فنون التصوير الإسلامي في مصر. جـ ١ القاهرة ١٩٧٣.
* الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار. ج ١ القاهرة ١٩٧٨.
* مدخل إلى الآثار الإسلامية. جـ ١ القاهرة ١٩٧٩.

- حسن الباشا (وآخرون):
القاهرة تاريخها - فنونها - آثارها. القاهرة ١٩٧٠.

- حسن حبشي:
الحرب الصليبية الأولى. دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٤٧.

- حسن حسني عبد الوهاب:
ورقات عن الحضارة العربية بأفريقيا التونسية. جـ ١ مكتبة المنار - تونس ١٩٦٤.

- حسن سليمان محمود:
الصليحيون في اليمن وعلاقتهم بالفاطميين في مصر. رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٥٢.

- حسن عبد الوهاب
تاريخ المساجد الأثرية: جزءان. القاهرة ١٩٤٦.

- ابن خلكان:
وفيّات الأعيان وإنباء أبناء الزمان. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الجزء الأول. مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨.

- ابن دقماق:
الانتصار لواسطة عقد الأمصار. الجزء الرابع، المطبعة الأميرية، ببولاق ١٣٠٩هـ.

- ديماند (م. س):
الفنون الإسلامية. ترجمة: أحمد محمد عيسى، القاهرة ١٩٥٤.
- الذهبي:
تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام. دار الكتب المصرية. رقم ٤٢ تاريخ.
- راشد البراوي (دكتور):
* حالة مصر الفاطمية في عهد الفاطميين ـ مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨.
- رمزي زكي (دكتور):
مشكلة التضخم في مصر. الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠.
- ابن الزبير:
كتاب الذخائر والتحف. تحقيق د. محمد حميد الله. الكويت ١٩٥٩.
- زكي محمد حسن (دكتور):
* كنوز الفاطميين. القاهرة ١٩٣٧.
* فنون الإسلام. القاهرة ١٩٤٨.
* أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية القاهرة ١٩٥٦.
- ابن الزيّات:
الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة. بغداد ١٩٧٥.
- سعاد ماهر محمد (دكتورة):
* محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية في العصر الإسلامي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة ١٩٦٦.
* مساجد مصر وأولياؤها الصالحون. جـ ١ القاهرة ١٩٧١.
* أثر الفنون التشكيلية الوطنية القديمة على فن القاهرة في العصر الفاطمي. ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس ـ أبريل ١٩٦٩).
الجزء الثاني دار الكتب ١٩٧١.
- ابن سعيد الأندلسي:
المغرب في حلي المغرب. تحقيق: د. زكي محمد محسن وآخرون. الجزء الأول: من القسم الخاص بمصر. مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥٣.
- سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور):
شخصية الدولة الفاطمية في الحركة الصليبية.
المجلة التاريخية المصرية ـ المجلد السادس عشر القاهرة ١٩٦٩.

- السيد الباز العريني (دكتور):
الحسبة والمحتسبون في مصر.
المجلة التاريخية المصرية - المجلد الثالث. العدد الثاني. أكتوبر ١٩٥٠.

- السيد عبد العزيز سالم (دكتور):
تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي. الإسكندرية ١٩٨٢.

- السيد عبد العزيز سالم وأحمد مختار العبادي:
تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام. بيروت ١٩٧٢.

- سيدة إسماعيل الكاشف (دكتورة):
* مصر في عصر الإخشيديين. الطبعة الثانية. دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٠.
* الأرض والفلاح في مصر الإسلامية: ضمن كتاب الأرض والفلاح في مصر على مر العصور. الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٤.
* مصر في عصر الولاة. الألف كتاب ٢٤١ القاهرة بدون تاريخ.

- السيوطي:
حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة. جـ ٢ - المطبعة الشرفية - القاهرة ١٣٢٧ هـ.

- أبو شامة:
الروضتين في أخبار الدولتين. جزءان. مطبعة وادي النيل. القاهرة ١٢٨٧، الثاني ١٢٨٨.

- أبو صالح الأرمني:
تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمني. المطبعة المدرسية بأكسفورد ١٨٩٥م.

- صلاح الدين البحيري (دكتور):
* نحو منهج تحليلي وإنساني في دراسة الإركيولوجيا. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. العدد الرابع - المجلد الأول. الكويت ١٩٨١.
* عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون.
حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت - الحولية الثالثة ١٩٨٢.

- صلاح الدين خودابخش:
حضارة الإسلام.
ترجمة: علي حسن الخربوطلي. بيروت ١٩٧١.

- صبحي لبيب:
التجارة الكارمية وتجارة مصرفي العصور الوسطى.
المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع. العدد الثاني. مايو سنة ١٩٥٢.

- ابن الصيرفي :
الإشارة إلى من نال الوزارة. تحقيق: عبد الله مخلص.
مجلة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ـ المجلد ٢٥ القاهرة ١٩٢٤ .
- ابن العبري :
مختصر تاريخ الدول. بيروت ١٨٩٠م .
- عطية أحمد محمود القوصي (دكتور) :
تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية. ٦٥٦ هـ .
رسالة دكتوراه ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ١٩٧٣ م .
- عطية مصطفى مشرفة (دكتور) :
نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين. دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٩٤٨ .
- عبد الرحمن زكي (دكتور) :
* القاهرة تاريخها وآثارها من جوهر القائد إلى الجبرتي المؤرخ. القاهرة ١٩٦٦ .
* الأزهر وما حوله من الآثار. القاهرة ١٩٧٠ .
* قلعة صلاح الدين وما حولها من الآثار. القاهرة ١٩٧٢ .
- عبد الرحمن فهمي محمد (دكتور) :
* مجموعة النقود العربية وعلم النميات (فجر السكة العربية) طبع دار الكتب ١٩٦٥ .
* إضافات جديدة في مسكوكات الفاطميين :
مستخرج من مجلة المجمع العلمي المصري ـ المجلد ٥٢ موسم ١٩٧١/١٩٧٠ .
* النقود العربية ماضيها وحاضرها.
المكتبة الثقافية ١٠٣ . القاهرة ١٩٦٤ .
- عبد العزيز الدوري (دكتور) :
مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي .
دار الطليعة. بيروت ١٩٦٩ .
- عبد العزيز صالح (دكتور) :
* الشرق الأدنى القديم. الجزء الأول. مصر والعراق. الطبعة الثانية. الأنجلو المصرية ١٩٧٣ .
* الأرض والفلاح في مصر الفرعونية: مقالة بكتاب الأرض والفلاح على مر العصور. المجلة المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٤ .
- عبد المنعم ماجد (دكتور) :
* السجلات المستنصرية. دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٩٥٤ .

* الحاكم بأمر الله ـ الخليفة المفترى عليه. الأنجلو المصرية ١٩٥٩ .
* ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر. دار المعارف بالإسكندرية ١٩٦٨ .
* نظم الفاطميين ورسومهم في مصر. الجزء الأول ـ الطبعة الثانية الأنجلو المصرية ـ ١٩٧٣ .
* امرأة مصرية تتزعم مظاهرة في عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي : المجلة التاريخية المصرية. المجلد ٢٤ القاهرة ١٩٧٧ .

ـ عبد الله الشرقاوي :
تحفة الناظرين فيمن ولِّي مصر من الولاة والسلاطين ١٩٢٢ .

ـ عبد المنعم رسلان (دكتور) :
الحضارة الإسلامية في صقلية وجنوب إيطاليا.
دار تهامة ـ السعودية ١٩٨٠ .

ـ علي بن حسين السليماني :
العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك. القاهرة ١٩٧٣ م .

ـ ابن العماد الحنبلي :
شذرات الذهب في أخبار من ذهب.
جـ ٣، ٤ مكتبة القدس. القاهرة ١٣٥٠ هـ .

ـ عمر رضا كحالة :
معجم قبائل العرب القديمة والحديثة :
٣ أجزاء. دمشق ١٩٤٩ .

ـ عمر طوسون :
كتاب مالية مصر في عهد الفراعنة إلى الآن.
الإسكندرية ١٩٣١ .

ـ أبو الفدا :
البداية والنهاية. الجزء الحادي عشر والثاني عشر.
مطبعة السعادة. مصر ١٩٣٩ .

ـ فرانكفورت (هنري) :
فجر الحضارة في الشرق الأدنى. ترجمة : ميخائيل خوري. بيروت ١٩٦٥ .

فريد شافعي (دكتور) :
* العمارة العربية في مصر الإسلامية ـ المجلد الأول : عصر الولاة. القاهرة ١٩٧٠ .
* مميزات الأخشاب المزخرفة في الطرازين العباسي والفاطمي في مصر ـ مجلة كلية الآداب ـ

جامعة القاهرة ـ المجلد السادس عشر. الجزء الأول ١٩٥٤ .

ـ **فهمي هويدي:**

الإسلام في الصين. عالم المعرفة. العدد ٤٣ . الكويت ١٩٨١ .

ـ **فييت (جاستون):**

* المراسلات في مصر في العصور الوسطى ترجمة محمد وهبي .

* القاهرة مدينة للفن والتجارة. ترجمة: مصطفى العبادي . بيروت ١٩٦٨ .

ـ **قاسم عبده قاسم (دكتور):**

اليهود في مصر منذ الفتح العربي حتى الغزو العثماني. بيروت ١٩٨٠ .

ـ **ابن القلانسي:**

ذيل تاريخ دمشق .

مطبعة الآباء اليسوعيين. بيروت ١٩٠٨ .

ـ **القلقشندي:**

صبح الأعشى في صناعة الإنشا .

الجزء الأول. طبع دار الكتب ١٩٢٢ الجزء الثالث والرابع .

المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩١٤ الجزء الثامن دار الكتب ١٩١٥ .

ـ **كمال الدين سامح (دكتور):**

العمارة الإسلامية في مصر. القاهرة ١٩٧٠م .

ـ **لومبار (موريس):**

الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية ـ الذهب الإسلامي منذ القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي .

ترجمة: توفيق إسكندر. ضمن بحوث في التاريخ الاقتصادي. الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. القاهرة ١٩٦١ .

ـ **لويس (أرشيبالد):**

القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (٥٠٠ ـ ١١٠٠م)

ترجمة: أحمد محمد عيسى . مراجعة: محمد شفيق غربال . مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ .

ـ **لينبول (ستانلي):**

سيرة القاهرة

ترجمة : حسن إبراهيم حسن وآخرون. النهضة المصرية ١٩٥٠ .

- متز (ادم):
الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري.
ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريده. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٠م.

- محسن خليل:
في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي. بغداد ١٩٨٢.

- محمد حمدي المناوي (دكتور):
* نهر النيل في المكتبة العربية. القاهرة ١٩٦٦.
* الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي. دار المعارف بمصر ١٩٧٠.

- محمد جمال الدين سرور (دكتور):
* النفوذ الفاطمي في جزيرة العرب. دار الفكر العربي. القاهرة ١٩٥٠.
* النفوذ الفاطمي في بلاد الشام والعراق - الطبعة الثانية. دار الفكر العربي. القاهرة ١٩٥٩.
* سياسة الفاطميين الخارجية. دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٦٧.
* الدولة الفاطمية في مصر سياستها الداخلية ومظاهر الحضارة في عهدها. دار الفكر العربي. القاهرة ١٩٧٠.

- محمد عبد الله عنان:
مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية. الطبعة الثانية. مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٦٩.

- محمد عبد العزيز مرزوق (دكتور):
الزخرفة المنسوجة. دار الكتب ١٩٤٢.

- محمد عبده الحجاجي:
قوص في التاريخ الإسلامي القاهرة ١٩٨٢.

- محمد علي الفرا (دكتور):
مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي.
سلسلة عالم المعرفة. العدد ٢١ الكويت ١٩٧٩.

- محمد عوض محمد:
نهر النيل. الطبعة الرابعة. القاهرة ١٩٥٦.

- محمد الغزالي:
تحفة الخليل في أخبار مصر والنيل.
مخطوطة مصورة بمعهد المخطوطات العربية. رقم ٦١١. ونسخة بمكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية.

- محمد أبو الفرج العشي :

مصر، القاهرة على النقود العربية الإسلامية .

ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة . (مارس ـ أبريل ١٩٦٩)، القاهرة ١٩٧١ .

- محمد مصطفى (دكتور) :

متحف الفن الإسلامي . (دليل موجز) . القاهرة ١٩٧٩ .

- محمود إبراهيم حسين :

* التصوير الإسلامي في مصر في العصر الفاطمي على الورق والجدران والخزف والعاج . رسالة ماجستير . كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٧٥ .

* أعلام المصورين المسلمين وأشهر أعمالهم الفنية . مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٢ .

- محمود عكوش :

تاريخ ووصف الجامع الطولوني . القاهرة ١٩٢٧ .

- المسبحي :

أخبار مصر الجزء الرابع . تحقيق : أيمن فؤاد السيد، تياري بيانكي . المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية . القاهرة ١٩٧٧ .

- مصطفى العبادي (دكتور) :

الأرض والفلاح في مصر الرومانية .

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . القاهرة ١٩٧٤ .

- المقريزي :

* الأوزان والأكيال الشرعية نشره Tychsen - Rostochu 1800

* المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار . جزءان طبعة جديدة بالأوفست . مؤسسة الحلبي .

* اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا .

الجزء الأول . تحقيق : د . جمال الدين الشيال . دار الفكر العربي ١٩٤٨ .

الجزء الثاني : تحقيق : د . محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة ١٩٧١ .

الجزء الثالث تحقيق : د . محمد حلمي . القاهرة ١٩٧٣ .

* إغاثة الأمة بكشف الغمة . دار الوليد ـ حمص .

* شذور العقود في ذكر النقود . الطبعة الخامسة . تحقيق : محمد السيد علي . بحر العلوم ـ العراق ١٩٦٧ .

- ابن منقذ :

كتاب الاعتبار . تصحيح : هـ . تويغ درنبرغ . مطبعة بريل ـ ليدن ١٨٨٤ .

- ابن ميسر :
أخبار مصر. جـ ٢ تصحيح : هنري ماسيه.
مطبعة المعهد العلمي الفرنسي. القاهرة ١٩١٩.

- مورلا بيه (فرانيس) وكولينز (جوزيف):
صناعة الجوع و(خرافة الندرة). ترجمة : أحمد حسان.
سلسلة عالم المعرفة. العدد ٦٤. الكويت ١٩٨٣.

- مؤلف مجهول:
إنسان العيون في مشاهير سادس القرون.
مخطوط بدار الكتب رقم ٩١٩ تاريخ تيمور.

- مؤلف مجهول:
شرح اللمعة من أخبار المعز لدين الله وتسيير عساكره إلى مصر.
مخطوط بكلية جامعة القاهرة. رقم ٢٤٠٢٢.

- ناصر خسرو علوي:
سفر نامة. ترجمة وتعليق: د. يحيى الخشاب. القاهرة ١٩٤٥.

- نبيلة محمد أحمد جبرة:
الخدمات الطبية في مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى الفتح العثماني. رسالة لنيل درجة الماجستير - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ١٩٨٢.

- هنتس (فالتر):
المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري. ترجمة عن الألمانية: د. كامل العسلي.
منشورات الجامعة الأردنية. عمان. ١٩٧٠.

- - ويلسون (جون):
الحضارة المصرية. ترجمة: أحمد فخري ١٩٥٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Ashtor (E.):**
  Les Metaux Précieux et la Balance des payement du proche - Orient à la Basse Epoque. Paris 1971.
- **Balog (P.):**
  History of the Dirhem in Egypt from the Fatimid conquest until the collapse of the Mamluk Empire. R.N. VIe série 1976.
- **Bernt - jes (B.):**
  Die Araber. West Germany 1971.
- **Brochelmann (C.):**
  History of the Islamic Peoples. London 1980.
- **Butler (A.J.):**
  Islamic Pottery. London 1926.
- **Casanova (p.):**
  Inventaire Sommair de la colléction des Monnaies Musulmanes. Paris 1896.
- **Combe, Sauvaget (J.), Wiet (G.):**
  Répertoire Choronologique d'Epigraphie Arabe. Tomes 6 - 9 Le Caire (1935 - 1937).
- **Creswell (K.A.C.):**
  Moslem Architecture of Egypt. Vol. I Oxford 1952.
- **Du Ry (C. J.):**
  Die Welt des Islam. Germany 1970.
- **Ehrenkreutz (A.):**
  - Arabic Dinars Struck by the crusaders
  - Journal of economic and social History of orient. Vol VII, Part II, 1964.
  — The standard of fineness of western and eastern Dinars before the crusades.
- Studies in the monetary history of the near east in the middle ages II.
- **Glück (H.) Und Diz (E.):**
  Die Kunst des Islam. Berlin 1925.

- **Goitein (S.):**
Studies in Islamic History and Institutions. Leiden 1968.

- **Grohmann (A.):**
Arabic Papyri in the Egyptian Liberary. Vols. II, VI. Cairo 1930, 1962.

- **Hautecoeur (L.) et Wiet (G.):**
Les Mosqueés du Caire. 2 Tomes. Paris 1932.

- **Hennequin (G.):**
Points de vue sur L'Histoire Monétaire de L'Egypte Musulmane au Moyen Agé. (AI 13, 1977).

- **Islamic Coines:**
Auction 32, 20 th October 1962 in Zuich.

- **Islamic Coines:**
Auction 62, October 9th 1982.
Muzen Und Medullen A. G. Basel.

- **Koechlin (R.) Und Migeon (G.):**
Islamishe Kunstwerke. Germany 1928.

- **Klein (A.): Islamische Keramik.**
W. Germany 1973.

- **Kühnell (E.):**
Islamische stoffe. Berlin 1927.

Lamm (C.J.):
Mittealterliche Gläser und Steinchnittarbeiten aus dem Nohen Osten. Band II, Berlin 1929.

- **Lane (A.):**
Early Islamic Pottery. London 1953.

- **Lane - Poole (S.):**
  - The coinage of Egypt (A.H. 358 - 922) London 1879.
  - Catalogue of the collection of Arabic coins. London 1897.

- **Lavoix (H.):**
Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliothéque Nationale. Egypte et Syrie Vol. III, Paris 1896.

- **Lewis (B.):**
  - The Cambredige History of Islam. Vols, 1, 2. London 1970.
  - Islam from the prophet Muhamed to the capture of Constantinople, Vols, 1, 2, New York 1974.

- **Mann (J.):**
The Jews in Egypt and in Palestine under the fatimid Caliphs. 2 Vols. Oxford 1920.

- **Miles (G.):**
Fatimid Coins. New York 1951.

- **Mostafa (M.):**
Moslem Ceramics. Cairo 1956.

- **Musée de L'art Arabe du Caire:**
La Ceramique Egyptienne de l'epoque Musulmane, Le Caire 1922.

- **Newbigin (M.):**
The Mediterranean Lands. London 1933.

- **Nicol (N.):**
El Nabarawy (R.); Bachorach (J.): Catalogue of the Islamic coins, Glass Weights, Dies and Medels in the Egyptian National Liberary, Cairo. U,S.A.1982.

- **Porteous (J.):**
Coins in History. London 1969.

- **Riviria (G.):**
Moslem Architecture. Oxford 1918.

- **Wiet (G.):**
Stéles Funéraires
Catalogue Général du Musée Arabe du Caire, Tome 2, Le Caire 1930.

- **Wüstenfeld (F.):**
Geshichte der Fatimiden - Cholifen Nach Arabischen Quellen.
Aus dem 26 und 27 Bande der Abhand lungen der königlichen Gesellschaft der Wissenschaften zu Göttingen. Göttengen 1981.

- **Ziya (Ahmed):**
Catalogue of Aslamic Coins. Condtantinople 1910.

الفهرس